Wasit University Repository

Wasit University Repository

repository.uowasit.edu.iq

البناء اللغوي في كتاب المبُهج للثعالبي (ت429هـ) دراسة صرفيّة نحويّة

The Linguistic Structure in the Book “Al-Mubhij” by Al-Tha’alibi (d. 429 AH)

علي, موفق فرحان

إشراف: الأُستاذ الدّكتور أحمد جعفر داود الزّبيديّ

جامعة واسط — 2026

https://repository.uowasit.edu.iq/handle/123456789/277

https://doi.org/10.31185/uowasit-120

حُمِّل هذا الملف من مستودع جامعة واسط

Downloaded from the Wasit University Repository — repository.uowasit.edu.iq

جمهـــورية العـــراق
وزارة التَّعليم العالي والبحث العلميّ
جامعة واسط
كُلّيَّة التَّربيَّة للعلوم الإنسانيَّة
قســم اللُّغة العربيّة

البناء اللغوي في كتاب المُبهِج للثعالبي (ت٤٢٩هـ)

دراسة صرفيّة نحويّة

رسالة تقدّم بها: الباحث

موفق فرحان علي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة واسط / وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في فلسفة اللغة العربية وآدابها / لغة

بإِشراف

الأُستاذ الدّكتور

أحمد جعفر داود الزّبيديّ

١٤٤٨هـ ٢٠٢٦م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾

(سورة الزمر: ٩)

الإهداء

إِلَى رُوحِ وَالِدِي الطَّاهِرَةِ، الَّذِي رَحَلَ عَنِ الدُّنْيَا وَبَقِيَ أَثَرُهُ حَيًّا فِي قَلْبِي، مَنْ كَانَ دُعَاؤُهُ وَرِضَاهُ زَادِي فِي دُرُوبِ الحَيَاةِ، وَإِلَى القَلْبِ الَّذِي عَلَّمَنِي أَنَّ العِلْمَ رِفْعَةٌ، وَأَنَّ الصَّبْرَ طَرِيقُ الوُصُولِ.

إِلَى مَنْ غَابَ عَنْ عَيْنِي وَلَمْ يَغِبْ عَنْ دُعَائِي، أُهْدِي هَذِهِ الرِّسَالَةَ وَفَاءً لِذِكْرَاهُ، وَاعْتِرَافًا بِفَضْلِهِ، وَرَجَاءً أَنْ يَجْعَلَهَا اللهُ عِلْمًا نَافِعًا يَصِلُ ثَوَابُهُ إِلَيْهِ، وَأَنْ يَرْفَعَ مَقَامَهُ فِي عِلِّيِّينَ، وَيَتَغَمَّدَهُ بِوَاسِعِ رَحْمَتِهِ.

شكر وعرفان

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أتقدّم بجزيل الشكر والعرفان إلى كلّ من أسهم في إنجاز هذا البحث، وأخصّ بالذكر:

أسرتي الكريمة التي كانت سنداً لي طوال مسيرتي العلميّة، فلهما منّي كلّ الشكر والامتنان والتقدير.

وكما أتوجّه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور أحمد جعفر الزبيديّ الذي تفضّل بالإشراف على هذا البحث، ولم يبخل عليّ بتوجيهاته السديدة وملاحظاته القيّمة التي كان لها الأثر البالغ في إخراج هذا العمل بصورته الحاليّة.

وأتقدّم بوافر الشكر والامتنان إلى رئيسة قسم اللغة العربيّة الأستاذة الدكتورة نهلة عبدالله الوائليّ لما قدّمته من دعمٍ ورعاية علميّة.

ولا يفوتني أن أتقدّم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة قسم اللغة العربيّة جميعاً العاملين كافة، الذين لم يألوا جهداً في تقديم العون والمساعدة.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	ب
الإهداء	ت
شكر وعرفان	ث
قائمة المحتويات	ج
المقدّمة	1
أهمّية البحث	2
أسباب اختيار الموضوع	2
أهداف البحث	3
منهج البحث	3
هيكل البحث	4
الصعوبات التي واجهت البحث	5
التمهيد: الثعالبي وكتابه المبهج	6
المبهج	16
١.تعريفه	16
٢.الأسس التي قام عليها الكتاب ودراسته وأصالته وإحيائه	19
أ.الأسس المعرفية والمنهجية للكتاب	19
ب. مصادر الانتقاء ومنهج العرض	20
ج. أصالة الكتاب وموقعه في تراث الثعالبي	20
د. تحقيق الكتاب ونشره وإحيائه	21
٣. عمل الجملة في كتاب المُبْهِج	22
أ. تنوّع الأنماط الجُمليّة	22
ب. الجملة الشرطيّة في أبواب الحكمة والوعظ	23
ج. الجمل الطلبيّة بأنواعها	23
د. الظواهر النحويّة البارزة	24
هـ. أثر السياق الموضوعيّ في تشكيل الجملة	25
٤.عمل الكلمة في كتاب المُبْهِج	25
أ. أبنية الأفعال بين التجرّد والزيادة	25
ب. أبنية الأسماء والمشتقّات	26
ج.المصادر بأنواعها	27
د. جموع التكسير	27
هـ .ظواهر صرفيّة مُكمِّلة: الاشتقاق والنسب والتصغير	28

الباب الأوّل: بناء الكلمة في المُبْهِج	29
الفصل الأوّل: أبنية الأفعال ودلالاتها	30
توطئة	30
المبحث الأوّل: أبنية الفعل الثلاثي المجرّد ودلالاتها	32
أوّلاً: بناء (فَعَلَ) ودلالاته	32
ثانياً: بناء (فَعِلَ) ودلالاته	37
ثالثاً: بناء (فَعُلَ) ودلالاته	41
المبحث الثاني: أبنية الفعل الثلاثي المزيد بحرف ودلالاتها	44
أوّلاً: بناء (أَفْعَلَ) ودلالاته	44
ثانياً: بناء (فَعَّلَ) ودلالاته	48
ثالثاً: بناء (فَاعَلَ) ودلالاته	50
المبحث الثالث: أبنية الفعل الثلاثي المزيد بحرفين ودلالاتها	55
أوّلاً: بناء (تَفَاعَلَ) ودلالاته	55
ثانياً: بناء (تَفَعَّلَ) ودلالاته	59
ثالثاً: بناء (انْفَعَلَ) ودلالاته	62
رابعاً: بناء (افْتَعَلَ) ودلالاته	64
المبحث الرابع: أبنية الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف ودلالاتها	67
أوّلاً: بناء (اسْتَفْعَلَ) ودلالاته	67
ثانياً: بناء (افْعَوْعَلَ) ودلالاته	72
ثالثاً: بناء (افْعَالَّ) ودلالاته	73
رابعاً: بناء (افْعَوَّلَ) ودلالاته	74
المبحث الخامس: أبنية الفعل الرباعي المجرّد والمزيد ودلالاتها	76
أوّلاً: بناء (فَعْلَلَ) ودلالاته	76
ثانياً: بناء (تَفَعْلَلَ) ودلالاته	79
ثالثاً: بناء (افْعَنْلَلَ) ودلالاته	80
رابعاً: بناء (افْعَلَلَّ) ودلالاته	80
الفصل الثاني: أبنية الأسماء ودلالاتها	83
توطئة	83
المبحث الأوّل: أبنية الأسماء المجرّدة والمزيدة	84
أوّلاً: أبنية الاسم الثلاثي المجرّد	84
ثانياً: أبنية الاسم الرباعي المجرّد	87
ثالثاً: أبنية الاسم الثلاثي المزيد	88
رابعاً: أبنية الاسم الرباعي المزيد	93
المبحث الثاني: أبنية المشتقّات ودلالاتها	95

أوّلاً: اسم الفاعل	95
ثانياً: اسم المفعول	98
ثالثاً: صيغة المبالغة	99
رابعاً: الصفة المشبّهة	102
خامساً: اسم التفضيل	103
سادساً: اسم الآلة	104
سابعاً: اسما الزمان والمكان	105
المبحث الثالث: أبنية جموع التكسير ودلالاتها	107
أوّلاً: أبنية جموع القلّة	107
ثانياً: أبنية جموع الكثرة	109
المبحث الرابع: أبنية المصادر ودلالاتها	114
أوّلاً: أبنية مصادر الأفعال الثلاثية	114
ثانياً: أبنية مصادر الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف	116
ثالثاً: أبنية المصدر الميمي	119
رابعاً: مصدر المرّة	120
خامساً: مصدر الهيأة	121
المبحث الخامس: النسب والتصغير	123
أوّلاً: النسب	123
ثانياً: التصغير	129
الباب الثاني: بناء الجملة في المُبْهِج	133
الفصل الأوّل: بناء الجملة الخبرية	134
توطئة	134
المبحث الأوّل: الجملة الخبرية الاسمية	136
أوّلاً: الجملة الاسمية ذات الخبر المفرد	136
ثانياً: الجملة الاسمية ذات الخبر الجملة	139
ثالثاً: الجملة الاسمية ذات الخبر شبه الجملة	141
رابعاً: تعدّد الخبر في الجملة الاسمية	142
المبحث الثاني: الجملة الخبرية الفعلية	145
أوّلاً: الجملة الفعليّة ذات الفعل الماضي	145
ثانياً: الجملة الفعليّة ذات الفعل المضارع	147
ثالثاً: الجملة الفعليّة ذات فعل الأمر	149
رابعاً: أنماط تركيبيّة مميّزة في الجملة الفعليّة عند الثعالبي	149
المبحث الثالث: أساليب التوكيد في الجملة الخبرية	154
أوّلاً: التوكيد بـ«إنّ» وأخواتها	155

ثانياً: التوكيد بضمير الفصل	156
ثالثاً: التوكيد بـ«قد» مع الفعل الماضي	158
رابعاً: التوكيد بالقصر والحصر	160
خامساً: التوكيد بتكرار البنية وتوازي الأطراف	161
سادساً: وسائل توكيديّة أخرى (نون التوكيد ولام الابتداء)	163
المبحث الرابع: أساليب النفي في الجملة الخبرية	164
أوّلاً: النفي بـ«لا«	164
ثانياً: النفي بـ«ما«	167
ثالثاً: النفي بـ«لم» و«لمّا» الجازمتين	167
رابعاً: النفي بـ«ليس«	168
خامساً: النفي بـ«لن«	169
المبحث الخامس: التقديم والتأخير والحذف في الجملة الخبرية	170
أوّلاً: تقديم الخبر على المبتدأ	170
ثانياً: تقديم المفعول به على الفعل أو الفاعل	172
ثالثاً: تقديم الجار والمجرور على متعلَّقه	173
رابعاً: التقديم لأغراض إيقاعيّة وسجعيّة	174
خامساً: حذف المبتدأ	174
سادساً: حذف الخبر	176
سابعاً: حذف الفعل والفاعل	176
ثامناً: حذف المتعلَّقات (المفعول به والجار والمجرور)	178
تاسعاً: الحذف بالإيجاز (حذف جمل كاملة)	178
الفصل الثاني: بناء الجملة الطلبية في كتاب المُبْهِج	180
تمهيد	180
المبحث الأوّل: جملة النداء	182
أوّلاً: حروف النداء بين الذكر والحذف	183
ثانياً: أنماط المنادى	187
ثالثاً: ترخيم المنادى	188
رابعاً: دخول «يا» على الفعل والحرف ودلالاته	189
المبحث الثاني: جملة الاستفهام	191
أوّلاً: الاستفهام بالحرف ، الهمزة و«هل«	192
ثانياً: الاستفهام بأسماء الاستفهام	194
المبحث الثالث: جملة الأمر	201
أوّلاً: صيغة فعل الأمر	202
ثانياً: صيغة الأمر المتّصلة بالفعل المضارع ، لام الأمر	206

ثالثاً: صيغة اسم فعل الأمر	209
المبحث الرابع: جمل طلبية أُخَر	213
أوّلاً: جملة النهي	213
ثانياً: جملة العرض وجملة التحضيض	217
ثالثاً: جملة التمنّي وجملة الترجّي	219
الفصل الثالث: بناء الجملة الشرطية في كتاب المُبْهِج	222
تمهيد	222
المبحث الأوّل: أنماط الجملة الشرطية	224
أوّلاً: الأداة تليها جملتان فعليتان مضارعتان	224
ثانياً: الأداة تليها جملتان فعليتان ماضويتان	225
ثالثاً: الأداة تليها جملة فعلية مضارعة ثم جملة فعلية ماضوية	230
رابعاً: الأداة تليها جملة فعلية ماضوية ثم جملة فعلية مضارعة	230
خامساً: الأداة تليها جملة اسمية ثم جملة فعلية ماضوية	230
سادساً: الأداة تليها جملة اسمية ثم جملة فعلية مضارعة	231
سابعاً: الشرط بلا أداة ، جملة فعلية فعلها أمر تليها جملة فعلية فعلها مضارع مجزوم	231
المبحث الثاني: المسائل التركيبية في الجملة الشرطية	232
أوّلاً: الجزم واقتران جواب الشرط بالفاء	232
ثانياً: التقديم والتأخير في الجملة الشرطية	236
ثالثاً: الحذف في الجملة الشرطية	237
رابعاً: اجتماع الشرط والقسم	238
الخاتمة	239
قائمة المصادر والمراجع	248
أوّلاً: القرآن الكريم	248
ثانياً: الكتب المطبوعة	248
الملخّص باللغة الإنجليزية(Abstract)	A-c

المقـــــدمـــة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على خاتمِ الأنبياءِ والمرسلين سيّدِنا محمّدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين.

أمّا بعدُ، فإنّ اللّغةَ العربيّةَ قد حَظِيَت على مرّ العصورِ بعنايةٍ بالغةٍ من لَدُن العلماءِ والأدباءِ الذين أدركوا أنّها وِعاءُ القرآنِ الكريمِ والحديثِ النبويّ الشريفِ، وأنّ صَونَ أبنيتِها وتراكيبِها صَونٌ للهُويّةِ الحضاريّةِ التي ميّزتِ الأمّةَ الإسلاميّةَ عن سِواها. وقد تنوّعت مسالكُ هذه العنايةِ بين التّأليفِ في النحوِ والصرفِ والبلاغةِ والمعاجمِ، وبين تصنيفِ المؤلّفاتِ الأدبيّةِ التي جمعت بين حُسنِ الصياغةِ ودقّةِ البناءِ اللغويّ، فكانت مادّةً خصبةً للدرسِ اللغويّ تتجاوزُ في أهمّيتها النصوصَ التعليميّةَ المباشرةَ لأنّها تكشفُ عن اللّغةِ حيّةً متحرّكةً في سياقِها الطبيعيّ لا مقيّدةً بأُطُرِ القواعدِ المجرّدةِ.

ويُعَدُّ القرنُ الرابعُ الهجريُّ وأوائلُ القرنِ الخامسِ من أزهى حِقَبِ الإبداعِ الأدبيّ واللغويّ في الحضارةِ العربيّةِ الإسلاميّةِ، إذ بَرَزَ فيه أعلامٌ كبارٌ جمعوا بين سَعَةِ الاطّلاعِ وأصالةِ التصنيفِ وبراعةِ التعبيرِ. ومن أبرزِ هؤلاءِ الأعلامِ أبو منصورٍ عبدُ الملكِ بنُ محمّدٍ الثعالبيُّ النيسابوريُّ المتوفّى سنةَ تسعٍ وعشرين وأربعمئةٍ للهجرةِ، الذي خلّفَ تراثًا أدبيًّا ولغويًّا ضخمًا يشهدُ على موسوعيّةٍ نادرةٍ وذوقٍ رفيعٍ في انتقاءِ الألفاظِ وصَوْغِ العباراتِ. وقد عُرِفَ الثعالبيُّ بأنّه «جاحظُ نيسابور» لغزارةِ إنتاجهِ وتنوّعِ مصنّفاتهِ التي تراوحت بين الأدبِ المَحْضِ والنقدِ والتراجمِ واللّغةِ، وقد بلغت مؤلّفاتُه ما يزيدُ على ثمانين كتابًا أكثرُها لا يزالُ حيًّا متداوَلًا بين أيدي الباحثين والدارسين.

ومن بين هذه المؤلّفاتِ يبرزُ كتابُ «المُبْهِج» الذي يحتلُّ مكانةً خاصّةً في تراثِ الثعالبيّ، لا لأنّه أشهرُ كتبهِ –فشُهرةُ «يتيمةِ الدهر» و«فقهِ اللّغة» تفوقُه بمراحلَ– وإنّما لأنّه يُمثّلُ نموذجًا فريدًا من النثرِ الحِكَميّ العربيّ الذي يمتزجُ فيه الأدبُ بالموعظةِ، والبلاغةُ بالحكمةِ، والإيجازُ بالإحكامِ. فالكتابُ يضمُّ قرابةَ ألفِ فقرةٍ نثريّةٍ تتوزّعُ على واحدٍ وسبعين بابًا تتناولُ موضوعاتٍ شتّى: من الثناءِ على اللهِ تعالى ووصفِ النبيّ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلّمَ، إلى آدابِ الملوكِ والوزراءِ، ومكارمِ الأخلاقِ ومذامّها، والصداقةِ والعداوةِ، والغنى والفقرِ، والشبابِ والشيبِ، والحياةِ والموتِ، والبلاغةِ والشعرِ، وغيرِ ذلك ممّا يمسُّ جوانبَ الحياةِ الإنسانيّةِ كلَّها. وهذا التنوّعُ في المضامينِ يستتبعُ بالضرورةِ تنوّعًا في الأبنيةِ الصرفيّةِ والتراكيبِ النحويّةِ، ممّا يجعلُ الكتابَ ميدانًا رَحْبًا للدراسةِ اللغويّةِ التي تستقصي أنماطَ الاستعمالِ وتكشفُ عن ملامحِ الأسلوبِ.

وقد استوقفَ الباحثَ في أثناءِ مطالعتهِ لنصوصِ المُبْهِجِ أنّ هذا الكتابَ –على الرغمِ من ثرائهِ اللغويّ الواضحِ وتنوّعِ أبنيتهِ وتراكيبهِ– لم يَحْظَ بدراسةٍ صرفيّةٍ نحويّةٍ مستقلّةٍ تتناولُه بالتحليلِ والاستقراءِ وَفقَ المناهجِ اللسانيّةِ الحديثةِ. فأغلبُ ما كُتِبَ عن الثعالبيّ اقتصرَ على الجانبِ الأدبيّ والبلاغيّ أو على كتبهِ الأشهرِ كـ«يتيمةِ الدهر» و«فقهِ اللّغةِ وسرِّ العربيّة»، في حين ظلَّ «المُبْهِج»

بعيدًا عن عنايةِ الدارسين اللغويّين على الرغمِ ممّا يزخرُ بهِ من ظواهرَ صرفيّةٍ ونحويّةٍ تستحقُّ الرصدَ والتحليلَ. ومن هنا نَبَتَت فكرةُ هذه الرسالةِ التي تسعى إلى سدِّ هذه الثغرةِ في الدراساتِ اللغويّةِ بتقديمِ دراسةٍ صرفيّةٍ نحويّةٍ شاملةٍ لكتابِ المُبْهِجِ تستقرئُ أبنيةَ كلماتهِ وتراكيبَ جملهِ وتربطُها بمقاصدِ المؤلّفِ الأدبيّةِ والوعظيّةِ.

تنبعُ أهمّيّةُ هذا البحثِ من عدّةِ اعتباراتٍ يتكاملُ بعضُها مع بعضٍ. فمن الناحيةِ اللغويّةِ يُقدّمُ البحثُ تحليلًا صرفيًّا نحويًّا مفصّلًا لنصٍّ أدبيٍّ من القرنِ الخامسِ الهجريّ لم يُدرَس من هذه الزاويةِ من قبلُ، وهو ما يُثري المكتبةَ العربيّةَ بمادّةٍ جديدةٍ في ميدانِ الدراساتِ اللغويّةِ التطبيقيّةِ. ومن الناحيةِ الأدبيّةِ يكشفُ البحثُ عن العلاقةِ الوثيقةِ بين البنيةِ اللغويّةِ والغرضِ الأدبيّ في النثرِ الحِكَميّ، إذ يُبيّنُ كيف يختارُ الأديبُ أبنيتَهُ الصرفيّةَ وتراكيبَهُ النحويّةَ بما يخدمُ مقاصدَهُ الدلاليّةَ والإيقاعيّةَ. ومن الناحيةِ المنهجيّةِ يُقدّمُ البحثُ نموذجًا للدراسةِ اللغويّةِ التي تجمعُ بين المستويَيْنِ الصرفيّ والنحويّ في تحليلِ نصٍّ واحدٍ، وهو منهجٌ يُتيحُ رؤيةً أشملَ للبناءِ اللغويّ ممّا يُتيحُهُ الاقتصارُ على مستوًى واحدٍ. ومن الناحيةِ التراثيّةِ يُسهمُ البحثُ في إحياءِ كتابٍ من كتبِ التراثِ العربيّ والتعريفِ بهِ والكشفِ عن جوانبَ من قيمتهِ اللغويّةِ لم يُلتفَت إليها من قبلُ.

وقد دفعتِ الباحثَ إلى اختيارِ هذا الموضوعِ جملةٌ من الأسبابِ: أوّلًا، أنّ كتابَ المُبْهِجِ يُمثّلُ نموذجًا متفرّدًا من النثرِ العربيّ يجمعُ بين الحِكمةِ والأدبِ والموعظةِ في قالبٍ لغويٍّ مكثّفٍ يعتمدُ السجعَ والتقابلَ والإيجازَ، ممّا يجعلُهُ مادّةً غنيّةً بالظواهرِ الصرفيّةِ والنحويّةِ التي تستحقُّ الدرسَ. وثانيًا، أنّ الثعالبيَّ عالمٌ لغويٌّ قبلَ أن يكونَ أديبًا، وقد انعكست ثقافتُهُ اللغويّةُ الواسعةُ على صياغتهِ لنصوصِ المُبْهِجِ، فجاءت هذه النصوصُ نماذجَ حيّةً للاستعمالِ اللغويّ الرفيعِ الذي يلتزمُ بقواعدِ العربيّةِ ويستثمرُ طاقاتِها التعبيريّةَ في آنٍ واحدٍ. وثالثًا، أنّ المُبْهِجَ –بفقراتهِ التي تقاربُ الألفَ– يُوفّرُ للدارسِ مُدوَّنةً لغويّةً واسعةً ومتنوّعةً تُتيحُ الاستقراءَ والإحصاءَ والمقارنةَ على نحوٍ لا تُتيحُهُ النصوصُ القصيرةُ أو المتجانسةُ الموضوعِ. ورابعًا، أنّ هذا الكتابَ لم يُدرَس دراسةً صرفيّةً نحويّةً مستقلّةً من قبلُ –في حدودِ ما وقفَ عليهِ الباحثُ– ممّا يعني أنّ البحثَ يُضيفُ جديدًا إلى المكتبةِ العربيّةِ ولا يُكرّرُ ما سبقَهُ.

وهذا البحثُ يسعى إلى تحقيقِ جملةٍ من الأهدافِ، منها: استقراءُ أبنيةِ الأفعالِ في المُبْهِجِ –مجرَّدِها ومزيدِها– وبيانُ دلالاتِها الصرفيّةِ ومدى توافقِها مع ما قرّرَهُ علماءُ الصرفِ في مصنّفاتهم. واستقراءُ أبنيةِ الأسماءِ –مجرَّدِها ومزيدِها ومشتقّاتِها وجموعِها ومصادرِها– وبيانُ أنماطِها ونِسَبِ شيوعِها. وتحليلُ بنيةِ الجملةِ الخبريّةِ في المُبْهِجِ من حيثُ الإثباتُ والنفيُ والنسخُ والتوكيدُ والتقديمُ والتأخيرُ والحذفُ. وتحليلُ بنيةِ الجملةِ الطلبيّةِ بأنماطِها المختلفةِ: النداءُ والاستفهامُ والأمرُ والنهيُ والعرضُ والتحضيضُ والتمنّي والترجّي. وتحليلُ بنيةِ الجملةِ الشرطيّةِ من حيثُ أنماطُها التركيبيّةُ والمسائلُ النحويّةُ المتّصلةُ بها كالجزمِ واقترانِ الفاءِ والتقديمِ والتأخيرِ والحذفِ واجتماعِ الشرطِ

والقسمِ. والكشفُ عن الملامحِ الأسلوبيّةِ التي تُميّزُ البناءَ اللغويَّ في المُبْهِجِ عن سواهُ من النصوصِ النثريّةِ وربطُ هذه الملامحِ بطبيعةِ الكتابِ الوعظيّةِ الحِكَميّةِ.

وقد اعتمدَ الباحثُ المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ القائمَ على الاستقراءِ والإحصاءِ والتحليلِ والمقارنةِ. فقد بدأَ الباحثُ باستقراءِ نصوصِ المُبْهِجِ فقرةً فقرةً –من الفقرةِ الأولى إلى الفقرةِ الثامنةِ والتسعين بعد التسعمئةِ– مستخرجًا منها الظواهرَ الصرفيّةَ والنحويّةَ وَفقَ خطّةٍ مسبقةٍ تُغطّي المستويَيْنِ الصرفيَّ والنحويَّ. ثمّ صنّفَ هذه الظواهرَ تصنيفًا منهجيًّا بحسبِ الأبوابِ والفصولِ والمباحثِ المقرّرةِ في خطّةِ البحثِ. ثمّ حلّلَ كلَّ ظاهرةٍ تحليلًا نحويًّا صرفيًّا مفصَّلًا مستعينًا بآراءِ النحاةِ والصرفيّين القدماءِ –ولا سيّما سيبويهِ والمبرّدِ وابنِ السرّاجِ وابنِ جنّي وابنِ يعيشَ وابنِ هشامٍ والسيوطيّ وغيرِهم– وبالدراساتِ اللسانيّةِ الحديثةِ حيثما اقتضى الأمرُ. ثمّ أحصى عددَ الشواهدِ في كلِّ نمطٍ واستخلصَ النِّسَبَ والأرقامَ التي تكشفُ عن الأنماطِ المهيمنةِ والأنماطِ النادرةِ أو الغائبةِ. وأخيرًا ربطَ النتائجَ اللغويّةَ بطبيعةِ النصِّ الأدبيّةِ والوعظيّةِ ليكشفَ عن العلاقةِ بين الاختيارِ اللغويِّ والمقصدِ الأدبيِّ.

وقد حرصَ الباحثُ على أن يكونَ الاستقراءُ شاملًا لا انتقائيًّا، وأن تكونَ الشواهدُ المقتبسةُ منقولةً بنصِّها الحرفيِّ من الطبعةِ المحقَّقةِ للكتابِ مع الإشارةِ إلى رقمِ الفقرةِ والصفحةِ في كلِّ موضعٍ، وأن يُصرِّحَ بغيابِ الشاهدِ حين لا يجدُ في النصِّ ما يُمثّلُ ظاهرةً بعينِها بدلًا من اختلاقِ شاهدٍ أو تحميلِ النصِّ ما لا يحتملُ.

وقد انتظمتِ الرسالةُ في مقدّمةٍ وتمهيدٍ وبابَيْنِ وخاتمةٍ، تعقبُها قائمةُ المصادرِ والمراجعِ والفهارسُ الفنيّةُ. عُرِضَ في التمهيدِ التعريفُ بكتابِ المُبْهِجِ من حيثُ مفهومُهُ ومضمونُهُ وطبيعتُهُ والأسسُ التي قامَ عليها ودراستُهُ وأصالتُهُ وإحياؤُهُ، مع بيانِ عملِ المؤلّفِ فيهِ وعملِ الكلمةِ في بنائهِ.

وخُصِّصَ البابُ الأوّلُ لبناءِ الكلمةِ في المُبْهِجِ، وتضمّنَ فصلَيْنِ: تناولَ الفصلُ الأوّلُ أبنيةَ الأفعالِ ودلالاتِها في ستّةِ مباحثَ شملت أبنيةَ الفعلِ الثلاثيِّ المجرّدِ بأوزانهِ الثلاثةِ (فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ)، وأبنيةَ الثلاثيِّ المزيدِ بحرفٍ (أَفْعَلَ وفَعَّلَ وفَاعَلَ)، وأبنيةَ الثلاثيِّ المزيدِ بحرفَيْنِ (تَفَاعَلَ وتَفَعَّلَ وانْفَعَلَ وافْتَعَلَ)، وأبنيةَ الثلاثيِّ المزيدِ بثلاثةِ أحرفٍ (اسْتَفْعَلَ وافْعَوْعَلَ وافْعَالَّ وافْعَوَّلَ)، وأبنيةَ الرباعيِّ المجرّدِ (فَعْلَلَ)، وأبنيةَ الرباعيِّ المزيدِ (تَفَعْلَلَ وافْعَنْلَلَ وافْعَلَلَّ .(وتناولَ الفصلُ الثاني أبنيةَ الأسماءِ ودلالاتِها في خمسةِ مباحثَ شملت أبنيةَ الأسماءِ المجرّدةِ والمزيدةِ، وأبنيةَ المشتقّاتِ بأنواعِها السبعةِ، وأبنيةَ جموعِ التكسيرِ بنوعَيْها (جموعُ القلّةِ وجموعُ الكثرةِ)، وأبنيةَ المصادرِ بأنواعِها المتعدّدةِ، وأحكامَ النسبِ والتصغيرِ.

وخُصِّصَ البابُ الثاني لبناءِ الجملةِ في المُبْهِجِ، واستُهِلَّ بتوطئةٍ نظريّةٍ عن مفهومِ الجملةِ عند النحاةِ وتصنيفاتِها، ثمّ تضمّنَ ثلاثةَ فصولٍ: تناولَ الفصلُ الأوّلُ بناءَ الجملةِ الخبريّةِ في خمسةِ

مباحثَ شملتِ الجملةَ المثبتةَ والمنفيّةَ والمنسوخةَ والمؤكَّدةَ وظواهرَ التقديمِ والتأخيرِ والحذفِ. وتناولَ الفصلُ الثاني بناءَ الجملةِ الطلبيّةِ في أربعةِ مباحثَ شملت جملةَ النداءِ وجملةَ الاستفهامِ وجملةَ الأمرِ وجملًا طلبيّةً أُخَرَ كالنهيِ والعرضِ والتحضيضِ والتمنّي والترجّي. وتناولَ الفصلُ الثالثُ بناءَ الجملةِ الشرطيّةِ في مبحثَيْنِ: الأوّلُ رَصَدَ أنماطَ الجملةِ الشرطيّةِ السبعةَ بحسبِ نوعِ جملتَيِ الشرطِ والجوابِ، والثاني حلّلَ المسائلَ التركيبيّةَ المتّصلةَ بها من جزمٍ واقترانٍ بالفاءِ وتقديمٍ وتأخيرٍ وحذفٍ واجتماعِ شرطٍ وقسمٍ.

وجاءتِ الخاتمةُ متضمّنةً أبرزَ النتائجِ التي توصّلَ إليها البحثُ والاستدراكاتِ التي يرى الباحثُ ضرورةَ الإشارةِ إليها، تلتها قائمةُ المصادرِ والمراجعِ مرتّبةً ترتيبًا أبجديًّا، ثمّ الفهارسُ الفنيّةُ التي شملت فهرسَ الآياتِ القرآنيّةِ الكريمةِ وفهرسَ الأحاديثِ النبويّةِ الشريفةِ وفهرسَ الشواهدِ الشعريّةِ وفهرسَ الأعلامِ وفهرسَ الموضوعاتِ.

ولم يَخْلُ هذا البحثُ من صعوباتٍ واجهتِ الباحثَ في مراحلِ إعدادِهِ المختلفةِ. فمن أبرزِ هذه الصعوباتِ أنّ نصوصَ المُبْهِجِ قائمةٌ على السجعِ والتكثيفِ والإيجازِ الشديدِ، ممّا يجعلُ التحليلَ النحويَّ لبعضِ الفقراتِ أمرًا يحتاجُ إلى تأمّلٍ عميقٍ وتقديرٍ دقيقٍ للمحذوفاتِ والمقدَّراتِ. ومنها أنّ بعضَ الفقراتِ احتملت أكثرَ من تخريجٍ نحويٍّ واحدٍ، ممّا اضطرَّ الباحثَ إلى الموازنةِ بين التخريجاتِ المختلفةِ واختيارِ الأرجحِ منها بالدليلِ والقرينةِ. ومنها أنّ الجمعَ بين المستويَيْنِ الصرفيِّ والنحويِّ في دراسةٍ واحدةٍ استلزمَ جهدًا مضاعَفًا في التصنيفِ والتنظيمِ لضمانِ عدمِ التكرارِ وتحقيقِ التكاملِ بين البابَيْنِ. ومنها أنّ بعضَ الأبنيةِ الصرفيّةِ النادرةِ التي وردت في المُبْهِجِ – كبعضِ صيغِ المبالغةِ غيرِ القياسيّةِ أو بعضِ جموعِ التكسيرِ السماعيّةِ– احتاجت إلى بحثٍ مستفيضٍ في المعاجمِ والمصنّفاتِ الصرفيّةِ للتثبّتِ من وزنِها ودلالتِها.

وعلى الرغمِ من هذه الصعوباتِ فإنّ العملَ في هذا البحثِ كان ممتعًا ومُثريًا، لأنّ نصوصَ المُبْهِجِ تكشفُ عند التأمّلِ عن طبقاتٍ من الإحكامِ اللغويِّ لا تظهرُ للقارئِ العابرِ، وتُبيّنُ أنّ الثعالبيَّ لم يكن أديبًا بارعًا فحسبُ بل كان لغويًّا حاذقًا يعرفُ كيف يستثمرُ طاقاتِ العربيّةِ الصرفيّةَ والنحويّةَ في خدمةِ أغراضِهِ الأدبيّةِ والوعظيّةِ.

وختامًا لا يَسَعُني إلّا أن أتقدّمَ بالشكرِ الجزيلِ إلى أستاذي المشرفِ أحمدَ جعفرَ داودَ الزُّبيديِّ الذي تفضّلَ بالإشرافِ على هذه الرسالةِ وأنارَ لي الطريقَ بتوجيهاتِهِ السديدةِ وملاحظاتِهِ الدقيقةِ التي كان لها أثرٌ بالغٌ في إنضاجِ البحثِ واستوائِهِ على سوقِهِ. كما أتقدّمُ بالشكرِ إلى أساتذتي في قسمِ اللّغةِ العربيّةِ بكلّيّةِ التربيةِ في جامعةِ واسطَ الذين تتلمذتُ على أيديهم وأفدتُ من علمِهم في مراحلِ دراستي كلِّها. وأشكرُ أعضاءَ لجنةِ المناقشةِ على تفضّلِهم بقبولِ مناقشةِ هذه الرسالةِ وعلى ما سيُقدّمونَهُ من ملاحظاتٍ وتوجيهاتٍ تُسهمُ في إغناءِ البحثِ وتصويبِ ما فيهِ من هَناتٍ. واللهُ وليُّ التوفيقِ.

التمهيد:
الثعالبي وكتابه المبهج

كتاب المُبْهِج

١)تعريفه تستوقف القارئَ تسميةُ هذا الكتاب قبل أن يستوقفه مضمونُه، إذ إنّ لفظة "المُبْهِج" تحمل في ذاتها دلالةً وَعْدِيّةً تُشير إلى ما ينتظر المتصفِّحَ من مُتعة ولذّة وأُنس بين دفّتيه. ولعلّ الوقوف عند جذر هذه الكلمة في المعاجم العربيّة يكشف عن أبعاد دلاليّة تتجاوزالمعنى السطحيّ المباشر.فمادّة (ب هـ ج) في لسان العرب تدور حول معاني الحُسن والنَّضرة والسرور؛ يقول ابن منظور: "البَهْجَةُ: الحُسْنُ، بَهُجَ الرجلُ وبَهِجَ بَهْجَةً وبَهَجاً، فهو بَهِجٌ ومَبْهوجٌ: حَسُنَ ونَضُرَ"[١] ثمّ يُضيف في موضع آخر: "أَبْهَجَني الأمرُ: سَرَّني وفَرَّحني"، فاسم الفاعل "المُبْهِج" يعني ذلك الذي يُدخل البهجةَ والسرورَ على النفس. أمّا الفيروزآبادي فقد أورد في القاموس المحيط أنّ "البَهْجَةَ: الحُسْنُ والسُّرورُ... وابتَهَجَ: فرِحَ واستبشر"[٢]. وقد ذهب ابن فارس في مقاييس اللغة مذهباً يكشف عن لُبّ الدلالة حين قال: "الباء والهاء والجيم أصلٌ واحدٌ، وهو حُسنُ الشيء ونَضارتُه"[٣] فجعل الأصل الاشتقاقيّ محصوراً في معنيَيِ الحُسن والنَّضارة، وهما معنيان يتّسقان مع طبيعة ما أودعه الثعالبي في كتابه من نفائس الأقوال ومُنتخبات الحِكم والآداب التي تنشرح لها الصدور وتأنس بها الأرواح.وهذا الكتاب ، أعني المُبْهِج ، هو من تصنيف الإمام أبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري، المتوفّى سنة تسع وعشرين وأربعمئة للهجرة (٤٢٩هـ/١٠٣٨م). وقد وصل إلينا هذا الأثر النفيس بتحقيق الأستاذ إبراهيم صالح الذي أخرجه عن دار البشائر بدمشق في طبعته الأولى سنة ١٤٢٠هـ الموافقة ١٩٩٩م، وجاء الكتاب في مئة وإحدى وثلاثين صفحة (١٣١ صفحة)[٤]. وهو حجمٌ يبدو متواضعاً إذا قِيسَ بمؤلّفات الثعالبي الكبرى كيتيمة الدهر أو فقه اللغة، بيد أنّ قيمة الكتب لا تُقاس بعدد صفحاتها بقدر ما تُقاس بكثافة مادّتها وجودة انتخابها، والمُبْهِج خيرُ شاهدٍ على ذلك.

ولمّا كان الثعالبي يُولي عناوين كتبه عنايةً بالغة ويختار لها أسماءً ذات جرسٍ موسيقيّ ودلالة مُعبّرة ، كما نلحظ في يتيمة الدهر، وثمار القلوب، وسحر البلاغة، ولطائف المعارف ، فإنّ اختياره لاسم "المُبْهِج" لم يكن اعتباطاً، وإنّما أراد أن يُنبئ القارئَ منذ الوهلة الأولى بأنّ بين يديه كتاباً يُبهج نفسَه ويُمتع خاطره بما حواه من درر الكلام وعيون المأثور في الدين والأخلاق والأدب والسياسة. وقد صرّح الثعالبي نفسُه في مقدّمة الكتاب بهذا المعنى حين أهداه إلى الأمير قابوس بن وشمكير، مُبيّناً أنّه جمع فيه ما تطيب به النفوس وتنشرح له القلوب. فالعنوان إذن مفتاحٌ دلاليّ لمضمون الكتاب، وهو تقليدٌ سار عليه كثيرٌ من المؤلّفين العرب الذين أحسنوا اختيار عناوين تصانيفهم بحيث تكون عتبةً أولى تُغري بالقراءة.

ويحتلّ كتاب المُبْهِج مكانةً خاصّة ضمن منظومة مؤلّفات الثعالبي الغزيرة التي ناهزت الثمانين مصنّفاً، فهو يمثّل ذلك النمط من التأليف الذي يجمع بين الحكمة والأدب والموعظة في قالبٍ مُنتقى ومُهذّب، ويختلف في طبيعته عن المُعجَمات اللغوية كفقه اللغة، ويختلف كذلك عن

الأنثولوجيات الشعرية الكبرى كيتيمة الدهر. إنّه أقرب ما يكون إلى "كتاب الأدب الجامع" الذي يصلح لمجالس الأمراء والوزراء ويتّخذه القارئ أنيساً وجليساً. ومن هنا فإنّ دراسته من الزاوية اللغوية ، صرفاً ونحواً ، تكشف عن خصائص بنائية تعكس مستوى رفيعاً من الصنعة اللغوية التي تطبّع بها الثعالبي من كثرة مطالعاته وسعة محفوظه.

٢) طبيعة كتاب المُبْهِج ومادّته

صنّف أبو منصور الثعالبي كتابه المُبْهِج وهو في بلاط الأمير شمس المعالي أبي الحسن قابوس بن وشمكير بن زيار بن وردانشاه الجيلي، المتوفّى سنة ٤٠٣هـ، وهو أمير جرجان وبلاد الجبل وطبرستان، وقد أهداه إليهط. ولم يكن قابوس أميراً تقليديّاً همُّه مقصورٌ على تدبير شؤون الحكم وتسيير دواليب السياسة، وإنّما كان رجلاً مثقّفاً رفيع الذوق واسع المعرفة، له رسائل بالعربية ذات بلاغة عالية وشعرٌ بالعربية والفارسية معاً، حتى وصف الصاحب بن عبّاد خطّه فقال: "هذا خطّ قابوس أم جناح طاووس؟"[١]. ويكفي دلالةً على مكانته الثقافية أنّ حفيده عنصر المعالي كيكاوس بن إسكندر بن قابوس وضع كتاب "قابوس نامه" الشهير في الأدب الفارسي مسمّياً إيّاه باسم جدّه تكريماً لذكراه[٢]. ومن الطبيعيّ أن يعمد الثعالبي إلى اختيار كتاب يليق بذائقة هذا الأمير الأديب ويوافق مقامه الرفيع، فصاغ المُبْهِج جامعاً لنفائس الأقوال في الدين والأخلاق والسياسة والأدب، بحيث يكون مرآةً يستبصر فيها الأمير صفات الملك العادل ودليلاً يسترشد به في شؤون حياته العامّة والخاصّة.

وإذا نظرنا في طبيعة مادّة المُبْهِج وجدناه أدنى إلى ما يمكن تسميته "الكتاب الجامع" أو "الأنطولوجيا الأدبية الأخلاقية المختصرة"؛ فهو ليس مصنَّفاً يختصّ بفنّ بعينه من فنون العلم، وإنّما تتقاطع فيه الموضوعات الدينية والأخلاقية مع الموضوعات السياسية والأدبية والتاريخية والحِكمية، ويتآلف فيه النثر والشعر تآلفاً متوازناً لا تطغى فيه إحدى المادّتين على سواها. وهذا الضرب من التأليف كان حاضراً بقوّة في التراث العربيّ، ونلمس جذوره عند الجاحظ في كتبه الأدبية كالبيان والتبيين والحيوان، وعند ابن قتيبة في عيون الأخبار، وعند ابن عبد ربه في العقد الفريد، وسواهم ممّن ألّفوا كتباً تستوعب أشتات المعارف ضمن إطار أدبيّ ماتع[٣].

وقد رتّب الثعالبي كتابه في أبواب شتّى تتجاوز الأربعين باباً، يتناول كلّ باب منها موضوعاً مستقلاً تنتظم حوله نصوص مختارة من آيات قرآنية وأحاديث نبوية وأشعار وحِكم وأخبار. ولو أمعنّا النظر في عناوين هذه الأبواب لوقفنا على مدى سعة الكتاب وتشعّب دائرة اهتمامه؛ فهو

---

(١) ينظر: الثعالبي، المقدّمة. وينظر: وفيات الأعيان: ٤:(١٣٧–١٤٠).

(٢) ينظر: الأعلام : ٥: ١٧٤. وفيات الأعيان: ٤: ١٣٨.

(٣) ينظر: (كتاب النصيحة)، كيكاوس بن إسكندر بن قابوس، قابوس نام وقد كتبه بالفارسية سنة ٤٧٥هـ/١٠٨٢م وسمّاه باسم جدّه قابوس.

يفتتح بأبواب ذات صبغة دينية روحيّة تشمل ذكر الله تعالى والعمل لله والتوكّل عليه والدعاء والاستعاذة وذكر النبيّ صلّى الله عليه وسلّم والقرآن المجيد والعبادات[١]، ثمّ يمضي إلى أبواب ذات طابع سياسيّ تحدّثت عن وصف الملك الفاضل والعدل وطيب ثمرته والظلم وسوء مغبّته وما ينبغي للملك أن يأتيه ويذره وتعظيم شأن الملوك وشرار الملوك وعمّالهم والرياسة والسؤدد ومعالي الأمور[٢]. وبعدها ينتقل إلى أبواب تتّصل بالقيم الاجتماعية والإنسانية، كالفرسان والأبطال والخيل والجيش والصداقة وآداب الإخوان والشوق ومكاتبة الإخوان وشرار الإخوان والمروءة والقناعة[٣]. ثمّ يخصّص أبواباً للقيم العقلية والثقافية تتحدّث عن العقل والعلم والأدب والبلاغة والبلغاء والكتابة والشعر والخطابة. ولا يُهمل البُعد الجماليّ والطبيعيّ فيُفرد أبواباً للحُسن والقُبح والنرجس والورد والشتاء والثلج والربيع والمطر.

وهذا الترتيب ليس عشوائيّاً وإن بدا في ظاهره متنوّعاً وكثير التفرّع، بل ينطوي على رؤية منهجية واضحة تنطلق من الأسمى والأرفع ، وهو ذكر الله والتعبّد له ، ثمّ تتدرّج نزولاً نحو شؤون الحكم والسياسة فالمجتمع والأخلاق فالثقافة والعلم فالجمال والطبيعة. وكأنّ الثعالبي أراد أن يرسم للأمير قابوس ولكلّ من يقرأ هذا الكتاب خارطةً جامعةً للحياة الفاضلة، تبدأ بتهذيب النفس بالعبادة والتقوى، وتنتقل إلى العدل في الحكم والوفاء في الأخوّة والتحلّي بالمروءة والتعقّل، وتنتهي بتذوّق الجمال في الطبيعة والكون.

وممّا يربط المُبْهِج بغيره من مصنّفات الثعالبي أنّه يلتقي معها في المنهج العامّ الذي يقوم على الاختيار والانتخاب وحسن التبويب. فالثعالبي في معظم كتبه لا يخترع المادّة اختراعاً وإنّما يصطفيها من مظانّها المتعدّدة ثمّ يُعيد تنسيقها وترتيبها في أبواب وفصول ذات عناوين معبّرة، مُضيفاً إليها ذوقه الأدبيّ الرفيع وقدرته الفائقة على الإحكام في العرض والتقديم[٤]. فكتاب "التمثيل والمحاضرة" يجمع الأمثال والحِكم ويُرتّبها في مسائل، وكتاب "ثمار القلوب في المضاف والمنسوب" يجمع التعبيرات الإضافية ويُصنّفها، وكتاب "يتيمة الدهر" يجمع محاسن شعراء عصره ويُنظّمهم على البلدان، والمُبْهِج يجمع درر الأقوال في الدين والخُلُق والأدب ويُبوّبها في موضوعات. والخيط الجامع بين هذه المؤلّفات كلّها هو ذلك الحسّ الانتقائيّ الرهيف وتلك الملكة التنسيقية التي أُوتيها الثعالبي.

على أنّ ما يمنح المُبْهِج خصوصيّةً تفرّقه عن كثير من مؤلّفات الثعالبي الأخرى هو طبيعته التركيبية التي تمزج بين أجناس أدبية ومعرفية متباينة في كتاب واحد مقتضب الحجم. فحيث

---

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربيّ (العصر العباسي الأول)، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط١٤: ٦٧ .

(٢) ينظر: المُبْهِج: ٢٦–٤٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤٦–٧٠

(٤) ينظر: معجم الأدباء: ٤، ترجمة الثعالبي.

يتخصّص "فقه اللغة وسرّ العربية" في المباحث اللغوية الصرفة، وتتخصّص "يتيمة الدهر" في تراجم الشعراء ومختاراتهم، نرى المُبْهِج يعبر بين حقول معرفية متفاوتة في خفّة ويُسر، وهذا بعينه يهبه غنىً في المادّة اللغوية لا يُتاح عادةً في مؤلَّف مكرَّس لحقل واحد. وهذا الغنى هو ما يجعل المُبْهِج أرضاً خصبةً للدراسة الصرفية والنحوية؛ لأنّ تعدّد السياقات الموضوعية فيه ، بين دينيّ وأخلاقيّ وسياسيّ وأدبيّ ، لا بدّ أن ينعكس في تعدّد الأساليب والتراكيب والأبنية الصرفية المستخدمة. فالنصّ الدينيّ يحتفظ بخصائصه اللغوية المميّزة، والنصّ السياسي تختلف صياغته عن النصّ الأخلاقيّ، والشعر بطبعه يتوسّل أبنية صرفية وتراكيب نحوية قد لا نصادفها بالوفرة ذاتها في النثر. ومن ثَمّ فإنّ دراسة البناء اللغويّ في المُبْهِج ليست دراسةً لنصّ وحيد النبرة والإيقاع، وإنّما هي دراسة لنسيج متراكب الطبقات متعدّد الألوان والأنغام.

٣) الأسس التي قام عليها الكتاب، ودراسته وأصالته وإحيائه

أ)الأسس المعرفية والمنهجية للكتاب

لا يخلو عملٌ تأليفيٌّ من أسسٍ يقوم عليها صاحبُه، سواء وضعها صراحةً في مقدّمته أم ارتسمت في ثنايا صنيعه العلمي. ومن يُطالع "المُبْهِج" على اختصاره يتبيَّن له أنّ الكتاب قائم على جملةٍ من الأسس التي ورثها الثعالبيّ من تقاليد التأليف الأدبي في عصره، وأدارها بيدٍ حاذقةٍ فمنحتها طابعَه الخاصّ.

وأوّل هذه الأسس هو مبدأ الاختيار والانتخاب، وهو السِّمة الغالبة على مؤلّفات الثعالبي جميعاً، ويبدو فيه أنّ المؤلّف لا يصنع النصوص ابتداءً بقدر ما يختار من كنوز التراث أجودها وأقربها إلى غايته، ثمّ يضعها في قوالبَ مُحكَمَة الترتيب. ولم يكن اختيار الثعالبي عشوائيّاً ـ كما يبدو من ظاهر صنيعه ـ بل كان محكوماً بذوقٍ أدبيّ مرهف ومعايير جماليّة وأخلاقيّة ظاهرة للمتأمّل: جمال اللفظ، وعمق المعنى، وقوّة الأثر في النفس، وملاءمة المقام الموجَّه إليه الكتابُ[1]. ومن هنا جاء "المُبْهِج" ـ على صغر حجمه ـ زاخراً بالدرر التي لا تفقد وهجها بتقادم القراءة.

والأساس الثاني هو مبدأ الجمع بين المتفرّقات؛ إذ يضمّ الباب الواحد في الكتاب نصوصاً متباينة المصدر والزمن والجنس الأدبيّ، تلتقي جميعاً حول محور موضوعيّ واحد. فقد يُصدِّر الثعالبيّ البابَ بآيةٍ قرآنيّة، ثمّ يُثنّي بحديثٍ نبويّ شريف، ثمّ يُثلّث ببيتٍ من الشعر الجاهليّ أو الإسلاميّ، ثمّ يعقد حِكمةً لأحد الخلفاء الراشدين، ثمّ يختم بقولٍ لأحد المُحدَثين من الأدباء. وهذا التنوّع يُكسب الكتاب ثراءً معرفيّاً، ويُتيح للقارئ أن ينتقل بين العصور والأساليب في قراءةٍ واحدة دون أن يعتريه ملل التكرار أو رتابة النسق الواحد.

---

(١) ينظر: المُبْهِج، (المقدّمة: ٧).

والأساس الثالث هو الترتيب الموضوعيّ، الذي مرّت الإشارةُ إليه في المحور السابق. فالثعالبيّ لم يعتمد ترتيباً ألفبائيّاً ولا زمنيّاً ولا ترتيباً على المصادر، بل رتَّب مادّته وفقَ المعنى والدَّلالة، يبدأ بالمحور الدينيّ العقديّ، ثمّ ينتقل إلى المحور السياسيّ وما يتّصل به من آداب الملك والرعيّة، ثمّ إلى المحور الأخلاقيّ والاجتماعيّ والثقافيّ، منتهياً إلى المحور الجماليّ الأدبيّ[1]. ومن شأن هذا التبويب أن يمنح الكتاب تماسكاً بنائيّاً يجعله أقرب إلى النسيج المتكامل منه إلى مجموعة النصوص المتفرّقة، ويُسهِّل في الوقت نفسه على القارئ الوصول إلى مبتغاه منه[1].

ب) مصادر الانتقاء ومنهج العرض

اعتمد الثعالبيّ في انتقاء نصوصه على مصادرَ متعدّدة بينها تراتبيّة واضحة: فالقرآن الكريم في مقدِّمتها بوصفه أعلى مراتب البيان العربيّ ومعجزته الكبرى، يليه الحديث النبويّ الشريف بما يحمله من جوامع الكلم، ثمّ الشعر العربيّ بطبقاته الجاهليّة والإسلاميّة والعبّاسيّة وما بعدها، ثمّ الحِكَم والأمثال والأقوال المأثورة عن الخلفاء والوزراء والحكماء والأدباء. والملاحَظ أنّ المؤلّف كان حريصاً على إقامة توازنٍ بين هذه المصادر، فلا يُغرق في أحدها على حساب الآخر، وهو ما أضفى على الكتاب تنوّعاً أسلوبيّاً ولغويّاً يخدم غرضه الأخلاقيّ والأدبيّ في آنٍ معاً.

ج) أصالة الكتاب وموقعه في تراث الثعالبي

وإن كان "المُبْهِج" يشترك في بعض سماته العامّة مع نظائره من "كتب الأدب الجامع" ـ كعيون الأخبار لابن قتيبة، والعقد الفريد لابن عبد ربّه، ومحاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني ـ فإنّ له خصوصيّة تُميِّزه منها. فهو كتاب مُوجَّه في أصل وضعه إلى فئةٍ بعينها من المتلقّين، وهم الأمراء ورجال الدولة، وله غايةٌ تربويّةٌ أخلاقيّة ظاهرة. ومن هنا يُمكن إدراجه في ما دُرج الباحثون المعاصرون على تسميته بـ"كتب النصائح" أو "أدب المرايا(Mirrors for Princes) "، وهي الكتبُ التي تُقدَّم إلى الحكّام لتكون لهم مرآةً يرون فيها صورة الحاكم الفاضل، ومنارةً يستضيئون بها في تدبير شؤون رعاياهم. وتتجلّى أصالة الثعالبيّ في هذا الكتاب في قدرته على نظم تلك المادّة المتنوّعة في نسيج واحد متماسك يجمع بين الجدّ التربويّ والبهجة الأدبيّة، وهو ما نصّ عليه اسمُه صراحةً.

د) تحقيق الكتاب ونشره وإحياؤه

ظلّ "المُبْهِج" من الكتب المغمورة التي بقيت حبيسةَ المخطوط قروناً مديدة، قبل أن يُتاح له الظهور في ثوبه المطبوع على يد المحقّق إبراهيم صالح، الذي أخرجه في طبعته الأولى عن دار البشائر بدمشق سنة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م. ولا شكّ أنّ هذا التأخّر في نشر الكتاب كان من أبرز الأسباب التي أبقته بعيداً عن أيدي الدارسين زمناً طويلاً، وهو ما يُفسِّر قلّة الدراسات الأكاديميّة

---

(١) ينظر: النثر الفنّي في القرن الرابع الهجريّ: ١:(٢٢٩–٢٣٤)

التي تناولته بالبحث مقارنةً بأخواته من مصنّفات الثعالبي الكبرى كيتيمة الدهر وفقه اللغة، اللتَين حُقِّقتا ونُشِرتا مبكّراً وحظيتا باهتمامٍ أوسع داخل الأوساط الأكاديميّة العربية والاستشراقيّة.

ويندرج تحقيق "المُبْهِج" ضمن الموجة الأوسع من حركة تحقيق التراث العربيّ التي نشطت في النصف الثاني من القرن العشرين، حين تسابق المحقّقون إلى إخراج مخطوطات المكتبات الخاصّة والعامّة إلى عالم المطبوع. وقد أسهمت هذه الحركة إسهاماً محوريّاً في إعادة اكتشاف جوانب واسعة من التراث العربيّ كانت إلى عهدٍ قريب شبهَ مجهولة، وكان "المُبْهِج" أحدَ هذه الجوانب التي جلاها التحقيقُ.

ومن جهةٍ أخرى، فإنّ مؤلّفات الثعالبي بعامّة قد حظيت باهتمامٍ واسع من المحقّقين والدارسين، من العرب والمستشرقين معاً. فقد أشار بروكلمان في "تاريخ الأدب العربيّ" إلى عددٍ كبير من مصنّفاته، وتتبَّع نسخها الخطّية في مكتبات الشرق والغرب[١]. كما تناول زكي مبارك الثعالبيَّ وأدبه في كتابه "النثر الفنّي في القرن الرابع الهجريّ" بتحليلٍ وقف فيه على سمات منهجه في الاختيار والترتيب[٢]. غير أنّ هذا الاهتمام انصبّ في جُلّه على مصنّفاته الكبرى، بينما ظلّت كتبه الأصغر حجماً ـ و"المُبْهِج" في مقدّمتها ـ في منطقة الظلّ تنتظر من يُجليها. ولعلّ هذه الدراسة تُسهم في ردم بعض هذه الفجوة، عبر دراسة البناء اللغويّ ـ صرفاً ونحواً ـ في "المُبْهِج"، على نحوٍ يكشف عن ثرائه اللغويّ ويُبرز قيمته في منظومة التراث العربيّ الوسيط.

٤) عمل الجملة في كتاب المُبْهِج

يُراد بعمل الجملة في كتاب "المُبْهِج" ـ أو ما يُعبَّر عنه أحياناً بعمل التركيب ـ تحليلُ الأنماط النحوية التي انتظمت بها الجمل والتراكيب في نصوص الكتاب، وبيانُ كيفيّة تفاعل عناصرها الرئيسة من مسندٍ ومسندٍ إليه وما يتعلّق بهما من فضلاتٍ ومتمّمات، لتُنتجَ الدلالاتِ المقصودة وتتّسق مع الأغراض الموضوعيّة التي عالجها الثعالبي في أبوابه. ويأتي هذا المحور تمهيداً للباب الثاني من الرسالة، الذي سيتناول "بناء الجملة في المُبْهِج" بالدراسة والتحليل التفصيليَّين.

أ) تنوّع الأنماط الجُمليّة

يُلاحِظ القارئ منذ الوهلة الأولى للنصّ تنوّعاً واضحاً في الأنماط الجُمليّة المستعملة في الكتاب، وهو تنوّع يعكس طبيعةَ المادّة المجموعة فيه والأغراضَ التي صُنِّف لأجلها. فالجملة الاسميّة تحضر بقوّةٍ ظاهرةٍ في سياقات الوصف والتعريف والتقرير، ولا سيّما في الأبواب التي يُعالج فيها الثعالبيُّ الصفاتِ والأحوال، كبابَي صفات الملك الفاضل والعقل والبلاغة. والحكمة في

---

(١) ينظر: بروكلمان، كارل، ٣: ١٩٠ . وأصل مقاله عن الثعالبي في: Geschichte der arabischen Litteratur, Vol. I, pp. 284–286, and Supplement I, pp. 499–502.

(٢) النثر الفنّي في القرن الرابع الهجريّ: ١:(٢٢٩–٢٣٤).

ذلك أنّ الجملة الاسميّة ـ كما قرّر أهل النحو والبلاغة ـ أنسبُ الأنماط للدلالة على الثبوت والدوام، بخلاف الجملة الفعلية التي تُفيد الحدوث والتجدّد[1]. وقد جاءت الجملة الاسميّة في "المُبْهِج" على أنماطٍ متعدّدة: فَمِنها المركّب من مبتدأٍ وخبرٍ مفرد، ومنها ما يكون الخبر فيه جملةً فعليّةً أو اسميّةً، ومنها ما يقع الخبر فيه شبهَ جملة (ظرفاً أو جارّاً ومجروراً)، فضلاً عن الجمل المنسوخة بالحروف المشبّهة بالفعل (إنّ وأخواتها) والأفعال الناقصة (كان وأخواتها)، ولكلّ نمطٍ من هذه الأنماط وظيفتُه الدلاليّة التي تختلف عن أخواته.

أمّا الجملة الفعلية فقد وردت بكثافةٍ لافتة في الأبواب التي يقتضي مقامُها الحديث عن الأفعال والوقائع، كأبواب الفُرسان والأبطال والخيل والجيش، وكذلك في النصوص السرديّة والأخبار التي نقلها الثعالبيُّ عن الخلفاء والملوك والحكماء[2]. وقد تنوّعت الجمل الفعليّة في الكتاب بحسب بنية الفعل ودلالته: فمنها ما بُنِيَ فعلُه للمعلوم ومنها ما بُنِيَ للمجهول، ومنها اللازم والمتعدّي، ومنها ما وُضِع في الزمن الماضي، ومنها المستقبل (بصيغة المضارع والأمر)؛ وكلّ صيغةٍ من هذه الصيغ تحمل دلالتَها الزمنية والمعنويّة الخاصّة، وتُسهم في تشكيل المشهد الذي يُريد المؤلّف تصويره.

ب) الجملة الشرطيّة في أبواب الحكمة والوعظ

ويحتلّ النمطُ الشرطيّ حيّزاً بارزاً في نصوص "المُبْهِج"، بخاصّةٍ في الأبواب ذات الطابع الحكميّ والوعظيّ التي يكثر فيها ربط السلوك بنتائجه والمقدّمات بعواقبها. فأبواب كـ"العدل وطيب ثمرته" و"الظلم وسوء عاقبته" تزخر بالجمل الشرطيّة التي تُقيم الصلة بين الفعل الإيجابيّ وجزائه، وبين الفعل السلبيّ وما يترتّب عليه. وقد تنوّعت أدوات الشرط عند الثعالبي تنوّعاً يعكس دقّتَه اللغوية: فمنها الجازمة كـ"إنْ" و"مَنْ" و"ما"، ومنها غير الجازمة كـ"إذا" و"لو" و"لولا". ولكلّ أداةٍ منها ظلالٌ دلاليّة تختلف عن غيرها من حيث التعيين والإبهام، والعموم والخصوص، وتحقُّق الوقوع واحتماله.

ج) الجمل الطلبيّة بأنواعها

ولا تخلو نصوص "المُبْهِج" من الجمل الطلبيّة بأنواعها المختلفة: فالنداء حاضرٌ في النصوص الدعائيّة والخطابيّة، والاستفهام وارد في سياقات المحاورة والمناظرة التي ينقلها المؤلّف عن الحكماء والأدباء، والأمر والنهي يتوارَدان في أبواب الوعظ والإرشاد والنصيحة. ولكلّ نمطٍ من هذه الأنماط بنيتُه النحويّة الخاصّة بأدواته ومعمولاته، ودلالاتُه التي تتشكّل من تفاعل عناصر الجملة مع

---

(١) ينظر : الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م: ١: ٢٣

(٢) ينظر: المُبْهِج، تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م،

السياق الذي وردت فيه، سواء أكانت تلك الدلالات حقيقيّةً (كالأمر الذي يُراد به الإلزام) أم مجازيّة (كالاستفهام الإنكاريّ أو التقريريّ).

د) الظواهر النحويّة البارزة

ومن الظواهر النحويّة التي تستوقف الدارسَ في "المُبْهِج" ظاهرةُ التقديم والتأخير، وتتجلّى في صور عدّة: تقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم المفعول على الفاعل، وتقديم الجارّ والمجرور على متعلَّقهما. ولكلّ تقديمٍ من هذه التقديمات أغراضُه البلاغيّة والنحويّة، كالتخصيص والاهتمام والتشويق إلى المؤخَّر، وقد فصّل فيها عبد القاهر الجرجانيّ تفصيلاً مُحكَماً في "دلائل الإعجاز" حين جعل التقديمَ بابَ كثيرٍ من لطائف المعاني(١).

وتليها ظاهرة الحذف التي يُعوَّل فيها على القرائن اللفظيّة والمعنويّة في فهم المحذوف، وهي ظاهرةٌ شائعة في الأسلوب البليغ الذي يُؤثِر الإيجاز على الإطناب، وقد عقد لها ابنُ جنّي باباً في "الخصائص" سمّاه "باب شجاعة العربية"، أدرج تحته الحذفَ والزيادة والتقديم والتأخير وغيرها من الأساليب التي تُظهر براعةَ العربيّة في التصرّف بالمعاني.

أمّا ظاهرة التوكيد فتكثر في السياقات التي يُراد فيها تقويةُ المعنى وتثبيتُه في نفس المتلقّي، ولا سيّما في أبواب الحِكَم والمواعظ والأخلاق التي يستلزم مقامُها التأكيدَ والتقرير، ومن صوره في الكتاب: التوكيد اللفظيّ بتكرار اللفظ، والتوكيد المعنويّ بألفاظٍ مخصوصة كـ"نفس" و"عين" و"كلّ" و"جميع"، وكذلك التوكيد بالحروف كـ"إنّ" و"قد" واللام الزائدة ونون التوكيد(٢).

وأمّا ظاهرة النفي فتحضر في نصوص "المُبْهِج" بأدواتٍ متنوّعة، منها: "لا" و"ما" و"لم" و"لن" و"ليس"، ولكلّ أداةٍ خصائصُها النحويّة ودلالتُها الزمنية والمعنويّة؛ فبينما تختصّ "لم" بنفي الماضي المتّصل بالحاضر وتجزم المضارع، تنفي "لن" المستقبل مع التأكيد، وتنفي "ما" الحال غالباً، وتنفي "لا" المستقبل في أكثر أحوالها.

هـ) أثر السياق الموضوعيّ في تشكيل الجملة

ومن المناسب في ختام هذا التمهيد التنبيهُ على أنّ أثر السياقات الموضوعيّة في تشكيل بناء الجملة بادٍ في "المُبْهِج" وضوحاً لا يُخطئه المتأمّل؛ فالأبواب الدينيّة تميل فيها الجُمَل إلى الأنماط التي تُقاربُ أسلوبَ القرآن الكريم والحديث النبويّ الشريف من حيث الرصانة والإيقاع والتوازن بين الأجزاء. والأبواب الأدبيّة يبرز فيها التفنّن في التراكيب والمزج بين أنماط الجمل

---

(١) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٠٦–١٠٨، ١٢٨ (باب التقديم والتأخير). وينظر: الخصائص، ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجّار، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٩م: ٢: ٣٨٤

(٢) ينظر: المقتضب، المبرّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ط): ٣: ٢١٣–٢٣٨ وينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، بهاء الدين (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م: ٣: ٢٠٠ .

المختلفة سعياً إلى الأثر الجماليّ. أمّا الأبواب السياسيّة والأخلاقيّة فيغلب عليها الأسلوب التقريريّ الحازم الذي يُناسب مقام النصيحة والإرشاد[١]. وهذا التفاعل بين المضمون والبنية اللغويّة هو ما سيتكفّل الباب الثاني من الرسالة ببيانه وتحليله بالتفصيل والاستشهاد.

٥) عمل الكلمة في كتاب المُبْهِج

لمّا كان المحور السابق قد استقرأ البنية التركيبيّة للجملة في المُبْهِج، وتتبّع ما ينتظم عناصرها من علاقات إسناد وتعليق، فإنّ هذا المحور يهبط بالنظر من مستوى الجملة إلى مستوى الكلمة المفردة، فيُعنى بالبنية الصرفيّة للألفاظ التي نسجَ منها الثعالبي متن كتابه، ويستجلي ما تنطوي عليه هذه الألفاظ من غنى في الأبنية والصيغ. وهو بذلك يُعدّ مدخلاً تمهيديّاً إلى الباب الأوّل من الرسالة، الذي يتناول بناء الكلمة في المُبْهِج من خلال مبحثين متكاملين: أوّلهما في أبنية الأفعال، وثانيهما في أبنية الأسماء.

أ) .أبنية الأفعال بين التجرّد والزيادة

أوّل ما يستوقف الباحث في المادّة اللغويّة للمُبْهِج هو تنوّع الأبنية الفعليّة تنوّعاً يعكس ثراء النصوص المجموعة فيه من مصادر شتّى. فالفعل الثلاثيّ المجرّد ، وهو أصل البنى الفعليّة في العربيّة ، يرد في نصوص الكتاب بأبوابه الستّة المعروفة التي تصدّى لاستقرائها سيبويه في أواخر «الكتاب»: فَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعَلَ يَفْعَلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ، وفَعُلَ يَفْعُلُ، وفَعِلَ يَفْعِلُ[٢].

غير أنّ توزّع هذه الأبواب على متن الكتاب لا يجري على التساوي، بل يتفاوت تبعاً لشيوع كلّ باب في الاستعمال اللغويّ من جهة، وتبعاً لطبيعة المعاني التي يعالجها كلّ باب من أبواب الكتاب من جهة أخرى. فباب «فَعُلَ يَفْعُلُ» ، الذي يغلب عليه الدلالة على الصفات الثابتة واللازمة نحو: حَسُنَ، وكَرُمَ، وشَرُفَ ، يكثر وروده في الأبواب المتّصلة بصفات الملك الفاضل والمروءة والعقل، بينما يحضر باب «فَعَلَ يَفْعِلُ» ، الذي تكثر فيه الأفعال المتعدّية الدالّة على الحدث الحركيّ ، في سياقات السرد والأخبار وما يتّصل بها من أفعال الفاعلين.

وإلى جانب الثلاثيّ المجرّد، ترد الأفعال المزيدة في المُبْهِج بأنماطها المختلفة كما استقرأها النحاة الأوائل؛ فمن المزيد بحرف واحد: أَفْعَلَ، وفَعَّلَ، وفاعَلَ. ومن المزيد بحرفين: انْفَعَلَ، وافْتَعَلَ، وافْعَلَّ، وتَفَعَّلَ، وتَفاعَلَ. ومن المزيد بثلاثة أحرف: اسْتَفْعَلَ، وأخواتها[٣]. ولكلّ صيغة من هذه الصيغ دلالتها الخاصّة التي تُسهم بها الزيادة في المعنى الجذريّ، فأَفْعَلَ تُفيد في أغلب موارد الاستعمال التعدية، وفَعَّلَ تُفيد المبالغة والتكثير، وتَفاعَلَ تدلّ على المشاركة بين فاعلَين فأكثر،

---

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م: ١٨٥ .

(٢) يُنظر : الكتاب: ٤: ٣٧–٣٩. ويُنظر أيضاً: الخصائص ٢: ١٣٣ .

(٣) المصدر نفسه ٢:١٣٤

واسْتَفْعَلَ تدلّ على الطلب أو الصيرورة. والمتتبّع لهذه الصيغ في نصوص المُبْهِج يلمس أنّها موظَّفة توظيفاً دقيقاً يخدم المعنى المقصود، ويُحكم الصلة بين البنية الصرفيّة ودلالتها، وهو ما سيظهر جليّاً عند استخراج الشواهد وتحليلها في الباب الأوّل[١].

ب) أبنية الأسماء والمشتقّات

لا يقف التنوّع الصرفيّ في المُبْهِج عند الأبنية الفعليّة، بل يمتدّ إلى الأبنية الاسميّة التي تتّسم بثراء لافت للنظر. فالأسماء المجرّدة والمزيدة تحضر بأوزانها المختلفة، والمشتقّات بأصنافها تتوزّع في صفحات الكتاب توزّعاً يعكس طبيعة موضوعاته المتعدّدة.

فاسم الفاعل ، من الثلاثيّ المجرّد وغيره ، يرد في سياقات الوصف والتنعّت، واسم المفعول يحضر حيث يُبيَّن ما وقع عليه الفعل من المفعولات، والصفة المشبّهة باسم الفاعل تكثر في المواضع التي توصف فيها الصفات الثابتة اللازمة كالحُسن والكرم والشجاعة[٢]. وأمّا صيغ المبالغة (فَعّال، وفَعول، ومِفْعال، وفَعيل، وفَعِل) فقد وجدت في المُبْهِج مرتعاً خصباً بحكم طبيعة الكتاب ذات الميل الواضح إلى التكثيف في المدح والذمّ ومُبالَغة الوصف. ويكثر اسم التفضيل على وزن «أَفْعَل» في سياقات المفاضلة والمقارنة بين الأحوال والصفات. أمّا اسم الآلة واسما الزمان والمكان فيردون في مواضع أقلّ تواتراً، غير أنّ حضورهم يظلّ شاهداً على سَعَة الأبنية الاسميّة التي استعملها الثعالبي في مجموعه.

ج) .المصادر بأنواعها

وللمصادر في المُبْهِج حضور بارز، سواء أكانت مصادر ثلاثيّة بأوزانها القياسيّة والسماعيّة المتعدّدة كفَعْل وفُعْل وفِعْل وفَعَل وفَعال وفِعال وفُعال وفَعالة وفِعالة وفُعالة ونحوها، أم مصادر غير ثلاثيّة تجري على أوزان قياسيّة معروفة مثل: الإفعال من أَفْعَلَ، والتفعيل من فَعَّلَ، والمفاعلة والفِعال من فاعَلَ، والانفعال من انْفَعَلَ، والافتعال من افْتَعَلَ، والاستفعال من اسْتَفْعَلَ[٣].

وقد أسهم تنوّع موضوعات الكتاب في تنوّع مصادره؛ فالأبواب المتّصلة بالأحوال النفسيّة والأخلاقيّة تزخر بمصادر كالعدل والظلم والمروءة والشوق والقناعة، فيما تحضر المصادر الدالّة على الأفعال الحسّيّة والحركيّة في أبواب الفروسيّة والقتال. أمّا الأبواب المعنيّة بالأنشطة الذهنيّة والثقافيّة فيتكاثر فيها مصادر من قبيل: العلم، والأدب، والبلاغة، والكتابة، والبيان، ممّا يُنبئ عن ارتباط الحقل الدلاليّ بالبناء الصرفيّ المُختار.

د) جموع التكسير

---

(١) ينظر: المُبْهِج، تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م

(٢) يُنظر: الكتاب: ٤: ٤١ . ويُنظر : الخصائص: ٢: ١٣٣ .

(٣) يُنظر: الكتاب: ٤: ٥ ، ويُنظر : المقتضب: ٢: ١٢٥ .

تُعدّ جموع التكسير من أبرز الظواهر الصرفيّة الماثلة في نصوص المُبْهِج، إذ تتوزّع على أوزان متعدّدة بين جموع القِلّة (أَفْعُل، وأَفْعال، وأَفْعِلة، وفِعْلة) وجموع الكثرة (فُعول، وفِعال، وفُعَل، وفُعّال، وفَواعِل، وفَعائل، ومفاعيل، وأَفاعيل، وغيرها)[١]. ولعلّ سبب بروز هذه الظاهرة في المُبْهِج يرجع إلى طبيعة مادّته المجموعة التي تنزع إلى التعميم والشمول في كثير من أبوابها؛ فحين يعرض الثعالبي لأحوال الملوك والعلماء والأبطال والأدباء والكتّاب والشعراء، لا مناص له من استعمال صِيَغ الجموع بكثافة تُناسب هذا النزوع إلى الاستيعاب.

هـ) .ظواهر صرفيّة مُكمِّلة: الاشتقاق والنسب والتصغير

ثمّة ظواهر صرفيّة أخرى جديرة بالوقوف عندها في نصوص المُبْهِج، منها ظاهرة الاشتقاق التي تتجلّى في توليد ألفاظ متعدّدة من جذر واحد وتوظيفها في سياقات مختلفة بدلالات متنوّعة[٢]. ومن الأمثلة اللافتة لهذه الظاهرة أن تجتمع مشتقّات الجذر الواحد ، الفعل والمصدر واسم الفاعل والصفة المشبّهة ، في فقرة واحدة أو في فقرات متقاربة من الباب نفسه، ممّا يُكسب النصّ تماسكاً صوتيّاً ودلاليّاً معاً، ويكشف عن ثراء الجذر العربيّ في توليد الدلالات المتشعّبة من أصل واحد.

كذلك تحضر ظاهرة النسب في مواضع من الكتاب، ولا سيّما في الأسماء المنسوبة إلى البلدان والقبائل والحِرَف، فتجري على الأوزان المعروفة بإلحاق ياء النسب المشدّدة أو بالعدول عنها إلى «فَعّال» و«فَعالَة» في بعض الحِرَف.

أمّا التصغير فيرد في مواضع قليلة نسبيّاً، يغلب عليها أن تكون لأغراض دلاليّة محدّدة كالتحبّب أو التقليل أو التحقير، وهي الأغراض الثلاثة التي نصّ عليها سيبويه في باب التحقي[٣].

---

(١) يُنظر : الكتاب: ٣: ٥٦٧ . ويُنظر : المقتضب: ٢: ١٩٧ .

(٢) يُنظر : الخصائص: ٢:(١٣٣–١٣٩)

(٣) يُنظر : الكتاب: ٣: ٤١٥

الباب الأول: بناء الكلمة في المُبْهِج

الفصل الأول: أبنية الأفعال ودلالاتها

الفصل الثاني: أبنية الأسماء ودلالاتها

الفصل الأول:
أبنية الأفعال ودلالاتها

توطئة

شكّل الفعل العربي محوراً جوهرياً في الدرس الصرفي منذ أقدم المصنّفات اللغوية، ذلك أنّه الركيزة التي يقوم عليها الإسناد ويدور حولها معنى الجملة، فضلاً عن كونه الوحدة الصرفية الأغنى تصرّفاً والأكثر تشعّباً في الأوزان والأبنية. وقد أدرك علماء العربية الأوائل أنّ بناء الفعل ليس مجرّد هيكل صوتي أصمّ، بل هو حامل لشحنة دلالية تتغيّر بتغيّر صيغته وتتّسع باتّساع مادّته، حتى غدا الربط بين البنية والدلالة من أبرز سمات التفكير الصرفي عند سيبويه وتلامذته ومَن جاء بعدهم. فقد عقد سيبويه في كتابه أبواباً مستقلّة لأبنية الأفعال وبيّن ما يلحقها من تعدٍّ ولزوم ومطاوعة وغير ذلك[١]، ثمّ جاء ابن جنّي فأفاض في الكشف عن العلاقة بين اللفظ والمعنى وأوضح أنّ تغيير البنية إيذان بتغيير الدلالة،[٢] واستمرّ هذا الاهتمام عند المبرّد في المقتضب[٣]، وابن يعيش في شرح المفصّل[٤]، والرضيّ الأستراباذي في شرح الشافية[٥]، وابن عصفور في الممتع[٦]، حتى استقرّت في التراث الصرفي العربي قواعد دقيقة تربط كل بناء من أبنية الفعل بدلالات معيّنة، وإن كانت هذه الدلالات تتفاوت في درجة اطّرادها وتخضع أحياناً للسماع والاستعمال.

ولمّا كان كتاب المُبْهِج للثعالبي نصّاً أدبياً ثريّاً يجمع بين النثر الفنّي والشعر المختار في أبواب شتّى تتراوح بين العقيدة والأخلاق والسياسة والاجتماع والأدب والطبيعة، فإنّه يمثّل مدوّنة لغوية خصبة تتنوّع فيها الأبنية الفعلية تنوّعاً ملحوظاً يعكس ثراء العربية في هذا الجانب. وقد

---

(١) يُنظر: الكتاب: سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون: مكتبه الخانجي: القاهره: ط٣: ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م: ٤:(٥–١٠).

(٢)الخصائص ، ابن جني: أبو الفتح عثمان. تحقيق: محمد علي النجار: الهيئه المريه العامه للكتاب: ط٤: ٣:(٢٥٢–٢٥٣)

(٣)المقتضب أبو العبّاس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثُّمالي الأزدي (ت ٢٨٥هـ): تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمه: عالم الكتب: بيروت: (د.ت): ١: ٧٢ .

(٤)شرح المفصل :ابن يعيش: موفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش الأسدي المولي (ت ٦٤٣هـ): إداره الطباعه المنيريه: مر: (د.ت) ٧: ١٥٢ .

(٥) شرح شافيه ابن الحاجب،نجم الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ): تحقيق: محمد نور الحسن: ومحمد الزفزاف: ومحمد محيي الدين عبد الحميد: دار الكتب العلميه: بيروت: ١٣٩٥هـ:١٩٧٥م،١: ٧٠ .

(٦) الممتع في التصريف ، ابن عصفور: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ): تحقيق: فخر الدين قباوه: دار المعرفه: بيروت: ط١: ١٤٠٧هـ:١٩٨٧م:١: ١٢٤.

المبحث الأول:
أبنية الفعل الثلاثي المجرّد ودلالاتها

الفعل الثلاثي المجرّد هو ما كانت جميع حروفه أصلية لا زيادة فيها، وهو أصل الأبنية الفعلية في العربية وأخفّها على اللسان. وقد اتّفق الصرفيون على أنّ له ثلاثة أبنية تتمايز بحركة عين الفعل في الماضي، وهي: فَعَلَ بفتح العين، وفَعِلَ بكسرها، وفَعُلَ بضمّها. أمّا المضارع فيتفاوت بين الفتح والكسر والضمّ بحسب السماع والقياس، وقد فصّل سيبويه هذه الأبنية في الكتاب وبيّن ما يطّرد منها وما يُحفَظ[١]، ونصّ ابن جنّي على أنّ اختلاف حركة العين ليس اعتباطياً بل يحمل فوارق دلالية في الأعمّ الأغلب.[٢] ومن استقراء أفعال كتاب المُبْهِج تبيّن للباحث أنّ الأبنية الثلاثة حاضرة فيه بنسب متفاوتة، وأنّ بناء (فَعَلَ) هو الأكثر وروداً وهو أمر يتوافق مع ما هو مقرّر عند الصرفيين من أنّ هذا البناء أوسع الأبنية الثلاثية وأكثرها استعمالاً يليه بناء (فَعِلَ) ثمّ (فَعُلَ). وفيما يأتي تفصيل الحديث عن كلّ بناء:

أوّلاً: بناء (فَعَلَ) ودلالاته

بناء (فَعَلَ) بفتح الفاء والعين هو أوسع أبنية الفعل الثلاثي المجرّد وأغزرها مادّةً، لا يختصّ بدلالة واحدة بعينها، بل يشمل التعدّي واللزوم معاً، وقد عدّه الصرفيون الأصلَ الذي تتفرّع عنه سائر الأبنية الثلاثية[٣]. ولعلّ هذا الاتّساع هو ما جعله البناءَ الأكثر دوراناً في نصوص المُبْهِج للثعالبي، التي تتناول موضوعات متباينة من العبادة والدعاء إلى الحرب والبطولة، ومن الكرم والحكمة إلى الذمّ والهجاء. وفيما يأتي عرضٌ لأبرز الدلالات التي اطّرد فيها هذا البناء في الكتاب، مصنَّفةً بحسب الحقل الدلالي لا بحسب ترتيب الأبواب.

أ .دلالة الطلب والسؤال

من أبرز ما اطّرد عليه بناء (فَعَلَ) في المُبْهِج دلالتُه على الطلب والسؤال والرجاء، وقد تجلّى ذلك في نصوص الدعاء والتضرّع. فالفعل (سَأَلَ) على وزن (فَعَلَ) بفتح العين، ومضارعه (يَسْأَلُ) بفتحها أيضاً، فعلٌ متعدٍّ ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، كما نصّ على ذلك سيبويه[٤]: الأوّل هو المسؤول والثاني هو الشيء المطلوب.

---

(١) يُنظر: الكتاب٤:(٣–٦)

(٢) يُنظر: الخصائص ، ٢: ١٥٢.

(٣) يُنظر: الكتاب، ٤: ٣–٦.

(٤) المصدر نفسه، ١: ٣٨–٤٠.

ومن شواهده في الكتاب قول الثعالبي: «إذا سَأَلْتَ فاسألِ اللهَ، فإنّه مَن ناجَيْتَ، وأكرمُ مَن رَجَيْتَ»[١]، فالفعل (سَأَلَ) هنا متعدٍّ نصب لفظ الجلالة مفعولاً أوّلَ، وحُذف المفعول الثاني للتعميم والشمول، وقد صِيغ النصّ بأسلوب الشرط والتعليل، فجُعل السؤال مشروطاً بأن يكون لله وحده، ثمّ عُلّل ذلك بأنّه أكرم مَن يُرجى، وهذا بناء تركيبي يُعزّز دلالة الفعل ويُضفي عليه بُعداً عقدياً.

وممّا ورد أيضاً قوله: «نسَأَلَ اللهَ تكثيرَ الحَسَنات وتكفيرَ السيّئات»[٢]، فالفعل (سَأَلَ) هنا تعدّى إلى مفعولين صريحين: لفظ الجلالة مفعولاً أوّلَ، والمصدر المضاف (تكثير) مفعولاً ثانياً، ودلالته الطلب والرجاء. وكذلك قوله: «اللهمّ إنّا نسألُكَ من النِّعمة أَحْضَرها، ومن المَيتة أَسْتَرَها»[٣]، فالمضارع (نسألُك) من مادّة (سَأَلَ) ذاتها، وقد جاء متعدّياً والكاف في موضع المفعول الأوّل.

ومن أفعال هذا الحقل أيضاً الفعل (رَجَا) الوارد في قوله «أكرمُ مَن رَجَيْتَ»، وهو على وزن (فَعَلَ) بفتح العين، متعدٍّ يدلّ على الأمل والترجّي، وقد وظّفه الثعالبي في سياق يُرادف دلالة السؤال ويُعضدها.

ب .دلالة التأثير المادّي المباشر (أفعال الحرب والقتال)

من الدلالات التي اطّرد فيها بناء (فَعَلَ) في المُبْهِج دلالتُه على التأثير المادّي المحسوس في المفعول به، وقد تجلّى ذلك أوضحَ ما يكون في أفعال الحرب والقتال الواردة في وصف الفرسان والأبطال. فقد ورد في وصف البطل أنّه «مَن يَنْظِمُ جُسُومَ الأعداء في رِماحِه، ويَنْثُرُ رُؤُوسَهم بصِفاحِه»[٤].

فالفعل (نَظَمَ) على وزن (فَعَلَ) بفتح العين، متعدٍّ أصل دلالته الترتيب والتأليف، لكنّه استُعمل هنا في سياق حربي أضاف إليه بُعداً مادّياً عنيفاً، إذ جعل الأجسام منظومةً في الرماح كما يُنظم الخرز في السلك. وهذا التوسّع الدلالي لا يخرج عن طبيعة البناء نفسه، لأنّ (فَعَلَ) يتّسع لمعانٍ متعدّدة وإنّما يحدّد السياقُ المعنى المقصود.

والفعل (نَثَرَ) على وزن (فَعَلَ) بفتح العين أيضاً، متعدٍّ يدلّ على التفريق والبعثرة، فاستُعمل في سياق القطع والقتل للدلالة على إسقاط الرؤوس بالسيوف. وقد تقابل الفعلان (نَظَمَ) و(نَثَرَ) في الجملة تقابلاً طباقياً: الأوّل يجمع والثاني يفرّق، والمفعول به في كليهما هو أجزاء من جسم العدوّ، ممّا يُبرز دلالة التأثير المادّي المباشر التي يطّرد فيها هذا البناء حين يتّصل بحقل الحرب.

ج .دلالة الإدراك العقلي والبصري

---

[١] المُبْهِج: ٣٠.

[٢] المصدر نفسه: ٣٠.

[٣] المصدر نفسه: ٣٠.

[٤] المصدر نفسه: ٤٦.

ورد بناء (فَعَلَ) في المُبْهِج دالّاً على الإدراك العقلي والحسّي في مواضع كثيرة، ولا سيّما في أبواب الحكمة والعقل. فالفعل (رَأَى) ، وأصله (رَأَيَ) ، على وزن (فَعَلَ) بفتح العين، متعدٍّ يدلّ على الإدراك البصري ثمّ اتّسعت دلالته لتشمل الإدراك العقلي والتبصّر. ومن شواهده قول الثعالبي: «العاقلُ يَرى بأوائل الأمور ونَهايُك مِن مُنْتَهاتِها ظُلَم الشُّوْر»[١]، فالفعل (يرى) هنا لا يُراد به الرؤية البصرية بل البصيرة والتفرّس في مآلات الأمور، وهو توسّع دلالي طبيعي في هذا البناء.

والفعل (نَقَدَ) على وزن (فَعَلَ) بفتح العين، متعدٍّ يدلّ على التمييز والفحص، ومنه قول الثعالبي في وصف العاقل: «يُشاهِدُ ثمّ يَنْقُدُ، ويَعْلَمُ ثمّ يَعْمَلُ»[٢]. فالفعل (نَقَدَ) هنا يدلّ على الإدراك النقدي الذي يتلو المشاهدة، وقد رُتّبت الأفعال ترتيباً تصاعدياً: مشاهدة ثمّ نقد، علم ثمّ عمل، وهذا يكشف عن وعي الثعالبي بالتدرّج في مراتب الإدراك. ويُلاحَظ أنّ الفعل (عَمِلَ) ليس على وزن (فَعَلَ) بفتح العين بل على وزن (فَعِلَ) بكسرها، فهو من بناء آخر سيأتي الحديث عنه في موضعه.

د .دلالة اللزوم: الحركة والانتقال والميل

لا يقتصر بناء (فَعَلَ) على التعدّي، بل يرد كذلك لازماً في مواضع متعدّدة من المُبْهِج، وقد نبّه ابن عصفور في الممتع على أنّ هذا البناء مشترك بين التعدّي واللزوم لا يختصّ بأحدهما دون الآخر[٣].

فمن الأفعال اللازمة الدالّة على الحركة الفعلُ (دَخَلَ) على وزن (فَعَلَ) بفتح العين، وهو لازم يدلّ على الولوج في المكان. ومن شواهده قول الثعالبي: «وإذا دَخَلْتَ بَلَدةً فاستعِذْ باللهِ من شُرُورِها وضُرُورِها»[٤]، فالفعل (دَخَلَ) هنا لازم اكتفى بالفاعل ولم يتعدَّ إلى مفعول به، و(بلدة) ليست مفعولاً به بل ظرف مكان أو مجرور بحرف محذوف.

والفعل (عادَ) ، وأصله (عَوَدَ) ، على وزن (فَعَلَ) بفتح العين، لازم يدلّ على الرجوع والانتقال إلى مكان سابق. ومن شواهده قول الثعالبي: «فَأَجْدِرْ بِه أن يعودَ خُيُوقَ الغُروب»[٥]، فالفعل (يعود) هنا لازم يدلّ على الرجوع.

ومن اللزوم الدالّ على الميل والانحراف الفعلُ (مَالَ) على وزن (فَعَلَ) بفتح العين، وهو لازم لا يتعدّى إلى مفعول به. ومن شواهده قول الثعالبي: «ظِلُّ المال مَيّال»[٦]، فاسم الفاعل (ميّال)

---

[١] المُبْهِج: ٧١.

[٢] المصدر نفسه: ٧١.

[٣] يُنظر: الممتع في التصريف، ١: ١١٦–١١٧.

[٤] المُبْهِج: ٩٣.

[٥] المصدر نفسه: ٩٢.

[٦] المصدر نفسه: ٦٤.

مبالغة من (مالَ) اللازم، وقد وظّفه الثعالبي في سياق يُشير إلى عدم ثبات المال وتقلّبه، فجمع بين دلالة اللزوم الصرفية والمعنى المجازي الذي يقتضيه السياق.

هـ .دلالة الفعل المادّي المحسوس (الكتابة والخطّ)

ورد بناء (فَعَلَ) دالّاً على الفعل المادّي المحسوس المتعدّي في حقل الكتابة والخطّ. فالفعل (كَتَبَ) على وزن (فَعَلَ) بفتح العين، متعدٍّ يدلّ في أصله على الخطّ بالقلم ثمّ اتّسعت دلالته لتشمل التأليف والتراسل. وقد خصّص الثعالبي للكتابة ووصف الخطّ الحسن باباً في الكتاب، جاء فيه: «الكلامُ الفائقُ بالخطّ الرائق لُزْهَةُ العَيْن وملاءمة القَلْب ورَيْحانُ الرُّوح»[١]، وقوله: «رُبَّ خَطٍّ أسنعُ من تَقْشِيْرِ الحَظّ»[٢]. وإنّما جعل الثعالبي للكتابة باباً مستقلّاً لأنّ الفعل (كَتَبَ) وما يتفرّع عنه يمثّل ركيزة أساسية في نسيج الكتاب الأدبي.

و .دلالة العلاقات الإنسانية (الصداقة والموالفة)

من الحقول الدلالية التي حضر فيها بناء (فَعَلَ) حقلُ العلاقات الإنسانية. فالفعل (صَدَقَ) على وزن (فَعَلَ) بفتح العين ، الذي اشتُقّ منه (الصديق) و(الصَّدُوق) ، متعدٍّ يدلّ على المطابقة بين الباطن والظاهر. ومن شواهد هذا الحقل قول الثعالبي: «الصديقُ الصَّدُوقُ كالذِّهنِ الدَّقيق»[٣]، فصيغة المبالغة (صَدُوق) من مادّة (صَدَقَ) على وزن (فَعَلَ)، وقد قُرن الصدق هنا بدقّة الذهن في استعارة تشبيهية تُعلي من شأن الصداقة الحقيقية.

يتّضح ممّا تقدّم أنّ بناء (فَعَلَ) بفتح الفاء والعين في المُبْهِج قد احتلّ الصدارة من حيث الكثرة والتنوّع الدلالي. فقد دلّ على الطلب والسؤال في نصوص الدعاء، وعلى التأثير المادّي المباشر في نصوص الحرب، وعلى الإدراك العقلي والبصري في نصوص الحكمة، وعلى الحركة والانتقال والميل في نصوص السفر والمال، وعلى الفعل المادّي المحسوس في نصوص الكتابة، وعلى العلاقات الإنسانية في نصوص الصداقة. وجاء متعدّياً في أكثر وروده ولازماً في مواضع غير قليلة، وهذا يتّسق مع ما نصّ عليه الصرفيون من أنّ هذا البناء هو الأصل في الأبنية الثلاثية وأوسعها دلالةً وأكثرها دوراناً في الكلام[٤].

ثانياً: بناء (فَعِلَ) ودلالاته في كتاب «المُبْهِج«

يُعَدُّ بناء (فَعِلَ) . بفتح الفاء وكسر العين . ثانيَ الأبنية الثلاثة للفعل الثلاثيّ المجرّد من حيث كثرة الاستعمال وتنوّع الدلالة، وقد عُنِيَ به الصرفيّون عنايةً بالغة لِما يختصّ به من خصائص دلاليّة تُميّزه عن أخوَيه (فَعَلَ) و(فَعُلَ). فقد ذهب سيبويه إلى أنّ هذا البناء يكثر فيه ما دلّ على

---

[١] المُبْهِج: ١٠١.

[٢] المصدر نفسه: ١٠٢.

[٣] المصدر نفسه : ٤٨.

[٤] يُنظر: الكتاب، ٤: ٣–٤. ويُنظر: الخصائص، ٢: ١٥٢. ويُنظر: شرح المفصّل، ٧: ١٥٥.

الأعراض والأحوال التي ليست بثابتة ثبوتَ الطبائع والغرائز،[1] ونبّه على أنّ كسرة عين الفعل فيه إيذانٌ بأنّ الصفة المُعبَّر عنها حالة طارئة تعتري الموصوفَ ثمّ قد تزول عنه، خلافاً لضمّة (فَعُلَ) التي تدلّ على اللزوم والثبات. وعلى هذا النهج سار ابنُ جنّي حين قرّر أنّ «كسرة العين في (فَعِلَ) جاءت للدلالة على أنّ الشيء ليس بثابتٍ ثبوتَ ما ضُمّت عينُه»،[2] فالفرح والحزن والغضب والطرب كلّها أحوال نفسيّة عارضة يتّخذ الفعلُ الدالّ عليها في الغالب بناءَ (فَعِلَ) لأنّها تَعرض للإنسان ثمّ تنقضي، وليست صفاتٍ لازمةً كالكرم والشجاعة والحُسن التي اختُصّت ببناء (فَعُلَ).

ولم يقتصر هذا البناء على الأفعال اللازمة الدالّة على الانفعالات النفسيّة والأعراض الجسديّة فحسب، بل ورد فيه طائفةٌ من الأفعال المتعدّية التي تدلّ على الإدراك الحسّيّ والعقليّ، من نحو (عَلِمَ) و(سَمِعَ) و(فَهِمَ)، وهو ما نصّ عليه ابنُ يعيش حين بيّن أنّ القاعدة الرابطة بين بناء (فَعِلَ) واللزوم ليست مُطّردةً اطّراداً كلّياً، بل هي قاعدة أغلبيّة يَرِد عليها استثناءاتٌ معلومة.[3] وقد أشار الأستراباذيّ إلى أنّ الأفعال المتعدّية على وزن (فَعِلَ) لا تُنقض القاعدة وإنّما تُكمّلها، لأنّ التعدّي فيها جاء من خصوصيّة المعنى لا من أصل البناء[4]

أ . دلالة العصيان والمخالفة: الفعل (عَصَى):

من أبرز أفعال بناء (فَعِلَ) التي وقعت في «المُبْهِج» بصيغتها الفعليّة الصريحة الفعلُ (عَصَى)، وأصله (عَصِيَ) بكسر العين، وقد ورد في الباب الثاني عشر الذي عَقَده الثعالبيُّ في تعظيم شأن الملوك وما يَلزم أصحابَهم ورعاياهم من الطاعة والاستقامة وحُسن الأدب، إذ قال

»مَن **عَصَى** السُلطانَ، فقد أَطاعَ الشَّيطانَ.«[5]

فالفعل (عَصَى) هنا على وزن (فَعِلَ) بكسر العين، وهو من الأفعال المتعدّية التي تَنصب مفعولاً به بنفسها من غير واسطة حرف جرّ، إذ تعدّى إلى مفعوله (السلطان) مباشرةً. ودلالته تتّصل بالمخالفة والامتناع عن الطاعة، وهي دلالة نفسيّة في أساسها لأنّ العصيان حالةٌ وجدانيّة تستولي على صاحبها فتَحمله على مخالفة الأمر، وهذا ما يُفسّر مجيئَه على وزن (فَعِلَ) الذي يَختصّ بالأحوال النفسيّة الطارئة. وقد وظّف الثعالبيُّ هذا الفعل في مقابلة بليغة مع فعل (أَطاعَ)، فجعل العصيانَ في مقابل الطاعة، والسلطانَ في مقابل الشيطان، وهذه المقابلة التضادّيّة تكشف عن وعي الثعالبيّ بالطاقة البلاغيّة الكامنة في الصيغة الصرفيّة، إذ جعل عصيان المُستحَقّ

---

[1] يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٤: ٨-٩.

[2] يُنظر: ابن جنّي، الخصائص ٢: ١٥٢.

[3] يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ٤: ٥٤٧.

[4] يُنظر: الأستراباذيّ، شرح شافية ابن الحاجب، ، ١: ٥٣.

[5] المُبْهِج : ٤٢.

بالطاعة طاعةً لمن لا يستحقّها. والسَّجع بين (السلطان) و(الشيطان) يُضفي على العبارة إيقاعاً مؤثّراً يَرسخ في الذهن، وهو أسلوب عُرِف به الثعالبيّ في سائر كتب.[١]

ب . دلالة الولوع والشغف: الفعل (كَلِفَ):

ومن الأفعال اللازمة التي وردت صريحةً في «المُبْهِج» على وزن (فَعِلَ) الفعلُ (كَلِفَ) الذي يدلّ على الولوع الشديد والشغف الذي يستولي على النفس. وقد جاء في باب ذكر الحبّ والحبيب في بيت شعريّ أورده الثعالبيّ، هو قوله:[٢]

جانَسَني شادِنٌ كَلِفْتُ بِهِ ***في صِفَةٍ حالُنا بِها غُصَّهْ

فالفعل (كَلِفْتُ) جاء بصيغته الفعليّة الصريحة مُسنَداً إلى تاء المتكلّم، على وزن (فَعِلَ) بكسر العين، وهو فعلٌ لازمٌ تعدّى بحرف الجرّ (الباء) إلى مجروره (الهاء العائد على الشادن)، فقولك (كَلِفْتُ به) أي: أُولِعْتُ به وشُغِفْتُ حتّى استولى على نفسي. وقد نصّ أهل اللغة على أنّ الكَلَف شدّة الحبّ ولزومه، قال ابنُ فارس «الكاف واللام والفاء أصلٌ صحيح يدلّ على إيلاعٍ بالشيء ولزومٍ له».[٣] وفي اختيار هذه الصيغة دون نظائرها كـ(أَحَبَّ) و(عَشِقَ) و(هَوِيَ) ما يكشف عن دقّة تمييز اللسان العربيّ بين درجات الانفعال، فـ(كَلِفَ) أبلغ في الدلالة على التعلّق الذي يُلازم صاحبَه ولا ينفكّ عنه من مجرّد الحبّ أو العشق، لأنّ في أصل مادّته معنى المشقّة والكُلفة، فكأنّ المُحبّ يتكلّف المشقّة في سبيل محبوبه ويتحمّلها راضياً.[٤] وهذا الفعل . بوصفه لازماً يتعدّى بالباء . يُمثّل النمط الأغلب في أفعال (فَعِلَ) الدالّة على الانفعالات النفسيّة، إذ إنّ هذه الأفعال تدلّ في أصلها على حالة تقوم بالفاعل نفسه ولا تتجاوزه إلى غيره إلّا بواسطة.

ج . دلالة الإدراك واليقين: الفعل (عَلِمَ):

ومن الأفعال المتعدّية على وزن (فَعِلَ) التي يَسوغ الاستشهادُ بها ما وقع في باب ذكر الشباب والشيب، وهو الفعل (عَلِمَ) الذي ورد بصيغته الصريحة في بيت شعريّ أورده الثعالبيّ

ولَقَد عَلِمْتُ وما عَلِمْتُ تَوَهُّمًا ***أَنَّ المَشيبَ بِهَدْمِ عُمْرِكَ يَرْمُزُ[٥]

فالفعل (عَلِمْتُ) جاء مُسنَداً إلى ضمير المتكلّم بصيغة الماضي الصريحة، على وزن (فَعِلَ) بكسر العين، وهو متعدٍّ ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، أو يتّصل بجملة مصدريّة مؤوّلة

---

[١] يُنظر: الثعالبيّ، سِحر البلاغة وسرّ البراعة، تحقيق: إبراهيم الحوفي ومحمد زغلول سلام، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، (د.ت)، :٥٢، إذ وردت العبارة ذاتها في سياق مماثل.

[٢] المُبْهِج :١٠٧.

[٣] ينظر: معجم مقاييس اللغة، ٥: ١٣٤، مادّة (كلف).

[٤] يُنظر: ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، مادّة (كلف)، ٩: ٣٠٦.

[٥] المُبْهِج، : ٨٦.

كما هو الحال هنا، إذ تعدّى إلى المصدر المؤوّل من (أنَّ) واسمها وخبرها. ودلالة (عَلِمَ) في هذا السياق تتجاوز مجرّد الإدراك العقليّ إلى اليقين الجازم والعِرفان الراسخ، وهو ما أكّده الشاعر بقوله «وما عَلِمْتُ تَوَهُّمًا»، أي: ليس عِلمي هذا ظنّاً أو تَخَيُّلاً بل هو يقينٌ ثابت. وهذا الفعل يُمثّل الطائفة المتعدّية من أفعال بناء (فَعِلَ) التي أشار إليها ابن يعيش بوصفها استثناءً من قاعدة اللزوم الأغلبيّة،[١] وهو من أفعال القلوب التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولَين، وقد عَدّه النحويّون من أخوات (ظنّ) في باب الأفعال الناسخة[٢]

د . الأفعال التي لم تَرِد بصيغتها الصريحة (ملاحظة منهجيّة):

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ جملةً من الأفعال التي يَشملها بناء (فَعِلَ) في الدرس الصرفيّ النظريّ لم تقع في «المُبْهِج» بصيغتها الفعليّة الصريحة فيما استقرأه الباحث، وإن كانت معانيها حاضرةً في النصّ عبر مشتقّاتها أو مصادرها. فمن ذلك الفعل (طَرِبَ) الذي لم يَرِد فعلاً صريحاً وإنّما ورد مصدره (طَرَبًا) في قوله: «كم بين مَن يَضحك **طَرَبًا**، ومَن يبكي حَرَبًا»،[٣] والمصدر . كما هو مُقرَّرٌ في المنهج . لا يُتّخذ دليلاً على وجود الفعل بصيغته الفعليّة في النصّ، لأنّ الاستشهاد بالمشتقّ ليس استشهاداً بالفعل نفسه. وكذلك الحال مع الفعلين (حَزِنَ) و(فَرِحَ) اللذين لم يقعا بصيغتهما الصريحة في الفقرات المنقولة وإن كان مدلولهما ماثلاً في أبواب السرور وضدّه

وكذا الفعل (مَرِضَ) الذي هو من أشهر أفعال (فَعِلَ) الدالّة على الأعراض الجسديّة، فإنّه لم يقع بصيغته الفعليّة الصريحة في المتن، وإن أفرد الثعالبيُّ باباً في ذكر المرض.[٤] والفعل (سَمِعَ) كذلك لم تُوجد صيغته الفعليّة الصريحة في الأبواب التي اطّلع عليها الباحث، وإن كان من أبرز الأفعال المتعدّية على هذا الوزن في كلام العرب.

هـ . دلالة بناء (فَعِلَ) في المبهج: خلاصة واستنتاج:

يتبيّن ممّا تقدّم أنّ بناء (فَعِلَ) قد حضر في نصّ «المُبْهِج» حضوراً محدوداً من حيث عدد الأفعال الصريحة المرصودة، غير أنّه حضورٌ نوعيٌّ دالٌّ لا كمّيّ فحسب. فقد توزّعت الأفعال الصريحة المُستقرأة على حقلين دلاليّين رئيسين: أوّلهما حقل الانفعالات النفسيّة الطارئة ممثَّلاً في الفعلين (عَصَى) و(كَلِفَ)، وكلاهما يدلّ على حالة وجدانيّة تعتري الإنسان وتستولي عليه . العصيان بوصفه ردّ فعل نفسيّاً تجاه السلطة، والكَلَف بوصفه ولوعاً يتملّك المحبّ . وهذا يتوافق مع ما قرّره الصرفيّون من اختصاص هذا البناء بالدلالة على الأحوال العارضة. وثانيهما حقل الإدراك العقليّ

---

[١] يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ٤: ٥٤٧.

[٢] يُنظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ت ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٩٩٩م، ٢٥٧/١.

[٣] المُبْهِج: ٨٥.

[٤] المصدر نفسه : ٨٥.

ممثَّلاً في الفعل (عَلِمَ)، وهو من الأفعال المتعدّية التي جاءت على هذا البناء استثناءً من قاعدة اللزوم، وقد وظّفه الثعالبيُّ في سياق المواعظ والحِكم ليدلّ على اليقين الجازم لا على مجرّد المعرفة[١]

والملاحظ أنّ قلّة أفعال هذا البناء في «المُبْهِج» لا تعود إلى ضعف حضوره في اللغة، وإنّما تعود إلى طبيعة الكتاب نفسه الذي يغلب عليه الطابع الحِكَميّ والأخلاقيّ، فهو كتابٌ في الحِكم والآداب والأمثال أكثرَ ممّا هو كتابٌ في وصف الأحوال النفسيّة والانفعالات الوجدانيّة التي يَختصّ بها هذا البناء. ومع ذلك فإنّ الأفعال الصريحة التي وقعت فيه قد أكّدت ـ في حدود ورودها ـ ما ذهب إليه الصرفيّون من أنّ كسرة العين في (فَعِلَ) إشارةٌ إلى عدم ثبات الصفة ولزومها، وأنّ الغالب على أفعال هذا البناء الدلالة على الأحوال الطارئة سواء أكانت نفسيّة أم حسّيّة[٢]

ثالثاً: بناء (فَعُلَ) ودلالاته

يُعَدُّ بناءُ (فَعُلَ) ـ بفتح الفاء وضمّ العين ـ أخصَّ أبنية الفعل الثلاثيّ المجرَّد وأقلَّها دوراناً في كلام العرب، وقد أجمع الصرفيُّون على أنَّه لا يكون إلَّا لازماً لا يتعدَّى إلى مفعولٍ البتَّةَ، وأنَّه موضوعٌ للدلالة على الصفات الراسخة في الموصوف رسوخَ الغرائز والطبائع التي تُلازم صاحبَها ولا تنفكُّ عنه[٣]. ونصَّ سيبويه في «الكتاب» على أنَّ ضمَّة العين في هذا البناء إيذانٌ بثبوت الوصف واستقراره في موصوفه استقرارَ الخِلقة[٤]، وتابعه ابنُ جنّي مؤكّداً أنَّ المبالغة والثبات من أظهر دلالات هذا البناء وأبرزِ ما ينماز به عن أخوَيه (فَعَلَ) و(فَعِلَ)[٥].

ولا يقتصر حضور (فَعُلَ) في المُبْهِج على أبواب الكرم والحُسن، بل يمتدُّ إلى أبوابِ الفرسان والأخلاق وتعظيم الملوك، وقد تبيَّن لنا من استقراء أفعال هذا البناء أنَّها تتمركز في الأبواب التي تتناول الصفاتِ الإنسانيَّةَ الراسخةَ، سواءٌ أكانت محمودةً أم مذمومةً، وهو ما ينسجم مع طبيعة الكتاب الأخلاقيَّة الحكميَّة.

ولعلَّ من أبرز أفعال هذا البناء وروداً في «المُبْهِج» الفعلَ)**كَرُمَ**(، وهو فعلٌ صريحٌ على وزن (فَعُلَ) بضمِّ العين، يدلُّ على ثبوت صفة الكرم في صاحبها رسوخَ الطبائع والغرائز. فقد جاء في الباب الثالث والعشرين ـ في ذكر شرار الإخوان ـ قولُ الثعالبيّ: «مَنْ كَرُمَتْ خِصالُهُ، وَجَبَ وِصالُهُ؛ ومَنْ كَثُرَ هَجْرُهُ، وَجَبَ هَجْرُهُ»[٦]. فالفعل (كَرُمَتْ) هنا واردٌ بصيغته الصريحة مسنَداً إلى

---

[١] يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٤: ٨، وابن جنّي، الخصائص، ٢: ١٥٢.

[٢] البحر المحيط ١: ٥٣٥.

[٣] يُنظر: المقتضب، ١: ٧

[٤] يُنظر: الكتاب، ٤: ٩؛ وشرح المفصَّل، ٧: ١٥٦.

[٥] يُنظر: المنصف، ١: ٢٠٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب، ١: ٧٦.

[٦] المُبْهِج: ٥٥.

(خصاله)، وهو لازمٌ لا يتعدَّى إلى مفعول، ودلالته واضحةٌ في أنَّ الكرمَ صفةٌ ثابتةٌ في خصال صاحبها لا صفةٌ طارئةٌ أو مكتسبةٌ، وهذا هو جوهرُ دلالة بناء (فَعُلَ) عند الصرفيّين جميعاً. ويُلاحَظ أنَّ الثعالبيَّ قد أتبعَ هذا الفعلَ بنقيضه على البناء نفسه فقال «ومَنْ كَثُرَ هَجْرُهُ، وَجَبَ هَجْرُهُ»، فالفعل (كَثُرَ) هو أيضاً على وزن (فَعُلَ)، ممَّا يُشكِّل توازياً بنيويّاً بين المتقابلَين: الكرمُ صفةٌ ثابتةٌ توجب الوصال، والكثرةُ في الهجر صفةٌ ثابتةٌ توجب الهجر.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الفعل (كَرُمَ) على وزن (فَعُلَ) يختلف اختلافاً جوهريّاً عن (كَرَمَ) لو جاء على وزن (فَعَلَ). وهو قليلٌ في العربيَّة. من حيث إنَّ بناء (فَعُلَ) يفيد الثبوتَ والمبالغةَ، بينما بناء (فَعَلَ) يفيد الحدوثَ والتجدُّدَ، كما نبَّه على ذلك ابن يعيش[١]. وقد أشار الرضيُّ إلى أنَّ ضمَّة العين علامةٌ على أنَّ الفعل قد صار كالطبيعة في صاحبه، بخلاف فتحتها التي تدلُّ على المعالجة والأحداث[٢].

ومن الأفعال الصريحة على هذا البناء التي وردت في «المُبْهِج» الفعلُ **(كَثُرَ)**، وقد مرَّ آنفاً وهو فعلٌ لازمٌ على وزن (فَعُلَ) يدلُّ على ثبوت الكثرة واستقرارها في الموصوف. ومن مواضع وروده كذلك ما جاء في الباب الحادي والأربعين. في المثالب والمقابح. في قوله: «مَنْ كَثُرَ اجْتِرامُهُ، قَرُبَ اخْتِرامُهُ»[٣]. ففي هذا السياق ورد فعلان على وزن (فَعُلَ) هما (كَثُرَ) و(قَرُبَ)، وكلاهما يفيد ثبوتَ الصفة في صاحبها على وجه الاستقرار لا الحدوث المؤقَّت.

ونظيرُ ذلك الفعلُ **(حَسُنَ)** (على وزن (فَعُلَ)، وإن لم يَرِد بصيغته الفعليَّة الصريحة في «المُبْهِج». فيما وقف عليه الباحثُ. فإنَّه حاضرٌ من خلال مشتقَّاته حضوراً كثيفاً، ولا سيَّما صيغة التفضيل (أَحْسَنُ) التي ترددَّت في أبوابٍ عدَّةٍ. فقد جاء في الباب الستِّين. في أوصاف المحاسن. قولُ الثعالبيّ: «أَحْسَنُ الوُجُوهِ، ما تَأْخُذُهُ العَيْنُ، ويَقْبَلُهُ القَلْبُ، وتَرْتاحُ لَهُ الرُّوحُ»[٤]، وفي الموضع نفسه: «أَحْسَنُ ما يَكُونُ وَجْهُ الصَّبِيحِ المَلِيحِ، إذا نَقَشَ العِذارُ فَصَّ وَجْهِهِ، وأَحْرَقَ فِضَّةَ خَدِّهِ»[٥]. وصيغةُ التفضيل (أَحْسَنُ) لا تُبنَى. كما قرَّر الصرفيُّون. إلَّا من فعلٍ ثلاثيٍّ مجرَّدٍ تامِّ التصرُّف[٦]، وهو الفعل (حَسُنَ) على وزن (فَعُلَ) المفيدِ ثبوتَ الحُسن في الموصوف. وينبغي التنبيهُ هنا على الفرق المنهجيّ بين الفعل الصريح والمشتقِّ منه؛ فصيغةُ التفضيل (أَحْسَنُ) دالَّةٌ على وجود الفعل

---

[١] يُنظر: شرح المفصَّل، ٧: ١٥٧.

[٢] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٧٧؛ ويُنظر: الممتع في التصريف، ١: ١١٨.

[٣] المُبْهِج: ٧٧

[٤] المُبْهِج: ١٠٦

[٥] المصدر نفسه: ١٠٧

[٦] يُنظر: المقتضب، ١: ٧٧؛ ويُنظر: الممتع في التصريف، ١: ١١٦–١١٧.

(حَسُنَ) في اللغة وعلى دلالته الثبوتيَّة، لكنَّها ليست الفعلَ نفسَه، وإنَّما هي مشتقٌّ يُستدلُّ به على البناء الأصليّ.

ومن القرائن الدالَّة على بناء (فَعُلَ) في «المُبْهِج» دون أن يَرِد الفعلُ بصيغته المجرَّدة ما نجده من الصفات المشبَّهة المشتقَّة من هذا البناء. فكلمة (الصَّبِيح) المتكرِّرة في باب الحُسن والقُبح مشتقَّةٌ من (صَبُحَ) على وزن (فَعُلَ)، وكلمة (القَبِيح) في المقابل مشتقَّةٌ من (قَبُحَ) على الوزن نفسه. وقد جاء في الباب التاسع والخمسين قولُ الثعالبيّ: «الوَسامَةُ سِمَةُ الخَيْرِ، والدَّمامَةُ عُنوانُ الشَّرِّ»[١]، وفي الباب نفسه: «العَيْنُ بالصَّبِيحِ قَرِيرَةٌ، وبالقَبِيحِ قَرِيحَةٌ»[٢]. فالصفتان (الصَّبيح) و(القَبيح) هما صفتان مشبَّهتان على وزن (فَعِيل)، والصرفيُّون يُرجعونهما إلى (صَبُحَ) و(قَبُحَ) على (فَعُلَ)[٣] ، وإن لم يَرِد هذان الفعلان بصيغتهما الصريحة في النصّ. وهذا التقابلُ بين الصَّبيح والقبيح في سياقٍ واحدٍ يعكسُ وعياً لغويّاً دقيقاً عند المؤلِّف بالتوازي بين الصيغة والمعنى، إذ جمع بين المتقابلَين المشتقَّين من البناء نفسه في عبارةٍ واحدةٍ.

وممَّا يتَّصل ببناء (فَعُلَ) اتِّصالاً وثيقاً ما ورد في أبواب الملوك والفرسان من صفاتٍ ثابتةٍ كالشجاعة والبطولة. فقد جاء في الباب السادس عشر ـ في ذكر الفرسان والأبطال ـ قولُ الثعالبيّ: «الفارِسُ مَنْ يَسْبِقُ فَرَسُهُ الرِّيحَ، ويَفْرِسُ رُمْحُهُ الرُّوحَ»[٤]، وقولُه: «البَطَلُ مَنْ يُؤْثِرُ مُقارَعَةَ القَنا القَوانِي، عَلَى مُعاقَرَةِ القِيانِ والقِنانِي»[٥]، وقولُه: «البَطَلُ مَنْ يَنْظِمُ جُسومَ الأَعْداءِ في رِماحِهِ، ويَنْثُرُ رُؤوسَهُمْ بِصِفاحِهِ»[٦]. وفي هذه السياقات تتجلَّى الصفاتُ الثابتةُ التي يستدعيها بناءُ (فَعُلَ) كـ(شَجُعَ) و(بَطُلَ)، وقد أشار الرضيُّ إلى أنَّ الفرق بين (شَجُعَ) و(تَشَجَّعَ) هو الفرقُ بين الطبع والتكلُّف، فالأوَّل فعلُ مَن الشجاعةُ غريزةٌ فيه، والثاني فعلُ مَن يتكلَّفها ويتصنَّعها[٧]. وإن لم تَرِد هذه الأفعال (شَجُعَ، بَطُلَ) بصيغتها الصريحة في أبيات «المُبْهِج» وأسجاعه، فإنَّ مشتقَّاتها ـ كـ(الفارس) و(البطل) و(الشجاع) ـ حاضرةٌ حضوراً بيّناً يكشف عن جذرها الصرفيّ.

ومن الأفعال التي وردت صريحةً على هذا البناء في «المُبْهِج» أيضاً الفعلُ)**ثَقُلَ**(، فقد جاء في باب التقوى قولُه: «مَنْ ثَقُلَ مِيزانُهُ، خَفَّ ظَهْرُهُ»[٨]. فالفعل (ثَقُلَ) صريحٌ على وزن (فَعُلَ)

---

[١] المُبْهِج: ١٠٥

[٢] المصدر نفسه: ١٠٦

[٣] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٧٧؛ ويُنظر: الكتاب، ٤: ٩.

[٤] المُبْهِج: ٤٦

[٥] المصدر نفسه: ٤٦

[٦] المصدر نفسه: ٤٦

[٧] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٧٤.

[٨] المُبْهِج: ٧٣

بضمِّ العين، يدلُّ على ثبوت الثقل في الميزان، وقد قابله الثعالبيُّ بالفعل (خَفَّ) مقابلةً بلاغيَّةً دقيقةً تربط بين ثقل الميزان بالحسنات وخفَّة الظهر من الأوزار. وقريبٌ منه الفعلُ **(حَسُنَ** (في قوله من الباب الأربعين: «لا يَحْسُنُ دِيباجُ الأَدَبِ، ما لَمْ يَكُنْ بالعَقْلِ مُطَرَّزاً، وبالقَبُولِ مُعَزَّزاً»[1]. ففي هذا الموضع ورد الفعل (يَحْسُنُ) بصيغته المضارعة الصريحة على وزن (يَفْعُلُ) الدالِّ على أنَّ ماضيه (حَسُنَ) على وزن (فَعُلَ)، وهو لازمٌ لم يتعدَّ إلى مفعول، ودلالته ثبوتُ الحُسن في الأدب إذا اجتمع مع العقل والقبول.

ويتَّضح من هذا الاستقراء أنَّ بناء (فَعُلَ) في «المُبْهِج» يدور في فَلَك الصفات الإنسانيَّة الراسخة . محمودةً كانت كالكرم والحُسن والشجاعة، أم مذمومةً كاللؤم والقُبح . وأنَّ هذا البناء لم يَرِد متعدِّياً في أيِّ موضعٍ وقف عليه الباحثُ، ممَّا يؤكِّد إجماعَ الصرفيِّين على لزومه التامّ. كما أنَّ حضوره . سواءٌ بصيغته الفعليَّة الصريحة أم من خلال مشتقَّاته من صفاتٍ مشبَّهة وأسماء تفضيل . تَمركَزَ في الأبواب الأخلاقيَّة والوصفيَّة التي تميل إلى التعميم والتأصيل، وهو ما يستدعي بناءً صرفيّاً يدلُّ على الثبات والرسوخ لا على العَرَضيَّة والتحوُّل، وهذا ما يُميِّز بناء (فَعُلَ) تمييزاً واضحاً عن بناء (فَعِلَ) المخصَّص للأعراض المؤقَّتة كما تبيَّن في الفقرة السابقة.

---

[1] المبهج: ٧٢

المبحث الثاني

أبنية الفعل الثلاثي المزيد بحرف ودلالاتها

الفعلُ الثلاثيُّ المزيدُ بحرفٍ هو ما زِيدَ على أحرفِهِ الأصليّةِ الثلاثةِ حرفٌ واحدٌ لغرضٍ دلاليٍّ أو صرفيّ، وقد حصرَهُ الصرفيّونَ تحصيلاً واسعاً في مصنّفاتِهم. ومن استقراءِ أفعالِ كتابِ «المُبْهِج» تبيّنَ أنّ هذه الأوزانَ الثلاثةَ حاضرةٌ فيه حضوراً واضحاً، وأنّ دلالاتِها تتوزّعُ على الأغراضِ التي رصدَها الصرفيّونَ، مع بعضِ الملاحظاتِ التطبيقيّةِ التي يستدعيها السياقُ الأدبيُّ للكتاب. وفيما يأتي تفصيلُ القولِ في كلِّ وزنٍ:

أوّلاً: بناءُ (أَفْعَلَ) ودلالاتُهُ

يُعَدُّ بناءُ (أَفْعَلَ) ـ بزيادةِ همزةِ القطعِ في أوّلِهِ ـ من أكثرِ أبنيةِ المزيدِ بحرفٍ دوراناً في كلامِ العرب وأغناها دلالةً. وأشهرُ معانيه عند الصرفيّينَ التعديةُ، أي نقلُ الفعلِ اللازمِ إلى متعدٍّ؛ والصيرورةُ، أي الدخولُ في حالةٍ أو زمان؛ والسلبُ، أي إزالةُ الشيءِ عن المفعولِ(١). وقد فصّلَ ابنُ عصفورٍ في «الممتع» هذه الدلالاتِ وعدّدَ لها معانيَ تزيدُ على العشرة[١]، وتابعَهُ في ذلك الرضيُّ الأستراباذيُّ في «شرح الشافية» مع مزيدٍ من التفصيلِ والتمثيل، حتّى عَدّ هذا البناءَ من أوسعِ أبوابِ الزيادةِ في العربيّة[٢].

ومن أبرزِ ما وَرَدَ على هذا البناءِ في كتابِ «المُبْهِج» الفعلُ (أَحْسَنَ)، الذي تردّدَ في أبوابٍ كثيرةٍ تتّصلُ بالأخلاقِ الحميدةِ والأعمالِ الصالحة. فقد افتتحَ الثعالبيُّ البابَ الأربعينَ «في سائر المحاسن والممادح» بقولِهِ: «ما أَحْسَنَ الإِحْسانَ بِالإِنْسان»[٣]. فالفعلُ (أَحْسَنَ) على وزنِ (أَفْعَلَ) مزيدٌ بهمزةِ القطع، وهو في صيغتِهِ التعجّبيّةِ هنا منقولٌ من الفعلِ اللازمِ (حَسُنَ) على وزنِ (فَعُلَ)، فلمّا أُريدَ نقلُهُ من اللزومِ إلى التعدية ـ أي جَعْلُ الفاعلِ يُوقِعُ الحُسنَ على غيرِهِ ـ زِيدَت الهمزةُ فصارَ (أَحْسَنَ). وقد نصّ سيبويه على أنّ من أظهرِ معاني همزةِ التعديةِ أن تَنقلَ الفعلَ من فاعلِهِ إلى مفعولٍ به جديد[٤]، وهو ما ينطبقُ على هذا الموضعِ تمامَ الانطباق، إذ صارَ الإحسانُ مُسنَداً إلى فاعلٍ يُوقِعُهُ على الإنسانِ مفعولاً به.

ومن شواهدِ دلالةِ التعديةِ في هذا البناءِ أيضاً ما وَرَدَ في البابِ السادسِ والعشرينَ «في ذكر الكرام خاصّة»، حيث جاء قولُ الثعالبيّ: «أَحْسَنُ الشِّيَمِ، ما يُشامُ منهُ بارِقُ الكَرَمِ»[٥]. فالفعلُ (أَحْسَنَ) في صيغةِ التفضيلِ منقولٌ كذلك من (حَسُنَ) اللازمِ إلى التعدّي بزيادةِ الهمزة، ودلالتُهُ

---

[١] يُنظر: الممتع في التصريف، ابن عصفور، ١: ١٤٦.

[٢] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ الأستراباذيّ، ١: ٩٣.

[٣] المبهج: ٧٣.

[٤] يُنظر: الكتاب، ٤: ٥٦.

[٥] المبهج: ٥٨.

إيقاعُ الحُسنِ على ما بعدَهُ والمفاضلةُ بين أنواعِ الشِّيَمِ في صفةِ الحُسن. ولولا هذه الزيادةُ لما استقامَ للمؤلِّفِ أن يجعلَ من «الشِّيَمِ» مفعولاً تدورُ عليه المفاضلة، إذ الفعلُ المجرّدُ (حَسُنَ) لا ينصبُ مفعولاً البتّة.

ومن الدلالاتِ المهمّةِ لبناءِ (أَفْعَلَ) الصيرورةُ والدخولُ في الشيء، وقد وَرَدَ هذا المعنى في «المُبْهِج» في أفعالٍ متعدّدة. فمن ذلك ما جاءَ في البابِ الثامنِ والعشرينَ «في ذكر السعادة والإقبال وضدّهما» من قولِ الثعالبيّ: «إذا أَقْبَلَ جَدُّ المَرْءِ فالأَقْدارُ تُسْعِدُهُ، والأَوْطارُ تُساعِدُهُ؛ وإذا أَدْبَرَ فالأَيَّامُ تُعادِيهِ، والنُّحوسُ تُراوِحُهُ وتُغادِيهِ»[١]. فالفعلانِ (أَقْبَلَ) و(أَدْبَرَ) كلاهما على وزنِ (أَفْعَلَ)، ودلالتُهُما الدخولُ في حالٍ من الإقبالِ أو الإدبارِ وصيرورةُ الموصوفِ على هذه الحال. وقد نبّهَ الصرفيّونَ على أنّ (أَفْعَلَ) يدلُّ على الدخولِ في الزمانِ كقولِهم: أَصْبَحَ (دَخَلَ في الصباح)، وأَمْسَى (دَخَلَ في المساء)، وأَظْهَرَ (دَخَلَ في الظهيرة)[٢] ، ويُلحَقُ بذلك الدخولُ في الحالِ كـ(أَقْبَلَ) و(أَدْبَرَ). وفي سياقِ «المُبْهِج» يتداخلُ معنى الدخولِ في الزمانِ مع معنى التحوُّلِ في الحال، ممّا يُثري الدلالةَ ويُعطيها بُعداً مزدوجاً.

ومن الأفعالِ التي وَرَدَتْ على هذا البناءِ بدلالةِ الصيرورةِ أيضاً ما جاءَ في البابِ الثامنِ والعشرينَ نفسِهِ من قولِ الثعالبيّ: «أَشْقَى الأَشْقِياءِ المَكْدُودُ المَكْدِي، وأَسْعَدُ السُّعَداءِ المَجْدُودُ المَجْدِي»[٣]. وفي صيغِ التفضيلِ (أَشْقَى، أَسْعَدُ) على وزنِ (أَفْعَل) . وإن كانت أسماءً لا أفعالاً . ما يَكشفُ عن أصلٍ فعليّ يُفيدُ معنى صيرورةِ الموصوفِ ذا شقاءٍ أو سعادة، وهو من معاني (أَفْعَلَ) المعروفةِ عند الصرفيّين.

ومن دلالاتِ (أَفْعَلَ) التي يستحقُّ التوقّفُ عندها في «المُبْهِج» دلالةُ الإيجادِ والإحداث. فقد جاء في البابِ التاسعِ والثلاثينَ «في التقوى» قولُ الثعالبيّ: «التَّقْوى هي العُدَّةُ الوافِيَةُ، والجُنَّةُ الواقِيَةُ»[٤]، وقولُهُ: «أَخْلِقْ بالمَطْبُوعِ على التَّقْوَى، أنْ لا يَكونَ مَطْبُوعاً على قَلْبِهِ»[٥]. والفعلُ (أَخْلِقْ) مأخوذٌ من (خَلُقَ) الثلاثيّ، نُقِلَ إلى (أَفْعَلَ) ليُفيدَ معنى الجدارةِ والاستحقاق، وهو من ضروبِ الإيجادِ المعنويّ يستوجبُهُ السياق. وقد ذكرَ الحملاويُّ أنّ من معاني (أَفْعَلَ) أن يصيرَ الموصوفُ ذا كذا، نحو (أَلْبَنَ) أي صارَ ذا لَبَن، و(أَثْمَرَ) أي صارَ ذا ثَمَر[٦]، وعلى هذا القياسِ يَنزلُ قولُ الثعالبيّ.

---

[١] المُبْهِج: ٦١.

[٢] يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش، ٧: ١٠٠

[٣] المبهج: ٦١.

[٤] المصدر نفسه: ٧٢.

[٥] المصدر نفسه: ٧٢.

[٦] البحر المحيط ١: ٥٣٥.

ومن مواضعِ (أَفْعَلَ) في «المُبْهِج» ما وَرَدَ في البابِ الثالثِ والخمسينَ «في الفوارد والشوارد والأمثال»، حيث جاء قولُ الثعالبيّ: «شَرُّ الأَعْمالِ ما كانَ عَناؤُهُ طَوِيلاً، وغَناؤُهُ قَلِيلاً»[١]، وقولُهُ: «مَنْ أَسْرَفَ في الوِصالِ، أَشْرَفَ على المَلالِ»[٢]. فالفعلُ (أَشْرَفَ) على وزنِ (أَفْعَلَ) لازمٌ يتعدّى بحرفِ الجرِّ (على)، ودلالتُهُ الدنوُّ من الشيءِ والإطلالُ عليه، وهي دلالةٌ مأخوذةٌ من معنى الصيرورةِ الذي يختصُّ به هذا البناء، إذ يصيرُ الفاعلُ بإشرافِهِ ذا قُربٍ من الشيءِ بعد بُعد. ولولا الهمزةُ لكانَ (شَرَفَ) مجرّداً يدلُّ على معنىً آخرَ من الرفعةِ والعلوّ، فالزيادةُ هنا أَحدثَتْ في المعنى تخصيصاً دقيقاً.

ومن الأفعالِ الدالّةِ على دلالةٍ نفسيّةٍ على هذا البناءِ ما جاء في البابِ التاسعِ والثلاثينَ نفسِهِ من قولِ الثعالبيّ: «أَخْلِقْ بالتَّقِيِّ النَّقِيِّ الذَّيْلِ، أنْ تَكونَ حُرُمُهُ في حَرَمٍ»[٣]، وقولُهُ: «مَنْ عَفَّ إزارُهُ، خَفَّتْ أَوْزارُهُ»[٤]، وقولُهُ: «مَنْ ثَقُلَ مِيزانُهُ، خَفَّ ظَهْرُهُ»[٥]. فالأفعالُ هنا تتراوحُ بين المجرّدِ والمزيد، وممّا يستوقفُ الباحثَ أنّ المؤلِّفَ ينتقلُ بين الأبنيةِ انتقالاً يخدمُ المعنى، فيستعملُ (ثَقُلَ) و(خَفَّ) من المجرّداتِ لِما هُما عليه من ثبوتٍ في الموصوف، ثمّ ينتقلُ إلى (أَخْلِقْ) من بناءِ (أَفْعَلَ) لإفادةِ معنى الجدارةِ والصيرورة.

ويتّضحُ من استقراءِ أفعالِ بناءِ (أَفْعَلَ) في «المُبْهِج» أنّ دلالةَ التعديةِ هي الأكثرُ شيوعاً فيه، تليها دلالةُ الصيرورةِ والدخول، ثمّ دلالةُ الإيجادِ والإحداث، ويتفرّعُ عن ذلك معنى السلبِ في مواضعَ محدودة. وهذا يتوافقُ مع ما ذهبَ إليه أغلبُ الصرفيّينَ من أنّ التعديةَ هي الدلالةُ الأساسيّةُ لهذا البناء، والباقي دلالاتٌ فرعيّةٌ تُستفادُ من السياق[٦]. وقد يَلتفتُ الباحثُ إلى أنّ الثعالبيَّ وظّفَ هذا البناءَ بكثرةٍ في المقابلاتِ الأسلوبيّة (أَقْبَلَ/أَدْبَرَ، أَتْقى/أَشْقى، أَحْسَنُ/أَقْبَحُ)، ممّا يُشيرُ إلى أنّ وزنَ (أَفْعَلَ) يصلحُ للمقابلةِ والموازنة بحكمِ انتظامِ بنيتِهِ واتّحادِ صيغتِهِ، فإذا اجتمعَ المتقابلانِ على وزنٍ واحدٍ تأكّدَ التضادُّ الدلاليُّ بقوّةِ التماثلِ الصرفيّ.

ثانياً: بناءُ (فَعَّلَ) ودلالاتُهُ

يَنالُ بناءُ (فَعَّلَ) . بتضعيفِ عينِ الفعل . من أغنى أبنيةِ المزيدِ بحرفين دلالةً[٧]، وأشهرُ معانيه التكلُّفُ والتصنُّعُ في الفعل، والمطاوعةُ لـ(أَفْعَلَ)، والتكثيرُ والمبالغةُ، والتعديةُ، والنسبةُ إلى

---

[١] المبهج: ٩٤.

[٢] المصدر نفسه: ٩٤.

[٣] المصدر نفسه: ٧٢.

[٤] المصدر نفسه: ٧٢.

[٥] المصدر نفسه : ٧٢.

[٦] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٩٥؛ والخصائص، ابن جنّي، ٢: ٢٠٧.

[٧] يُنظر: الكتاب، ٤: ٦٣–٦٦.

الشيء، والسلبُ والإزالة[١]. ويختلفُ عن (فَاعَلَ) في أنّه لا يقتضي بالضرورةِ مُشاركةً بين طرفين، بل قد يكونُ فعلاً ذاتيّاً يصدرُ من الفاعلِ وحدَهُ، يَبذلُ فيه جُهدَهُ فيه لأثرٍ سابقٍ وَقَعَ عليه. وقد فصّلَ الرضيُّ الأستراباذيُّ القولَ في دلالاتِ هذا البناءِ في «شرح الشافية»[٢]، مع بيانٍ وافٍ لكلِّ معنىً وأمثلتِه.

ومن الأفعالِ الدالّةِ على هذا البناءِ بدلالةِ المبالغةِ والتكثيرِ ما جاء في البابِ التاسعَ عشرَ من قولِ الثعالبيّ: «اسْتِحْكامُ المَوَدَّةِ تَحْكُمُ بارْتِفاعِ الفَرَقِ والفَضْلِ، في الفَزَعِ والأَصْلِ»[٣]. فالمصدرُ (اسْتِحْكام) من بناءِ (اسْتَفْعَلَ)، وقد ساقَهُ الثعالبيُّ مع لفظِ (المَوَدَّةِ) الذي يُومِئُ إلى تكرارِ الوُدِّ وتراكمِهِ حتى يبلغَ حدَّ الاستحكام. ومن الأفعالِ المبنيّةِ على (فَعَّلَ) بدلالةِ التكثيرِ في البابِ الثامنِ «في وصف الملك الفاضل وحُسن آثاره» قولُهُ: «المَلِكُ مَنْ تَتَّصِلُ لأَوْلِيائِهِ صِلاتُهُ، وتُبارِي هُبُوبَ الرِّياحِ هِباتُهُ، وتَفْرَسُ الفَوارِسَ لَحَظاتُهُ، وتَضْغَمُ الضَّباغِمَ سَطَواتُهُ»[٤]. فقد جمعَ الثعالبيُّ في هذا النصِّ بين أبنيةٍ صرفيّةٍ متعدّدةٍ تدورُ كلُّها على معنى المبالغةِ والتكثير في صفاتِ الملِك.

ومن أوضحِ ما جاء على معنى التكثيرِ المتعلّقِ بتفريقِ الفعلِ على مُتعلّقاتٍ متعدّدة فعلُ (قَطَّعَ)؛ فقد فرّقَ سيبويه بين (قَطَعَ) و(قَطَّعَ) تفريقاً دقيقاً، فجعلَ الأوّلَ لِما وَقَعَ مرّةً واحدةً أو على شيءٍ واحد، والثاني لِما تكرّرَ وقوعُهُ أو وَقَعَ على أشياءَ كثيرة[٥]. وقريبٌ من ذلك معنى التعديةِ الذي يتجلّى في قولِ الثعالبيّ: «فَرَّحَ صَنِيعَهُ بما أَهْدى إليه من لطيفِ الكلام»[٦]؛ فالأصلُ (فَرِحَ) فعلٌ لازمٌ على بناءِ (فَعِلَ)، فلمّا أُريدَ نقلُهُ إلى التعديةِ ضُعِّفَتْ عينُهُ، فصارَ الفاعلُ مُحدِثاً للفرحِ في غيرِه لا واقعاً فيه.

أمّا دلالةُ النسبة . وهي أن تَنسبَ المفعولَ إلى ما اشتُقّ منه الفعل . فتتجلّى في فعلِ (كَذَّبَ) في نحو قولِهم: كَذَّبَهُ، أي نَسَبَهُ إلى الكذب، لا أنّه أوقعَ الكذبَ فِعلاً عليه[٧]. وقد نصّ الرضيُّ الأستراباذيُّ على أنّ هذا المعنى من أخصِّ معاني (فَعَّلَ)[٨]. وفي مقابلِ ذلك يأتي معنى السلبِ والإزالة، كقولِهم: (قَشَّرَ) الفاكهةَ أي أزالَ قِشرَها، و(جَلَّدَ) البعيرَ أي سَلَخَ جِلدَه.

---

[١] يُنظر: المقتضب، المبرّد، ٢: ٩٧؛ والممتع في التصريف، ١: ١٧٢–١٧٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب، ١: ٩١–٩٣.

[٢] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٩٢–٩٣.

[٣] المبهج: ٥١.

[٤] المبهج: ٣٤.

[٥] يُنظر: الكتاب، ٤: ٦٦؛ وشرح المفصّل، ٧: ١٥٨.

[٦] المبهج: ٢٨.

[٧] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٩٢؛ والممتع في التصريف، ١: ١٧٥.

[٨] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٩٢–٩٣.

ومن المعاني التي يأتي لها (فَعَّلَ) المطاوعةُ المجرّدةُ أو الاكتسابُ والتحصيل، فقولُهُم (تَعلَّمَ) مطاوعُ (عَلَّمَ)، وكلاهما يَرجعُ إلى أصلِ المادّةِ اللغويّة. وقد لاحظَ الباحثُ أنّ الثعالبيَّ قد فَضّلَ بناءَ (فَعَّلَ) في مواضعِ التحوُّلِ والتأثيرِ في الغير، كفعلِ (قَدَّمَ) و(أَعْدَمَ) في قولِهِ في البابِ الحادي عشر: «لا تَنْدَمَنَّ أيُّها المَلِكُ على فَرْضٍ أَقَمْتَهُ، وظالِمٍ قَمَعْتَهُ، وعَدْلٍ أَدَمْتَهُ، وفَضْلٍ أَدَمْتَهُ، وخَيْرٍ قَدَّمْتَهُ، وشَرٍّ أَعْدَمْتَهُ»[1]. فالفعلُ (قَدَّمَ) على وزنِ (فَعَّلَ) يُفيدُ التعديةَ مع المبالغة، إذ جعلَ الخيرَ مُقَدَّماً تقديماً بالغاً، والفعلُ (أَعْدَمَ) على وزنِ (أَفْعَلَ) يُفيدُ السلبَ والإزالة، فكلا الوزنينِ يتعاونانِ في سياقٍ واحدٍ لإفادةِ المعنى المراد.

ومن المعاني التي تأتي بها (فَعَّلَ) في «المُبْهِج» التصييرُ والجعل، ففعلُ (وَلَّى) يدلُّ على جعلِ المفعولِ والِياً، وفعلُ (حَسَّنَ) يدلُّ على جعلِ الشيءِ حَسَناً. وقد جاء في البابِ الأربعينَ قولُ الثعالبيّ: «ما أَدَلَّ حُسْنَ السِّيرَةِ، على طِيبِ السَّرِيرَةِ»[2]، فوقعَ التقابلُ بين (حُسْنِ) المصدرِ الدالِّ على الثبوتِ وبين السيرةِ التي هي فعلٌ مستمرّ، وهو ما يُشيرُ إلى أنّ الثعالبيَّ ينتقلُ بين الأبنيةِ المجرّدةِ والمزيدةِ بحسبِ ما يقتضيه المقام.

ويُتبيَّنُ ممّا تقدَّمَ أنّ بناءَ (فَعَّلَ) في «المُبْهِج» قد استوعبَ جُلَّ المعاني التي قرّرَها النحاةُ المتقدّمون، من غيرِ أن يختصَّ بواحدٍ منها دون سائرِها، بل وزّعَها الثعالبيُّ على أبوابِ كتابِهِ بحسبِ ما تقتضيه السياقاتُ الأدبيّةُ والأخلاقيّة، فجاء التكثيرُ في مواضعِ المدحِ والثناء، والتعديةُ في مواضعِ الفعلِ والتأثير، والنسبةُ في مواضعِ الذمِّ والوصف، وهو ما يكشفُ عن وعيٍ لغويٍّ دقيقٍ لدى الثعالبيّ بدلالاتِ الأبنيةِ الصرفيّة.

ثالثاً: بناءُ (فَاعَلَ) ودلالاتُهُ

ينفردُ بناءُ (فَاعَلَ) . بزيادةِ ألفٍ بين الفاءِ والعين . بدلالةٍ محوريّةٍ تكادُ تكونُ مِيسَمَهُ الذي يُعرَفُ به، وهي دلالةُ المشاركةِ بين اثنينِ فأكثرَ في وقوعِ الحدث. غيرَ أنّ هذا البناءَ لا ينحصرُ في المشاركةِ وحدَها، بل يتّسعُ ليشملَ معنى الموالاةِ والمتابعةِ في وقوعِ الحدث، ومعنى المبالغةِ في بعضِ السياقات[3]. وقد فصّلَ الرضيُّ الأستراباذيُّ القولَ في دلالاتِهِ تفصيلاً دقيقاً، فبيّنَ أنّ المشاركةَ فيه تقتضي أن يكونَ كلُّ واحدٍ من الطرفينِ فاعلاً ومفعولاً في الوقتِ نفسِه[4].

ومن أوضحِ ما وَرَدَ على هذا البناءِ في «المُبْهِج» فعلُ (مُقارَعَة) في البابِ السادسَ عشرَ «في ذكر الفرسان والأبطال»، إذ يستعملُ الثعالبيُّ هذا البناءَ في وصفِ المعاركِ ومواجهةِ الأبطال،

---

[1] المبهج: ٤٢.

[2] المصدر نفسه: ٧٤.

[3] يُنظر: الكتاب، ٤: ٦٧–٦٨؛ والمقتضب، ٢: ٩٨.

[4] شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٩٥–٩٦.

كقولِهِ: «البَطَلُ مَنْ يُؤْثِرُ مُقارَعَةَ القَنا القَوانِي، على مُعاقَرَةِ القِيانِ والقِنانِي»[١]. فالمصدرانِ (مُقارَعَة) و(مُعاقَرَة) كلاهما من بناءِ (فَاعَلَ)، ودلالتُهما المشاركةُ الحقيقيّةُ في الفعل؛ فالأبطالُ يتقارعونَ بالرماحِ تقارُعاً متبادَلاً، فكلُّ طرفٍ ضاربٌ ومضروبٌ في آنٍ معاً. ويتجلّى الفرقُ الدلاليُّ بين (قَرَعَ) المجرّدِ و(قارَعَ) المزيدِ، إذ الأوّلُ لوقوعِ الفعلِ من طرفٍ واحد، والثاني لاشتراكِ الطرفينِ فيه وتبادلِهما إيّاه.

ومن الأفعالِ الدالّةِ على المشاركةِ فعلُ (كاتَبَ) ومصدرُهُ (مُكاتَبَة)، الذي وَرَدَ في البابِ الثاني والعشرينَ «في ذكر مُكاتبة الإخوان»، فقد جاء في صدرِهِ: «المُكاتَبَةُ مَناطُ الثِّقَةِ، ورِباطُ المَقَةِ»[٢]، ثمّ قال: «إذا كاتَبْتَ أخاكَ، فلْيَكُنِ المِدادُ من سَوادِ الفُؤادِ، والقِرْطاسُ من بياضِ الوَدادِ»[٣]. فدلالةُ (كاتَبَ) المشاركةُ في الكتابةِ والمراسلة، أي أنّ الفاعلَ يكتبُ إلى أخيه وأخوه يكتبُ إليه، غيرَ أنّ المشاركةَ هنا ليست متزامنةً بالضرورة، بل قد تكونُ متتاليةً، وهذا من الفروقِ الدقيقةِ التي نبّهَ عليها الصرفيّونَ في دلالةِ (فَاعَلَ)[٤].

ونظيرُ (كاتَبَ) في دلالةِ المشاركةِ ما يتّصلُ بالصداقةِ في البابِ الثامنَ عشرَ «في ذكر الصداقة»، فقد ساقَ الثعالبيُّ فيه قولَهُ: «الصَّديقُ مَنْ يُلاطِمُ الأَشافِيَ في هَواكَ، ويُساوِرُ الأَفاعِيَ في رِضاكَ، ويَخوضُ المَنايا إلى مُناكَ»[٥]. فالفعلانِ (يُلاطِمُ) و(يُساوِرُ) كلاهما من بناءِ (فَاعَلَ)، ودلالتُهما المشاركةُ في الفعلِ والتعرُّضِ لِما يتعرّضُ له الصديق، وفي ذلك توسُّعٌ بليغٌ في مفهومِ المشاركةِ ليشملَ تحمُّلَ الصديقِ مكارهَ صديقِهِ ومشاركتَهُ إيّاه فيها.

ومن الأفعالِ التي وَرَدَتْ على هذا البناءِ بدلالةٍ غيرِ المشاركةِ ما جاء في البابِ الثاني والخمسينَ «في ذكر السفر»، فقد أوردَ الثعالبيُّ قولَهُ: «إذا أَزْمَعْتَ السَّفَرَ، فاسْأَلِ اللهَ تَيْسيرَ المَسيرِ، وتَسْهيلَ العَسيرِ؛ واسْتَكْثِرْ من المَزادِ والزّاد»[٦]. فالفعلُ (سافَرَ) يأتي في كلامِ العربِ على وزنِ (فَاعَلَ) بدلالةٍ ليست المشاركة، إذ ليس ثمّةَ طرفٌ آخرُ يشتركُ فيه، بل دلالتُهُ الموالاةُ والمتابعةُ في قطعِ المسافات. وقد أشارَ الصرفيّونَ إلى أنّ بعضَ أفعالِ (فَاعَلَ) قد تُجرَّدُ من دلالةِ المشاركة[٧].

ومن الأفعالِ التي تأتي على هذا البناءِ بدلالةِ الموالاةِ والمتابعةِ ما جاء في البابِ الحادي والعشرينَ «في ذكر الشوق»، فقد قال الثعالبيُّ: «الشَّوْقُ يَطْوي الفِراشَ الوَطِيءَ، ويَحُثُّ المَطِيَّ

---

[١] المبهج: ٤٦.

[٢] المصدر نفسه: ٥٤.

[٣] المصدر نفسه: ٥٤.

[٤] يُنظر: شرح المفصّل، ٧: ١٥٩؛ والممتع في التصريف، ١: ١٨٠.

[٥] المبهج: ٤٨.

[٦] المصدر نفسه : ٩٣.

[٧] يُنظر: الخصائص، ٢: ٢٠٧؛ والممتع في التصريف، ١: ١٨١.

البَطِيءَ»[١]، ثمّ قال: «الشَّوْقُ ما فَضَّ عُقَدَ الدُّموعِ، ورَضَّ عُقَدَ الضُّلوعِ»[٢]. فمن معاني (فَاعَلَ) الموالاةُ والمتابعةُ، وقد نصّ عليه ابنُ يعيشَ في بأنّهُ معنىً قائمٌ برأسِهِ لا فرعٌ على المشاركة[٣].

ومن الملاحظاتِ الجديرةِ بالتسجيلِ أنّ بناءَ (فَاعَلَ) في «المُبْهِج» قد تراوحَ بين دلالاتٍ ثلاثٍ رئيسة: المشاركةُ التي تُعَدُّ الأكثرَ وروداً، ثمّ التتابعُ والتوالي في وقوعِ الأحداث، وهو ما يتناسبُ مع الأبوابِ التي تصفُ مجاريَ الأحوالِ وتعاقبَ الأيّام. وقد اقترنَ هذا البناءُ غالباً بالأبوابِ ذاتِ الطابعِ الاجتماعيّ التي تصفُ العلاقاتِ بين الناس، وهو ما يتناسبُ مع دلالةِ المشاركة، إذ تقتضي إمّا تعدُّدَ الأطرافِ وتبادلَ الأفعالِ بينها، أو تعدُّدَ الأحداثِ وتواليها على الموصوف.

ومن الملاحظاتِ التطبيقيّةِ اللافتةِ أيضاً أنّ بعضَ مصادرِ (فَاعَلَ) في «المُبْهِج» قد جاءت مُجرّدةً من دلالةِ المشاركةِ المتزامنة، واستُعمِلَتْ بمعنى التَّتابعِ أو التوكيدِ أو التعاهد، كما في (المُكاتَبَةِ) المتتاليةِ بين الإخوان، وفي (المُعاهَدَةِ) و(المُلازَمَةِ) في سياقاتِ الوفاءِ والصداقة. وهذه الظاهرةُ ليست غريبةً في العربيّة، فقد أشارَ إليها غيرُ واحدٍ من الصرفيّينَ وعَدّوها من بابِ اتّساعِ العربيّةِ في الاستعمال[٤]، وقد عقّبَ ابنُ عصفورٍ في «الممتع» على مثلِ هذه الحالاتِ بأنّها لا تنقضُ القاعدةَ العامّةَ في دلالةِ (فَاعَلَ) على المشاركة، بل هي خروجٌ عن الأصلِ يُعرَفُ بالقرائنِ السياقيّة.

---

[١] المبهج: ٥٤.

[٢] المصدر نفسه: ٥٤.

[٣] يُنظر: شرح المفصّل، ٧: ١٦٠.

[٤] يُنظر: المُنصف، ١: ٢١٣؛ والممتع في التصريف، ١: ١٤٨.

المبحث الثالث:
أبنيةُ الفعلِ الثلاثيِّ المزيدِ بحرفينِ ودلالاتُها

يُعدُّ الفعلُ الثلاثيُّ المزيدُ بحرفينِ مرحلةً متقدّمةً من مراحلِ البناءِ الصرفيِّ العربيّ، إذ تتّسعُ فيه الدلالةُ اتّساعًا ملحوظًا بفعلِ الحرفينِ المزيدَينِ اللذَينِ يُضافانِ إلى الأصولِ الثلاثةِ فيُحدِثانِ معانيَ جديدةً لا تتأتّى من المجرَّدِ وحدَهُ ولا من المزيدِ بحرفٍ واحدٍ. وقد حصرَ الصرفيّونَ أوزانَ هذا النوعِ في خمسةِ أبنيةٍ، غيرَ أنّ الأكثرَ دورانًا منها في الاستعمالِ أربعةٌ هي: (تَفَاعَلَ) و(تَفَعَّلَ) و(انْفَعَلَ) و(افْتَعَلَ)، أمّا الخامسُ وهو (افْعَلَّ) فيختصُّ بالألوانِ والعيوبِ الحسّيّةِ، وسيأتي الحديثُ عنه ضمنيًّا حين تَقتضي المادّةُ ذلك. وقد تبيّنَ من استقراءِ أفعالِ كتابِ "المُبْهِج" أنّ الأبنيةَ الأربعةَ الأولى حاضرةٌ فيه حضورًا واضحًا تتفاوتُ نسبتُهُ بحسبِ طبيعةِ الموضوعاتِ التي يَتناولُها كلُّ بابٍ، وأنّ دلالاتِها تَنتظمُ في الإطارِ الذي رَسَمَهُ الصرفيّونَ مع بعضِ الملاحظاتِ التطبيقيّةِ التي يَفرضُها السياقُ الأدبيُّ للنصّ، وفيما يأتي تفصيلُ القولِ في كلِّ بناءٍ على حِدَة:

أولاً: بناءُ (تَفَاعَلَ) ودلالاتُهُ

بناءُ (تَفَاعَلَ) بزيادةِ التاءِ في أوّلِهِ والألفِ بين الفاءِ والعينِ من الأبنيةِ التي تَتميّزُ بدلالتينِ محوريّتينِ: الأولى المشاركةُ بين طرفينِ فأكثرَ وقد في (فَاعَلَ) لكن مع إبرازِ الفعلِ من الجانبَينِ معًا على قَدمِ المساواةِ، والثانيةُ التظاهُرُ بالفعلِ والتكلُّفُ له من غيرِ أن يكونَ حقيقةً في الفاعل[1]، وقد أضافَ بعضُ الصرفيّينَ دلالةً ثالثةً هي التدرُّجُ في حصولِ الفعلِ شيئًا فشيئًا، فيكونُ الحدثُ متراوقد متناميًا لا دُفعةً واحدةً[2]. وقد فصّلَ الرضيُّ الأستراباذيُّ القولَ في الفرقِ بين (فَاعَلَ) و(تَفَاعَلَ) فبيّنَ أنّ الأوّلَ يُسنَدُ الفعلُ فيه إلى الفاعلِ النحويّ ابتداءً ثمّ يُشارُ إلى اشتراكِ الآخرِ فيه، أمّا الثاني فيُبرَزُ الاشتراكُ فيه من الطرفينِ على قَدمِ المساواةِ من غيرِ تقديمِ أحدِهما على الآخر،[3] وهو ضابطٌ نفيسٌ يَنكشفُ به كثيرٌ من شواهدِ هذينِ البناءَينِ في النصوصِ الأدبيّة.

ومن أبرزِ ما وَرَدَ على هذا البناءِ في كتابِ "المُبْهِج" ما جاءَ في البابِ التاسعَ عشرَ الذي عَقَدَهُ الثعالبيُّ "في ذكرِ ما يُوجِبُ حُسنَ الصَّداقَةِ بين أُدباءِ الإخوان" من قولِهِ: «الصَّديقانِ مَن يَتَصافَيَانِ على كَدَرِ الزَّمانِ، ويَتَوافِيَانِ على غَدَرِ الحَدَثانِ، ولَهُما من الثِّقَةِ والمِقَةِ رَقيبانِ، لا يَغيبانِ ولا يَخيبانِ»[4]. فالفعلانِ (يَتَصافَيَانِ) و(يَتَوافِيَانِ) كلاهُما على بناءِ (تَفَاعَلَ)، ودلالتُهُما المشاركةُ التامّةُ بين الطرفينِ في الصَّفاءِ والوَفاء، فكلٌّ منهما صافٍ لصاحبِهِ ومُصْفًى له، ومُوفٍ بعهدِهِ

---

(١) يُنظر: الكتاب ، ٤: ٦٨ و يُنظر: المقتضب ، ٥: ٢٦ .

(٢) يُنظر: شرح المفصل:٧:(١٦١–١٦٢)

(٣) يُنظر: شرح شافيه ابن الحاجب، ١:(١٠٠–١٠١).

(٤) المبهج: ٤٩

ومُوفًى به، من غيرِ تقديمِ أحدِهِما على الآخرِ في إنشاءِ الفعلِ، وفي ذلك مُلاءَمةٌ دقيقةٌ بين البنيةِ الصرفيّةِ والمعنى المُرادِ التعبيرُ عنه، إذ الصَّداقةُ الحقيقيّةُ لا تستقيمُ إلّا بتساوي الطرفينِ في بَذلِ الصَّفاءِ والوَفاء، فاختيارُ بناءِ (تَفَاعَلَ) دونَ (فَاعَلَ) في هذا السياقِ اختيارٌ بليغٌ يَكشِفُ عن وعيٍ صرفيٍّ دقيقٍ لدى الثعالبيّ بدلالاتِ الأبنية. ويُلاحَظُ أنّ الثعالبيَّ قد قَرَنَ بين الفعلَينِ بحرفِ العطفِ (الواو) من غيرِ تراخٍ، فجاءَا متعاضدَينِ في إنتاجِ صورةِ الصداقةِ المثاليّةِ التي يَتبادلُ فيها الصاحبانِ مَكارمَ الأخلاقِ على نَسَقٍ واحد.

ومن الأفعالِ الدالّةِ على المشاركةِ في هذا الكتابِ وإن لم يَرِدْ صريحًا على بناءِ (تَفَاعَلَ) بل في صيغةٍ من صِيَغِ المشاركةِ المُقابِلةِ له ما جاءَ في البابِ نفسِهِ من قولِ الثعالبيّ: «الصَّديقُ مَن يُحالِفُكَ ولا يُخالِفُكَ، ويُصافيكَ ولا يُصادِيكَ، ويُوافِقُكَ ولا يُنافِقُكَ، ويُماشيكَ ولا يُكاشِرُكَ»[١]. فالأفعالُ (يُحالِفُ، يُصافي، يُوافِقُ، يُماشي) كلُّها على بناءِ (فَاعَلَ)، وهي قابلةٌ لأن تُحوَّلَ إلى بناءِ (تَفَاعَلَ) فيُقالُ: تَحالَفَا وتَصافَيا وتَوافَقا وتَماشَيا، فيَنتقلَ المعنى من إسنادِ الفعلِ إلى الصديقِ ابتداءً إلى إبرازِ المشاركةِ بين الطرفينِ على السواءِ، وهذا التحويلُ يَكشِفُ عن العلاقةِ الوثيقةِ بين البناءَينِ، إذ يُعَدُّ (تَفَاعَلَ) في كثيرٍ من الأحيانِ مُطاوِعًا لـ(فَاعَلَ)، نَصَّ على ذلك سيبويهِ في "الكتابِ" حين قال: "تقولُ: قارَعتُهُ فتَقارَعنا، وضارَبتُهُ فتَضارَبنا، فيكونُ (تَفاعَلنا) مُطاوِعًا لـ(فاعَلتُهُ)"[٢]، وهو ما يُعَزِّزُ ما تَقَدَّمَ من أنّ الفرقَ بين البناءَينِ فرقٌ في زاويةِ النظرِ إلى الحدثِ لا في أصلِ المعنى.

ومن مَصادرِ بناءِ (تَفَاعَلَ) التي وَرَدَتْ في "المُبْهِج" بدلالةِ التَّتابُعِ والتَّوالي مَصدرُ (التَّوالي) في قولِهِ في البابِ الخمسينَ الذي عَقَدَهُ "في ذمِّ الدُّنيا وشَكوى الدَّهرِ وما يَتَّصِلُ بهما": «تَوالي النَّوائِبِ قَرعٌ على قَرعٍ، ومِلحٌ على جُرحٍ»[٣]. فالمصدرُ (تَوالي) من بناءِ (تَوالى يَتَوالى تَوالِيًا)، وهو على وزنِ (تَفاعَلَ يَتَفاعَلُ تَفاعُلًا)، ودلالتُهُ هنا ليست المشاركةَ ولا التظاهُرَ، بل التَّتابُعُ والتَّلاحُقُ في وقوعِ النوائبِ بعضِها إثرَ بعضٍ في تَوالٍ مُسترسِلٍ لا يَنقطعُ، وهو المعنى الثالثُ الذي ذَكَرَهُ بعضُ الصرفيّينَ لهذا البناءِ، وقد أكّدَ ابنُ يعيشَ في "شرحِ المفصّلِ" أنّ (تَفاعَلَ) قد يُرادُ به الدلالةُ على أنّ الحدثَ يَقعُ شيئًا فشيئًا لا دُفعةً واحدةً[٤]، وهو ما يَنطبقُ تمامًا على هذا الشاهد، إذ النوائبُ في تصويرِ الثعالبيّ لا تَنزلُ بالإنسانِ مرّةً واحدةً، وإنّما تَتوالى عليه ضرباتٍ متلاحقةً تُشبِهُ القَرعَ على القَرعِ والمِلحَ على الجُرحِ، فاختيارُ مَصدرِ (التَّوالي) في هذا السياقِ اختيارٌ مُوَفَّقٌ من حيثُ الدلالةُ الصرفيّةُ، إذ يُؤدّي معنى الاسترسالِ والتلاحُقِ تأديةً بليغةً لا تُؤدّيها صيغةُ المُجَرَّدِ (الوَلْي) ولا صيغةُ المزيدِ بحرفٍ (الإيلاء أو المُوالاة).

---

(١) المُبْهِج:٤٩

(٢)يُنظر: الكتاب ، ٤: ٦٨

(٣) المبهج: ٨٩

(٤)يُنظر: شرح المفصل:٧: ١٦٢

ومن المَواضعِ التي يَتجلّى فيها بناءُ (تَفَاعَلَ) بدلالةِ المشاركةِ المعنويّةِ ما جاءَ في البابِ التاسعَ عشرَ من قولِ الثعالبيّ: «اسْتِحكامُ المَوَدَّةِ تَحْكُمُهُ بإرتِفاعِ الفَزَعِ والفَضلِ، في الفَرعِ والأَصلِ»[١]، وقولِهِ في البابِ الثامنَ عشرَ: «الصَّديقُ مَن يُلاطِمُ الأَثانيَ في هَواكَ، ويُسَاوِرُ الأفاعي في رِضاكَ»[٢]. فالأفعالُ (يُلاطِمُ، يُساوِرُ) من بناءِ (فَاعَلَ)، وهي قابلةٌ للتحويلِ إلى (تَلاطَمَ، تَساوَرَ) لإفادةِ المشاركةِ المتبادَلةِ، غير أنّ الثعالبيَّ آثرَ بناءَ (فَاعَلَ) في هذا السياقِ لأنّ الفعلَ مُسنَدٌ إلى الصديقِ وحدَهُ في مُواجهةِ الأَثاني والأفاعي، فلا تُتَصَوَّرُ المشاركةُ من الجانبَينِ على قَدمِ المساواة، وهو ما يَكشِفُ عن دقّةٍ في اختيارِ البنيةِ الصرفيّةِ بحسبِ ما يَقتضيهِ المعنى المُرادُ، إذ لو استُعمِلَ بناءُ (تَفاعَلَ) في هذا الموضعِ لاستلزمَ أن تكونَ الأَثاني والأفاعي مُشارِكَةً للصديقِ في الفعلِ على قَدمِ المساواةِ، وهو معنًى لا يَستقيمُ في السياق.

ومن الفروقِ الدقيقةِ التي تَجدرُ الإشارةُ إليها في بابِ المشاركةِ ما يَكونُ بين بناءِ (تَفَاعَلَ) ومَصادرِ المُشاركةِ على بناءِ (فَاعَلَ)، فقد جاءَ في البابِ الثاني والعشرين من "المُبْهِج" قولُ الثعالبيّ: «المُكاتَبَةُ مَناطُ التَّقوى، ورِباطُ المِقَة»[٣]، وقولُهُ: «تَطَلَّعْ بنافِلَةِ الكِتابِ، ولا تَبْخَلْ بفَريضَةِ الجَواب»[٤]. فالمصدرُ (المُكاتَبَة) من بناءِ (فَاعَلَ)، ويُمكنُ تحويلُهُ إلى (التَّكاتُب) من بناءِ (تَفَاعَلَ) لإفادةِ المشاركةِ المتبادَلةِ بين المُتراسِلَينِ على قَدمِ المساواةِ، غيرَ أنّ الثعالبيَّ آثرَ صيغةَ (المُكاتَبَة) لأنّ سياقَ الكلامِ يُسنِدُ الفعلَ إلى الفاعلِ ابتداءً ثمّ يَترقَّبُ جوابَ الآخر، فجاءَ بعدَهُ مباشرةً قولُهُ: «ولا تَبْخَلْ بفَريضَةِ الجَوابِ»، فدلَّ ذلك على أنّ المشاركةَ هنا متتاليةٌ لا متزامنةٌ، وهو ما يُلائمُ بناءَ (فَاعَلَ) أكثرَ من بناءِ (تَفَاعَلَ)، وفي ذلك دليلٌ على وعيِ الثعالبيّ بالفروقِ الدقيقةِ بين الأبنيةِ الصرفيّةِ واختيارِهِ منها ما يُلائمُ المعنى المُرادَ.

ومن المَواضعِ التي يَتجلّى فيها بناءُ (تَفَاعَلَ) بدلالةِ التَّتابُعِ والتدرُّجِ ما جاءَ في البابِ الخمسينَ من قولِ الثعالبيّ: «صاحِبُ الدُّنيا، بين فَرْحَةٍ وتَرْحَةٍ، وحَيْرَةٍ وعَبْرَة»[٥]، وقولِهِ: «الدُّنيا حالةٌ حُلوَةٌ، ومَرَّةٌ مُرَّة»[٦]. فالأسماءُ والمَصادرُ في هذينِ الشاهِدَينِ تُومِئُ إلى تَعاقُبِ الأحوالِ على ابنِ الدُّنيا تَعاقُبًا متتابعًا، وهو معنًى يُؤدّيهِ بناءُ (تَفَاعَلَ) في نظائرِهِ كـ(تَعاقَبَ) و(تَوالى) و(تَتابَعَ)، وقد أُكِّدَ هذا المعنى في الفقرةِ السابقةِ بمَصدرِ (تَوالي النَّوائبِ) الذي تَقَدَّمَ ذكرُهُ، فيكونُ السياقُ كلُّهُ مُنسَجِمًا في تصويرِ الدُّنيا بوصفِها حالاتٍ مُتعاقِبَةً مُتتاليةً لا تَستقرُّ على حالٍ واحدةٍ، وهو ما يَكشِفُ عن

---

(١) المبهج:٥١

(٢) المصدر نفسه :٤٨

(٣) المصدر نفسه :٥٤

(٤) المصدر نفسه: ٥٤

(٥) المصدر نفسه:٨٩

(٦) المصدر نفسه :٨٩:

أنّ الثعالبيَّ يُوظِّفُ بناءَ (تَفاعَلَ) ومُشتقّاتِهِ في سياقاتِ الزَّمنِ والدَّهرِ ومَجاري الأحوالِ، إذ هذا البناءُ هو الأقدرُ من بين سائرِ الأبنيةِ على تأديةِ معنى التَّتابُعِ والاسترسالِ في وقوعِ الأحداث.

أمّا الدلالةُ الثانيةُ لهذا البناءِ وهي التظاهُرُ بالفعلِ والتكلُّفُ له فهي وإن لم أَقِفْ على شاهدٍ صريحٍ لها في الصورِ التي بين يَديَّ من "المُبْهِج"، إلّا أنّ هذا المعنى ثابتٌ في كلامِ العربِ وقد نَصَّ عليه سيبويهِ في "الكتابِ" بقولِهِ: "وقد يَجيءُ (تَفاعَلَ) ولا يُرادُ به فاعَلَ، ولكن يُرادُ به أنّه أَظهَرَ ذلك من نفسِهِ وليس به، نحو: تَجاهَلَ وتَعامى وتَغافَلَ وتَناوَمَ وتَمارَضَ"[1]، ووافقَهُ على ذلك المُبَرِّدُ وابنُ يعيشَ والرضيُّ الأستراباذيُّ في مَواضعَ من شُروحِهم. ومن المُحتمَلِ أن يَرِدَ هذا المعنى في أبوابٍ أُخَرَ من "المُبْهِج" لم تَشملها الصورُ المُرسَلةُ، ولا سيّما في أبوابِ شِرارِ الإخوانِ والمَثالبِ والمَقابحِ،[2] إذ هذه الأبوابُ مَظِنَّةُ ورودِ أفعالِ التَّظاهُرِ والتَّكلُّفِ كـ(تَجاهَلَ) و(تَغافَلَ) و(تَصَنَّعَ) ونحوِها، فإن وَقَفَ الباحثُ على شاهدٍ منها أَلحقَهُ بهذا الموضعِ في مَوضعِهِ المُناسبِ.

ثانياً: بناءُ (تَفَعَّلَ) ودلالاتُهُ

بناءُ (تَفَعَّلَ) بزيادةِ التاءِ في أوّلِهِ وتضعيفِ العينِ من أغنى أبنيةِ المزيدِ بحرفينِ دلالةً وأكثرِها تصرُّفًا في الاستعمال، وأشهرُ معانيهِ التَّكَلُّفُ والتَّصَنُّعُ في الفعلِ، والمُطاوَعةُ لـ(فَعَّلَ)، والاتِّخاذُ، والصَّيرورةُ، والتَّدرُّجُ في حصولِ الحدث[3]. ويختلفُ عن (تَفَاعَلَ) في أنّه لا يَقتضي بالضرورةِ مشاركةً بين طرفينِ، بل قد يكونُ فعلًا ذاتيًّا يَصدُرُ من الفاعلِ وحدَهُ، يَبذُلُ فيه جُهدَهُ في تَحصيلِ المعنى أو يَنقادُ فيه لأثرٍ سابقٍ وقعَ عليه. وقد فصّل الرضيُّ الأستراباذيُّ القولَ في دلالاتِ هذا البناءِ تفصيلًا دقيقًا، فبيّنَ أنّ معنى التَّكَلُّفِ فيه يَتضمَّنُ مُجاهدةَ النفسِ ومُغالبتَها وحَملَها على ما ليس من طبعِها، كقولِهم: تَشَجَّعَ وتَحَلَّمَ وتَصَبَّرَ، فيكونُ الفاعلُ مُتطلِّبًا للفعلِ مُجتهدًا في تحصيلِه[4]، وهو ضابطٌ نفيسٌ يَنكشفُ به كثيرٌ من شواهدِ هذا البناءِ في كلامِ العرب.

ومن أبرزِ ما وَرَدَ على هذا البناءِ في كتابِ "المُبْهِج" بدلالةِ التَّكَلُّفِ والتَّطَلُّبِ ما جاءَ في البابِ الثاني والعشرينَ "في ذكرِ مُكاتَبَةِ الإخوان" من قولِ الثعالبيِّ: «تَطَلَّعْ بنافِلَةِ الكِتابِ، ولا تَبْخَلْ بفَريضَةِ الجَواب»[5]. فالفعلُ (تَطَلَّعْ) على بناءِ (تَفَعَّلَ)، ودلالتُهُ التَّكَلُّفُ والتَّطَلُّبُ، أي اِبذُلْ جهدَكَ في التطلُّعِ إلى مُكاتَبةِ أخيكَ والمُبادرةِ إليه بنوافلِ الكتاب، فالفعلُ هنا يَتضمَّنُ معنى المُبادرةِ والاجتهادِ في تحصيلِ الفعلِ من غيرِ أن يكونَ واجبًا، إذ قابلَهُ الثعالبيُّ بـ(فَريضَةِ الجَواب) التي هي من بابِ اللازم. ويتجلّى الفرقُ الدلاليُّ هنا بين (طَلَعَ) المجرَّدِ و(تَطَلَّعَ) المزيدِ تجلّيًا واضحًا،

---

(١) يُنظر: الكتاب ، ٤:٦٩

(٢) يُنظر: شرح شافيه ابن الحاجب، ١: ٩٦

(٣) يُنظر: الكتاب ، ٤:(٧٢-٧٤) و يُنظر: المقتضب ، ٥: ٢٧ .

(٤) يُنظر: شرح شافيه ابن الحاجب ، ١:(١٠٨-١١٠).

(٥) المبهج: ٥٤

فالأوّلُ لمجرَّدِ الإطلالِ والظهور، والثاني لتَكَلُّفِ ذلك والاجتهادِ في تحصيلِهِ، وهو فرقٌ جوهريٌّ يترتَّبُ على زيادةِ التاءِ في أوّلِ البناءِ وتضعيفِ عينِهِ، ممّا يُؤكِّدُ ما قرّرَهُ ابنُ جنّي في "الخصائص" من أنّ زيادةَ المبنى مُؤذِنةٌ بزيادةِ المعنى لا محالة[1].

ومن الأفعالِ على هذا البناءِ بدلالةِ التَّكَلُّفِ في "المُبْهِج" ما جاءَ في البابِ التاسعَ عشرَ "في ذكرِ ما يُوجِبُ حُسنَ الصَّداقَةِ بين أُدباءِ الإخوان" من قولِ الثعالبيّ: «إيّاكَ ومُعامَلَةَ الصَّديقِ بالتَّصْغِيرِ، والتَّدْنيقِ والتَّذْقيق»[2]. فالمَصادرُ (التَّصْغِير، التَّدْنيق، التَّذْقيق) ثلاثتُها على بناءِ (التَّفْعِيل) الذي هو مَصدرُ (فَعَّلَ)، إلّا أنّ السياقَ يُومِئُ إلى ما يَلحقُها من بناءِ (تَفَعَّلَ) في معاني التَّكَلُّفِ والتَّصَنُّعِ، إذ الذي يُعامِلُ صديقَهُ بهذه المعاملةِ يَتَكَلَّفُ تَتَبُّعَ صغائرِ أمورِهِ، ويَتَصَنَّعُ التَّذْقيقَ في حِسابِهِ معه، فيَنقلِبُ الإخاءُ إلى مُحاسبةٍ ضيّقةٍ تُذهِبُ بَهجَةَ المَوَدَّة. وقد نَهى الثعالبيُّ عن ذلك نَهيًا بليغًا بصيغةِ التحذيرِ "إيّاكَ"، فدلَّ ذلك على أنّ هذا النوعَ من التَّكَلُّفِ مَذمومٌ في بابِ الصداقةِ، ممّا يَكشِفُ عن أنّ دلالةَ التَّكَلُّفِ في (تَفَعَّلَ) ومُشتقّاتِهِ قد تَحمِلُ شَحنةً سلبيّةً بحسبِ السياقِ الذي تَرِدُ فيه.

ومن الأفعالِ الدالّةِ على التَّكَلُّفِ بمعنى التَّخَلُّقِ والتَّطَبُّعِ بما ليس من الطبعِ ما جاءَ في البابِ الرابعِ والعشرينَ "في ذكرِ بَقِيَّةِ الإخوانِيّاتِ" من قولِ الثعالبيّ: «التَّكَلُّفُ مع اشْتِياكِ المُحالِ، والتَّخَلُّقُ مع اشْتِراكِ الانتقالِ، من النِّفاق»[3]. فالمَصدرانِ (التَّكَلُّف) و(التَّخَلُّق) كلاهُما من بناءِ (تَفَعَّلَ)، والأوّلُ منهما هو الأصلُ في تسميةِ هذه الدلالةِ عند الصرفيّينَ، إذ سُمِّيَ معنى (تَفَعَّلَ) "تَكَلُّفًا" نسبةً إلى هذا اللفظِ بعينِهِ، والثاني (التَّخَلُّق) يَدلُّ على تَطَبُّعِ المرءِ بأخلاقٍ ليست من طبعِهِ الأصليّ، فيَتَكَلَّفُ إظهارَها أمامَ الناس. ويُلاحَظُ أنّ الثعالبيَّ جَعَلَ هذينِ المَصدرينِ من النِّفاقِ، فدلَّ ذلك على أنّ التَّكَلُّفَ والتَّخَلُّقَ المَذمومَينِ هُما اللَّذانِ يَكونانِ مُجانِبَينِ للحقيقةِ، أمّا التَّكَلُّفُ المَحمودُ كتَكَلُّفِ الصبرِ والحِلمِ والشَّجاعةِ فهو ممدوحٌ في كلامِ العربِ، وقد قالوا: "تَكَلَّفِ الحِلمَ يَصِرْ لك سَجِيَّةً"، وهو مَبدأٌ تربويٌّ بَيانيٌّ يَكشِفُ عن أنّ هذه الدلالةَ ليست سلبيّةً دائمًا.

ومن الأفعالِ على هذا البناءِ بدلالةٍ مُغايرةٍ ما جاءَ في البابِ التاسعَ عشرَ من قولِ الثعالبيّ: «إذا تَبَذَّلَ أخوكَ بنَذلٍ مَنِشٍ في مَشْآتِكَ، فاعلَمْ أنّ ذلك من خَصاصَةٍ، وحاجةٍ حاجَةٍ»[4]. فالفعلُ (تَبَذَّلَ) على بناءِ (تَفَعَّلَ)، ودلالتُهُ هنا الصَّيرورةُ والتَّحوُّلُ من حالٍ إلى حالٍ، أي صار الأخُ مُبتذَلًا ومُتساهلًا في تَصَرُّفاتِهِ، وقد جَعَلَ الثعالبيُّ سببَ ذلك الخَصاصةَ والحاجةَ، فدلَّ على أنّ هذا التَّبَذُّلَ ليس من طَبعِ صاحبِهِ الأصليّ، وإنّما طارئٌ عليه بفعلِ الفقرِ والضرورة. وفي ذلك إشارةٌ لطيفةٌ إلى

---

(١) يُنظر: الخصائص ، ٣: ٢٦٤

(٢) المبهج: ٥١

(٣) المصدر نفسه: ٥٥

(٤) المصدر نفسه :٥١

أنّ بناءَ (تَفَعَّلَ) قد يَجمعُ في موضعٍ واحدٍ بين دلالتَي التَّكَلُّفِ والصَّيرورةِ، فالأخُ يَتَكَلَّفُ التَّبَذُّلَ خلافَ طبعِهِ، ثمّ يَصيرُ مُتَبَذِّلًا بالفعل، فيكونُ التَّكَلُّفُ سببًا والصَّيرورةُ نتيجة.

ومن المعاني التي يَأتي لها (تَفَعَّلَ) المُطاوَعةُ لـ(فَعَّلَ)، وهي أن يكونَ الفعلُ المبنيُّ على (تَفَعَّلَ) أثرًا لفعلٍ سابقٍ على (فَعَّلَ)، فيَدلَّ الأوّلُ على إيقاعِ الفعلِ والثاني على قبولِ أثرِهِ. وممّا يَصلُحُ التمثيلُ به لهذا المعنى ما يُستفادُ من قولِ الثعالبيّ في البابِ التاسعَ عشرَ: «اسْتِحكامُ المَوَدَّةِ تَحكُمُهُ بإرتِفاعِ الفَزَعِ والفَضلِ، في الفَرعِ والأَصل»[1]، إذ المَصدرُ (اسْتِحكام) وإن كان من بناءِ (اسْتَفْعَلَ) لا (تَفَعَّلَ) يَتضمَّنُ معنى المُطاوَعةِ في أصلِهِ، فأَحكَمَ فاسْتَحكَمَ، نظيرُ عَلَّمَ فتَعَلَّمَ، وهَذَّبَ فتَهَذَّبَ. وقد أكّدَ الصرفيّونَ أنّ هذه المُطاوَعةَ من أكثرِ معاني (تَفَعَّلَ) وُرودًا في كلامِ العرب، إذ ما من فعلٍ على (فَعَّلَ) متعدٍّ إلّا ويُمكنُ بناءُ مُطاوِعِهِ على (تَفَعَّلَ) في الغالب[2]، وهو ما يَكشِفُ عن العلاقةِ السببيّةِ الوثيقةِ بين البناءَينِ: التَّفعيلُ سببٌ والتَّفَعُّلُ نتيجة.

ومن المعاني الأُخرى التي يَأتي لها (تَفَعَّلَ) معنى الاتّخاذِ، أي اتّخاذُ الشيءِ أداةً أو وسيلةً أو هَيئةً، كقولِهم: تَوَسَّدَ ذِراعَهُ أي اتَّخذَها وِسادةً، وتَسَنَّمَ السَّنامَ أي اتَّخذَ السَّنامَ مَركبًا، وقد أشار إلى ذلك سيبويهِ في "الكتابِ" بقولِهِ: "ومن ذلك تَوَسَّدتُهُ، وتَوَكَّأتُ عليه"[3]، ووافقَهُ على ذلك المُبَرِّدُ وابنُ جنّي. وممّا يُقاربُ هذه الدلالةَ في "المُبْهِج" ما جاءَ في البابِ التاسعَ عشرَ من قولِ الثعالبيّ: «صُنْ أَصدِقاءَكَ وقد تَصونُ الجُفُونُ عُيونَها، والأَجفانُ سُيوفَها»[4]، فالفعلُ (صُنْ) من بناءِ (صانَ يَصونُ) المجرَّدِ، ولكنّ السياقَ يَستدعي معنى الاتّخاذِ الذي يُؤدّيهِ بناءُ (تَفَعَّلَ) في نظائرِهِ، إذ المُتمثَّلُ به اتّخاذُ الجفنِ غِشاءً للعينِ، واتّخاذُ الجَفنِ غِمدًا للسيف، فيكونُ الصديقُ مَصونًا بمَنزلةِ ما يُتَّخَذُ سِترًا للنَّفيس. وفي ذلك إشارةٌ إلى أنّ معاني الأبنيةِ الصرفيّةِ قد تَتداخلُ وتَتعاضدُ في النصِّ الأدبيّ الواحد.

وخلاصةُ ما يَتَّصلُ ببناءِ (تَفَعَّلَ) في "المُبْهِج" أنّه وَرَدَ بدلالاتٍ متنوّعةٍ أبرزُها التَّكَلُّفُ والمُجاهَدةُ بشِقَّيها المَحمودِ والمَذمومِ، ثمّ المُطاوَعةُ لـ(فَعَّلَ)، ثمّ الصَّيرورةُ والتَّحوُّلُ، وقد تَركَّزَ في الأبوابِ ذاتِ الطابعِ الأخلاقيّ والسلوكيّ، ولا سيّما أبوابُ الصَّداقةِ والإخوانِ والمَوَدَّةِ، ممّا يَتناسبُ مع طبيعةِ الدلالاتِ التي يَحملُها هذا البناءُ، إذ هذه الأبوابُ مَظِنَّةُ الكلامِ على ما يَتَكَلَّفُهُ المرءُ من أخلاقٍ وما يَتَطَبَّعُ به من سَجايا.

ثالثاً: بناءُ (انْفَعَلَ) ودلالاتُهُ

---

(١) المُبْهِج:٥١

(٢) يُنظر: شرح المفصل ، ٧: ١٦٤ يُنظر: يُنظر: الممتع في التصريف ،١: ٢٠٠

(٣) يُنظر: الكتاب ، ٤:٧٣

(٤) المبهج::٥١

بناءُ (انْفَعَلَ) بزيادةِ الهمزةِ والنونِ في أوّلِهِ يَختصُّ بدلالةِ المُطاوَعةِ اختصاصًا يَكادُ يكونُ حصريًّا، فهو يَدلُّ على قَبولِ الفاعلِ لأثرِ فعلٍ واقعٍ عليه من غيره، فيَنفعلُ الشيءُ بفعلِ غيرِهِ ويَنقادُ لأثرِهِ. وقد نَصَّ سيبويهِ في "الكتابِ" على أنّ (انْفَعَلَ) لا يكونُ إلّا لازمًا ومُطاوِعًا، وأنّه لا يَتعدّى البتّة[1]، وأكَّدَ ابنُ جنّي في "المُنصِف" أنّه بناءٌ مَوضوعٌ لِما لم يَتعدَّ ولا يَتعدّى أبدًا، وأنّ هذا من خصائصِهِ التي لا يُشاركُهُ فيها غيرُهُ من الأبنية[2]، وهو ضابطٌ نَفيسٌ يُمَيِّزُ هذا البناءَ من سائرِ أبنيةِ المزيدِ بحرفين.

وقد لاحَظَ الباحثُ بعد استقراءِ الصورِ المُتاحةِ من "المُبْهِج" أنّ بناءَ (انْفَعَلَ) من أقلِّ أبنيةِ المزيدِ بحرفينِ ورودًا في الأبوابِ التي بين يَدَيِ الباحثِ، وهذا أمرٌ يُتوقَّعُ في كتابٍ من جنسِ "المُبْهِج" الذي يَتألَّفُ من حِكَمٍ قصيرةٍ وأمثالٍ مُوجَزةٍ، إذ هذا الجنسُ من النثرِ يَميلُ إلى استعمالِ الأفعالِ المُتعدّيةِ التي تُسنَدُ إلى فاعلٍ مُحَدَّدٍ، أكثرَ من ميلِهِ إلى استعمالِ الأفعالِ اللازمةِ المُطاوِعةِ التي تُؤدّي معنى الانفعالِ والانقياد. ومع ذلك يُمكنُ استخلاصُ هذا المعنى من بعضِ السياقاتِ التي يَرِدُ فيها فعلٌ على (فَعَلَ) مُتعدٍّ يَستلزمُ مُطاوِعَهُ على (انْفَعَلَ).

ومن ذلك ما جاءَ في البابِ الثلاثينَ "في ذكرِ المالِ" من قولِ الثعالبيّ: «ما أَصلَحَ مالَهُ، فقد حَصَّلَ نَقاةَ العِرضِ، وحَصَّنَ بَقاءَ العِزِّ»[3]، فالأفعالُ (أَصلَحَ، حَصَّلَ، حَصَّنَ) مُتعدّيةٌ على بناءَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ)، وهي تَستلزمُ مُطاوِعَها على (انْفَعَلَ) أو على نظائرِها من أبنيةِ المُطاوَعةِ، فيُقالُ: أَصلَحَ مالَهُ فانْصَلَحَ، وحَصَّلَ النَّقاةَ فاحتَصَلَتْ، وحَصَّنَ البَقاءَ فاحتَصَنَ. وفي ذلك إشارةٌ إلى أنّ بناءَ (انْفَعَلَ) وإن لم يَرِدْ صريحًا في هذه الفقرةِ حاضرٌ في الذِّهنِ بوصفِهِ النظيرَ المُطاوِعَ لما وَرَدَ في النصِّ من أفعالِ التَّعديةِ، فلا يَستقيمُ معنى الإصلاحِ والتَّحصيلِ والتَّحصينِ إلّا بافتراضِ وقوعِ المُطاوَعةِ على المفعول.

وممّا يُقاربُ هذا المعنى ما جاءَ في البابِ نفسِهِ من قولِ الثعالبيّ: «مَن كانَ كِيسُهُ صِفرًا من البَيْضِ والصُّفْرِ، فلْيُبَشِّرْ بجَفاءِ الدَّهرِ، وانقطاعِ الظَّهْرِ»[4]. فالمَصدرُ (انقطاع) من بناءِ (انْفَعَلَ) المُطاوِعِ لـ(قَطَعَ)، ودلالتُهُ حصولُ القَطعِ في الظَّهرِ نتيجةَ فعلٍ خارجيٍّ هو جَفاءُ الدَّهرِ، فالظَّهرُ وهو كِنايةٌ عن السَّندِ والعَونِ قَبِلَ أثرَ القَطعِ الواقعِ عليه فانقطعَ، وفي ذلك تصويرٌ بليغٌ لحالِ الفقيرِ الذي يَنقطعُ عنه عَونُ الناسِ ويَنفَضُّ من حولِهِ مَن كان يَتَّكِئُ عليهم. ويُلاحَظُ أنّ الثعالبيَّ آثرَ مَصدرَ (انْفَعَلَ) وهو الانقطاعُ على الفعلِ المَبنيِّ للمَجهولِ وهو "قُطِعَ" لأنّ بناءَ (انْفَعَلَ)

---

(١) يُنظر: الكتاب ، ٤: ٧٤

(٢) يُنظر: المصنف:١: ٨٢؛ ويُنظر: شرح شافيه ابن الحاجب ، ١: ١١٢.

(٣) المبهج: ٦٤

(٤) المصدر نفسه :٦٤

يُؤدّي معنى صَيرورةِ الانقطاعِ وَصفًا لازمًا للظَّهرِ لا مُجرَّدَ حَدثٍ واقعٍ عليه، وهو فرقٌ دلاليٌّ دقيقٌ يَكشِفُ عن وعيِ الثعالبيّ بفروقِ الأبنيةِ الصرفيّة.

ويتّضحُ ممّا تَقَدَّمَ أنّ بناءَ (انْفَعَلَ) وإن قَلَّ ورودُهُ صريحًا في الصورِ المُتاحةِ من "المُبْهِج" حاضرٌ في الذِّهنِ بوصفِهِ النظيرَ المُطاوِعَ لِما يَكثُرُ فيه من أفعالِ التَّعديةِ، وأنّه يَلتزمُ المُطاوَعةَ التزامًا تامًّا لا يَنفكُّ عنه، وهو ما يُؤكِّدُ صحّةَ ما ذَهَبَ إليه الصرفيّونَ من اختصاصِ هذا البناءِ بدلالةِ المُطاوَعةِ ومُلازَمتِهِ اللُّزومَ مُلازَمةً ذاتيّة. ولعلّ من المُفيدِ في هذا المقامِ أن يُشيرَ الباحثُ إلى أنّ كثرةَ ورودِ هذا البناءِ في كتابٍ معيَّنٍ تَتَوَقَّفُ على طبيعةِ موضوعاتِهِ، فالأبوابُ الوَعظيّةُ التي تَصِفُ تَأَثُّرَ الإنسانِ بالأحداثِ مَظِنَّةُ ورودِهِ، أمّا أبوابُ الحِكَمِ والأمثالِ الموجَزَةِ فأقلُّ مُلاءَمةً له، وهو ما يُفسِّرُ قِلّةَ شواهدِهِ في الصورِ التي بين يَدَيِ الباحثِ من "المُبْهِج."

رابعاً: بناءُ (افْتَعَلَ) ودلالاتُهُ

بناءُ (افْتَعَلَ) بزيادةِ الهمزةِ في أوّلِهِ والتاءِ بين الفاءِ والعينِ من أكثرِ أبنيةِ المزيدِ بحرفينِ تنوُّعًا في الدلالةِ وأوسعِها تصرُّفًا في الاستعمالِ، إذ يَدلُّ على المُطاوَعةِ والاتِّخاذِ والاجتهادِ في الفعلِ والمُشاركةِ بين اثنينِ، ومعانٍ أُخرى كثيرة يَصعبُ حصرُها في عددٍ محدودٍ[١]. وقد عَدَّهُ ابنُ عصفورٍ في "المُمتع" من الأبنيةِ التي تَتَّسعُ دلالاتُها اتّساعًا يَصعبُ معه حَصرُها[٢]، ووافقَهُ على ذلك الرضيُّ الأستراباذيُّ في "شرحِ الشافيةِ"، فعَدَّ له ثمانيةَ معانٍ وأكثرَ، وأشار إلى أنّ من معانيهِ الاجتهادَ في الفعلِ والإصرارَ عليه،[٣] وهو ما يَكشِفُ عن خصوبةِ هذا البناءِ وغنى دلالاتِه.

ومن أبرزِ ما وَرَدَ على هذا البناءِ في كتابِ "المُبْهِج" بدلالةِ الاجتهادِ في الفعلِ والمُبادَرةِ إليه ما جاءَ في البابِ التاسعَ عشرَ من قولِ الثعالبيّ: «اكْتُبْ حاجةَ أخيكَ في سَوادِ عَيْنَيْكَ، وانْقُشْها في قَصّ صَدْرِكَ»[٤]. فالفعلُ (اكْتُبْ) من بناءِ (كَتَبَ يَكتُبُ) المجرَّدِ، إلّا أنّ السياقَ يَستدعي المعنى الذي يُؤدّيه (اكْتَتَبَ) من بناءِ (افْتَعَلَ)، إذ المُرادُ بَذلُ الجهدِ في تَثبيتِ حاجةِ الأخِ في القلبِ وقد يُتَكَلَّفُ تَثبيتُ الكتابةِ في القِرطاسِ، وهو معنًى يُؤدّيهِ بناءُ (افْتَعَلَ) في نظائرِهِ كـ(اكْتَسَبَ) و(اجْتَهَدَ) و(اقْتَنَى)، إذ تَزيدُ هذه الأبنيةُ على مُجرَّداتِها معنى الاجتهادِ في الفعلِ والإصرارِ عليه. وقد قابلَ الثعالبيُّ بين الفعلَينِ (اكْتُبْ) و(انْقُشْ) في تَوازنٍ بَلاغيٍّ بَديعٍ، إذ الكتابةُ في سَوادِ العينِ والنَّقشُ في قَصّ الصَّدرِ كِنايتانِ عن شدّةِ الاهتمامِ بحاجةِ الأخِ والاجتهادِ في تَنفيذِها، وهو ما يَنسجمُ مع دلالةِ الاجتهادِ التي يُؤدّيها بناءُ (افْتَعَلَ).

---

(١) يُنظر: الكتاب ٤ (٧٥–٧٨): و يُنظر: المقتضب :٥: ٢٨

(٢)يُنظر: الممتع في التصريف ،١: ١٩٥

(٣) يُنظر: شرح شافيه ابن الحاجب ، ١:(١١٥–١١٧)

(٤) المبهج:٥١

ومن المَصادرِ على هذا البناءِ في "المُبْهِج" ما جاءَ في البابِ التاسعَ عشرَ من قولِ الثعالبيّ: «اسْتِحكامُ المَوَدَّةِ تَحكُمُهُ بإرتِفاعِ الفَزَعِ والفَضلِ، في الفَرعِ والأَصل»[١]، فالمَصدرُ (ارتِفاع) من بناءِ (افْتَعَلَ)، ودلالتُهُ المُطاوَعةُ لـ(رَفَعَ)، أي أنّ الفَزَعَ والفَضلَ قَبِلا أثرَ الرَّفعِ الواقعِ عليهما فارْتَفَعا، وفي ذلك إشارةٌ إلى أنّ بناءَ (افْتَعَلَ) قد يُؤدّي معنى المُطاوَعةِ كبناءِ (انْفَعَلَ)، وأنّ الفرقَ بين البناءَينِ في هذا المعنى دقيقٌ، فبناءُ (انْفَعَلَ) يُبرِزُ معنى الانقيادِ والخُضوعِ، أمّا (افْتَعَلَ) فيُبرِزُ معنى المُشاركةِ والإرادةِ في قَبولِ الأثر، فكأنّ الفَزَعَ والفَضلَ شارَكا في ارتفاعِهما إرادةً واختيارًا لا انقيادًا واضطرارًا. وقد نَبَّه على هذا الفرقِ بعضُ الصرفيّينَ في مَواضعَ من شُروحهم، وقالوا إنّ (افْتَعَلَ) في معنى المُطاوَعةِ أبلغُ من (انْفَعَلَ) لِما يَتضمَّنُ من إرادةِ الفاعلِ ومُشاركتِهِ.

ومن الأفعالِ على هذا البناءِ بدلالةِ الاجتهادِ والاحتمالِ ما جاءَ في البابِ العشرينَ "في أُدباءِ الإخوانِ" من قولِ الثعالبيّ: «الأَديبُ صَنوُ الأَديبِ، وقَرينُهُ وعَديدُهُ، وحَليفُهُ وأَليفُه»[٢]، إذ يُلَمَّحُ من السياقِ إلى ما يَلحقُ ذلك من أفعالِ الاحتمالِ والاحتفاظِ بحقوقِ الصَّداقةِ، كقولِهم: احْتَمَلَ صديقَهُ أي تَكَلَّفَ احتمالَهُ مع ما فيه من ثِقَلٍ، واحْتَفَظَ بوُدِّهِ أي اجتهدَ في حِفظِهِ والمُحافَظةِ عليه. فالفعلانِ (احْتَمَلَ) و(احْتَفَظَ) كلاهُما على بناءِ (افْتَعَلَ)، ودلالتُهُما الاجتهادُ في الفعلِ والمُكابَدةُ في تحصيلِهِ، وهو معنًى أبلغُ من المُجرَّدِ (حَمَلَ) و(حَفِظَ) بدرجةٍ، إذ الزيادةُ في المبنى مُؤذِنةٌ وقد تَقَدَّمَ بزيادةِ المعنى.

ومن الأفعالِ التي تَدلُّ على المُشاركةِ على وزنِ (افْتَعَلَ) ما يُلَمَّحُ من قولِ الثعالبيّ في البابِ الرابعِ والعشرينَ: «التَّكَلُّفُ مع اشْتِياكِ المُحالِ، والتَّخَلُّقُ مع اشْتِراكِ الانتقالِ، من النِّفاق»[٣]. فالمَصدرانِ (اشْتِياك، اشْتِراك) كلاهُما على بناءِ (افْتَعَلَ)، ودلالتُهُما المُشاركةُ بين طرفينِ في الفعلِ، نظيرَ ما يُؤدّيهِ بناءُ (تَفَاعَلَ) في كثيرٍ من المَواضعِ، وقد نَصَّ سيبويهِ على أنّ (افْتَعَلَ) يَأتي بمعنى (تَفَاعَلَ) في الدلالةِ على المُشاركةِ، كقولِهم: اخْتَصَمُوا بمعنى تَخاصَمُوا، واقْتَتَلوا بمعنى تَقاتَلُوا[٤]، وهو ما يَكشِفُ عن التَّداخلِ الدقيقِ بين هذينِ البناءَينِ في بعضِ معانيهما، وإن كانا يَفترقانِ في معانٍ أُخرى يَختصُّ بها كلٌّ منهما.

ومن الأفعالِ على هذا البناءِ بدلالةِ الاتِّخاذِ ما جاءَ في البابِ الرابعِ والعشرينَ من قولِ الثعالبيّ: «قَليلُ الاخْتِصاصِ، يُغنى عن كَثيرِ الاخْتِصاصِ»[٥]. فالمَصدرُ (الاخْتِصاص) على بناءِ (افْتَعَلَ)، ودلالتُهُ اتِّخاذُ الشيءِ مَخصوصًا بالنفسِ ومَجعولًا لها دونَ غيرِها، وفي السياقِ مُقابَلةٌ

---

(١) المُبْهِج:٥١

(٢) المصدر نفسه :٥٣

(٣) المصدر نفسه :٥٥

(٤) يُنظر: الكتاب :٤: ٧٦

(٥) المبهج: ٥٥

لطيفةٌ بين القَليلِ والكَثيرِ، إذ القَليلُ من اتِّخاذِ الأصدقاءِ خاصّةً يُغني عن الكَثيرِ منهم، لأنّ الاختصاصَ بالقَليلِ المُنتقى أَولى من التَّوسُّعِ في الكَثيرِ المُتَكَثِّرِ. ويَتجلّى الفرقُ الدلاليُّ بين (خَصَّ) المجرَّدِ و(اخْتَصَّ) المزيدِ تجلّيًا واضحًا، فالأوّلُ لمجرَّدِ الإفرادِ، والثاني لاتِّخاذِ الإفرادِ والاجتهادِ في تَحصيلِهِ، وهو فرقٌ جوهريٌّ يَكشِفُ عن غنى دلالةِ هذا البناءِ.

ومن الأفعالِ على هذا البناءِ بدلالةٍ مُغايرةٍ ما يُلَمَّحُ من قولِ الثعالبيّ في البابِ الحادي والثلاثينَ "في ذكرِ الدَّراهمِ والدَّنانيرِ" من قولِهِ: «الدِّرْهَمُ أَنفَذُ الرَّسائلِ، وأَنفَعُ الوَسائلِ، وأَنجَحُ السَّائلِ». فالمَصادرُ (الرَّسائل، الوَسائل، السَّائل) وإن كانت من غيرِ بناءِ (افْتَعَلَ) تَستدعي ما يَلحقُها من أفعالِ بناءِ (افْتَعَلَ) كـ(ارْتَسَلَ، ابْتَعَثَ، اقْتَرَحَ)، التي تُؤَدّي معنى الاجتهادِ في الإرسالِ والتَّوَسُّلِ والاسْتِنجاحِ. وفي ذلك إشارةٌ إلى أنّ الدِّرهمَ والدِّينارَ في تَصويرِ الثعالبيّ يَنوبانِ عن المرءِ في الاجتهادِ بِبَذلِ الوسائلِ وتَنجيحِ المَطالبِ، فيكونانِ كالفاعلِ المُجتهدِ على بناءِ (افْتَعَلَ).

ومن الأفعالِ المُتّصلةِ بحقلِ المالِ على هذا البناءِ ما جاءَ في البابِ الثلاثينَ من قولِ الثعالبيّ: «ما كاسَ مَن فَزَّعَ الكِيسَ، إيشَلًا الكاسَ»[1]، إذ يُلَمَّحُ من السياقِ إلى ما يَلحقُ ذلك من أفعالِ بناءِ (افْتَعَلَ) كـ(اكْتَسَبَ) و(اقْتَنَى) و(اقْتَصَدَ) في الإنفاقِ، وكلُّها أفعالٌ تَدلُّ على الاجتهادِ في الفعلِ، وهي مُنسجمةٌ مع موضوعِ البابِ الذي يُعالِجُ شأنَ المالِ وحُسنَ التَّصَرُّفِ فيه. وفي هذه الأبوابِ يَكثُرُ بناءُ (افْتَعَلَ) لأنّه أَنسبُ الأبنيةِ للتعبيرِ عن مَعاني الكَسبِ والاجتهادِ والاكتسابِ، وهي مَعانٍ تَتَّصلُ اتّصالًا وثيقًا بحقلِ المالِ والاقتصاد.

ويَخلُصُ الباحثُ ممّا تَقَدَّمَ إلى أنّ بناءَ (افْتَعَلَ) هو الأوسعُ دلالةً بين أبنيةِ المزيدِ بحرفينِ في "المُبْهِج"، فقد تَراوحَ بين المُطاوَعةِ والمُشاركةِ والاجتهادِ في الفعلِ والاتِّخاذ، وأنّه وَرَدَ في أبوابٍ متنوّعةٍ ولم يَختصَّ بحقلٍ موضوعيٍّ بعينِهِ، وهو ما يَتّسقُ مع ما قرّرَهُ الصرفيّونَ من اتّساعِ هذا البناءِ وعدمِ انحصارِهِ في دلالةٍ واحدة، ويَكشِفُ عن خصوبةِ هذا البناءِ في إثراءِ المعنى وتَنويعِ التعبير.

---

(١) المُبْهِج:٦٥

المبحث الرابع:

أبنية الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف ودلالاتها

يُعدّ الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف آخر مراتب الزيادة في الفعل العربي، إذ لا يتجاوز الفعل في العربية ستة أحرف عند جمهور الصرفيين(١)، فإذا كان الأصل ثلاثياً وزِيد عليه ثلاثة أحرف بلغ أقصى ما يبلغه الفعل من حيث عدد الحروف. وقد نصّ سيبويه على أنّ الأفعال المزيدة تحمل من المعاني ما لا تحمله المجرّدة، وأنّ كلّ زيادة في المبنى تقتضي زيادة في المعنى(٢)، وهو ما أكّده ابن جنّي في باب "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" من الخصائص(٣).

أولاً: بناء (اسْتَفْعَلَ) ودلالاته

يُعدّ بناء (استفعل) أشهر أبنية الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف وأغزرها مادّةً، وحروف زيادته هي الهمزة والسين والتاء التي تُجمع في أوّل الفعل قبل فائه(٤). وقد عدّه سيبويه من الأبنية الفعلية الأصيلة في العربية ومثّل له بـ"استخرج" و"استغفر"، ونصّ ابن يعيش على أنّه "أكثر أبنية المزيد بثلاثة دوراناً في كلام العرب"(٥). وتتشعّب دلالات هذا البناء تشعّباً واسعاً؛ فمن أبرز معانيه: الطلب نحو "استغفر" أي طلب المغفرة، والتحوّل والصيرورة نحو "استحجر الطين" أي صار حجراً، والمبالغة نحو "استعظم" أي بالغ في التعظيم، والاتّخاذ نحو "استعبد" أي اتّخذه عبداً، ووجدان الشيء على صفة نحو "استحسن" أي وجده حسناً، والمطاوعة، والاختصار من جملة(٦). وقد حظي هذا البناء باهتمام المبرّد في المقتضب حين بيّن أنّ "أصل الاستفعال الطلب، ثمّ تتّسع العرب فتخرجه إلى معانٍ أُخر"(٧)، ووافقه ابن عصفور في الممتع حين جعل الطلب أصل دلالاته ثمّ فرّع عنه بقية المعاني(٨). وقد أسفر استقراء نصوص المُبْهِج عن عدد كبير من الأفعال المصوغة على هذا الوزن، يُمكن تصنيفها وفق مجموعات دلالية متماسكة على النحو الآتي:

دلالة الإعادة والاسترداد

---

(١) يُنظر: الكتاب ، ٤: ٢٤٢.

(٢) المصدر نفسه :٤: ٢٤٣.

(٣) يُنظر: الخصائص ، ٢: ١٥٢.

(٤) يُنظر: الكتاب :٤: ٥٩.

(٥) يُنظر: شرح المفصل:٧: ١٥٧.

(٦) يُنظر: شرح شافيه ابن الحاجب، ١:(٩٩–١٠٠). و يُنظر: يُنظر: الممتع في التصريف، ١:(١٨٢–١٨٤).

(٧) يُنظر: المقتضب ، ٢: ٨٥.

(٨) يُنظر: الممتع في التصريف، ١: ١٨٢.

من الدلالات التي يخرج فيها بناء (استفعل) عن أصل الطلب أن يدلّ على إعادة الشيء وردّه إلى أصله، وهو ما أشار إليه سيبويه حين بيّن أنّ "استرجع" بمعنى "أرجع" لا بمعنى "طلب الرجوع"[١]. وقد ورد هذا المعنى في المُبْهِج في الباب الأول من أبواب الكتاب في سياق الحديث عن نعم الله تعالى، إذ قال الثعالبي: «سُبحانَ مَن يُنْعِمُ في الدُّنيا بالعطايا الفاخرةِ، فإذا استرجعَها كانت مِن عطايا الآخرةِ»[٢]. فالفعل "استرجع" مصوغ على وزن (استفعل) من الجذر الثلاثي (ر ج ع)، وأصل حروفه: الهمزة والسين والتاء زوائد، والراء فاء الفعل، والجيم عينه، والعين لامه. والمعنى هنا ليس طلب الرجوع، وإنّما الإعادة والاسترداد، أي أنّ الله سبحانه حين يسترجع نعمه بالمرض أو بالموت أو بغيرهما فإنّما يردّها إلى أصلها، وتصير تلك النعم المستَرجَعة من عطايا الآخرة. وقد نبّه ابن جنّي إلى أنّ "استرجع" من الأفعال التي يكون فيها (استفعل) بمعنى (أفعل) لا بمعنى الطلب[٣]، فقولك "استرجعه" كقولك "أرجعه" مع زيادة في الدلالة تُشير إلى الاعتناء بالفعل والتمكّن منه.

دلالة البحث والكشف والاستنباط

من الدلالات المهمّة لبناء (استفعل) أن يدلّ على بذل الجهد في البحث عن الشيء والسعي إلى الكشف عنه واستخراجه من مكمنه، وهي دلالة فرعية عن الطلب لكنّها تتميّز عنه بأنّ المطلوب خفيّ يحتاج إلى فطنة وتأمّل لا إلى مجرّد سؤال[٤]. وقد جاء من هذه الدلالة في المُبْهِج ما ورد في باب العقل ووصف العاقل، حيث قال الثعالبي: «العاقلُ مَن يَستدِلُّ بأساريرِ الوُجوهِ، على أسرارِ القُلوبِ»[٥]. فالفعل "يستدلّ" على وزن (يستفعل) المضارع من "استدلّ"، من الجذر (د ل ل)، والمعنى طلب الدليل والتماسه، لكنّه هنا يتجاوز مجرّد الطلب إلى الاجتهاد في التأمّل والنظر، إذ يجعل الثعالبي العاقل هو مَن ينظر في ملامح الوجوه وتجاعيدها فيستخلص منها ما تُكنّه القلوب من مشاعر وأسرار. وقد ذكر ابن يعيش أنّ "استدلّ" يدلّ على "التماس الدلالة بالنظر والتأمّل"، وهو ما يتّسق مع السياق الذي وظّفه فيه الثعالبي.

ويُلاحَظ أنّ الثعالبي قد أقام سجعة بديعة بين "الوُجوه" و"القُلوب" من جهة، وبين "أساريرِ" و"أسرارِ" من جهة أخرى، وهذا التلاعب اللفظي بين "الأساريرِ" (جمع أسرار أو أسارير وهي خطوط الجبهة) و"الأسرار" (جمع سرّ وهي الخفايا) يكشف عن بلاغة عالية في ربط الظاهر بالباطن عبر بناء صرفي واحد هو (استفعل).

---

(١) يُنظر: الكتاب ، ٤: ٦٢.

(٢) المبهج:٢٨:

(٣) يُنظر: الخصائص ، ٢: ١٥٥.

(٤) يُنظر: أبنيه الصرف في الكتاب : ٢٠٧.

(٥) المبهج:٧١

ومن هذه الدلالة أيضاً ما جاء في الفقرة التالية من الباب نفسه: «العاقلُ مَن يَستَنبِطُ دَقائقَ القُلوبِ، ويَستَخرِجُ دَوائعَ الغُيوبِ»[١]. ففي هذا النصّ فعلان على وزن (استفعل): الأول "يستنبط" من الجذر (ن ب ط)، وأصل النبط في اللغة الماء الذي يخرج من قعر البئر عند أوّل ما يُحفَر[٢]، فاستُعير المعنى لكلّ شيء خفيّ يُستخرَج بعد جهد وتعمّق. والثاني "يستخرج" من الجذر (خ ر ج) بمعنى بذل الجهد في إخراج الشيء من مكمنه. وقد نصّ ابن جنّي في الخصائص على أنّ "استنبط" يدلّ على "إخراج الشيء من أعماقه بعد الحفر عنه"، وذكر أنّ "استخرج" قريب منه لكنّه أعمّ، لأنّ الاستخراج يشمل كلّ إخراج سواء أكان من عمق أم من ظاهر[٣].

ويُلاحَظ أنّ الثعالبي قد جمع بين الفعلين في سجعة متقابلة "يستنبط دقائن القلوب / ويستخرج دوائع الغيوب"، فوازن بين "الدقائن" و"الدوائع"، وبين "القلوب" و"الغيوب"، مستثمراً التوازن الصوتي بين الفعلين اللذين يتشاركان في الوزن الصرفي (يستفعل) وفي الدلالة العامة (البحث والكشف)، مع فارق دقيق بينهما: فالاستنباط أخصّ لاقترانه بالدقائق الخفية، والاستخراج أعمّ لشموله كلّ مكنون. وهذا التقنين الدلالي يكشف عن حسّ صرفي دقيق لدى الثعالبي يتجاوز مجرّد الزخرفة اللفظية إلى الدقّة في اختيار الصيغة المناسبة للمعنى المراد.

دلالة الاستمالة والتأثير

يأتي بناء (استفعل) بمعنى محاولة التأثير في الشيء وجذبه وإمالته نحو جهة معيّنة. وقد ورد من هذه الدلالة في المُبْهِج ما جاء في باب ذكر المال، إذ قال الثعالبي: «القلوبُ لا تُستمالُ بمثلِ المالِ»[٤]. فالفعل "تُستمال" مضارع مبنيّ للمجهول من "استمال"، على وزن (استفعل) من الجذر (م ي ل)، وأصله "استميل" ثمّ قُلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها على القامتعددة الصرفية المعروفة[٥]. والمعنى أنّ القلوب لا تُجذَب ولا تُمال إلى صاحبها بوسيلة أبلغ من المال. والدلالة هنا ليست طلب الميل فحسب، بل تحقيق الميل فعلاً عبر وسيلة مؤثّرة، ففيها معنى التأثير والاستقطاب. وقد أشار ابن عصفور إلى أنّ "استمال" يحمل معنى "طلب ميل الشيء مع تحقيقه"[٦]، وهو ما ينطبق على السياق في المُبْهِج.

ويُلاحَظ أنّ الثعالبي قد بنى الفعل للمجهول "تُستمال" ليدلّ على أنّ الاستمالة تقع على القلوب من فاعل غير محدّد، والأداة هي المال. وهذا البناء للمجهول يخدم المعنى البلاغي، إذ

---

(١) المُبْهِج:٧١

(٢) يُنظر: الخصائص ، ٢: ١٥٧.

(٣) يُنظر: الممتع في التصريف ،١: ١٨٥.

(٤) المبهج:٦٤

(٥)يُنظر: المحرر الوجيز ١: ٢٠٢.

(٦) يُنظر: الممتع في التصريف ،١: ١٨٣.

يُعمّم الحكم ويجعله قامتعددة مطلقة لا تختصّ بفاعل بعينه. وقد أنّ تصدير الجملة بـ"القلوب" يُبرز المفعول (النائب عن الفاعل) ويجعله محور الاهتمام، وهو أسلوب يتّسق مع طبيعة الباب الذي يتناول أثر المال في النفوس.

ومن الشواهد التي تتّصل بهذا المعنى ما ورد في الباب نفسه: «الآمالُ مُتعلِّقةٌ بالأموالِ»[١]، وإن كان الفعل هنا "متعلّقة" وهو اسم فاعل من (تعلّق) لا من (استفعل)، إلّا أنّ السياق يُعزّز دلالة التأثير والجذب التي أبرزها فعل "تُستمال" في الفقرة السابقة. فالثعالبي يبني في هذا الباب شبكة دلالية متماسكة حول محور المال وأثره، مستعيناً بأبنية صرفية متنوّعة تخدم هذا الغرض.

دلالة الطلب الصريح

تُعدّ دلالة الطلب الأصل الذي بُني عليه وزن (استفعل) عند جمهور الصرفيين، ومؤدّاها أنّ الفاعل يطلب من غيره إيقاع الفعل أو تحصيل مضمونه. وقد تتبّع الباحث نصوص المُبْهِج بحثاً عن أفعال صريحة الدلالة على الطلب، فوقف على ما يُمكن أن يندرج تحت هذا المعنى في أكثر من موضع.

من ذلك ما ورد في الباب الأول في سياق وصف نعم الله تعالى: «سُبحانَ مَن لا تنقطعُ أمدادُ يقينِه، ولا تنتقصُ آمادُ كرمِه»[٢]. وإن كان الفعلان في هذه الفقرة "تنقطع" و"تنتقص" ليسا على وزن (استفعل)، إلّا أنّ لفظة "أمداد" مصدر من الجذر (م د د) الذي يُشتقّ منه "استمدّ" بمعنى طلب المدد، ممّا يكشف عن حضور الجذر الصرفي المرتبط بالاستفعال في النسيج اللغوي للنصّ وإن لم يرد الفعل بصيغته الصريحة. وقد أشار سيبويه إلى أنّ "استمدّ" من أصرح أمثلة الطلب في باب (استفعل)[٣].

وفي الباب الرابع من أبواب الكتاب (في الاستعاذة) قال الثعالبي: «أعوذُ باللهِ مِن أسواطِ عقابِه، ومِن أسواطِ عذابِه»[٤]، وقال أيضاً: «نعوذُ بالمثاني الرَّحيمِ، مِنَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ»[٥]. والفعل "أعوذ" و"نعوذ" مضارعان من "عاذ" وهو ثلاثي مجرّد، وليس على وزن (استفعل)، بَيد أنّ عنوان الباب نفسه "الاستعاذة" مصدر من "استعاذ" على وزن (استفعل)، ممّا يدلّ على أنّ مفهوم الاستفعال حاضر في الباب كلّه من خلال مصدره وإن جاءت الأفعال الصريحة على صيغة

---

(١) المبهج: ٦٤

(٢) المصدر نفسه :٢٨

(٣) يُنظر: الكتاب ، ٤: ٦٠.

(٤) المبهج:٣٠

(٥) المصدر نفسه :٣٠

الثلاثي المجرّد. وقد نبّه الرضيّ الأستراباذي إلى أنّ "استعاذ" و"عاذ" يتقاربان في المعنى لكنّ الأول يُفيد المبالغة في الطلب والإلحاح فيه(١).

ومن الطلب أيضاً ما يُمكن استنباطه من قول الثعالبي في باب الدعاء: «سَلِ اللهَ تكفيرَ الحَسناتِ، وتكفيرَ السَّيّئاتِ»(٢). فالفعل "سَلْ" أمر من "سأل" وهو ثلاثي لا من باب (استفعل)، لكنّ الحقل الدلالي للطلب الذي يُهيمن على هذا الباب هو الحقل نفسه الذي يدور فيه وزن (استفعل) بدلالته الأصلية. وقد لاحظ الباحث أنّ الثعالبي في أبواب الدعاء والاستعاذة والتوكّل يُؤثر الصيغ الثلاثية القصيرة (سَلْ، عُذْ، قُلْ) على صيغ الاستفعال الأطول (استَسْأِلْ، استعِذْ)، وذلك لأنّ مقام الدعاء يقتضي الإيجاز والمباشرة، ولأنّ السجع يكون أخفّ مع الألفاظ القصيرة. وهذه ملاحظة ذات قيمة أسلوبية تكشف عن انتقائية الثعالبي في اختيار الصيغة الصرفية المناسبة للمقام.

يتّضح ممّا تقدّم أنّ وزن (استفعل) قد ورد في نصوص المُبْهِج بأفعال محدودة العدد لكنّها متنوّعة الدلالة، أبرزها "استرجع" بدلالة الإعادة والاسترداد، و"يستدلّ" و"يستنبط" و"يستخرج" بدلالة البحث والكشف، و"تُستمال" بدلالة الاستمالة والتأثير. وقد لاحظ الباحث أنّ قلّة أفعال (استفعل) في المُبْهِج قياساً بكثرتها في العربية عموماً تعود إلى طبيعة الكتاب الأسلوبية التي تميل إلى الأفعال الثلاثية المجرّدة والمزيدة بحرف أو بحرفين لخفّتها وملاءمتها لإيقاع السجع(. فوزن (استفعل) بحروفه الستة أثقل من الأوزان الأقصر، ولذلك يلجأ إليه الثعالبي حين يقتضي المعنى دلالة لا تتحقّق بغيره، كالاسترداد في "استرجع" والاستنباط في "يستنبط" والاستمالة في "تُستمال."

وخلاصة القول أنّ بناء (استفعل) في المُبْهِج جاء أداةً دلالية دقيقة يستعملها الثعالبي باقتصاد وعناية، موائماً بين متطلّبات المعنى ومقتضيات الإيقاع السجعي. وهذا السلوك اللغوي ينسجم مع ما عُرف عن الثعالبي من حرصه على خفّة اللفظ وسلاسة العبارة، فلا يلجأ إلى البناء الأطول إلّا حين يعجز الأقصر عن أداء المعنى المطلوب.

ثانياً: بناء (افْعَوْعَلَ) ودلالاته

بناء (افعوعل) من أبنية الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، وحروف زيادته الهمزة في أوّله وتكرار عين الفعل مع واو فاصلة بين العينين(٣). وقد عدّه سيبويه من الأبنية القليلة الدوران في كلام العرب، وذكر المبرّد أنّه "يدلّ على شدّة وقوع الفعل وكثرته"(٤). ودلالته الأساسية عند جمهور الصرفيين المبالغة في الفعل وتوكيد معناه وتكثيره، ففي قولهم "اعشوشب المكان" مبالغة في كثرة

---

(١) يُنظر: شرح شافيه ابن الحاجب، ١: ١٠٠.

(٢) المبهج:٣٠

(٣) يُنظر: الكتاب ، ٤: ٦٣.

(٤) يُنظر: المقتضب ، ٢: ٨٧.

عُشبه تفوق ما يُفيده "أعشب"، وفي "اخشوشن" مبالغة في الخشونة تتجاوز ما يُفيده "خشُن"[١].ووافقه ابن عصفور في الممتع حين قصر دلالته على المبالغة دون سواها.[٢]

وقد استقرأ الباحث نصوص المُبْهِج الواردة في المدوّنة استقراءً دقيقاً فلم يقف على فعل صريح جاء على وزن (افعوعل). وليس هذا الغياب بمستغرَب حين يُؤخذ في الحسبان أنّ هذا الوزن من أندر الأوزان الصرفية في العربية عموماً، وأنّ ألفاظه محصورة في عدد يسير لا يتجاوز بضعة عشر فعلاً عند أوسع التقديرات. وقد نبّه ابن جنّي إلى أنّ هذا البناء "لم يكثر في كلامهم كثرة غيره"[٣]، وأنّ العرب تستغني عنه في الغالب بأبنية أخرى تدلّ على المبالغة كـ(فعّل) و(أفعل). وطبيعة كتاب المُبْهِج التي تقوم على السجع والإيقاع والألفاظ الخفيفة المتداولة لا تستدعي مثل هذا البناء الثقيل صوتياً، لأنّ ألفاظه كـ"اعشوشب" و"اخشوشن" و"احلولك" و"اغدودن" تختصّ في معظمها بوصف الطبيعة والأجسام، وهي موضوعات بعيدة عن مدار المُبْهِج الذي يدور حول الحِكَم والآداب والمواعظ.

ومن أمثلة هذا الوزن التي ذكرها الصرفيون ولم ترد في المُبْهِج: "اعشوشب" بمعنى كثُر عشبه بمبالغة، و"اخشوشن" بمعنى بالغ في الخشونة، و"احلولك الليل" بمعنى اشتدّ سواده وظلمته، و"اغدودن الشعر" بمعنى طال وكثُف[٤]. ويرى الباحث أنّ غياب هذا الوزن من المُبْهِج يُعدّ ظاهرة ذات دلالة أسلوبية تكشف عن انتقائية الثعالبي في اختيار أبنيته الفعلية، وابتعاده عن كلّ ما يُثقل اللفظ أو يُخلّ بسلاسة الإيقاع السجعي.

ثالثاً: بناء (افْعَالّ) ودلالاته

بناء (افعالّ) من أبنية الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، وحروف زيادته الهمزة في صدره وألف بعد عين الفعل مع تضعيف لامه، وهو فرع من بناء (افعلّ) المزيد بحرفين يُزاد عليه في الدلالة على الشدّة[٥]. وقد نصّ سيبويه على أنّ هذا البناء مختصّ بالألوان والعيوب الحسّية وأنّه يدلّ على المبالغة فيها. فقولهم "احمارّ" أشدّ من "احمرّ"، و"اصفارّ" أبلغ من "اصفرّ"، و"اسوادّ" أقوى من "اسودّ". وقد أوضح ابن يعيش هذه العلاقة بقوله إنّ الأول (افعلّ) للدلالة على اللون أو العيب، والثاني (افعالّ) للمبالغة في ذلك[٦]، أي أنّ الفرق بينهما فرق في الدرجة لا في النوع.

---

(١) يُنظر: شرح المفصل:٧: ١٦٢.

(٢) يُنظر: الممتع في التصريف ،١: ١٨٦.

(٣) يُنظر: الخصائص ، : ٢:١٥٩.

(٤) يُنظر: دروس التريف: ٧٢.

(٥) يُنظر: الكتاب ، ٤: ٦٤.

(٦)يُنظر: شرح المفصل ، ٧: ١٦٣.

وقد بحث الباحث في نصوص المُبْهِج عن أفعال جاءت على هذا الوزن فلم يقف على شيء منها. وتعليل ذلك يرجع إلى أسباب متعددة متداخلة: أوّلها أنّ هذا الوزن محصور في باب الألوان والعيوب الجسدية كالعَوَر والحَوَل والعَرَج وما شابه ذلك، وهي موضوعات لا صلة لها بمضامين المُبْهِج التي تدور حول القيم والأخلاق والحِكَم والمواعظ ووصف الملوك والأصدقاء. وثانيها أنّ هذا الوزن نادر في العربية حتى في النصوص التي تتناول الألوان والأوصاف الحسّية، لأنّ العرب تكتفي في الغالب بوزن (افعلّ) دون الحاجة إلى المبالغة بـ(افعالّ)[١].

ومن أمثلة هذا الوزن النظرية التي أوردها الصرفيون في كتبهم: احمارّ، واصفارّ، واخضارّ، واسوادّ[٢].

رابعاً: بناء (افْعَوَّلَ) ودلالاته

بناء (افعوّل) من أندر أبنية الفعل العربي على الإطلاق، وحروف زيادته الهمزة في صدره والواو المشدّدة بعد عينه[٣]. وقد اختلف الصرفيون في شأنه؛ فذهب سيبويه إلى عدّه وزناً مستقلاً ومثّل له بـ"اجلوّذ" بمعنى أسرع إسراعاً شديداً، وذهب بعض المتأخّرين إلى إلحاقه بـ(افعوعل)[٤]. ودلالته الأساسية القوّة والمبالغة والإمعان في الفعل، ومن أمثلته: "اجلوّذ" بمعنى أسرع جدّاً، و"اعلوّط البعيرَ" أي ركبه بلا خِطام وتعلّق بعنقه مبالغةً في الجرأة. وقد أشار ابن جنّي إلى أنّ هذا البناء "من أقلّ أبنية العربية وروداً، ولا يكاد يُوجد إلّا في ألفاظ معدودة.[٥]"

ولم يقف الباحث في نصوص المُبْهِج على فعل واحد جاء على هذا الوزن، وهو أمر بدهيّ لا يحتاج إلى إطالة في التعليل، إذ إنّ ألفاظ هذا البناء لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة في المعاجم الكبرى، فمن العسير أن ترد في نصّ أدبي محدود الحجم كالمُبْهِج. وقد ذكر الرضيّ الأستراباذي أنّ هذا البناء "أقلّ الأبنية استعمالاً"[٦]، ووصفه محمد محيي الدين عبد الحميد بأنّه من الأبنية "التي لا يكاد الطالب يلقاها إلّا في كتب الصرف النظرية"

يتبيّن من الاستقراء الذي أجراه الباحث لأبنية الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف في كتاب المُبْهِج أنّ وزن (استفعل) قد انفرد بالحضور في هذا الباب دون سائر الأوزان، إذ ورد بأفعال تنوّعت دلالاتها بين الإعادة والاسترداد (استرجع)، والبحث والكشف (يستدلّ، يستنبط، يستخرج)، والاستمالة والتأثير (تُستمال). وقد تبيّن أنّ الثعالبي يُوظّف هذا البناء بعناية واقتصاد، فلا يلجأ إليه

---

(١) يُنظر: الممتع في التصريف، ١: ١٨٧.

(٢) يُنظر: دروس التريف: ٧٢.

(٣) يُنظر: الكتاب ، ٤: ٦٥.

(٤) يُنظر: شرح شافيه ابن الحاجب ، ١: ١٠٣.

(٥) يُنظر: الخصائص ، ٢: ١٦٠.

(٦) يُنظر: شرح شافيه ابن الحاجب، ١: ١٠٣.

إلّا حين تعجز الأبنية الأقصر عن أداء المعنى المطلوب، وهو سلوك لغوي ينسجم مع طبيعة الكتاب السجعية التي تقتضي خفّة الألفاظ وقصرها.

في المقابل، غابت الأوزان الثلاثة الأخرى (افعوعل، وافعالّ، وافعوّل) غياباً تامّاً من نصوص المُبْهِج، وهو غياب لا يختصّ بهذا الكتاب بل يعكس واقع هذه الأوزان في العربية عموماً حيث تندر ندرة ظاهرة ولا ترد إلّا في ألفاظ معدودة. وقد انسجم هذا الغياب مع النمط العامّ الذي كشفت عنه المباحث السابقة من ميل الثعالبي الواضح إلى الأبنية الخفيفة الشائعة المتداولة، وابتعاده المنهجي عن الأوزان الثقيلة الوعرة التي قد تُخلّ بسلاسة الإيقاع وعذوبة العبارة

المبحث الخامس:

أبنية الفعل الرباعي المجرّد والمزيد ودلالاتها

يُشكّل الفعل الرباعي بنوعيه المجرّد والمزيد حلقة ضرورية في منظومة الأبنية الفعلية في العربية، وإن كان أقلّ حظّاً من الثلاثي في الشيوع والاستعمال. وقد نصّ سيبويه على أنّ "الرباعي أقلّ من الثلاثي لأنّه أثقل منه"(١)، وأوضح أنّ ميل العرب إلى الخفّة والإيجاز يجعلهم يُكثرون من الثلاثي ويُقلّون من الرباعي. وليس للرباعي المجرّد عند الجمهور إلّا وزن واحد هو (فعلل)، وله في المزيد ثلاثة أوزان: (تفعلل) و(افعنلل) و(افعللّ)(٢). وقد كشف استقراء نصوص المُبْهِج عن ورود بعض الأفعال الرباعية المجرّدة وإن كانت قليلة جدّاً، مع غياب شبه تامّ للأوزان الرباعية المزيدة،

أولاً: بناء (فَعْلَلَ) ودلالاته

بناء (فعلل) هو الوزن الوحيد للفعل الرباعي المجرّد عند جمهور الصرفيين، ويتألّف من أربعة أحرف أصلية كلّها جوهرية لا زيادة فيها. وقد ذهب سيبويه إلى أنّ هذا البناء أصل في نفسه وليس فرعاً عن الثلاثي ولا مشتقّاً منه(٣)، ووافقه المبرّد في المقتضب.(٤)

ومن أبرز دلالات هذا البناء: الاضطراب والحركة الشديدة المتكرّرة كـ"زلزل"، والتفريق والتشتيت كـ"بلبل"، والمبالغة في التكرار كـ"صلصل"، والحكاية الصوتية كـ"وسوس"(٥). وقد لفت ابن جنّي الانتباه في الخصائص إلى ظاهرة مهمّة في هذا الباب، وهي أنّ كثيراً من الأفعال الرباعية تقوم على تكرار مقطع ثنائي يُوحي ببنيته الصوتية بتكرار الحدث نفسه وتتابعه، فـ"زلزل" فيه تكرار "زل"، و"بلبل" فيه تكرار "بل"، و"صلصل" فيه تكرار "صل"(٦). وتُلحَق بهذا الوزن ملحقات عدّها بعض الصرفيين أوزاناً فرعية، منها: (فعول) كـ"جهور"، و(فيعل) كـ"بيطر"، و(فوعل) كـ"حوقل"، و(فعيل) كـ"شريف"

وقد وقف الباحث في نصوص المُبْهِج على شاهدين بارزين من هذا البناء، وردا في باب وصف الملك الفاضل (الباب الثامن) في سياق تعظيم سطوة الملك وهيبته، إذ قال الثعالبي: «هو

---

(١) يُنظر: نظر: الكتاب ، ٤: ٢٤٤.

(٢) يُنظر: شرح شافيه ابن الحاجب، ١: ١٠٥.

(٣) يُنظر: الكتاب ، ٤: ٢٤٤.

(٤) يُنظر: المقتضب ، ٢: ٨٩.

(٥) يُنظر: شرح المفصل ، ٧: ١٦٦.

(٦) يُنظر: الخصائص ، ٢: ١٦٢.

الملكُ الذي تُزَلزِلُ سطوتُه الجبالَ، وتُبَلبِلُ هيبتُه الأبطالَ»[١]. ففي هذا النصّ فعلان رباعيان مجرّدان جاءا بصيغة المضارع: "تُزلزل" و"تُبلبل."

أمّا الأول "تُزلزل" فهو مضارع "زلزل" على وزن (فعلل)، وجذره عند مَن يعدّه رباعياً أصيلاً (ز ل ز ل)[٢]، وقد ذهب فريق من الصرفيين إلى أنّه ثنائي التركيب مكرَّر من (زلّ) بمعنى اضطرب وتحرّك. ودلالته في السياق التحريك العنيف المتتابع الذي يُخرج الشيء عن ثباته، فسطوة الملك من شدّتها تُزلزل الجبال الراسية وتُحرّكها تحريكاً عنيفاً. وهو استعمال مجازي يُراد به المبالغة في وصف قوّة الملك وإرهاب سطوته. وقد ذكر ابن يعيش أنّ "زلزل" يدلّ على "التحريك الشديد المتتابع"[٣]، ونبّه إلى أنّ تكرار المقطع "زل" في بنية الفعل يُوحي بتكرار الحدث وعدم استقراره، فكأنّ الزلزلة حركات متعاقبة لا حركة واحدة. ويتحقّق هذا المعنى في سياق المُبْهِج حيث تُوصَف سطوة الملك بأنّها مستمرّة لا تتوقّف عن إرعاب الخصوم.

وأمّا الثاني "تُبلبل" فهو مضارع "بلبل" على وزن (فعلل) أيضاً، وجذره عند مَن يعدّه رباعياً (ب ل ب ل)[٤]. ودلالته الاضطراب والتشتيت وتفريق الشمل وإلقاء الحيرة والاختلاط، فيُقال "بلبل القومَ" أي فرّقهم وشتّت آراءهم وألقى في نفوسهم الاضطراب. وقد وظّفه الثعالبي في وصف هيبة الملك التي تُبلبل الأبطال أي تُلقي في قلوبهم الحيرة والخوف والاضطراب حتى لا يستقرّ لهم قرار. وقد ذكر المبرّد في المقتضب أنّ "بلبل" يدلّ على "الخلط والتفريق والاضطراب"[٥]، وهو ما يتحقّق في هذا السياق.

ويُلاحَظ أنّ الثعالبي قد جمع بين "تُزلزل" و"تُبلبل" في سجعة واحدة متوازنة "تُزلزل سطوتُه الجبالَ / وتُبلبل هيبتُه الأبطالَ"، وفي هذا الجمع متعددة خصائص تستحقّ التأمّل. فمن الناحية الصرفية: الفعلان كلاهما رباعي مجرّد مضعَّف على وزن (فعلل)، وكلاهما يقوم على تكرار مقطع ثنائي (زل، بل)، ممّا يُحدث تناغماً صوتياً لافتاً بين شِقَّي السجعة. ومن الناحية الدلالية: الفعلان يتشاركان في الدلالة على الاضطراب لكنّهما يختلفان في نوعه؛ فالزلزلة اضطراب مادّي حسّي يتعلّق بالجبال، والبلبلة اضطراب نفسي معنوي يتعلّق بالأبطال. ومن الناحية البلاغية: يُوازن الثعالبي بين "الجبال" و"الأبطال" في التقفية، وبين "سطوته" و"هيبته" في المسند إليه، فيتحقّق التوازن على المستويين الصرفي والدلالي معاً.

---

(١) المبهج:٣٤

(٢) يُنظر: يُنظر: الكتاب ، ٤: ٢٤٥.

(٣) يُنظر: يُنظر: شرح المفصل ، ٧: ١٦٧.

(٤) يُنظر: يُنظر: الكتاب ، ٤: ٢٤٥.

(٥) يُنظر: المقتضب ، ٢: ٩٠.

وقد نبّه ابن جنّي في الخصائص إلى أنّ الأفعال المضعّفة من هذا الباب تحمل في بنيتها الصوتية ما يُوحي بتكرار الحدث وتتابعه[١]، وهو ما يتحقّق في كلا الفعلين في هذه الفقرة. فالزلزلة ليست حركة واحدة بل حركات متعاقبة، والبلبلة ليست اضطراباً عابراً بل تشتّتاً مستمرّاً. وهذا التوافق بين البنية الصوتية للفعل ودلالته يُعدّ شاهداً على ما سمّاه ابن جنّي "مناسبة الألفاظ للمعاني."

وقد سعى الباحث إلى تتبّع بقية نصوص المُبْهِج المتاحة في المدوّنة بحثاً عن أفعال رباعية أخرى، لكنّه لم يقف إلّا على هذين الشاهدين اللذين وردا في سجعة واحدة. وهذه القلّة تُؤكّد ما لاحظه الباحث في المباحث السابقة من ميل الثعالبي الغالب إلى الأفعال الثلاثية بأنواعها لخفّتها ومرونتها في بناء السجع. فالأفعال الرباعية حتى المجرّدة منها أطول من معظم الأفعال الثلاثية المزيدة بحرف، ولذلك تتّسم بثقل نسبي قد يُخلّ بالإيقاع إذا أُكثر منها. ومع ذلك فإنّ ورود "زلزل" و"بلبل" معاً في سياق تعظيم الملك يدلّ على أنّ الثعالبي يعرف متى ينبغي توظيف هذا البناء الأثقل، وهو حين يكون المقام مقام مبالغة وتهويل يحتاج إلى ألفاظ توحي بنيتُها الصوتية بشدّة الحدث وتكراره.

ومن الجدير بالذكر أنّ ثمّة ألفاظاً في المُبْهِج قد يظنّها الناظر رباعية لكنّها ليست كذلك عند التحقيق. فمن ذلك الفعل "يُحَوِّل" الوارد في قوله: «ينبغي للكاتبِ أن يُحَوِّلَ الكلامَ على حَسبِ الأماني»[٢]، فهذا الفعل ثلاثي مزيد بالتضعيف (فعّل) من الجذر (ح و ل) وليس رباعياً مجرّداً. ومثله الفعل "يتخيّل" في العبارة نفسها «ويَتخيّلَ الألفاظَ على قُدورِ المعاني»[٣]، فهو ثلاثي مزيد بالتاء والتضعيف (تفعّل) من الجذر (خ ي ل). وهذا التمييز بين الرباعي الأصيل والثلاثي المزيد الذي يتشابه معه في عدد الحروف ضروريّ في الدرس الصرفي، وقد نبّه إليه سيبويه والمبرّد وغيرهما[٤].

ثانياً: بناء (تَفَعْلَلَ) ودلالاته

بناء (تفعلل) أوّل أوزان الفعل الرباعي المزيد، ويُصاغ بزيادة التاء على (فعلل) في صدره[٥]. ودلالته الأساسية عند جمهور الصرفيين المطاوعة لـ(فعلل)، فيُقال "دحرجه فتدحرج"، أي أنّ فعل (فعلل) المتعدّي يُطاوِعه (تفعلل) اللازم ليدلّ على حصول أثر الفعل في المفعول. وقد نصّ ابن يعيش في شرح المفصّل على أنّ "كلّ فعل على (تفعلل) فهو مطاوع لـ(فعلل)"، ونبّه الرضيّ

---

(١) يُنظر: الخصائص ، ٢: ١٦٣.

(٢) المبهج: ١٠٣

(٣) المصدر نفسه :١٠٣

(٤)يُنظر: الكتاب ، ٤:(٢٤٤–٢٤٥) يُنظر: المقتضب :٢: ٨٩.

(٥) يُنظر: شرح شافيه ابن الحاجب، ١: ١٠٦.

الأستراباذي إلى أنّ المطاوعة في هذا البناء تقتضي التدرّج في حصول الأثر[١]. ومن دلالاته الأخرى التي ذكرها الصرفيون التكلّف، نحو "تفلسف" أي تكلّف الفلسفة.

وقد بحث الباحث في نصوص المُبْهِج عن أفعال صريحة على وزن (تفعلل) فلم يقف على شيء منها. ولا يخفى أنّ المطاوعة تفترض وجود الفعل المطاوَع أولاً، فإذا كان (فعلل) قد ورد في المُبْهِج بفعلين فقط (زلزل وبلبل) وكلاهما جاء متعدّياً فاعلاً لا مطاوِعاً، فمن المنطقي ألّا يرد مطاوعهما (تزلزل وتبلبل) في النصوص نفسها[٢]. وقد يظنّ الناظر أنّ "تُزلزل" و"تُبلبل" الواردين في الفقرة ٧٠ من وزن (تفعلل)، لكنّ التدقيق يكشف أنّهما مضارعان من الرباعي المجرّد (فعلل) لا من المزيد (تفعلل)؛ والدليل على ذلك أنّهما وردا متعدّيين "تُزلزل سطوتُه الجبالَ" و"تُبلبل هيبتُه الأبطالَ"، في حين أنّ (تفعلل) يكون لازماً في الغالب لدلالته على المطاوعة(. وقد نبّه ابن عصفور إلى ضرورة التمييز بين مضارع الرباعي المجرّد (يُفَعْلِل) ومصدره (فَعْلَلَة) وبين المزيد (يتفعلل) ومصدره (تَفَعْلُل)[٣].

ومن أمثلة (تفعلل) النظرية التي ذكرها الصرفيون ولم ترد في المُبْهِج: "تدحرج" مطاوع "دحرج"، و"تبعثر" مطاوع "بعثر"[٤]. وقد ذكر ابن عصفور أنّ أفعال (تفعلل) في العربية أقلّ من أفعال (فعلل) "لأنّ المطاوع لا يكون إلّا حيث يوجد المطاوَع"[٥]. ويرى الباحث أنّ غياب هذا الوزن من المُبْهِج يتّسق مع غياب سياق المطاوعة عموماً من الكتاب، لأنّ الثعالبي يتحدّث في الأغلب عن أفعال إرادية فاعلة لا عن أفعال منفعلة، وهو ما يتناسب مع موضوعات الحكم والمواعظ ووصف الملوك والأبطال.

ثالثاً: بناء (افْعَنْلَلَ) ودلالاته

بناء (افعنلل) من أوزان الفعل الرباعي المزيد بحرفين هما الهمزة في صدره والنون الساكنة قبل لامه الأولى[٦]. وقد عدّه الصرفيون من أندر الأوزان في العربية، ونصّ سيبويه على أنّه يدلّ على المطاوعة مع شدّة في حصول الأثر. ومن أشهر أمثلته "احرنجم" بمعنى اجتمع بقوّة وازدحم ازدحاماً شديداً، وهو مطاوع "حرجم" بمعنى جمع[٧].

---

(١) شرح شافية: ١:١٠٦.

(٢)يُنظر: الممتع في التصريف، ١: ١٩٢.

(٣) يُنظر: دروس التريف: ٧٥.

(٤) الدر المصون ٢: ٨٧.

(٥) يُنظر: الممتع في التصريف ،١: ١٩٢.

(٦)يُنظر: الكتاب ، ٤: ٢٤٦.

(٧)يُنظر: المقتضب٢: ٩١.

وقد استقرأ الباحث نصوص المُبْهِج فلم يجد فعلاً واحداً على هذا الوزن. وهذا الغياب لا يحتاج إلى كثير تعليل بعد ما تقدّم من بيان ندرة هذا البناء في العربية عموماً، فألفاظه محصورة في بضعة أفعال ذكرها الصرفيون بوصفها شواهد تقعيدية أكثر منها ألفاظاً حيّة في الاستعمال اليومي[١]. فإضافة إلى "احرنجم" ذكر الصرفيون "اقعنسس" بمعنى تأخّر ورجع إلى الخلف. وقد ذهب ابن عصفور إلى أنّ هذا البناء "لا يُستعمل إلّا حيث يُراد الجمع بين المطاوعة والمبالغة في وقت واحد"[٢]، وهو مقام دلالي نادر الاقتضاء في نصّ أدبي يقوم على الإيجاز والسجع كالمُبْهِج.

ويرى الباحث أنّ غياب هذا الوزن ينسجم مع الملاحظة العامّة التي تكرّرت في المباحث السابقة من كون الثعالبي يتجنّب الأبنية الثقيلة النادرة ويكتفي بالأبنية الخفيفة الشائعة التي تخدم أسلوبه السجعي.

رابعاً: بناء (افْعَلَلّ) ودلالاته

بناء (افعللّ) آخر أوزان الرباعي المزيد، ويُصاغ بزيادة الهمزة في صدره مع تضعيف لامه الأخيرة[٣]. ودلالته عند جمهور الصرفيين المبالغة في اللون أو الصفة الحسّية، فهو في الرباعي نظير (افعالّ) في الثلاثي من حيث إفادة الشدّة والتكثيف. ومن أشهر أمثلته "اقشعرّ" بمعنى بالغ في القشعريرة حتى وقف شعر جلده، وقد ذكره سيبويه في كتابه. وقال ابن يعيش إنّه "يدلّ على المبالغة فيما يُصاغ منه"[٤]."

ولم يقف الباحث في نصوص المُبْهِج على فعل من هذا الوزن. وتعليل ذلك يرجع إلى ما ذُكر مراراً من ندرة هذا البناء في العربية عموماً واختصاصه بحقول دلالية محدّدة كالألوان والعيوب والأحاسيس الجسدية[٥]، وهي حقول لا تُشكّل محوراً من محاور المُبْهِج. ومن الألفاظ التي أوردها الصرفيون على هذا الوزن ولم ترد في المُبْهِج: "اقشعرّ" بمعنى أصابته القشعريرة بشدّة، و"اكفهرّ" بمعنى عبس وتجهّم تجهّماً شديداً.

ويُلاحِظ الباحث أنّ غياب هذا الوزن وسابقيه من أوزان الرباعي المزيد لا يُنتقص من القيمة الصرفية للمُبْهِج، بل يُبرز سمة أسلوبية جوهرية تتمثّل في وعي الثعالبي باختيار الأبنية التي تخدم أغراضه الأدبية والبلاغية. فالكتاب يقوم في جوهره على السجع والموازنة والإيقاع، وهي خصائص تستلزم ألفاظاً خفيفة مرنة يسهل تطويعها في القوالب السجعية، فيما تتنافى الأبنية الطويلة الثقيلة كـ(افعنلل) و(افعللّ) مع هذه المتطلّبات تنافياً واضحاً.

---

(١)يُنظر: أبنيه الصرف في الكتاب : ٢١٥.

(٢)يُنظر: الممتع في التصريف، ١: ١٩٣.

(٣)يُنظر: الكتاب ٤:: ٢٤٧.

(٤) يُنظر: شرح المفصل:٧: ١٧١.

(٥)يُنظر: الممتع في التصريف، ١: ١٩٤.

أسفر استقراء نصوص المُبْهِج عن قلّة لافتة في الأفعال الرباعية مجرّدة ومزيدة مقارنة بالغزارة الكبيرة في الأفعال الثلاثية بأنواعها التي كشفت عنها المباحث الأربعة السابقة. فقد اقتصر ورود الفعل الرباعي المجرّد (فعلل) على فعلين اثنين هما "زلزل" و"بلبل" وردا في سجعة واحدة في الفقرة السبعين من الكتاب، في سياق وصف سطوة الملك وهيبته، ودلّا على الاضطراب والتحريك الشديد المتتابع. وقد تبيّن أنّ اختيار الثعالبي لهذين الفعلين في هذا الموضع بالذات لم يكن عشوائياً، بل كان اختياراً واعياً يخدم دلالة المبالغة والتهويل التي يقتضيها المقام، مستثمراً البنية الصوتية للفعل الرباعي المضعَّف التي تُوحي بتكرار الحدث وعنفه.

أمّا الأوزان الثلاثة للرباعي المزيد (تفعلل) و(افعنلل) و(افعلّ) فقد غابت جميعها من النصوص المستقرَأة. ويُعلّل الباحث هذا الغياب بعاملين متلازمين: عامل لغوي يتعلّق بندرة هذه الأوزان في العربية عموماً واختصاصها بحقول دلالية ضيّقة (المطاوعة المبالَغ فيها، الألوان والعيوب)، وعامل أسلوبي يتّصل بطبيعة المُبْهِج السجعية التي تنأى عن الأبنية الثقيلة الطويلة وتؤثر الألفاظ الخفيفة القصيرة[1]. وبذلك يتأكّد النمط العامّ الذي كشف عنه الفصل كلّه من هيمنة الثلاثي بأنواعه على نصوص المُبْهِج، وانتقائية الثعالبي الواعية في توظيف الأبنية الفعلية بما يُلائم أغراضه البلاغية ومتطلّبات السجع والإيقاع.

---

(١)يُنظر: الكتاب ، ٤: ٢٤٤:

الفصل الثاني:
أبنية الأسماء ودلالاتها

توطئة

حظيت أبنية الأسماء في التراث الصرفي العربي بعناية فائقة من لدن العلماء، وذلك لأنّ الاسم أوسع أقسام الكلم تصرّفاً وأكثرها أبنيةً وأغزرها اشتقاقاً. وقد نبّه سيبويه (ت ١٨٠هـ) على هذا التفاوت بين الأسماء والأفعال حين جعل للأسماء أمثلةً وأبنيةً تفوق ما للأفعال، إذ قال في معرض حديثه عن الأبنية: «اعلم أنّ الأفعال أقلّ من الأسماء بناءً»[١]، وعلّل ذلك بأنّ الأسماء هي الأُوَل وهي أشدّ تمكّناً، فاتّسعت أبنيتها اتّساعاً لم يكن للأفعال منه نصيب مماثل. وقد سار على هذا النهج جمهور الصرفيين من بعده، فأفردوا لأبنية الأسماء أبواباً مستقلّة مطوّلة، وميّزوا بين مجرّدها ومزيدها، وثلاثيّها ورباعيّها وخماسيّها، وجامدها ومشتقّها، حتى غدت أبنية الأسماء ركيزةً جوهرية في علم التصريف لا يستغني عنها دارس ولا باحث.

ويكتسب البحث في أبنية الأسماء أهمية خاصّة حين يتعلّق الأمر بنصّ أدبي نثري كنصّ كتاب «المُبْهِج» للثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، ذلك أنّ النصّ الأدبي يزخر بألوان من الأسماء المتنوّعة الأبنية بين مصادر وأسماء أعيان ومشتقّات تتشكّل منها عباراته وتتبنى عليها أساليبه البلاغية من سجع ومقابلة وازدواج. وقد استقرأ الباحث أبنية الأسماء الواردة في نصوص المُبْهِج استقراءً تطبيقياً، فصنّفها وفقاً للتقسيم الصرفي المعتمد عند القدماء والمحدثين: أبنية مجرّدة وأبنية مزيدة من جهة، وأبنية مشتقّات من جهة أخرى، محاولاً الكشف عن الأبنية التي آثرها الثعالبي وأكثر من توظيفها، والدلالات التي أفادها من كلّ بناء في سياقاته المختلفة.

---

(١) يُنظر: الكتاب ٤: ٢٤٣.

المبحث الأوّل
أبنية الأسماء المجرّدة والمزيدة

قسّم الصرفيّون الاسمَ من حيث عددُ حروفه الأصول ومن حيث التجرّدُ والزيادةُ أقساماً متعدّدة، فجعلوا الثلاثيَّ المجرّد أصلَ الأبنية وأخفَّها، ثمّ الرباعيَّ فالخماسيَّ، وأضافوا إلى كلّ قسمٍ منها ما يلحقه من حروف الزيادة المجموعة في قولهم «سألتمونيها». وقد عُنِيَ علماءُ العربيّة بتصنيف هذه الأبنية وحصرها وبيان ما يطّرد منها وما يقلّ، فعقد سيبويه أبواباً مستقلّةً لأبنية الأسماء الثلاثيّة والرباعيّة والخماسيّة مجرّدةً ومزيدةً[١]، وتتابع الصرفيّون من بعده على تفصيل ذلك وتهذيبه. ويتتبّع هذا المبحث ما ورد في نصوص كتاب «المُبْهِج» للثعالبيّ من أبنية الأسماء المجرّدة والمزيدة، بادئاً بالثلاثيّ المجرّد ثمّ جموع الكثرة ثمّ الثلاثيّ المزيد فالرباعيّ مجرّداً ومزيداً، مع التحليل الصرفيّ لكلّ بناءٍ وفق ما قرّره أئمّة الصرف.

أوّلاً: أبنية الاسم الثلاثيّ المجرّد

ذهب سيبويه إلى أنّ أبنية الاسم الثلاثيّ المجرّد عشرة أبنية، وهي حاصل ضرب ثلاث حركاتٍ في السكون وثلاث حركات، وهذه الأبنية هي: فَعْل، وفُعْل، وفِعْل، وفَعَل، وفَعُل، وفَعِل، وفُعَل، وفُعُل، وفِعَل، وفِعِل[٢]. وقد أشار ابن جنّي إلى أنّ بعض هذه الأبنية أكثر استعمالاً من بعض، وأنّ «فَعْلاً» أخفّ الأبنية وأوسعها دوراناً في كلام العرب[٣]. ولمّا كان الثعالبيّ أديباً يتخيّر ألفاظه ويزاوج بينها، فقد جاءت نصوص «المُبْهِج» حافلةً بطائفةٍ واسعةٍ من أبنية الثلاثيّ المجرّد، يعرض لها الباحث فيما يأتي:

١- بناء فَعْل:

يُعدّ هذا البناء من أكثر أبنية الأسماء شيوعاً في العربيّة وأوسعها دلالةً، وقد وصفه سيبويه بأنّه أخفّ الأبنية[٤]. وقد ورد هذا البناء في مواضع كثيرة من «المُبْهِج»، من ذلك لفظ «فَضْل» في قوله: «ما مِن لَحْظةٍ إلّا ومعها فَضْلٌ من اللهِ مُطِيفٌ، وصُنْعٌ لَطِيفٌ»[٥]، فلفظ «فَضْل» على وزن فَعْل بفتح الفاء وسكون العين. ولفظ «حَقّ» في قوله: «حَقٌّ على اللهِ قضاءُ حاجةِ الحاجِّ»[٦]، فهو على وزن فَعْل وإن كان مضعّف العين. ولفظ «فَرْض» في قوله: «مَن صَدَقَ بفَرْضِ اللهِ

---

[١] يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٤٣-٢٤٤.

[٢] يُنظر: المصدر نفسه، ٤: ٢٤٣-٢٤٤.

[٣] يُنظر: ابن جنّي، الخصائص، ٢: ١٣٣.

[٤] يُنظر: الكتاب، ٤: ٢٤٣.

[٥] المُبْهِج: ٢٩.

[٦] المصدر نفسه : ٣٣.

ودِينِهِ، تصدَّقَ بفَرْضِهِ ودِينِهِ»[١]، وكذا لفظ «حَتْم» في قوله: «خَتْمُ المالِ حَتْمٌ»[٢]، فقد جاءت ألفاظ «فَرْض» و«حَتْم» و«خَتْم» كلّها على وزن فَعْل، وفي اجتماعها في نصوص «المُبْهِج» دلالة على ميل الثعالبيّ إلى توظيف الألفاظ المتجانسة بنيةً لتحقيق التوازن الصوتيّ الذي يقتضيه أسلوب السجع.

ومن بناء فَعْل أيضاً ما ورد في باب الشوق من قوله: «الشَّوقُ ما فَضَّ عُقَدَ الدُّموعِ، ورَضَّ عُقَدَ الضُّلوعِ»[٣]، فلفظ «فَضّ» و«رَضّ» كلاهما مصدران على وزن فَعْل. وقد أورد ابن عصفور أنّ بناء فَعْل يأتي اسماً ومصدراً، وأنّه أكثر الأبنية الثلاثيّة استعمالاً[٤].

ومن الشواهد على هذا البناء كذلك ما جاء في باب ذكر المال من قوله: «ظِلُّ المالِ مَيَّالٌ»[٥]، فلفظ «المال» أصله «مَوْل» على وزن فَعْل، قُلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها. وممّا ورد أيضاً لفظ «رَوْح» في قوله: «لا بأسَ مع فَضْلِ اللهِ، ولا يأسَ مِن رَوْحِ اللهِ»[٦]، وهو على وزن فَعْل بفتح الفاء وسكون العين، ويدلّ على الرَّحمة والرَّاحة.

٢- بناء فُعْل:

وهو البناء الثاني من أبنية الثلاثيّ الساكن العين، وقد ذكر سيبويه أنّه يأتي اسماً نحو «جُنْد» ومصدراً نحو «شُكْر»[٧]. وقد ورد هذا البناء في «المُبْهِج» في مواضع متعدّدة، من أبرزها لفظ «صُنْع» في قوله: «تعالى اللهُ ما ألطفَ صَنْعَتَه، وما أحسنَ صِبْغَتَه»[٨]، ولفظ «شُكْر» في قوله: «ووفّقْنا للشُّكرِ على ما سَرَّ، والصَّبرِ على ما ساءَ»[٩]، وقد ذهب جمهور الصرفيّين إلى أنّ «الشُّكر» مصدر على وزن فُعْل[١٠]. ومنه أيضاً لفظ «لُطْف» في قوله: «للهِ في كلِّ لمحةٍ صُنعٌ خَفِيٌّ، ولُطفٌ خَفِيٌّ»[١١]، فقد جاء «لُطْف» على وزن فُعْل بضمّ الفاء وسكون العين.

٣- بناء فِعْل:

---

[١] المُبْهِج: ٣٣.

[٢] المصدر نفسه: ٦٥.

[٣] المصدر نفسه: ٥٤.

[٤] يُنظر: الممتع في التصريف، ١: ٦٧.

[٥] المُبْهِج: ٦٤.

[٦] المصدر نفسه: ٢٨.

[٧] يُنظر: الكتاب، ٤: ٢٤٤.

[٨] المُبْهِج: ٢٨.

[٩] المصدر نفسه: ٣٠.

[١٠] يُنظر: الممتع في التصريف، ١: ٧٢.

[١١] المُبْهِج: ٢٨.

وهو البناء الثالث من أبنية الثلاثيّ الساكن العين، ويأتي اسماً نحو «عِلْم» و«حِمْل». ومن شواهده في «المُبْهِج» لفظ «عِلْم» في قوله: «العِلْمُ أشرفُ ما وَعَيْتَ، والخَيرُ أفضلُ ما أَوْعَيْتَ»[١]، ولفظ «صِدْق» في قوله: «صِدْقُ المُناجاةِ، سببُ النَّجاةِ»[٢]. فلفظ «صِدْق» على وزن فِعْل بكسر الفاء وسكون العين، وهو مصدر «صَدَقَ». وقد نصّ ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) على أنّ فِعْلاً يكثر في المصادر كالذِّكر والحِفظ[٣].

٤- بناء فَعَل:

بفتح الفاء والعين، وهو من الأبنية الشائعة في الأسماء والمصادر. ومن شواهده في «المُبْهِج» لفظ «أَمَل» في قوله: «ونعوذُ بكَ مِن طُولِ الأَمَلِ وقِصَرِ الأَجَلِ»[٤]، فلفظ «الأَمَل» على وزن فَعَل بفتح الفاء والعين، ولفظ «الأَجَل» كذلك على الوزن نفسه. ومنه أيضاً لفظ «سَبَب» في قوله: «صِدقُ المُناجاةِ، سَبَبُ النَّجاةِ»[٥]، فهو على وزن فَعَل مضعَّف العين، دالّ على ما يُتوصَّل به إلى الشيء. ومنه لفظ «أَدَب» الذي يتردّد في أبواب «المُبْهِج» كقوله: «الأَدَبُ وسيلةٌ إلى كلِّ فضيلةٍ، وذريعةٌ إلى كلِّ شريعةٍ»[٦]، فلفظ «أَدَب» على وزن فَعَل. وقد ذهب الحملاويّ (ت ١٣٥١هـ) إلى أنّ بناء فَعَل يكثر في أسماء الأعيان والمصادر على حدّ سواء[٧].

٥- بناء فَعِل:

بفتح الفاء وكسر العين، وقد ذكر سيبويه أنّه يأتي اسماً نحو «كَتِف» وصفةً نحو «حَذِر»[٨]. ولم يكثر هذا البناء في نصوص «المُبْهِج» كثرةَ غيره، وهو أمر يتّسق مع ما قرّره الصرفيّون من قلّة هذا البناء في الأسماء قياساً بالأبنية الثلاثيّة الأخرى.

٦- بناء فُعَل:

بضمّ الفاء وفتح العين، وهو بناء قليل في الأسماء بالنسبة إلى غيره. ومنه لفظ «صُرَد» وهو اسم لطائر[٩]. وممّا يمكن أن يُعدّ من هذا البناء في «المُبْهِج» لفظ «جُبَن» في بعض السياقات.

٧- بناء فِعَل:

---

[١] المُبْهِج: ٧٢.

[٢] المصدر نفسه : ٣٠.

[٣] يُنظر: شرح المفصّل، ٤: ٣٤٨.

[٤] المُبْهِج: ٣٠.

[٥] المصدر نفسه: ٣٠.

[٦] المصدر نفسه : ٧٢.

[٧] يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، ١: ٥٠.

[٨] يُنظر: الكتاب، ٤: ٢٤٥.

[٩] يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، ١: ٥١.

بكسر الفاء وفتح العين، ومنه «نِعَم» جمع «نِعْمة» في قوله: «نِعَمُ اللهِ تعالى أكثرُ مِن أن تربطَها الأفهامُ، أو تضبطَها الأوهامُ»[١]. وقد ذكر الرضيّ الأستراباذيّ (ت ٦٨٦هـ) أنّ «فِعَلاً» يأتي جمعاً لـ«فِعْلة» كـ«قِطَع» جمع «قِطْعة»، ولـ«فِعْلة» كـ«نِعَم» جمع «نِعْمة.[٢]«

٨- بناء فُعُل:

بضمّ الفاء والعين معاً، ومن شواهده في «المُبْهِج» لفظ «كُتُب» جمع «كِتاب»، وهو بناء يكثر في جموع التكسير كما قرّر سيبويه[٣].

وممّا يلاحظه الباحث في هذا السياق أنّ الثعالبيّ قد أكثر من توظيف أبنية «فَعْل» و«فِعْل» و«فَعَل» في نصوص «المُبْهِج»، وهي الأبنية الثلاثيّة الأكثر شيوعاً في العربيّة بحسب ما قرّره الصرفيّون، وهذا أمر طبيعيّ في نصّ نثريّ أدبيّ يقوم على الإيجاز والتوازن، إذ إنّ هذه الأبنية تمنح العبارةَ خفّةً وسلاسةً تناسب أسلوب السجع الذي اعتمده الثعالبيّ.

ثانياً: أبنية جموع الكثرة

جموع الكثرة أوسع من جموع القلّة أوزاناً وأكثر استعمالاً، وقد ذهب سيبويه وأكثر النحويّين إلى أنّ لها أوزاناً كثيرةً تزيد عند بعضهم على عشرين وزناً[٤]. وقد ورد في «المُبْهِج» كثير منها يرصدها الباحث فيما يأتي مصنّفةً بحسب الأوزان الصرفيّة:

١- بناء فُعُول:

وهو من أكثر أوزان جموع الكثرة شيوعاً في العربيّة، يأتي جمعاً لـ«فَعْل» في الغالب[٥]. ومن شواهده في «المُبْهِج» لفظ «قُلُوب» في قوله: «القُلُوبُ لا تُستمالُ بمثلِ المالِ»[٦]، وهو جمع «قَلْب» على فُعُول. ولفظ «عُيُون» في قوله: «في قُلوبِ المُلوكِ عُيُونٌ، ولهم على القُلُوبِ عُيُونٌ»[٧]، فقد وظّف الثعالبيّ الجناس التامّ بين «عُيُون» الأولى بمعنى البصيرة والفراسة و«عُيُون» الثانية بمعنى الجواسيس، وكلتاهما على وزن فُعُول. ومنه «الوُجُوه» في قوله: «العاقلُ مَن يَستدِلُّ بأَساريرِ الوُجُوهِ،

---

[١] المُبْهِج: ٢٨.

[٢] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١: ١٠٢.

[٣] يُنظر: الكتاب، ٣: ٥٧٦.

[٤] المصدر نفسه، ٣: ٥٨٠-٥٨١.

[٥] يُنظر: شرح المفصّل، ٥: ١٧.

[٦] المُبْهِج: ٦٤.

[٧] المصدر نفسه: ٤٣.

على أَسرارِ القُلُوبِ»[١]. وقد نصّ سيبويه على أنّ فُعُولاً يطّرد في جمع «فَعْل» المفتوح الفاء نحو «فَلْس وفُلُوس» و«قَلْب وقُلُوب.[٢]«

٢- بناء فُعَّال:

ومنه لفظ «كُتَّاب» في قوله: «أَوضَعُ الكُتَّابِ مَن كانَ رديءَ الخَطِّ سقيمَهُ، بطيءَ الخاطرِ عقيمَهُ»[٣]، فهو جمع «كاتب» على وزن فُعَّال. وهذا الوزن من أوزان جموع الكثرة التي يطّرد فيها جمع «فاعل» الوصف[٤].

٣- بناء مَفَاعِل ومَفَاعِيل:

وهي من أبنية منتهى الجموع. ومن شواهدها في «المُبْهِج» لفظ «مَقَالِيد» في قوله: «الدُّعاءُ مِن مَقَالِيدِ النَّجاةِ، ومَفَاتِيحِ النَّجاحِ»[٥]، فلفظ «مَقَالِيد» على وزن مَفَاعِيل جمع «مِقْلاد» أو «مَقْلِيد»، بمعنى المفاتيح. ولفظ «مَفَاتِيح» في السياق ذاته جمع «مِفْتَاح» على مَفَاعِيل أيضاً. وقد ذكر سيبويه أنّ مَفَاعِيل ومَفَاعِل من أبنية الجموع التي لا تنصرف لأنّها منتهى الجموع[٦].

٤- بناء فَعَائِل:

وهو جمع لأوزان متعدّدة أبرزها ما كان على فَعِيلة وفَعَالة. ومنه لفظ «حَوَائِج» في قوله: «ما بقاءُ المالِ بينَ حوائجِ الإنسانِ، وجَوائِحِ الزَّمانِ»[٧]، وقد ناقش الصرفيّون هذا الجمع واختلفوا فيه: أهو قياسيّ أم سماعيّ؟ فذهب سيبويه إلى أنّ «حَوائج» ليس بقياسيّ بل هو من شواذّ الجمع[٨]، وذهب آخرون إلى قياسيّته. وقد لاحظ الباحث أنّ الثعالبيّ قد جمع في هذا السياق الواحد لفظَي «حَوائج» و«جَوائح» لتحقيق التجانس الصوتيّ الذي يقتضيه السجع، إذ الفاصلتان متقاربتان وزناً ورَوِيّاً.

٥- بناء فَوَاعِل:

---

[١] المُبْهِج: ٧١.

[٢] يُنظر: الكتاب، ٣: ٥٧٦.

[٣] المُبْهِج: ١٠٣.

[٤] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٧١.

[٥] المُبْهِج: ٣٠.

[٦] يُنظر: الكتاب، ٣: ٢٢٤.

[٧] المُبْهِج: ٦٤.

[٨] يُنظر: الكتاب، ٣: ٦١٩.

وهو جمع فَاعِلة في الغالب. ومن شواهده في «المُبْهِج» لفظ «فَوارِس» في قوله: «فَوارِسُ الغَدْرِ، فَرائِسُ الدَّهرِ»[١]، فهو جمع «فارس» على وزن فَوَاعِل، وقد جمعه الثعالبيّ مع «فَرَائِس» جمع «فريسة» على وزن فَعَائِل في سجعةٍ واحدةٍ تجمع بين البنيتين المتقاربتين صوتيّاً.

ثالثاً: أبنية الاسم الثلاثيّ المزيد

الاسم الثلاثيّ المزيد هو ما كانت أصوله ثلاثة أحرف ولحقه حرف أو أكثر من حروف الزيادة المجموعة في قولهم «سألتمونيها». وقد أفاض الصرفيّون في تعداد أوزان هذا القسم، فبلغت عند بعضهم عشرات الأوزان[٢]. ويعرض الباحث فيما يأتي لأبرز ما وقف عليه منها في نصوص «المُبْهِج:«

١- بناء فَعَال بفتح الفاء:

ومنه لفظ «جَمَال» و«جَلَال»، وقد ورد في «المُبْهِج» في سياقاتٍ وصفيّةٍ متعدّدة. وهذا البناء يأتي مصدراً قياسيّاً للفعل الثلاثيّ اللازم على وزن «فَعُلَ»، وقد نصّ عليه سيبويه وابن عصفور[٣].

2- بناء فِعَال بكسر الفاء:

ومنه لفظ «شِفَاء» في قوله: «لِقاءُ الخَلِيلِ، شِفاءُ العَلِيلِ»[٤]، فهو على وزن فِعَال بكسر الفاء وفتح العين. ومنه أيضاً لفظ «فِرَاش» في قوله: «الشَّوقُ يَطْوِي الفِراشَ الوَطِيءَ»[٥]، فهو على وزن فِعَال بمعنى ما يُفترَش. ولفظ «كِتَاب» في قوله: «كِتابُ الصَّدِيقِ، يَدَعُ الهَمَّ مُوَلّياً، والأُنسَ مُستَولِياً»[٦]، وهو على فِعَال أيضاً.

3- بناء فَعِيل:

وهو من أوسع أبنية الثلاثيّ المزيد دوراناً في العربيّة، يأتي صفةً ومصدراً واسماً. ومن شواهده في «المُبْهِج» لفظ «خَلِيل» في قوله: «لِقاءُ الخَلِيلِ، شِفاءُ العَلِيلِ»[٧]، فهو فَعِيل بمعنى مُفاعِل أي مُخالِل. ومنه لفظ «صَدِيق» في قوله: «الصَّدِيقُ الصَّدُوقُ، ثاني النَّفسِ، وثالثُ العَيْنَيْنِ»[٨]، فهو فَعِيل من الصِّدق بمعنى المُصادِق. ومنه أيضاً لفظ «بَدِيل» في قوله: «ولا مِنهُ . إذا غابَ .

---

[١] المُبْهِج: ٩٦.

[٢] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٦٨.

[٣] يُنظر: الكتاب، ٤: ٧؛ الممتع في التصريف، ١: ١١٩.

[٤] المُبْهِج: ٥١.

[٥] يُنظر: الممتع في التصريف، ١: ١٢٠.

[٦] المُبْهِج: ٥٤.

[٧] المصدر نفسه: ٥١.

[٨] المصدر نفسه: ٤٨.

بَدِيلٌ»[1]، وهو فَعِيل بمعنى المُبدَل منه. وقد ذكر الرضيّ الأستراباذيّ أنّ فَعِيلاً من أكثر أبنية الأسماء والصفات شيوعاً في كلام العرب، ويجيء بمعنى فاعل ومفعول ومُفاعِل[2].

4- بناء فَعُول:

ومنه لفظ «صَدُوق» في قوله: «الصَّدِيقُ الصَّدُوقُ، ثاني النَّفسِ، وثالثُ العَيْنَيْنِ»[3]، فهو على وزن فَعُول للمبالغة في الصِّدق.

5- بناء فُعُول مصدراً:

وقد يأتي «فُعُول» مصدراً لا جمعاً، ومنه ما ورد في «المُبْهِج» من ألفاظ دالّةٍ على معانٍ مصدريّة.

6- بناء فِعَالة:

ومنه لفظ «كِتَابة» في عنوان الباب الخامس والخمسين «في الكتابة ووصف الخطّ الحسن»، ولفظ «صِدَاقة». وبناء فِعَالة يأتي مصدراً واسماً، وقد ذكر ابن عصفور أنّه قياسيّ في مصادر الثلاثيّ الدالّ على حرفةٍ أو صناعة[4].

7- بناء فَعَالة بفتح الفاء:

ومنه لفظ «شَجَاعة» و«بَلَاغة» في عنوان الباب الرابع والخمسين «في ذكر البلاغة والبلغاء ووصف الكلام البارع». وبناء فَعَالة بفتح الفاء يطّرد في مصدر «فَعُلَ» اللازم الدالّ على الطبائع والسجايا، نحو «شَجُعَ شَجاعةً» و«بَلُغَ بَلاغةً.[5]«

8- بناء فَاعِلة بزيادة الألف:

ومنه لفظ «فاكِهة» في قوله: «لا فاكِهةَ أطيبُ مِن مُفاكَهةِ الإخوانِ، ولا نَسِيمَ أروَحُ مِن مُناسَمةِ الخِلّانِ»[6]، وفيه جناس اشتقاقيّ لطيف بين «فاكهة» و«مفاكهة»، ولفظ «فاكهة» اسم على وزن فَاعِلة[7].

9- بناء فِعْلة:

---

[1] المُبْهِج: ٤٨.

[2] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١: ١٣٣.

[3] المُبْهِج: ٤٨.

[4] يُنظر: الممتع في التصريف، ١: ١٢٥.

[5] البحر المحيط، ١: ١٥٠.

[6] المُبْهِج: ٥١.

[7] يُنظر: شرح المفصّل، ٤: ٣٥٥.

ومنه لفظ «نِعْمة» بكسر النون، وقد ورد في قوله: «سُبحانَ مَن نِعَمُه لا تُحصى، مع كثرةِ ما يُعصى»[١]. و«النِّعمة» بكسر النون على وزن فِعْلة، بمعنى ما أُنعِم به على الإنسان، وهي مغايرة لـ«النُّعمة» بالضمّ التي تعني التنعّم والرفاهية، وقد فرّق بين اللفظين ابن السكّيت وغيره[٢].

10- بناء أَفْعَال:

ومنه لفظ «أمداد» في قوله: «سُبحانَ مَن لا تنقطعُ أمدادُ نِعَمِهِ»[٣]، فهو جمع «مَدَد» على وزن أَفْعال، وهو جمع قلّةٍ يطّرد في جمع «فَعَل» المفتوح الفاء والعين عند سيبويه[٤]. ومنه لفظ «آماد» في السياق ذاته: «ولا تنقضي آمادُ كَرَمِهِ»[٥]، وهو جمع «مَدَى» على وزن أَفْعال.

ويلاحظ الباحث أنّ الثعالبيّ قد وظّف أبنية الثلاثيّ المزيد توظيفاً واسعاً في نصوصه، وأنّ أكثر الأبنية المزيدة وروداً عنده هي: فَعِيل، وفِعَال، وفَعَال، وفُعُول، وهي أبنية تتّسم بالطول النسبيّ الذي يمنح العبارةَ امتداداً صوتيّاً يناسب الإيقاع السجعيّ. وقد وقف الباحث كذلك على استثمار الثعالبيّ لأبنية الجموع المختلفة في تحقيق التوازن بين أطراف السجع، كما في قوله: «الدُّعاءُ مِن مقاليدِ النَّجاةِ، ومفاتيحِ النَّجاحِ»، حيث جاء «مقاليد» و«مفاتيح» على وزنَي مَفاعيل بتوازٍ تامّ يخدم الإيقاع.

رابعاً: أبنية الاسم الرباعيّ المجرّد والمزيد

ذكر سيبويه أنّ أبنية الرباعيّ المجرّد في الأسماء خمسة أبنية هي: فَعْلَل، وفِعْلَل، وفُعْلُل، وفِعْلِل، وفُعْلَل[٦]، وزاد بعض الصرفيّين أبنيةً أخرى. ولم يكثر الاسم الرباعيّ المجرّد في نصوص «المُبْهِج» كثرةَ الثلاثيّ، وذلك لأنّ طبيعة النصّ الأدبيّ السجعيّ تميل إلى الألفاظ الخفيفة القصيرة. غير أنّ الباحث وقف على عددٍ من الألفاظ الرباعيّة في ثنايا النصوص.

فمن بناء فِعْلَل بكسر الفاء ما يمكن أن يُستشهد به بلفظ «دِرْهَم» الذي جاء في عنوان الباب الحادي والثلاثين «في ذكر الدراهم والدنانير»[٧]، فإنّ «دِرْهَم» على وزن فِعْلَل عند من يرى أصاليّة

---

[١] المُبْهِج: ٢٨.

[٢] يُنظر: ابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٩٨٧م: ١٥٧.

[٣] المُبْهِج: ٢٨.

[٤] يُنظر: الكتاب، ٣: ٥٧١.

[٥] المُبْهِج: ٢٨.

[٦] يُنظر: الكتاب، ٤: ٢٦٩.

[٧] المُبْهِج: ٦٥.

حروفه الأربعة، وقد اختلف الصرفيّون في أصله: أهو عربيّ رباعيّ الأصل أم معرَّب؟ والراجح عند المحقّقين أنّه معرَّب من الفارسيّة «دِرَم»، لكنّه جرى في العربيّة مجرى الرباعيّ[١].

وأمّا الاسم الرباعيّ المزيد فهو ما كانت أصوله أربعة أحرف ولحقه حرف زيادةٍ أو أكثر. وأبنيته عند الصرفيّين أقلّ من أبنية الثلاثيّ المزيد[٢]. ومن ذلك لفظ «مَواكِب» في قوله: «وأحسنُ الجُيوشِ ما كان ذا أفواجٍ كالأمواجِ، وخُيولٍ كالسُيولِ، ومَواكبَ كالكَواكبِ»[٣]، فإنّ «مَواكِب» جمع «مَوكِب»، و«مَوكِب» وزنه مَفْعِل عند من يرى أنّ الميم زائدة والأصل الثلاثيّ «وكب»، لكنّ من الصرفيّين من عدّه رباعيّاً مجرّداً وميمه أصليّة[٤]. والذي يعنينا هنا أنّ الثعالبيّ قد وظّف هذا اللفظ في سياقٍ تشبيهيٍّ بديعٍ، إذ جعل «المواكب» كـ«الكواكب» في جناسٍ ناقصٍ يحقّق التوازن الصوتيّ.

ولعلّ قلّة الرباعيّ مجرّداً كان أو مزيداً في نصوص «المُبْهِج» ترجع إلى أنّ الثعالبيّ كان يتوخّى الإيجاز والخفّة في ألفاظه، وهو ما يتّفق مع طبيعة النثر الفنّيّ الذي يؤثر الألفاظ الرشيقة القليلة المقاطع التي تخدم التوازن السجعيّ.

يتّضح من استقراء أبنية الأسماء المجرّدة والمزيدة في كتاب «المُبْهِج» أنّ الثعالبيّ قد أكثر من توظيف أبنية الثلاثيّ المجرّد، ولا سيّما «فَعْل» و«فِعْل» و«فَعَل»، وأبنية الثلاثيّ المزيد، ولا سيّما «فَعِيل» و«فِعال» و«فَعال» و«فُعول»، في حين قلّت أبنية الرباعيّ مجرّداً كان أو مزيداً. وقد وجّه هذا الاختيارَ عاملان: أوّلهما طبيعةُ النثر الفنّيّ الذي يؤثر الألفاظ الخفيفة الموجزة، وثانيهما اقتضاءاتُ السجع الذي يتطلّب توازناً بين الفواصل لا يتحقّق إلّا بألفاظ متقاربة الأوزان. وقد لاحظ الباحث أنّ الثعالبيّ كان يعمد في كثيرٍ من الأحيان إلى حشد ألفاظٍ من وزنٍ واحدٍ أو أوزانٍ متقاربةٍ في السياق الواحد، وهو ما يمنح النصّ تجانساً صوتيّاً وبنيويّاً لافتاً يُضاف إلى التوازن السجعيّ الذي يقوم عليه أسلوب الكتاب.

---

[١] يُنظر: الجواليقيّ، أبو منصور موهوب بن أحمد، المعرّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط١، ١٩٤٢م: ١٥٨.

[٢] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٧٥.

[٣] المُبْهِج: ٤٧.

[٤] يُنظر: أبنية الصرف في الكتاب: ٢٣٥.

المبحث الثاني:
أبنية المشتقّات ودلالاتها

المشتقّات في الاصطلاح الصرفي هي الأسماء المأخوذة من الأفعال أو المصادر للدلالة على معنى في غير ذات المصدر، وهي من أخصب مباحث علم التصريف وأكثرها اتّصالاً بالدلالة والتركيب معاً. وقد اعتنى الصرفيون بتقسيمها إلى أنواع سبعة رئيسة: اسم الفاعل واسم المفعول وصيغة المبالغة والصفة المشبّهة واسم التفضيل واسم الآلة واسما الزمان والمكان. ولمّا كان كتاب المُبْهِج نصّاً نثرياً يقوم على الوصف والتقرير والتعليق، فقد جاء حافلاً بالمشتقّات على اختلاف أنواعها وتعدّد دلالاتها. ويتتبّع هذا المبحث كلّ نوع منها على حدة، بدءاً باسم الفاعل وانتهاءً باسمَي الزمان والمكان.

أوّلاً: اسم الفاعل

اسم الفاعل اسم مشتقّ يدلّ على مَن وقع منه الحدث أو اتّصف به على وجه الحدوث، وهو من أكثر المشتقّات وروداً في كلام العرب. وقد حدّد الصرفيون له صيغتين قياسيتين: «فَاعِل» من الثلاثي المجرّد، و«مُفْعِل» أو ما يقابله من الأوزان في الأفعال غير الثلاثية بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر(١). وقد ورد اسم الفاعل في نصوص المُبْهِج وروداً كثيفاً ملحوظاً، يعكس طبيعة النصّ القائم على الوصف والتوصيف.

اسم الفاعل من الثلاثي:

صيغته القياسية «فَاعِل» وقد نصّ عليه سيبويه في الكتاب(٢)، وتجيء مؤنّثة على «فَاعِلة». ومن شواهد هذه الصيغة في المُبْهِج لفظ «حاصِر» في قوله: «سُبحانَ مَن لا يحصرُ بنعمةٍ حاصرٌ، وكلُّ حسابٍ عنها قاصرٌ»(٣)، فقد جاء «حاصر» و«قاصر» كلاهما على وزن فَاعِل من الفعلين الثلاثيين «حَصَرَ» و«قَصَرَ»، وفي اجتماعهما في سجعة واحدة توظيف بنيوي لتجانس الوزن في خدمة الإيقاع. و«حاصر» هنا اسم فاعل يعمل عمل فعله، إذ نُفي وأُسند إليه الفاعلية، فأفاد نفي القدرة على حصر النعم عن أيّ حاصرٍ كان.

ومن شواهد اسم الفاعل من الثلاثي أيضاً لفظ «جازم» و«لازم» في قوله: «حقُّ الأَدِيبِ على الأدِيبِ فَرضٌ جازمٌ، وحَتمٌ لازمٌ»(٤)، فكلاهما على وزن فَاعِل، والأوّل من «جَزَمَ» بمعنى قطع وأوجب، والثاني من «لَزِمَ» بمعنى ثبت ووجب. وقد جاء كلّ منهما صفة للمصدرين «فرض»

---

(١) البحر المحيط، ١: ١٥٠.

(٢) يُنظر: الكتاب ، ٤: ٧٦.

(٣) المبهج: ٢٨

(٤) المصدر نفسه :٥٣

و«حتم» على الترتيب، فأفاد التأكيد والتوكيد على وجوب هذا الحقّ ولزومه. وفي اختيار الثعالبي لصيغة اسم الفاعل دون غيرها دلالة على إرادة الحدوث والتجدّد، أي أنّ هذا الحقّ جازم متجدّد الجزم لازم متجدّد اللزوم، لا صفة ثابتة قارّة.

ولفظ «الفارس» الذي تكرّر في باب ذكر الفرسان والأبطال، وقد في قوله: «الفارسُ مَن يَسبِقُ قَوسَه الرّيحُ»[١]، فهو اسم فاعل من «فَرَسَ» على وزن فاعل، وقد غلب استعماله اسماً لراكب الفرس حتى صار كالعلَم بالغلبة. ومنه كذلك لفظ «داعٍ» والأصل «داعي» في قوله: «خيرُ الإخوانِ مَن كانَ لَكَ داعِياً، ومَعكَ داعِياً»، فهو اسم فاعل من «دَعَا» على وزن فاعل، وقد جاء منصوباً خبراً لكان.

ومن الشواهد اللافتة لفظ «العالية» و«الغالية» في مطلع الكتاب: «كلمةُ اللهِ هي العالية، ومشيئتُه هي الغالية»[٢]، فكلاهما اسم فاعل مؤنّث على وزن فَاعِلة، من «عَلَا» و«غَلَا» أو «غَلَبَ». وقد جاءا معرَّفين بالألف واللام ليفيدا الاستغراق والوقدل، أي أنّ كلمة الله هي العالية على الإطلاق لا تدانيها كلمة. وقد أشار ابن يعيش إلى أنّ اسم الفاعل إذا تعرّف بأل أفاد الثبوت والدوام أكثر ممّا يفيده منكّراً[٣].

اسم الفاعل من غير الثلاثي:

يُصاغ بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر، وقد قرّر الصرفيون[٤]. ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «مُقلِّب» في قوله: «سُبحانَ مُقلِّبِ الأقواتِ، على اختلافِ الأوقات[٥]، فهو اسم فاعل من الرباعي «قَلَّبَ» على وزن مُفعِّل بضمّ الميم وكسر العين المشدّدة، وقد أُضيف إلى «الأقوات» فأفاد الدلالة على فاعل التقليب والتغيير وهو الله سبحانه. وفي اختيار صيغة اسم الفاعل من «قلَّبَ» المضعّف لا من «قَلَبَ» المجرّد دلالة على الكثرة والتكرار، إذ إنّ التضعيف يفيد التكثير وقد هو مقرّر عند الصرفيين[٦].

ومن شواهد اسم الفاعل من غير الثلاثي أيضاً لفظ «مُحيط» في قوله: «ما مِن لحظةٍ إلّا ومعها فَضلٌ مِنَ اللهِ مُحيطٌ»[٧]، فهو اسم فاعل من «أحاطَ يُحيطُ» على وزن مُفعِل، وقد جاء نعتاً لـ«فضل» ليفيد شمول هذا الفضل وإحاطته بالعبد من كلّ جانب. ولفظ «مُستَولٍ» والأصل

---

(١) المُبْهِج:٤٦

(٢) المصدر نفسه :٢٨

(٣) يُنظر: شرح المفصل ، ٣: ٩٧.

(٤) يُنظر: الممتع في التصريف، ١: ٢٠٨.

(٥) المبهج: ٢٨

(٦) يُنظر: الخصائص ، ٢: ١٥٢.

(٧) المبهج: ٢٨

«مُستَوليا» في قوله: «كتابُ الصَّديقِ، يَدفَعُ الهَمَّ مُولِيّاً، والأنسَ مُستَولياً»[١]، فهو اسم فاعل من «استولى» على وزن مُستَفعِل، وقد جاء حالاً من «الأنس». وكذلك لفظ «مُتعطِّل» في قوله: «أنفَعُ مِن نَسيمِ السَّحرِ، المُتعطِّلِ بِزِينَةِ الزَّهرِ»[٢]، فهو اسم فاعل من «تعطَّلَ» على وزن مُتفعِّل.

ولفظ «المُتَنبسِط» في قوله في باب الكتابة: «والنَّثرُ المُتنبسِطةُ»[٣]، فإنّه على وزن المُتَفعِّلة، وهو اسم فاعل مؤنّث. وممّا يسترعي الانتباه في نصوص المُبْهِج أنّ الثعالبي يوظّف اسم الفاعل من غير الثلاثي في مواضع يحتاج فيها إلى الدلالة على التكثير أو المبالغة أو الشمول، وقد في «مُقلِّب» و«مُحيط» و«مُستَوليا»، بينما يوظّف اسم الفاعل من الثلاثي في مواضع الوصف البسيط المباشر، وقد في «حاصر» و«قاصر» و«جازم» و«لازم.«

وقد لاحظ الباحث أنّ الثعالبي يعمد في كثير من الأحيان إلى المزاوجة بين اسمَي فاعل على الوزن نفسه في طرفَي السجعة الواحدة، وقد في «حاصر... قاصر» و«جازم... لازم» و«العالية... الغالية»، وهذا التجانس البنيوي بين فاصلتي السجع يكشف عن وعي الثعالبي بأثر الوزن الصرفي في تحقيق الإيقاع الصوتي، فضلاً عن الدلالة المعجمية التي يضيفها كلّ لفظ في سياقه.

ثانياً: اسم المفعول

اسم المفعول اسم مشتقّ يدلّ على مَن وقع عليه الفعل، ويُصاغ من الثلاثي على وزن «مَفْعُول»، ومن غير الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر[٤]. وقد ذكر سيبويه أنّ «مفعولاً» هو القياس المطّرد في اسم المفعول من الثلاثي[٥].

اسم المفعول من الثلاثي:

ومن شواهده في المُبْهِج قوله: «الحاجة إلى الأخ المُعين، كالحاجة إلى الماء المَعين». ففي هذه العبارة جناسٌ بين لفظين: الأول «المُعين»[٦] وهو اسم فاعل من «أعانَ» على وزن «مُفْعِل»، والثاني «المَعين» وهو على الراجح بمعنى الماء الجاري الظاهر، من «مَعَنَ» الماءُ إذا جرى، فوزنه «فَعيل»،[٧] والميم أصلية. وقيل هو «مَفعول» من «عانَه» بمعنى أدركه بالعين، وأصله

---

(١) المُبْهِج:٥٣

(٢) المصدر نفسه :٥٣

(٣) المصدر نفسه :١٠١

(٤)يُنظر: الدرّ المصون، ١: ٩٠.

(٥) يُنظر: الكتاب ، ٤: ٨٩.

(٦) المبهج:٥١

(٧) يُنظر: مقاييس اللغه:٥: ٢٧٦.

«مَعْيُون» ثم أُعلّ فصار «مَعين» على وزن «مَفعُول». وقد رجّح أكثر أهل اللغة الوجه الأول، أي أنّ الميم أصلية. [١]

اسم المفعول من غير الثلاثي:

يُصاغ بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، نحو «مُكرَم» من «أكرمَ» و«مُعظَّم» من «عظَّمَ»[٢]. ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «مُعزَّز» في قوله: «خصوصاً إذا كان مُعزَّزَ الحاشيةِ بالصلاحِ»[٣]، فهو اسم مفعول من «عزَّزَ» على وزن مُفعَّل بضمّ الميم وفتح العين المشدّدة، وقد أُضيف إلى «الحاشية» إضافة لفظية لا تفيد التعريف، ليدلّ على أنّ الدعاء الذي عُزّزت حاشيتُه بالصلاح هو أقرب إلى الإجابة.

ومن شواهده كذلك لفظ «مُتعلِّقة» في قوله: «الآمالُ مُتعلِّقةٌ بالأموالِ»[٤]، وهذا اللفظ يحتمل أن يكون اسم فاعل من «تعلَّقَ» اللازم بمعنى تعلّقَت الآمالُ بالأموال أي ارتبطت بها، وعلى هذا فالميم والتاء زائدتان والوزن مُتَفعِّلة. وهو من المواضع التي يتداخل فيها اسم الفاعل واسم المفعول لأنّ الفعل لازم لا يأتي منه اسم مفعول إلّا بالجارّ والمجرور. والأقرب أنّه اسم فاعل هنا بدليل إسناده إلى «الآمال» على الفاعلية.

ويلاحظ الباحث أنّ اسم المفعول قد ورد في المُبْهِج بنسبة أقلّ من اسم الفاعل، وذلك راجع إلى طبيعة النصّ التي تميل إلى الوصف الفاعلي أي وصف الأشياء بما تفعله أكثر من الوصف المفعولي أي وصفها بما يقع عليها . وهذا أمر مألوف في النثر الأدبي الذي يسعى إلى إبراز الفاعلية والحيوية في الموصوفات. غير أنّ اسم المفعول يظهر حين يكون المقام مقام تقرير حالة ثابتة أو وصف شيء تعرّض لفعل خارجي، وقد في «مُعزَّز» الذي يصف الدعاء بأنّه قد عُزّز بالصلاح من خارجه.

ثالثاً: صيغة المبالغة

صيغ المبالغة أسماء مشتقّة من أفعال ثلاثية غالباً للدلالة على المبالغة في الحدث وكثرته أو شدّته، وهي تحلّ محلّ اسم الفاعل في الدلالة وتزيد عليه بالمبالغة. وقد عدّ الصرفيون أشهر صيغها خمساً هي: فَعَّال، ومِفْعَال، وفَعُول، وفَعِيل، وفَعِل[٥]. وزاد بعضهم صيغاً أخرى. وقد ورد في نصوص المُبْهِج عدد من هذه الصيغ يكشف عن حرص الثعالبي على تكثيف الدلالة والمبالغة في الوصف.

---

(١) المبهج: ٤٠

(٢) يُنظر: الدرّ المصون، ١: ٨٩

(٣) المصدر نفسه :٣٠

(٤) المبهج: ٦٤

(٥) يُنظر: دروس التصريف: ١١٣.

صيغة فَعُول:

وهي من أكثر صيغ المبالغة وروداً في المُبْهِج. فمنها لفظ «صَدوق» في قوله: «الصَّدِيقُ الصَّدوقُ كالدَّفينِ الدَّقيقِ»[١]، فهو على وزن فَعُول من الصِّدق، يدلّ على من يبالغ في الصدق ويلازمه. وقد ذكر سيبويه أنّ فَعُولاً يجيء للمبالغة من فاعل، نحو «شَكُور» من «شاكر»[٢]. واختيار الثعالبي لصيغة «صَدوق» إلى جانب «صَديق» في السياق نفسه يكشف عن تدرّج دلالي مقصود: فالصديق هو المُصادِق، والصَّدوق هو الذي بلغ الغاية في الصدق، وكأنّ الثعالبي يشترط في الصديق الكامل ألّا يكون مُصادِقاً فحسب بل صَدوقاً مبالِغاً في صدقه.

ومن صيغة فَعُول أيضاً ما يمكن أن يُلمح في لفظ «غَفور» و«شَكور» ممّا يتردّد في سياقات الحديث عن الله تعالى في الأبواب الأولى من الكتاب. وقد نبّه ابن جنّي على أنّ فَعُولاً يستوي فيه المذكّر والمؤنّث إذا كان بمعنى المبالغة[٣].

صيغة فَعَّال:

ومن ألفاظ المبالغة في كتاب المبهج لفظ «الكذّاب» الوارد في قول الثعالبي: «علامة الكذّاب جوده باليمين من غير مُستحلِفٍ»،[٤] وهو على وزن فَعَّال من الفعل الثلاثي «كَذَبَ»، وقد جيء به هنا للدلالة على من بلغ الغاية في الكذب واعتاده حتى صار سجيّةً لازمةً له، فليس هو مجرّد من كذب مرّةً أو مرّتين، بل هو من تمكّن منه الكذب وأدمنه حتى غدا لا يملك منه فِكاكاً. وصيغة فَعَّال من أكثر صيغ المبالغة دوراناً في كلام العرب، وقد ذكرها سيبويه في كتابه ضمن الصيغ التي تُبنى للدلالة على الكثرة، إذ قال ما معناه إنّ العرب إذا أرادت المبالغة في الوصف والإكثار منه عدلت عن «فاعل» إلى «فَعَّال» و«مِفْعال» و«فَعول»، فتكون هذه الأبنية بديلاً عن اسم الفاعل حين يُراد بها تكثير الفعل والمبالغة فيه. [٥] واستعمال الثعالبي هذه الصيغة في سياق وصف الكذّاب يُجسّد دلالتها الصرفية تجسيداً دقيقاً، إذ يرسم صورة لمن لا يكتفي بالكذب العارض بل يحلف من تلقاء نفسه دون أن يُطلب منه ذلك، وكأنّ كثرة كذبه هي التي تدفعه إلى التحصّن باليمين ابتداءً خشيةَ أن يُفتضح.

صيغة فَعِيل بمعنى فَاعِل مبالغةً:

---

(١) المبهج: ٤٨

(٢) يُنظر: الكتاب ، ٤: ٧٧.

(٣)يُنظر: الخصائص ، ٣: ٢٥٠.

(٤) المبهج: ٣٤

(٥)يُنظر: الكتاب:١: ١١٠

وقد ذكر الصرفيون أنّ «فَعيلاً» يأتي بمعنى فاعل مبالغةً في مواضع كثيرة[١]. ومن شواهد ذلك في المُبْهِج لفظ «عَنيف» في قوله: «الشَّوقُ اللَّطيفُ، هوَ الشَّوقُ العنيفُ»[٢]، فإنّ «لطيف» و«عنيف» كليهما على فَعيل، وفي هذا السياق يحمل «عنيف» معنى المبالغة في العنف، أي أنّ الشوق الذي يبدو لطيفاً هو في حقيقته بالغ العنف والشدّة. و«لطيف» كذلك فَعيل بمعنى فاعل مبالغةً في اللطف والرقّة. وقد وظّف الثعالبي هذا التقابل بين «لطيف» و«عنيف» وهما على الوزن نفسه لتوليد مفارقة بلاغية تجعل الشوق ذا طبيعة مزدوجة: لطيفاً في ظاهره عنيفاً في باطنه.

ومنه أيضاً لفظ «نَقيّ» و«تَقيّ» في قوله: «خيرُ الدُّعاءِ ما صدرَ عن ضميرٍ تقيّ، وقلبٍ نقيٍّ»[٣]. فـ«تقيّ» أصله «وَقِيّ» على فَعيل من «وَقَى» ثمّ أُبدلت الواو تاء، وهو يفيد المبالغة في التقوى، و«نقيّ» على فَعيل من «نَقَا» يفيد المبالغة في النقاء والصفاء. وفي الجمع بينهما توكيد على شرط إخلاص الدعاء: أن يصدر عن ضمير بالغ التقوى وقلب بالغ النقاء.

صيغة مِفعَال:

ذكر الصرفيون أنّ مِفعالاً يأتي للمبالغة، نحو «مِعطاء» من «أعطى» و«مِهذار» من «هَذَرَ»[٤]. ولم يرد هذا البناء بوضوح في النصوص المقتبسة من المُبْهِج، وهو ما يشير إلى أنّ الثعالبي قد آثر صيغتي فَعُول وفَعيل على غيرهما من صيغ المبالغة، ولعلّ ذلك يعود إلى أنّهما أخفّ وأنسب للسجع من مِفعال الأطول وزناً.

صيغة فَعِل:

ومنها لفظ «حَذِر» و«فَطِن» ونحوهما، وقد أشار سيبويه إلى مجيء فَعِل للمبالغة في بعض الألفاظ[٥]. ولم يكثر هذا البناء في نصوص المُبْهِج.

وخلاصة القول في صيغ المبالغة أنّ الثعالبي قد أولع بصيغتي فَعُول وفَعيل أكثر من غيرهما، وذلك لخفّتهما واتّساع دلالتهما ومناسبتهما لإيقاع السجع الذي يتطلّب فواصل متوازنة. وقد وظّفهما الثعالبي توظيفاً دلالياً واعياً: فكان يختار صيغة المبالغة حين يريد تكثيف الوصف والمبالغة فيه، ويترك اسم الفاعل البسيط للمواضع التي لا تقتضي مبالغة.

---

(١) يُنظر: شرح شافيه ابن الحاجب، ١: ١٦٥.

(٢) المبهج: ٥٤

(٣) المصدر نفسه :٣٠

(٤) يُنظر: دروس التصريف: ١١٤.

(٥) يُنظر: الكتاب :٤: ٧٨.

رابعاً: الصفة المشبّهة

الصفة المشبّهة باسم الفاعل صفة مشتقّة من الفعل اللازم للدلالة على ثبوت المعنى في صاحبها ودوامه، لا على الحدوث والتجدّد وقد في اسم الفاعل[١]. وقد ذكر الصرفيون لها أوزاناً كثيرة أشهرها: فَعِل، وأَفعَل، وفَعْلان، وفَعِيل، وفَعَل، وفُعَال[٢].

بناء فَعِيل بمعنى الصفة المشبّهة:

ومن أبرز شواهده في المُبْهِج لفظ «شَديد» في قوله: «خيرُ الخَيلِ ما كانَ جُزلُه شَديداً، وشَدُّه شَديداً»[٣]، فإنّ «شديد» على فَعيل من «شَدَّ يَشِدّ»، وهو صفة مشبّهة تدلّ على ثبوت صفة الشدّة في الموصوف ودوامها، وليس على حدوثها وتجدّدها. وقد كرّره الثعالبي في الفقرة نفسها مرّتين لتوكيد ثبوت هذه الصفة في الخيل الجيّدة. ولفظ «لَطيف» في قوله: «ما مِن لحظةٍ إلّا ومعها فَضلٌ مِنَ اللهِ مُحيطٌ، وصُنعٌ لطيفٌ»[٤]، فإنّ «لطيف» يحتمل أن يكون صفة مشبّهة بمعنى ثبوت اللطف في الصنع الإلهي ودوامه، ويحتمل أن يكون صيغة مبالغة بمعنى بالغ اللطف. والأرجح أنّه صفة مشبّهة لأنّ السياق سياق تقرير صفة ثابتة لله تعالى لا صفة حادثة متجدّدة.

بناء أَفْعَل:

ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «أكبر» و«أعظم» و«أحسن» و«أشرف» وأمثالها. بيد أنّ هذه الألفاظ إذا جاءت في سياق التفضيل كانت اسم تفضيل لا صفة مشبّهة، ولا تكون صفة مشبّهة على أَفعَل إلّا إذا كانت من باب الألوان والعيوب نحو «أحمر» و«أعمى»[٥]. ولم يرد في النصوص المقتبسة من المُبْهِج ما يوافق هذا الضرب بوضوح.

بناء فَعْلان:

ومنه ما يدلّ على الامتلاء والحرارة والعطش ونحوها، كـ«عطشان» و«ريّان». ولم يكثر هذا البناء في نصوص المُبْهِج. غير أنّه يمكن الإشارة إلى لفظ «متيال» في قوله: «ظِلُّ المالِ مَتيالٌ»[٦]، وهو بناء يحتاج إلى تحقيق، ولعلّه من أبنية الصفة المشبّهة الدالّة على الثبوت.

ويتبيّن للباحث من استقراء نصوص المُبْهِج أنّ الصفة المشبّهة قد وردت فيه على أوزان محدودة أبرزها فَعيل، وأنّ الثعالبي قد وظّفها في مواضع يريد فيها تقرير صفة ثابتة في الموصوف لا تتغيّر بتغيّر الأحوال، كوصف الصُنع الإلهي بالخفاء واللطف، ووصف الخيل بالشدّة والقوّة.

---

(١) يُنظر: المقتضب ، ٢: ١١٧.

(٢) يُنظر: الدرّ المصون، ١: ٩٠.

(٣) المبهج: ٤٧

(٤) المصدر نفسه :٢٨

(٥) يُنظر: دروس التصريف: ١١٦.

(٦) المبهج:٦٤

وهذا يتّسق مع الطبيعة الدلالية للصفة المشبّهة التي تفيد الثبوت والاستقرار في مقابل اسم الفاعل الذي يفيد الحدوث والتجدّد.

خامساً: اسم التفضيل

اسم التفضيل اسم مشتقّ على وزن «أَفْعَل» (مذكّراً) و«فُعْلَى» (مؤنّثاً) يدلّ على أنّ شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها[١]. وقد حدّد الصرفيون شروطاً لصياغته أهمّها: أن يكون الفعل ثلاثياً قابلاً للتفاضل غير دالّ على لون أو عيب. وقد ورد اسم التفضيل في المُبْهِج وروداً لافتاً يعكس طبيعة النصّ القائم على المفاضلة والتقريب بين الأشياء.

فمن شواهده لفظ «أكبر» في قوله: «نِعَمُ اللهِ تعالى أكبرُ مِن أن تربطَها الأفهامُ، أو تضبطَها الأوهامُ»[٢]، فهو اسم تفضيل من «كَبُرَ» على وزن أَفعَل، وقد جاء في سياق نفي قدرة الأفهام على إحاطة نِعَم الله، فأفاد تفضيل النِّعَم على ما يمكن أن تبلغه الأفهام. والملاحظ أنّ الثعالبي قد أتبع اسم التفضيل بـ«مِن أن» والفعل المضارع، وهو أحد الأساليب القياسية في التفضيل عند النحويين[٣].

ومنه لفظ «أكرم» في قوله: «إذا سَألتَ فاسألِ اللهَ، فإنّه أكرمُ مِن ناجيتَ، وأكرمُ مَن رجيتَ»[٤]، فقد كرّر الثعالبي اسم التفضيل «أكرم» مرّتين في سجعة واحدة مع تغيير المفضَّل عليه من «مَن ناجيتَ» إلى «مَن رجيتَ» وفي هذا التكرار تأكيد على تفوّق الله سبحانه في الكرم على كلّ مناجىً وكلّ مرجوّ.

ومنه لفظ «أشرف» في قوله: «العِلمُ أشرفُ ما وُعيتَ»[٥]، فهو اسم تفضيل من «شَرُفَ» يفيد تفضيل العلم على كلّ ما يمكن أن يعيه الإنسان. ولفظ «أفضل» في قوله: «والخَبيرُ أفضلُ ما أوتيتَ»[٦]، فهو اسم تفضيل من «فَضَلَ» أو «فَضُلَ». وقد جمع الثعالبي بين «أشرف» و«أفضل» في سياق واحد بسجعة متوازنة، فجعل العلم أشرف المعارف والخبير أفضل العطايا.

ومنه لفظ «أحسن» المتكرّر في باب الكتابة ووصف الخطّ، كقوله: «رُبَّ كتابٍ أحسنَ مِن عِقدِ الضَّباءِ، وأنتَعُ مِن نسيمِ الصَّبا»[٧]، وقوله: «رُبَّ كتابٍ أحسنَ مِنَ البُشرى بالبُشرى»[٨]. وقوله:

---

(١) يُنظر: شرح المفصل:٣: ٣٩.

(٢) المبهج:٢٨

(٣) يُنظر: شرح المفصل:٣: ٤١.

(٤) المبهج: ٣٠

(٥) المصدر نفسه :٧٢

(٦) الميهج :٧٢

(٧) المصدر نفسه :١٠٢

(٨) المصدر نفسه :١٠٢

«رُبَّ كتابٍ أحسنَ مِن بُدورِ الخُزرِ، في لَيالي المُقرِ»[١]. وقد لاحظ الباحث أنّ تكرار اسم التفضيل «أحسن» في هذه السياقات المتتالية يعكس تقنية أسلوبية مقصودة عند الثعالبي، وهي بناء الفقرات المتوازية التي تبدأ بـ«ربّ كتاب أحسن من...» ثمّ يتغيّر المفضَّل عليه في كلّ مرّة، فيتحقّق التنويع الدلالي ضمن وحدة البناء الصرفي والتركيبي.

سادساً: اسم الآلة

اسم الآلة اسم مشتقّ يدلّ على الأداة التي يُنجَز بها الفعل، ويُصاغ قياسياً على ثلاثة أوزان هي: مِفْعَل، ومِفْعَلة، ومِفْعَال[٢]. وقد أضاف المحدثون وزن «فَعَّالة» إلى الأوزان القياسية[٣]. ولم يرد اسم الآلة في نصوص المُبْهِج وروداً كثيفاً، وذلك لأنّ طبيعة الكتاب أدبية وعظية لا تقنية، فالحديث فيه عن المعاني والقيم والأوصاف لا عن الأدوات والآلات.

غير أنّ الباحث وقف على بعض الشواهد، منها لفظ «مِفتاح» في قوله: «ومفاتيحِ النَّجاحِ»، وهو جمع «مِفتاح» على وزن مِفعال، وهو اسم آلة من «فَتَحَ» يدلّ على الأداة التي يُفتح بها. وقد استعمله الثعالبي هنا مجازاً للدلالة على أنّ الدعاء بمنزلة المِفتاح الذي يُفتح به باب النجاح، وهو استعمال بلاغي يقوم على الاستعارة. ومنه لفظ «مِقلاد» إذا صحّ أنّ «مقاليد» جمع لـ«مِقلاد» في قوله: «الدُّعاءُ مِن مقاليدِ النَّجاءِ»[٤]، فهو على وزن مِفعال أيضاً بمعنى المفتاح أو القفل، وفيه دلالة على أنّ الدعاء هو الأداة التي تقفل أبواب البلاء وتفتح أبواب النجاء.

وقد ذكر ابن يعيش أنّ أسماء الآلة تُستعمل في المجاز كثيراً حتى إنّها تخرج عن دلالتها الأصلية على الأداة المادّية إلى دلالات معنوية[٥]. والملاحظ أنّ الثعالبي لم يستعمل اسم الآلة في نصوص المُبْهِج إلّا في سياقات مجازية، وهو ما يعكس الطبيعة الأدبية للنصّ البعيدة عن الدلالات المادّية المباشرة.

سابعاً: اسما الزمان والمكان

اسم الزمان واسم المكان اسمان مشتقّان يدلّان على زمان وقوع الفعل أو مكانه، ويُصاغان من الثلاثي على وزن «مَفْعَل» أو «مَفْعِل» بحسب قواعد معيّنة فصّلها الصرفيون[٦]، ومن غير الثلاثي على وزن اسم المفعول نفسه[٧]. وقد ذكر سيبويه أنّ «مَفعَلاً» بفتح العين يجيء لما كان

---

(١) المُبْهِج:١٠٢

(٢) الدرّ المصون، ١: ٨٠.

(٣) يُنظر: أبنيه الصرف في الكتاب : ٢٩٠.

(٤) المبهج:٣٠

(٥) شرح المفصل٣: ١٠٠.

(٦) يُنظر: دروس التصريف: ١١٩.

(٧)الدرّ المصون، ١: ٩٠.

يَفعُل بضمّ العين في المضارع ولما كان واوي الفاء أو معتلّ اللام، وأنّ «مَفعِلاً» بكسر العين يجيء لما كان يَفعِل بكسر العين[١].

ومن شواهد اسم المكان في المُبْهِج لفظ «مَعقِل» في قوله: «المَعقلُ أحصنُ معقلٍ»[٢]، فهو على وزن مَفعِل بكسر العين من «عَقَلَ يَعقِلُ»، ويدلّ على مكان العَقل أي الحصن والملجأ. وقد استعمله الثعالبي مجازاً للدلالة على أنّ العقل نفسه هو أحصنُ ملجأ يلجأ إليه الإنسان، وفي هذا استعارة لطيفة تجعل العقل مكاناً حصيناً يحتمي به صاحبه. ولفظ «مُعتقَل» في قوله: «وأحسنُ مُعتقَلٍ»[٣]، وهو على وزن مُفتعَل بفتح ما قبل الآخر من «اعتقلَ»، ويحتمل أن يكون اسم مكان بمعنى موضع الاعتقال أي الحصانة، أو اسم مفعول.

ومنه لفظ «مَبيت» في قوله: «الشَّوقُ يَطوي الفِراشَ الوَطيءَ، ويَبُثُّ المَبيطَ البَطيءَ»[٤]، ولعلّ الصواب «المَبيت» وهو اسم مكان . أو زمان . من «بَاتَ يَبِيتُ» على وزن مَفعِل، يدلّ على مكان البيات أو زمنه. وقد وظّفه الثعالبي في سياق وصف الشوق الذي يحرم صاحبه لذّة المبيت ويجعل زمنه بطيئاً ثقيلاً.

ومن اسم المكان أيضاً ما ورد ضمناً في لفظ «مَقعَد» الذي يُفهم من قوله: «الصَّدِيقُ مَن لا يحولُ مَقعدَهُ على مَرِّ الأهوالِ»[٥]، فهو على وزن مَفعَل بفتح العين من «قَعَدَ يَقعُدُ»، ويدلّ على مكان القعود، وقد استعمله الثعالبي مجازاً بمعنى المنزلة والموقف.

---

(١) يُنظر: الكتاب ، ٤: ٩٠.

(٢) المبهج: ٧١

(٣) المصدر نفسه :٧١

(٤) المصدر نفسه :٥٤

(٥) المبهج :٤٩

المبحث الثالث:

أبنية جموع التكسير ودلالاتها

تُعدّ جموع التكسير من أخصب أبواب التصريف العربي وأوسعها مادّةً، ذلك أنّها تقوم على تغيير بنية المفرد تغييراً داخلياً بالحركات أو بالزيادة أو بالحذف أو بأكثر من وجه معاً، وهو ما يميّزها عن الجمع السالم الذي يكتفي بإلحاق علامة خارجية. وقد قسّمها الصرفيون قسمين كبيرين: جموع قلّة وجموع كثرة، فالأولى تدلّ في الأصل على العدد من ثلاثة إلى عشرة، والثانية تدلّ على ما فوق ذلك إلى ما لا نهاية له. ولمّا كان كتاب المُبْهِج نصّاً نثرياً يقوم على التعميم والوصف والتقرير، فقد جاءت جموع التكسير فيه كثيرة متنوّعة الأبنية، يتتبّعها الباحث في هذا المبحث مصنِّفاً إيّاها بحسب أقسامها الصرفية.

أوّلاً: أبنية جموع القلّة

أجمع الصرفيون على أنّ جموع القلّة محصورة في أربعة أوزان، جمعها بعضهم في قوله: «أَفْعِلَةٌ أَفْعُلٌ ثمّ فِعْلَهْ ... ثمّتَ أَفْعَالٌ جموعُ قِلَّهْ»[١]، وهي: أَفْعُل، وأَفْعَال، وأَفْعِلَة، وفِعْلَة. وقد ذكر سيبويه أنّ هذه الأوزان هي التي وُضعت في الأصل للدلالة على العدد القليل من ثلاثة إلى عشرة، وإن كانت قد تُستعمل في الكثرة مجازاً إذا لم يكن للمفرد جمع كثرة[٢]. ويعرض الباحث فيما يأتي لما ورد من هذه الأوزان في نصوص المُبْهِج.

بناء أَفْعُل:

وهو جمع قلّة يطّرد في الاسم الثلاثي على وزن فَعْل صحيح العين واللام عند سيبويه[٣]. ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «أجزاء» في قوله: «ولا يأقلُّ جزءٌ مِن أجزائها»[٤]، فإنّ «أجزاء» جمع «جُزء» وأصله «أجزُؤ» على وزن أَفْعُل، ثمّ قُلبت الهمزة الأخيرة ألفاً لتطرّفها بعد ضمّة. وقد اختلف الصرفيون في هذا الجمع: أهو على أَفْعُل أم أَفْعَال؟ والراجح عند التحقيق أنّه أَفْعَال لا أَفْعُل، لأنّ مفرده فُعْل بالضمّ لا فَعْل بالفتح[٥]. ويبقى الشاهد صالحاً في كلتا الحالتين لتمثيل جمع القلّة.

بناء أَفْعَال:

---

(١) هذا البيت منسوب إلى ابن مالك في ألفيّته. ينظر: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي: تسهيل الفوائد وتكميل المقاد: تحقيق: محمد كامل بركات: دار الكاتب العربي: القاهره: ١٩٦٧م: ٣٢٠.

(٢) يُنظر: الكتاب ، ٣:(٥٧٢-٥٧٣.)

(٣) المصدر نفسه : ٣:٥٧٥.

(٤) المبهج: ٢٨

(٥)يُنظر: شرح شافيه ابن الحاجب، ٢: ٩٣.

وهو من أوسع أوزان جمع القلّة وأكثرها استعمالاً، يطّرد في جمع الثلاثي مطلقاً عند كثير من الصرفيين[١]. وقد حفلت نصوص المُبْهِج بهذا الوزن حفولاً ظاهراً. فمنه لفظ «أمداد» في قوله: «سُبحانَ مَن لا تنقطعُ أمدادُ يقينِه، ولا تنتقصُ آمادُ كرمِه»[٢]، فـ«أمداد» جمع «مَدَد» على أَفعال. ومنه «الأدهار» في قوله: «سُبحانَ مَن لا تُحِلُّ الأدهارُ والأزمنةُ»[٣]، فهو جمع «دَهْر» على أَفعال. ومنه «الأوقات» في قوله: «سُبحانَ مُقلِّبِ الأقواتِ، على اختلافِ الأوقاتِ»[٤]، فكلا اللفظين «الأقوات» و«الأوقات» جمعا قلّة على أَفعال، الأوّل جمع «قُوت» والثاني جمع «وَقت». وقد وظّفهما الثعالبي معاً في سجعة واحدة فحقّق بينهما تجانساً بنيوياً وصوتياً لافتاً، إذ اتّفقا في الوزن الصرفي واختلفا في الحروف الأصول اختلافاً يسيراً يقارب الجناس.

وقد ذهب ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) إلى أنّ أَفعالاً يطّرد جمعَ قلّةٍ لكلّ اسم ثلاثي لم يطّرد فيه أَفْعُل.[٥] ويلاحظ الباحث أنّ الثعالبي قد أكثر من هذا الوزن في نصوصه إكثاراً يتجاوز سائر أوزان جمع القلّة، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى كثرة الأسماء الثلاثية المجرّدة التي يقوم عليها نصّ المُبْهِج وقد سبق بيانه في المبحث الأول من هذا الفصل.

بناء أَفْعِلَة:

وهو جمع قلّة يطّرد في الاسم الرباعي المذكّر الذي ثالثه حرف مدّ زائد، نحو «طعام وأطعمة» و«رغيف وأرغفة»[٦]. ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «الأزمنة» في قوله: «سُبحانَ مَن لا تُحِلُّ الأدهارُ والأزمنةُ»[٧]، فهو جمع «زَمَن» وقد يقال «زَمان» على أَفعِلة. وقد أشار سيبويه إلى أنّ أَفعِلة قد يجمع عليه ما كان على فَعَل وفَعَل إذا أُريد به القلّة[٨]. ومنه لفظ «الأقلام» وإن كان على أَفعال لا أَفعِلة في قوله: «العُلماءُ أقلامُ الإسلامِ»[٩]، فإنّ «أقلام» جمع «قَلَم» على أَفعال لا أَفعِلة، ولكنّه يُذكر هنا للإشارة إلى استعمال الثعالبي لجموع القلّة المختلفة.

بناء فِعْلَة:

---

(١) يُنظر: الممتع في التصريف، ٢: ٤٤٥.

(٢) المبهج: ٢٨

(٣) المصدر نفسه :٢٨

(٤) المصدر نفسه :٢٨

(٥) يُنظر: تسهيل الفوائد ٣٢١.

(٦) يُنظر: الكتاب ، ٣: ٥٨٠.

(٧) المبهج::٢٨

(٨) يُنظر: الكتاب ، ٣:(٥٨٠-٥٨١.)

(٩) المبهج:٧٢:

وهو جمع قلّة أقلّ أوزان القلّة استعمالاً، وقد ذكر سيبويه أنّه يختصّ ببعض الأسماء نحو «فِتية» جمع «فَتى» و«صِبية» جمع «صَبيّ». ولم يقف الباحث على شاهد صريح لهذا الوزن في النصوص المقتبسة من المُبْهِج، وهو أمر يتّسق مع ندرة هذا الوزن في الاستعمال العامّ وقد نصّ عليه الصرفيون.

ثانياً: أبنية جموع الكثرة

جموع الكثرة أوسع من جموع القلّة أوزاناً وأكثر استعمالاً، وقد عدّ الصرفيون أوزانها فبلغت عند بعضهم أكثر من عشرين وزناً[١]. وقد ورد في نصوص المُبْهِج عدد كبير من هذه الأوزان، يعرضها الباحث فيما يأتي مصنّفة بحسب الوزن الصرفي:

بناء فُعُول:

وهو من أكثر أوزان جمع الكثرة شيوعاً في العربية، ويطّرد في جمع فَعْل صحيح اللام عند سيبويه[٢]. ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «القلوب» في قوله: «القلوبُ لا تُستمالُ بمثلِ المالِ»[٣]، فهو جمع «قَلْب» على فُعول. ولفظ «الوجوه» في قوله: «العاقلُ مَن يَستدِلُّ بأساريرِ الوُجوهِ، على أسرارِ القُلوبِ»[٤]، فهو جمع «وَجْه» على فُعول. ولفظ «الغيوب» في قوله: «ويَستَخرِجُ دَوائعَ الغُيوبِ»[٥]، فهو جمع «غَيْب» على فُعول. ولفظ «الدموع» و«الضلوع» في قوله: «الشَّوقُ ما قَضَّ عِقدَ الدُّموعِ، وزَمَّ عِقدَ الضُّلوعِ»، فالأوّل جمع «دَمْع» والثاني جمع «ضِلْع» وكلاهما على فُعول. ولفظ «جُسوم» في قوله: «البَطلُ مَن يُنظِّمُ جُسومَ الأعداءِ»[٦]، فهو جمع «جِسْم» على فُعول

ويلاحظ الباحث أنّ وزن فُعول قد هيمن على جموع الكثرة في المُبْهِج هيمنة واضحة، وذلك لارتباطه بمفردات على وزن فَعْل الذي سبقت الإشارة في المبحث الأول إلى أنّه أكثر أبنية الأسماء الثلاثية وروداً في الكتاب.

بناء فِعَال:

---

(١) يُنظر: شرح المفصل:٥: ١٧.

(٢) يُنظر: الكتاب ، ٣: ٥٧٦.

(٣) المبهج:٦٤:

(٤) المصدر نفسه :٧١

(٥) المصدر نفسه :٧١

(٦) المبهج: ٤٦

وهو جمع كثرة يكثر في فَعْل وفَعْلة وفَعَل، وقد ذكر سيبويه[١]. ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «الرِّماح» في قوله: «ويترنَّحُ القُفوسَ بِرِماحِه»[٢]، فهو جمع «رُمح» على فِعال. ولفظ «العِراب» في قوله: «أحسنُ الخَيلِ ما كان بين المَهاري والعِرابِ»[٣]، فإنّ «العراب» جمع «عَرَبيّ» وقيل هو وصف لنوع من الخيل وجاء على فِعال. ولفظ «البِغال» في قوله: «خيرُ البِغالِ ما جَمتعَ حُسنَ شِيَتِه»، فهو جمع «بَغْل» على فِعال. وقد ذكر ابن يعيش أنّ فِعالاً يكثر في جمع ما كان على فَعْل بفتح الفاء وسكون العين[٤].

بناء فُعَّال:

وهو جمع كثرة يأتي لفاعل وفاعلة في الغالب، وقد نصّ عليه سيبويه حين قال إنّ فُعّالاً يجمع عليه فاعل نحو «كُتّاب» جمع «كاتب»[٥]. ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «الجُهّال» في قوله: «والجُهّالُ متخفوضينَ مَرفوعينَ»[٦]، فهو جمع «جاهل» على فُعّال بضمّ الفاء وتشديد العين. ولفظ «سُكّان» في قوله: «العُلماءُ أقلامُ الإسلامِ، وسُكّانُ دارِ السَّلامِ»[٧]، فهو جمع «ساكن» على فُعّال. وقد ذهب ابن عصفور إلى أنّ فُعّالاً من أقيس الأوزان في جمع فاعل الوصف[٨].

بناء فُعَلاء:

وهو جمع كثرة يطّرد في فَعيل بمعنى فاعل، وقد ذكر سيبويه. ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «العُلماء» في قوله: «العُلماءُ أقلامُ الإسلامِ»[٩]، فهو جمع «عالم» وقيل جمع «عليم» على فُعَلاء. ولفظ «البُلَغاء» في عنوان الباب الرابع والخمسين «في ذكر البلاغة والبلغاء»، فهو جمع «بليغ» على فُعَلاء. ولفظ «أدباء» في قوله: «مُذاكَرةُ أدباءِ الأَصدقاءِ»[١٠]، فهو جمع «أديب» على أَفعِلاء، وهو وزن آخر من أوزان جمع الكثرة يجمع عليه فَعيل عند بعض الصرفيين[١١].

بناء فَوَاعِل:

---

(١) يُنظر: الكتاب ، ٣: ٥٨٨.

(٢) المبهج: ٤٦

(٣) المصدر نفسه :٤٧

(٤) المصدر نفسه :٤٧

(٥) يُنظر: الكتاب ، ٣: ٥٩١.

(٦) المبهج: ٤٠

(٧) المصدر نفسه :٧٢

(٨) يُنظر: الممتع في التصريف ،٢: ٤٧٢.

(٩) المبهج: ٧٢

(١٠) المصدر نفسه :٥٣

(١١) يُنظر: شرح شافيه ابن الحاجب ٢: ١٣١.

وهو جمع كثرة يطّرد في فَاعِلَة الاسم ـ لا الوصف ـ وفي بعض فاعل الوصف غير العاقل[١].
ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «الكواكب» في قوله: «ومَواكبَ كالكَواكبِ»[٢]، فهو جمع «كَوكَب» على فَواعِل. ولفظ «المواكب» في السياق ذاته جمع «مَوكِب» على مَفاعِل وهو وزن آخر سيأتي . ومن الشواهد أيضاً لفظ «الفوائد» في قوله: «رُبَّ كتابٍ يَلتَقِيلُ مِن أشنافِ الفَوائدِ»[٣]، وهو على وزن فَوَاعِل إذا عددنا مفرده «فائدة» على فاعلة.

بناء فَعَائِل:

وهو جمع يطّرد في فَعِيلة وفَعَالة وفِعَالة وما أشبهها. ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «حوائج» في قوله: «ما بقاءُ المالِ بينَ حوائجِ الإنسانِ، وجَوائحِ الزَّمانِ»[٤]، وقد سبقت الإشارة في المبحث الأول إلى خلاف الصرفيين في قياسيّة هذا الجمع. ولفظ «جوائح» في السياق ذاته جمع «جائحة» على فَعائل. ولفظ «الوضائع» و«البضائع» في قوله: «أشَدُّ الوَضائعِ، على أصحابِ البَضائعِ»[٥]، فالأوّل جمع «وضيعة» والثاني جمع «بضيعة» أو «بِضاعة»، وكلاهما على فَعائل. ولفظ «الفرائد» في قوله: «على أصنافِ الفَرائدِ»، فهو جمع «فريدة» على فَعائل. ولفظ «العطايا» في قوله: «سُبحانَ مَن يُنْعِمُ في الدُّنيا بالعطايا الفاخرةِ»، فهو جمع «عطيّة» على فَعَالى وهو قريب من فَعائل وقد أبدلت الهمزة ياءً على لغة من يقول «عطايا» بدل «عطائي» تخفيفاً[٦].

بناء مَفَاعِل:

وهو من أبنية منتهى الجموع، يطّرد في ما كان على وزن مَفعَل ومَفعِل ومَفعَلة. ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «المواكب» في قوله: «ومَواكبَ كالكَواكبِ»[٧]، فهو جمع «مَوكِب» على مَفاعل. ولفظ «المواردِ» في قوله: «الصَّدِيقُ مَن يُساعِدُكَ في المَواردِ»، فهو جمع «مَورِد» على مَفاعِل. وقد ذكر سيبويه أنّ مَفاعل من أوزان الجمع التي لا تنصرف لأنّها على زنة ليس في الآحاد مثلها[٨].

بناء مَفَاعِيل:

---

(١) يُنظر: الكتاب ، ٣: ٥٩٧.
(٢) المبهج: ٤٧
(٣) المصدر نفسه :١٠٢
(٤) المصدر نفسه :٦٤
(٥) المبهج :٦٤
(٦) ينظر: الخصائص ، ١: ٢٦١.
(٧) المبهج:٤٧
(٨) يُنظر: الكتاب ٣: ٢٢٤.

وهو من أبنية منتهى الجموع أيضاً، يطّرد في ما كان على وزن مِفعال ومَفعول ومِفعيل ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «مقاليد» في قوله: «الدُّعاءُ مِن مقاليدِ النَّجاءِ»[١]، فهو جمع «مِقلاد» أو «مِقليد» على مَفاعيل. ولفظ «مفاتيح» في قوله: «ومفاتيحِ النَّجاحِ»، فهو جمع «مِفتاح» على مَفاعيل. ويلاحظ الباحث أنّ الثعالبي قد جمع بين «مقاليد» و«مفاتيح» وكلاهما على مَفاعيل في سجعة واحدة، فأنتج تجانساً بنيوياً يقوّي الإيقاع.

بناء فُعُل:

وهو جمع كثرة يطّرد في فَعُول وفَعيل بمعنى فاعل وفِعال[٢]. ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «الرُّسُل» إذا ورد في سياقات الكتاب وهو جمع «رسول» على فُعُل. ولفظ «كُتُب» جمع «كِتاب» على فُعُل، وقد يُستفاد من السياقات المتعلّقة بالكتابة في الباب الخامس والخمسين.

بناء أَفَاعِل وأَفَاعِيل:

ذكر سيبويه أنّ أَفَاعل يجمع عليه ما كان على أَفعَل اسماً أو صفةً ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «أساريرِ» في قوله: «العاقلُ مَن يَستدِلُّ بأساريرِ الوُجوهِ»[٣]، فهو جمع «أُسرور» أو «أسرارة» على أفاعيل، وقد ناقش الصرفيون هذا الجمع: فذهب بعضهم إلى أنّه جمع الجمع، أي أنّ «أساريرِ» جمع «أسرار» الذي هو جمع «سِرّ»[٤]. وأيّاً ما كان فإنّ الوزن هو أَفاعيل وهو من أبنية منتهى الجموع.

ومن الأبنية الجمعية الأخرى الواردة في المُبْهِج بناء فَعَالَى، ومنه لفظ «العطايا» وقد سبقت الإشارة إليه. وبناء فُعَلَة نحو «قُضَاة» وإن لم يرد صريحاً في النصوص المقتبسة وغيرها من الأبنية التي يحتملها النصّ الكامل للكتاب.

يتبيّن من استقراء جموع التكسير في كتاب المُبْهِج أنّ الثعالبي قد وظّف طيفاً واسعاً من أبنية الجموع يشمل جموع القلّة وجموع الكثرة معاً. وقد تصدّر وزن أَفعال جموعَ القلّة من حيث الكثرة، في حين تصدّر وزن فُعول جموعَ الكثرة، وذلك لارتباط كليهما بالأسماء الثلاثية المجرّدة التي يزخر بها نصّ المُبْهِج. وقد لاحظ الباحث أنّ الثعالبي يعمد إلى توظيف الجموع المتجانسة الوزن في طرفَي السجعة الواحدة وقد في «الأقوات... الأوقات» و«الأفهام... الأوهام» و«مقاليد... مفاتيح» وهو ما يكشف عن استثمار واعٍ للبنية الصرفية للجمع في خدمة الإيقاع الأدبي.

---

(١) المبهج:٣٠

(٢) يُنظر: الكتاب ٣: ٥٨٦.

(٣) المبهج:٧١

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣:١٦٣.

المبحث الرابع:
أبنية المصادر ودلالاتها

يُعدّ المصدر من أهمّ الأبنية الاسمية في العربية وأكثرها اتّصالاً بالفعل، فهو الاسم الدالّ على الحدث المجرّد من الزمان، وهو عند البصريين أصل الاشتقاق الذي تتفرّع منه الأفعال والمشتقّات، بينما ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل هو الأصل والمصدر فرع عنه. وأيّاً ما كان الأمر فإنّ المصدر يحتلّ مكانة محورية في الدرس الصرفي لتعدّد أبنيته واتّساع دلالاته. وقد جاء كتاب المُبْهِج حافلاً بالمصادر المتنوّعة الأبنية ثلاثية ورباعية ومزيدة، أصلية وميمية ممّا يستحقّ الاستقراء والتحليل.

أوّلاً: أبنية مصادر الأفعال الثلاثية

اتّفق الصرفيون على أنّ مصادر الأفعال الثلاثية سماعية لا قياسية، وأنّها كثيرة الأوزان متشعّبة الأبنية، وإن كان بعضهم قد حاول استنباط ضوابط تقريبية تربط بين وزن الفعل ووزن مصدره(١). وقد ذكر سيبويه أنّ مصادر الثلاثي لا تنقاس، وأورد لها أبنية كثيرة في كتابه(٢). ويعرض الباحث فيما يأتي لأبرز أوزان مصادر الثلاثي الواردة في المُبْهِج:

بناء فَعْل:

وهو أكثر أبنية المصادر الثلاثية شيوعاً في العربية، وقد ذكر ابن عصفور أنّه الأصل في مصدر الفعل المتعدّي على وزن فَعَلَ يَفعِل(٣). ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «فَضْل» في قوله: «ما مِن لحظةٍ إلّا ومعها فَضلٌ مِنَ اللهِ مُحيطٌ»(٤)، فهو مصدر «فَضَلَ» على فَعْل. ولفظ «فَرض» في قوله: «حقُّ الأَدِيبِ على الأدِيبِ فَرضٌ جازمٌ»،(٥) فهو مصدر «فَرَضَ» على فَعْل. ولفظ «حَتم» في السياق ذاته مصدر «حَتَمَ» على فَعْل. ولفظ «نَصْر» المستفاد من سياقات الكتاب المتعلّقة بالنصر الإلهي. ولفظ «شَدّ» في قوله: «خيرُ الخَيلِ ما كانَ جُزلُه شَديداً، وشَدُّه شَديداً»، فـ«شَدّ» مصدر «شَدَّ يشُدّ» على فَعْل. ولفظ «قَرض» في قوله: «الصَّدِيقُ مَن لو سَعَى في حاجةٍ أخيهِ قَرضَ الأرضَ»(٦)، فهو إمّا مصدر وإمّا فعل ماضٍ بمعنى قطع، والأقرب أنّه فعل ماضٍ في هذا السياق.

---

(١) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، ١: ٢٧.

(٢) يُنظر: الكتاب ، ٣:٤-١١.

(٣) يُنظر: الممتع في التصريف ،١: ١٠١.

(٤) المبهج: ٢٨

(٥) المصدر نفسه :٥٣

(٦) المبهج: ٥٠

وقد ذكر فاضل السامرائي أنّ فَعْلاً يأتي مصدراً للفعل المتعدّي في الغالب، وأنّه يفيد الدلالة على الحدث مجرّداً من كلّ قيد[١].

بناء فِعْل:

بكسر الفاء وسكون العين، وهو مصدر سماعي يأتي لعدد من الأفعال الثلاثية. ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «صِدق» في قوله: «صِدقُ المُناجاةِ، سببُ النَّجاةِ»[٢]، فهو مصدر «صَدَقَ» على فِعْل. ولفظ «عِلم» في قوله: «العِلمُ أشرفُ ما وُعيتَ»[٣]، فهو مصدر «عَلِمَ» على فِعْل. ولفظ «حِلم» الذي يتردّد في سياقات المُبْهِج المتعلّقة بوصف العاقل.

بناء فُعْل:

بضمّ الفاء وسكون العين، ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «شُكر» في قوله: «ووفّقْنا للشُّكرِ على ما ساءَ»[٤]، فهو مصدر «شَكَرَ» على فُعْل. ولفظ «لُطف» في قوله: «ولُطفٌ تقيٌّ»، فهو مصدر «لَطُفَ» أو «لَطَفَ». ولفظ «حُسن» الذي يتردّد في عبارات المُبْهِج، وهو مصدر «حَسُنَ» على فُعْل. وقد ذهب الصرفيون إلى أنّ فُعْلاً يكثر في مصدر فَعُلَ المضموم العين[٥].

بناء فَعَل:

بفتح الفاء والعين، ومنه لفظ «أمَل» في قوله الذي أشار فيه إلى طول الأمل، ولفظ «سبَب» في قوله: «صِدقُ المُناجاةِ، سببُ النَّجاةِ»[٦]، ولفظ «أدَب» المستفاد من عنوان الباب الثامن والثلاثين ومن قوله: «مُذاكَرةُ أدباءِ الأَصدقاءِ».

بناء فَعِيل:

ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «شَفاء» وأصله فِعال في قوله: «لِقاءُ الخَليلِ، شِفاءُ الخَليلِ»، فإنّ» شفاء» مصدر «شَفَى يَشفي» على فِعال. ولفظ «لِقاء» المتكرّر في قوله: «لِقاءُ الصَّدِيقِ رَوحُ الحَياةِ»[٧]، و«في لِقاءِ أدباءِ الإخوانِ، رَوحُ الجِنانِ»[٨]، فهو مصدر «لَقِيَ يَلقَى» وأصله فِعال. وقد ذكر ابن عصفور أنّ فِعالاً يكثر في مصادر الفعل الذي على فاعَلَ وفي مصادر بعض الأفعال الثلاثية.

---

(١) فاضل الح السامرائي: معاني الأبنيه في العربيه: دار عمّار: عمّان: ط٢: ٢٠٠٧م: ٣٤.

(٢) المبهج: ٣٠

(٣) المصدر نفسه :٧٢

(٤) المصدر نفسه :٣٠

(٥) المصدر نفسه :٢٨

(٦) المصدر نفسه :٣٠

(٧) المصدر نفسه :٥١

(٨) المصدر نفسه :٥٣

بناء فَعَالة وفِعَالة:

ومن شواهد فَعَالة في المُبْهِج لفظ «شَجاعة» و«بَلاغة» من عنوان الباب الرابع والخمسين، وهما مصدران على فَعالة بفتح الفاء، يطّردان في مصدر فَعُلَ الدالّ على الغرائز والسجايا وقد قرّر الصرفيون[١]. ومن شواهد فِعَالة لفظ «كِتابة» من عنوان الباب الخامس والخمسين، فهو مصدر «كَتَبَ» على فِعالة، وقد ذهب سيبويه وغيره إلى أنّ فِعالة يكثر في مصدر ما دلّ على حرفة أو صناعة

ويلاحظ الباحث أنّ مصادر الثلاثي في المُبْهِج قد جاءت على أوزان متعدّدة تتوزّع بين فَعْل وفِعْل وفُعْل وفَعَل وفُعول وفِعال وفَعالة وفِعالة، وأنّ أكثرها وروداً هو فَعْل وفِعْل وفِعال. وهذا التنوّع يعكس ثراء المعجم الثعالبي وتمكّنه من استثمار الأبنية الصرفية المختلفة في التعبير عن المعاني المتنوّعة.

ثانياً: أبنية مصادر الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف

تتميّز مصادر الأفعال الرباعية والمزيدة بأنّها قياسية مطّردة في الغالب، خلافاً لمصادر الثلاثي السماعية، وقد وضع الصرفيون لكلّ وزن فعلي مصدراً قياسياً معيّناً

فيما يأتي لأبرز ما ورد في المُبْهِج من هذه المصادر:

بناء إفْعَال (مصدر أَفْعَلَ):

وهو المصدر القياسي للفعل الرباعي أَفعَلَ، نحو «أكرمَ إكراماً» و«أحسنَ إحساناً». ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «الإحسان» في قوله: «يجبُ على الوَلاءِ المسارَعةُ إلى الإحسانِ»[٢]، فهو مصدر «أحسنَ» على إفعال، وأصله «إحسان» بزيادة الهمزة في أوّله والألف والنون في آخره. ولفظ «الإيمان» في قوله: «مَن زادَه اللهُ رداءَ الإيمانِ»[٣]، فهو مصدر «آمنَ يُؤمنُ» على إفعال، وأصله «إئمان» فأُبدلت الهمزة الثانية ياءً لثقل اجتماع الهمزتين. ولفظ «الإسلام» في قوله: «العُلماءُ أقلامُ الإسلامِ»، فهو مصدر «أسلمَ» على إفعال. ولفظ «الإقبال» من عنوان الباب السابع والعشرين، فهو مصدر «أقبلَ» على إفعال.

ومنه أيضاً لفظ «اختلاف» في قوله: «سُبحانَ مُقلِّبِ الأقواتِ، على اختلافِ الأوقاتِ»[٤] وإن كان هذا مصدر «اختلفَ» على افتعال لا إفعال، وسيأتي في موضعه.

بناء تَفْعِيل (مصدر فَعَّلَ):

---

(١) يُنظر: الكتاب ، ٤: ٧.

(٢) المبهج: ٤٢

(٣) المصدر نفسه :٢٨

(٤) المبهج: ٢٨

وهو المصدر القياسي للفعل المضعّف العين فَعَّلَ، نحو «كَرَّمَ تكريماً» و«عَلَّمَ تعليماً». ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «تكفير» في قوله: «سَلِ اللهَ تكفيرَ الحَسناتِ، وتكفيرَ السَّيّئاتِ»[١]، فهو مصدر «كَفَّرَ» على تفعيل بزيادة التاء في الأوّل والياء بين العين واللام. ولفظ «تبليغ» المستفاد من قوله: «وتنقضي بتبليغِ المَباطنِ»، فهو مصدر «بَلَّغَ» على تفعيل.

وقد نصّ سيبويه على أنّ تفعيلاً هو المصدر المطّرد لفَعَّلَ الصحيح، وأنّه إذا كان معتلّ اللام جاء مصدره على تَفعِلة، نحو «زكَّى تزكيةً» و«ربَّى تربيةً«[٢]

بناء مُفَاعَلة وفِعَال (مصدرا فَاعَلَ):

ذكر الصرفيون أنّ فَاعَلَ له مصدران قياسيان: مُفاعلة وفِعال. ومن شواهد مُفاعلة في المُبْهِج لفظ «مُناجاة» في قوله: «صِدقُ المُناجاةِ، سببُ النَّجاةِ»[٣]، فهو مصدر «ناجى يُناجي» على مُفاعلة وأصله مناجية فحُذفت الياء وعُوّضت عنها التاء . ولفظ «مُقارعة» في قوله: «البَطلُ مَن يُؤزِّرُ مُقارَعةَ القَنا»[٤]، فهو مصدر «قارعَ يُقارعُ» على مُفاعلة. ولفظ «مُعاقرة» في السياق ذاته: «على مُعاقَرةِ القِيانِ»، فهو مصدر «عاقرَ يُعاقرُ» على مُفاعلة. ولفظ «مُفاكهة» في قوله: «لا فاكِهةَ أَحبَّ مِنَ مُفاكَهةِ الإخوانِ»[٥]، فهو مصدر «فاكَهَ يُفاكِهُ» على مُفاعلة.

ويلاحظ الباحث أنّ الثعالبي قد أكثر من مصدر المفاعلة إكثاراً لافتاً في نصوص المُبْهِج، ولا سيّما في باب الصداقة وباب آداب الإخوان، وذلك لأنّ فَاعَلَ ومصدره مُفاعلة يفيدان المشاركة بين اثنين، وهو معنى يناسب سياقات الصداقة والأخوّة التي تقوم على التبادل والتفاعل.

بناء تَفَاعُل (مصدر تَفَاعَلَ):

وهو المصدر القياسي لتفاعلَ الدالّ على المشاركة أو التظاهر بالفعل. ولم يقف الباحث على شاهد صريح لهذا المصدر في النصوص المقتبسة، وإن كان المعنى الذي يفيده وهو المشاركة حاضراً في كثير من سياقات الكتاب.

بناء تَفَعُّل (مصدر تَفَعَّلَ):

وهو المصدر القياسي لتَفعَّلَ. ومن شواهده ما يُستفاد من سياقات المُبْهِج ضمناً، كلفظ «تَوكُّل» المأخوذ من عنوان الباب الثاني «في العمل لله والتوكّل عليه»، فهو مصدر «توكَّلَ» على تَفعُّل.

بناء انْفِعَال (مصدر انْفَعَلَ):

---

(١) المُبْهِج:٣٠

(٢) يُنظر: الكتاب :٤: ٧٣.

(٣) المبهج: ٣٠

(٤) المصدر نفسه :٤٦:

(٥) المصدر نفسه :٥١

وهو المصدر القياسي لانفعلَ الدالّ على المطاوعة. ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «انقطاع» في قوله: «فَليَتبَشَّرُ بجفاءِ الدَّقرِ، وانقطاعِ الظُّهرِ»[١]، فهو مصدر «انقطعَ» على انفعال بزيادة الألف والنون في الأوّل والألف بعد العين. وقد ذكر ابن يعيش أنّ انفعالاً مطّرد في كلّ فعل على انفعلَ[٢].

بناء افْتِعَال (مصدر افْتَعَلَ):

وهو المصدر القياسي لافتعلَ. ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «اختلاف» في قوله: «على اختلافِ الأوقاتِ»[٣]، وقوله: «واختلافِ الأحوالِ»، فهو مصدر «اختلفَ» على افتعال. ولفظ «اشتياق» المستفاد من سياقات باب الشوق.

بناء اسْتِفْعَال (مصدر اسْتَفْعَلَ):

وهو المصدر القياسي لاستفعلَ[٤]. ومن شواهده في المُبْهِج لفظ «استقامة» في قوله: «لا مُؤَلٌّ كالمالِ، ولا حَولٌ كاستِقامةِ الحالِ»[٥]، فهو مصدر «استقامَ» وأصله «استقوام» على استفعال، فلمّا وقعت الواو متحرّكة مفتوحاً ما قبلها قُلبت ألفاً، ثمّ حُذفت الألف الزائدة وعُوّض عنها التاء، فصار «استقامة»[٦]. وكذلك لفظ «الاستعاذة» من عنوان الباب الرابع «في الاستعاذة»، فهو مصدر «استعاذَ» على استفعال بتغيير مماثل.

ويلاحظ الباحث أنّ مصادر الأفعال المزيدة في المُبْهِج قد جاءت موافقة للقياس الذي قرّره الصرفيون في جميع المواضع التي وقف عليها، ولم يلحظ شذوذاً عن القامتعددة القياسية. وهذا أمر متوقّع في نصّ أدبي يكتبه عالم لغوي كالثعالبي الذي عُرف بتمكّنه من العربية وإتقانه لأبنيتها. وقد لاحظ الباحث أنّ مصدر المفاعلة (مُفَاعَلة) كان أكثر مصادر المزيد وروداً في المُبْهِج، وذلك لارتباطه بموضوعات الكتاب التي تدور في كثير منها حول العلاقات الإنسانية صداقة ومذاكرة ومؤانسة ومفاكهة وهي معانٍ تقتضي صيغة المشاركة.

---

(١) المُبْهِج: ٦٤

(٢)يُنظر: شرح المفصل:٤: ٣٥٨.

(٣) المبهج: ٢٨

(٤) يُنظر: الكتاب ، ٤: ٧٥.

(٥) المبهج:٦٤

(٦) يُنظر: شرح شافيه ابن الحاجب، ١: ١٥٥.

ثالثاً: أبنية المصدر الميمي

المصدر الميمي مصدر يبدأ بميم زائدة، وقد اتّفق الصرفيون على أنّه يؤدّي معنى المصدر الأصلي ويقوم مقامه، وإن اختلفوا في دقائق الفرق بينهما[١]. ويُصاغ من الثلاثي على وزن مَفْعَل بفتح العين غالباً ويستثنى منه ما كان مثالاً واوياً فيكون على مَفْعِل بكسر العين ، ويُصاغ من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول بفتح ما قبل الآخر.

ومن شواهد المصدر الميمي في المُبْهِج لفظ «مَشيَة» في قوله: «خيرُ البِغالِ ما جَمتعَ حُسنَ شِيَتِه، إلى طِيبِ مَشيتِه»[٢]، فإنّ «المَشية» إذا أُريد بها الهيأة تكون مصدر هيأة على فِعْلة لا مصدراً ميمياً، لكنّ لفظ «مَشي» مصدر أصلي و«مَمشى» هو المصدر الميمي. أمّا لفظ «مَعيشة» في قوله: «اللَّهمَّ إنّا نسألُكَ مِنَ النّعمةِ أخضرَها، ومِنَ المَعيشةِ أنضرَها»[٣]، فهو على وزن مَفْعِلة بكسر العين، وقد اختلف الصرفيون في تصنيفه: أهو مصدر ميمي أم اسم؟ والراجح أنّه مصدر ميمي من «عاشَ يَعيشُ» على مَفعِلة بكسر العين لأنّه واويّ الفاء معتلّ العين[٤]. وقد جاء الثعالبي به مضافاً إليه اسم التفضيل «أنضرها» فأفاد الدلالة على طلب أنضر أنواع المعيشة وأطيبها.

ويلاحظ الباحث أنّ المصدر الميمي لم يكثر في نصوص المُبْهِج كثرة المصدر الأصلي، وذلك لأنّ الثعالبي كان يميل إلى الإيجاز واستعمال الأبنية الأخفّ، فضلاً عن أنّ المصدر الميمي يتشابه في صيغته مع اسم الزمان واسم المكان ممّا قد يُحدث لبساً لا يناسب النصّ الأدبي الذي يسعى إلى الوضوح.

رابعاً: مصدر المرّة

مصدر المرّة اسم يدلّ على وقوع الحدث مرّة واحدة، ويُصاغ من الثلاثي على وزن فَعْلة بزيادة تاء التأنيث على المصدر الأصلي، نحو «ضَرَبَ ضَربةً» و«جَلَسَ جَلْسةً». ومن غير الثلاثي يُصاغ بزيادة تاء التأنيث على المصدر القياسي، فإن كان المصدر القياسي مختوماً بالتاء كانت الدلالة على المرّة بالوصف لا بالبنية[٥].

ولم يقف الباحث على شاهد صريح لمصدر المرّة بدلالته الواضحة في النصوص المقتبسة من المُبْهِج، وهذا أمر يمكن تفسيره بأنّ طبيعة النصّ الأدبي التي يقوم عليها المُبْهِج تميل إلى التعميم والإطلاق لا إلى التقييد بالمرّة الواحدة، فالثعالبي حين يتحدّث عن الدعاء أو الصداقة أو

---

(١) رمضان عبد التوّاب: التطوّر اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه: مكتبه الخانجي: القاهره: ط٣: ١٩٩٧م: ١٥٤.

(٢) المبهج:٤٧

(٣) المصدر نفسه :٣٠

(٤)يُنظر: شرح المفصل:٤: ٣٦٢.

(٥) يُنظر: الممتع في التصريف ،١: ١٤٧.

الشوق إنّما يتحدّث عنها حديثاً عامّاً مطلقاً لا مقيّداً بمرّة واحدة. غير أنّ لفظ «لمحة» في قوله: «لَهُ في كلِّ لمحةٍ صُنعٌ خفيٌّ» قد يُعدّ قريباً من هذا الباب، فإنّ «لمحة» على وزن فَعْلة قد تدلّ على المرّة الواحدة من اللمح، وإن كانت قد شاعت حتى غلب عليها الاسمية المحضة. وكذلك لفظ «لحظة» في قوله: «ما مِن لحظةٍ إلّا ومعها فَضلٌ مِنَ اللهِ مُحيطٌ»[١]، فإنّها على فَعْلة أيضاً وتدلّ على المرّة الواحدة من اللحظ، أي النظر الواحد.

وقد ذهب ابن مالك إلى أنّ مصدر المرّة من الثلاثي يكون على فَعْلة مطلقاً، ومن غير الثلاثي يكون بالوصف إذا انتهى مصدره بالتاء[٢].

خامساً: مصدر الهيأة

مصدر الهيأة اسم يدلّ على هيأة وقوع الفعل وصورته، ويُصاغ من الثلاثي على وزن فِعْلة بكسر الفاء وسكون العين، نحو «جَلَسَ جِلْسةً» أي جلسة معيّنة الهيأة، و«مَشَى مِشيةً» أي مشية معيّنة الكيفية[٣]. وقد ذهب جمهور الصرفيين إلى أنّ مصدر الهيأة لا يُصاغ قياساً من غير الثلاثي[٤].

ومن شواهد ما يمكن أن يُعدّ مصدر هيأة في المُبْهِج لفظ «مِشية» إذا قُرئ بكسر الميم في قوله: «خيرُ البِغالِ ما جَمتعَ حُسنَ شِيَتِه، إلى طِيبِ مَشيتِه»[٥]، فإنّ «المِشية» بكسر الميم على فِعْلة تدلّ على هيأة المشي وصورته، وقد أشار الثعالبي بقوله «طيب مشيته» إلى أنّ المراد هيأة المشي وطريقته لا مطلق المشي، وهو ما يعزّز كونه مصدر هيأة لا مصدراً أصلياً.

---

(١) المبهج:٢٨

(٢)يُنظر: تسهيل الفوائد: ٢٦٧.

(٣)الكشّاف، ١: ١٣٧.

(٤) يُنظر: شرح شافيه ابن الحاجب ، ١: ١٦١.

(٥) المبهج: ٤٧

المبحث الخامس:
النسب والتصغير

يُعدّ النسب والتصغير من الأبواب الصرفية التي تُحدث تغييراً ملحوظاً في بنية الكلمة وفي دلالتها معاً، إذ يخرج الاسم بعد النسب أو التصغير عن صورته الأولى إلى صورة جديدة تحمل معنى إضافياً لم يكن فيه قبل ذلك. وقد أولى الصرفيون هذين البابين عناية كبيرة، فأفردوا لكلّ منهما فصولاً مطوّلة في مصنّفاتهم، وبيّنوا قواعدهما القياسية وما خرج عنها من الشواذّ. ولمّا كان كتاب المُبْهِج نصّاً نثرياً أدبياً يمتدّ عبر واحد وسبعين باباً في موضوعات متنوّعة تشمل العقيدة والسياسة والأخلاق والأدب والوصف، فقد ورد فيه عدد من الأسماء المنسوبة التي تنتمي إلى حقول دلالية مختلفة، في حين ندرت فيه الأسماء المصغّرة لأسباب تتّصل بطبيعة الكتاب ومقاصده. ويتتبّع هذا المبحث ما ورد من البابين في نصوص المُبْهِج، محلّلاً أبنيتهما ودلالاتهما في ضوء ما قرّره أئمّة الصرف.

أوّلاً: النسب

١. النسب إلى القبيلة والنسَب

من أبرز السياقات التي يمكن أن يُستقرأ فيها النسب في المُبْهِج ما جاء في باب ذكر النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، حيث يقول الثعالبي: «الأنبياءُ — عليهم السلام — خِيرَةُ اللهِ وخَالِصَتُهُ، وأَثَرَتُهُ وخاصَّتُهُ، ومحمّدٌ — صلّى الله عليه وسلّم — أَخْلَصُ الأَخْلَصِينَ، وأَخَصُّ الأَخَصِّينَ، ورحمةُ الدّانِينَ والقاصِينَ، وشفيعُ المُذنِبينَ والعاصِينَ».[١] وهذا النصّ وإن لم يتضمّن أسماءً منسوبة بالياء المشدّدة بالمعنى الاصطلاحي الصرفي الصريح فإنّه يتضمّن ألفاظاً ذات صلة وثيقة بمبحث النسب من جهة البنية والاشتقاق، وذلك من وجهين:

الوجه الأوّل أنّ لفظ «خِيرة» — بكسر الخاء — يحمل دلالة الانتقاء والتخصيص، وهو مصدر يُستعمل بمعنى المفعول أي «المختار»، وقد ناقش الصرفيون أبنية هذا النوع من المصادر التي تؤدّي دلالة قريبة من دلالة النسب في كونها تربط المنسوب بالمنسوب إليه، فقولهم «خِيرة الله» أي مختاره ومنتخبه، وهو ربط إضافي يشبه الربط النسبي في قولهم «إلهيّ» أي منسوب إلى الإله[٢].

---

[١] المبهج: ٣١.

[٢] يُنظر: الكتاب، ٣: ٣٥٠.

والوجه الثاني أنّ لفظ «خاصّته» مشتقّ من مادّة «خ ص ص» وهو اسم فاعل مؤنّث بمعنى ما يختصّ به دون غيره، وهذه الدلالة الإفرادية التخصيصية هي عين ما يؤدّيه النسب في كثير من سياقاته، فإنّ النسب إلى الشيء يُخصّص المنسوب ويميّزه عن غيره[١]

ويلاحظ الباحث أنّ الثعالبي قد حشد في سياق واحد أربعة أوصاف منسوبة — الأُمّيّ، القُرَشيّ، الهاشميّ، والنبيّ — فأنتج بذلك إيقاعاً صوتياً متجانساً تتوالى فيه ياءات النسب المشدّدة في نهاية كلّ لفظ، وهو ما يحقّق تناغماً صوتياً يتّسق مع أسلوب المُبْهِج القائم على السجع والتوازن.

٢. النسب إلى الصفة الإلهية والربّانية

ومن الأسماء المنسوبة في المُبْهِج ما ورد في باب ذكر الحُسن والقُبح، حيث يقول الثعالبي: «الحُسنُ قسمةٌ إلهيّةٌ، وهِبةٌ ربّانيّةٌ»[٢]. وفي هذا النصّ اسمان منسوبان يستحقّان الوقوف:

لفظ «إلهيّة» :«وهو منسوب إلى «إله»، وقد جاء النسب هنا قياسياً بإلحاق ياء النسب المشدّدة دون تغيير في بنية الاسم لأنّ «إلاهاً» صحيح الآخر. غير أنّ ثمّة ملاحظة تتعلّق بحركة الهمزة: فإنّ «إله» مكسور الهمزة، والنسب إليه «إلهيّ» بكسر الهمزة. وقد جاء في النصّ مؤنّثاً بالتاء المربوطة «إلهيّة» لأنّه نعت لـ«قسمة» المؤنّثة. والنسب هنا يفيد أنّ هذه القسمة صادرة من الله تعالى ومنسوبة إليه، وهو ما يضفي على الحُسن صبغة التقديس والتعظيم.

لفظ «ربّانيّة» :«وهو منسوب إلى «الربّ» بزيادة الألف والنون قبل ياء النسب. وقد ناقش الصرفيون هذه الزيادة: فذهب سيبويه إلى أنّ «ربّانيّ» منسوب إلى «الربّ» مع زيادة الألف والنون، كما زِيدتا في «لِحيانيّ» نسبةً إلى «لِحية» و«صنعانيّ» نسبةً إلى «صنعاء»[٣]. وذهب بعض اللغويين إلى أنّ زيادة الألف والنون هنا للمبالغة لا للنسب المحض، أي أنّ «ربّانيّاً» أبلغ في الدلالة على الانتساب إلى الربّ من «ربّيّ»[٤]. وقد ذكر ابن جنّي أنّ العرب قد تزيد في النسب ألفاً ونوناً إمعاناً في الإلحاق وتأكيداً للنسبة[٥]. وعلى كلا القولين فإنّ «ربّانيّة» في نصّ الثعالبي تفيد أنّ هذه الهبة — أي الحُسن — منسوبة إلى الربّ سبحانه وصادرة عن فضله ومشيئته.

ويسترعي الانتباه أنّ الثعالبي قد زاوج بين «إلهيّة» و«ربّانيّة» في سياق واحد مع اختلاف طريقة النسب: فالأوّل نسب قياسي بسيط، والثاني نسب بزيادة الألف والنون. وفي هذا الاختلاف تنويع صوتي يثري الإيقاع ويتجنّب التكرار البنيوي، فلو قال «إلهيّة وربّيّة» لجاء النصّ رتيباً.

---

[١] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ الأستراباذي، ٢: ٣٣.

[٢] المبهج: ١٠٦.

[٣] يُنظر: الكتاب، ٣: ٣٤٠.

[٤] يُنظر: الانتصار لسيبويه على المبرّد، ابن ولّاد التميمي،: ١٥٦.

[٥] يُنظر: الخصائص، ٢: ٧٢.

٣. النسب إلى المكان والنسب إلى صفة خارقة

ومن الأسماء المنسوبة في المُبْهِج ما ورد في باب ذكر الجواري، حيث يقول الثعالبي: «جاريةٌ كأنَّها بَدرِيّةٌ، أو دُمْيَةٌ عَبقَريّةٌ»[١]. وفي هذا النصّ اسمان منسوبان:

لفظ «بَدرِيّة» :«وهو يحتمل وجهين: الأوّل أنّه منسوب إلى «البَدر» أي القمر ليلة كماله، فتكون الجارية منسوبة إلى البدر في حُسنها وإشراقها، والنسب هنا قياسي بإلحاق ياء النسب المشدّدة دون تغيير لأنّ «بَدراً» اسم صحيح ثلاثي ساكن العين. والوجه الثاني أنّه منسوب إلى «بَدر» الموضع المعروف، ولكنّ السياق يرجّح الوجه الأوّل لأنّ المقام مقام وصف الحُسن لا النسب المكاني.

لفظ «عَبقَريّة» :«وهو منسوب إلى «عَبقَر»، وقد اختلف أهل اللغة في أصل هذا الاسم: فذهب بعضهم إلى أنّ «عبقر» موضع تزعم العرب أنّه من أرض الجنّ، فكلّ شيء عجيب فائق نسبوه إليه[٢]. وعلى هذا فإنّ النسب قياسي إلى اسم مكان رباعي «عَبقَر» بإلحاق ياء النسب دون تغيير. وقد قيل إنّ «عبقريّ» صفة وُضعت ابتداءً على هذه الصيغة دون أن يكون لها منسوب إليه حقيقي، وقد ذهب إلى ذلك بعض المتأخّرين[٣]. وسواء أكان النسب حقيقياً إلى مكان أم كان وصفاً اصطُلح عليه فإنّ «عبقريّة» في سياق الثعالبي تفيد أنّ هذه الدُّمية بالغة العجب والحُسن، كأنّها من صنع الجنّ لا من صنع البشر.

ويلاحظ الباحث أنّ الثعالبي قد اختار النسب هنا لغرض بلاغي واضح، فوصف الجارية بأنّها «بَدرِيّة» و«عَبقَريّة» أبلغ في التصوير من وصفها بأنّها كالبدر أو كالعَبقَريّ، لأنّ النسب يجعل الصفة جزءاً من ذاتها لا مجرّد تشبيه عارض.

٤. النسب في سياقات أخرى من المُبْهِج

وثمّة أسماء منسوبة أخرى يمكن استخلاصها من عناوين أبواب المُبْهِج ومن سياقاته المتعدّدة. فمن ذلك ما ورد في عنوان الباب الرابع والعشرين «في ذكر بقيّة الإخوانيّات»، فإنّ لفظ «الإخوانيّات» مصدر صناعي — أو اسم مجموع — منسوب إلى «الإخوان» بإلحاق ياء النسب ثمّ تاء التأنيث ثمّ ألف الجمع، وهو ما يُعرف عند المحدثين بالمصدر الصناعي. وقد نبّه الصرفيون المحدثون على أنّ المصدر الصناعي يُصاغ بإلحاق ياء مشدّدة وتاء تأنيث بالاسم ليدلّ على معنى مجرّد، نحو «الإنسانيّة» و«الوطنيّة» و«الحُرّيّة»[٤]. و«الإخوانيّات» في عنوان الباب تدلّ على ما

---

[١] المبهج: ١٠٩.

[٢] يُنظر: لسان العرب، مادّة «عبقر».

[٣] يُنظر: معاني الأبنية في العربية، فاضل السامرائي: ٢٠٤.

[٤] يُنظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، تحقيق: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، ط٣٠، ١٩٩٤م، ١: ١٨٨.

يتبادله الإخوان من رسائل ونصوص أدبية، فالياء والتاء حوّلتا الاسم الجامد «إخوان» إلى مصطلح يدلّ على جنس أدبي.

وممّا يمكن أن يُلمح في عناوين الأبواب أيضاً ألفاظ تنتمي إلى حقل النسب ضمنياً من قبيل وصف الملك بأنّه «فاضل» — في الباب الثامن «في وصف الملك الفاضل» — وهذا ليس نسباً اصطلاحياً بل هو اسم فاعل، لكنّه يشير إلى حقل دلالي قريب من النسب.

ومن الألفاظ التي تستحقّ الإشارة لفظ «الصَّدوق» في قوله: «الصَّدِيقُ الصَّدوقُ كالشَّقِيقِ الشَّفِيقِ»[١]، فإنّه وإن لم يكن اسماً منسوباً بالمعنى الاصطلاحي إلّا أنّ بعض الصرفيين قد أشاروا إلى أنّ ياء النسب قد تُحذف اختصاراً فيبقى الاسم بلا ياء مع إفادة معنى النسب، كما في «رجل أعرابيّ» و«أعرابِ» و«طرفيّ» و«طَرِف»[٢]. وهذا يفتح باباً للنقاش حول ما يُسمّيه بعض المحدثين «النسب بغير الياء» أو «النسب الضمني.«

٥. النسب القياسي والنسب غير القياسي في المُبْهِج

يتبيّن ممّا سبق أنّ الأسماء المنسوبة الواردة في نصوص المُبْهِج قد جاءت في مجملها موافقة للقياس الذي قرّره الصرفيون. فـ«الهاشميّ» نسب قياسي إلى اسم صحيح الآخر لا تغيير فيه، و«الأُمّيّ» نسب قياسي إلى اسم ثنائي مضعّف، و«القُرَشيّ» نسب قياسي بحذف ياء التصغير على مذهب سيبويه وجمهور البصريين، و«إلهيّة» نسب قياسي، و«بَدريّة» نسب قياسي. وأمّا «ربّانيّة» فهي من النسب بزيادة الألف والنون، وقد عدّه بعض الصرفيين من غير القياسي أو من القياسي على سبيل التوسّع في النسب.

وقد أشار ابن يعيش إلى أنّ النسب قد يخرج عن القياس في ألفاظ بعينها نُقلت سماعاً عن العرب ولم تجرِ على القاعدة المطّردة، من ذلك قولهم في النسب إلى «البصرة»: «بَصريّ» بفتح الباء لا بكسرها، وفي النسب إلى «الدَّهر»: «دُهريّ» بضمّ الدال لا بفتحها[٣]. ولم يرد في المُبْهِج ما يماثل هذه الشواذّ، ممّا يدلّ على التزام الثعالبي بالقياس الصرفي في باب النسب.

٦. دلالات النسب في المُبْهِج

يتّضح من استقراء الأسماء المنسوبة في المُبْهِج أنّ النسب قد جاء مؤدّياً لدلالات متعدّدة في سياقاته المختلفة. ففي سياق وصف النبيّ صلّى الله عليه وسلّم أفاد النسب الانتماء إلى القبيلة والنسَب (القُرَشيّ، الهاشميّ) والوصف بصفة ملازمة (الأُمّيّ). وفي سياق وصف الحُسن أفاد النسب الإضافة إلى الذات الإلهية (إلهيّة، ربّانيّة) تعظيماً وتشريفاً. وفي سياق وصف الجواري أفاد

---

[١] المبهج: ٤٨.

[٢] يُنظر: الكتاب، ٣: ٣٨١.

[٣] يُنظر: شرح المفصّل، ٥: ١٥٥.

النسب المشابهة والتصوير (بَدريّة، عَبقَريّة). وهذا التنوّع في دلالات النسب يعكس مرونة هذا الباب الصرفي وقدرته على خدمة أغراض بلاغية متعدّدة في النصّ الأدبي. وقد نبّه فاضل السامرائي على أنّ النسب في الاستعمال الأدبي يتجاوز الدلالة الوظيفية المحضة إلى دلالات بلاغية من تفخيم وتعظيم وتصوير ومبالغة[١].

ثانياً: التصغير

التصغير في اصطلاح الصرفيين تغيير مخصوص في بنية الاسم يقتضي ضمّ أوّله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثة تُسمّى ياء التصغير، للدلالة على معانٍ متعددة أبرزها: تقليل حجم المسمّى أو عدده، وتقريب زمانه أو مكانه، والتحبّب إليه، وتحقيره[٢]. وقد حدّد الصرفيون للتصغير ثلاثة أوزان هي: فُعَيْل للثلاثي نحو «فُلَيْس» تصغير «فَلْس»، وفُعَيْعِل للرباعي نحو «دُرَيْهِم» تصغير «دِرهَم»، وفُعَيْعِيل لما زاد على الرباعي نحو «دُنَيْنِير» تصغير «دينار.«

فيما يأتي ما وقف عليه الباحث من ألفاظ مصغّرة أو قريبة من التصغير في نصوص المُبْهِج.

١. لفظ «دُمْيَة»

ورد هذا اللفظ في باب ذكر الجواري في قوله: «جاريةٌ كأنَّها بَدرِيّةٌ، أو دُمْيَةٌ عَبقَريّةٌ»[٣]. و«الدُّمية» في اللغة الصورة المنقّشة من العاج ونحوه يُتعجَّب من حُسنها، وقد اختلف أهل اللغة في وزنها: فذهب بعضهم إلى أنّها على وزن فُعْلَة بضمّ الفاء وسكون العين كـ«لُقمة» و«غُرفة»، وأنّ الياء أصلية لا ياء تصغير، ومادّتها «دمي» أو «دمو»[٤]. وذهب آخرون إلى أنّها من «الدَّم» وأصلها «دُمْيَة» بمعنى ما صُبغ بالدم أي لُوّن ونُقّش[٥]. وعلى كلا القولين فإنّ «دُمية» ليست اسماً مصغّراً في الاصطلاح الصرفي وإنّما هي اسم وُضع ابتداءً على هذا الوزن، إذ ليس لها مكبّر يقال فيه «دَمَة» أو «دَما» على وزن فَعْلة ثمّ صُغّر. وقد ذكر ابن منظور أنّ «الدُّمية» الصورة المصوَّرة، وجمعها «دُميً.[٦]«

غير أنّ هذا اللفظ يمثّل ما يُسمّيه بعض الصرفيين «التصغير الموضوع» أو «ما جاء على صيغة التصغير وليس بتصغير»، وهو باب أشار إليه سيبويه حين ذكر ألفاظاً جاءت على أوزان التصغير دون أن يكون لها مكبّرات مستعملة، نحو «كُعَيْت» (الطائر) و«كُمَيْت» (اللون بين

---

[١] يُنظر: معاني الأبنية في العربية: ٢٠٦.

[٢] يُنظر: الكشّاف، ١: ١٣٧.

[٣] المبهج: ١٠٩.

[٤] يُنظر: لسان العرب، مادّة «دمي».

[٥] يُنظر: المقتضب، المبرّد، ٢: ٢٦٠.

[٦] يُنظر: لسان العرب، مادّة «دمي.«

الأحمر والأسود)[1]. وعلى هذا فإنّ «دُمية» وإن جاءت على صورة قريبة من فُعَيْلة فليست مصغّرة تصغيراً اصطلاحياً.

وقد وظّف الثعالبي هذا اللفظ في سياق التشبيه البليغ، إذ جعل الجارية كالدُّمية في حُسنها وبهائها، ثمّ وصف الدُّمية بأنّها «عَبقَريّة» ليضاعف دلالة الحُسن والعجب.

٢. مسألة ندرة التصغير في المُبْهِج

لم يقف الباحث في النصوص المقتبسة من المُبْهِج على أسماء مصغّرة صريحة بالمعنى الاصطلاحي الدقيق — أي أسماء لها مكبّرات معروفة وصُغّرت بضمّ أوّلها وفتح ثانيها وزيادة ياء التصغير —. وهذه الندرة ليست أمراً مستغرباً في كتاب كالمُبْهِج، ويمكن تعليلها بأسباب متعددة:

أوّلها أنّ المُبْهِج كتاب أدبي يقوم على التفخيم والتعظيم والمبالغة في الوصف، وهي مقاصد تتنافى في الأغلب مع دلالة التصغير التي تفيد التقليل أو التحقير. فالثعالبي حين يصف الصداقة أو الشجاعة أو الحكمة أو الملك إنّما يتوخّى التكبير والتفخيم لا التصغير والتحقير، ولهذا آثر الألفاظ المكبّرة والصيغ المبالِغة على الألفاظ المصغّرة.

وثانيها أنّ أسلوب السجع الذي يعتمده المُبْهِج يقتضي توازناً بين فواصل السجع، والأسماء المصغّرة بأوزانها الخاصّة (فُعَيْل، فُعَيْعِل، فُعَيْعِيل) قد تُخلّ بهذا التوازن إذا لم يوجد ما يقابلها في الطرف الآخر من السجعة على الوزن نفسه.

وثالثها أنّ التصغير يكثر في الحوار اليومي والنصوص القريبة من العامّية والشعر الذي يصوّر المشاهد الحسّية الصغيرة، في حين يقلّ في النثر الفنّي الرسمي الذي ينتمي إليه المُبْهِج. وقد أشار إبراهيم أنيس إلى أنّ التصغير من الظواهر الصرفية التي تنتعش في بعض أنماط الاستعمال اللغوي وتنكمش في أنماط أخرى[2].

٣. التصغير عند الصرفيين — إطار نظري مقارن

ولمّا كانت شواهد التصغير من المُبْهِج محدودة، فإنّ الباحث يستكمل التحليل بإطار نظري يبيّن أحكام التصغير عند الصرفيين مع ربطها بما يمكن أن يُصغَّر من ألفاظ المُبْهِج نظرياً لو أراد الثعالبي ذلك.

فمن ألفاظ المُبْهِج التي يمكن تصغيرها نظرياً لفظ «كتاب» الوارد في قوله: «كتابُ الصَّديقِ، يَدَعُ الهَمَّ مُوَلِّياً»[3]، فلو صُغّر لقيل «كُتَيِّب» على وزن فُعَيْعِل بإبدال ألف «كتاب» ياءً لأنّها ثالثة

---

[1] يُنظر: الكتاب، ٣: ٤٣٠.

[2] يُنظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس: ١٨٥.

[3] المبهج: ٥٣.

زائدة[١]. ولفظ «قَلْب» الذي ورد ضمناً في سياقات المُبْهِج عبر جمعه «القلوب»، فلو صُغّر لقيل «قُلَيْب» على فُعَيْل[٢]. ولفظ «دار» في قوله: «ساكِنُ الدُّنيا راحِلٌ، وأَنْفاسُهُ رَواحِلُ»[٣]، فلو صُغّر لقيل «دُوَيْرة» على فُعَيْلة بردّ الألف إلى أصلها الواوي وزيادة التاء.

وقد ذكر سيبويه أنّ التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها، فيُردّ المحذوف ويُعامَل الزائد معاملة خاصّة[٤]. وذهب ابن يعيش إلى أنّ التصغير «يجري مجرى الجمع في ردّ المحذوف وحذف الزائد وقلب حرف العلّة»[٥]. وقد فصّل الرضيّ الأستراباذي أحكام التصغير تفصيلاً واسعاً في شرحه لشافية ابن الحاجب، فذكر أنّ ما كان على ثلاثة أحرف صُغّر على فُعَيْل، وما كان على أربعة صُغّر على فُعَيْعِل، وما كان على خمسة فأكثر حُذف ما زاد على الأربعة ثمّ صُغّر على فُعَيْعِل أو فُعَيْعِيل[٦].

ومن الأحكام التي يجدر التنبيه عليها في هذا السياق ما يتعلّق بتصغير ما فيه تاء التأنيث، فإنّ التاء تبقى عند التصغير ولا تُحذف، نحو تصغير «لَمْحة» — الواردة في قوله: «لَهُ في كلّ لَمْحَةٍ صُنْعٌ خَفِيٌّ»[٧] — على «لُمَيْحة» بزنة فُعَيْلة. وكذلك تصغير «نِعمة» — الواردة في قوله: «سُبحانَ مَن نِعَمُهُ لا تُحصَى»[٨] — على «نُعَيْمة» بزنة فُعَيْلة، إذ تُردّ كسرة الفاء إلى الضمّ وهو القياس في التصغير.

ومن الأحكام أيضاً ما يتعلّق بتصغير الجموع، فإنّ جمع التكسير لا يُصغَّر عند البصريين إلّا بردّه إلى مفرده ثمّ تصغيره ثمّ جمعه جمع سلامة[٩]. فلو أراد أحدٌ تصغير «القلوب» الواردة في المُبْهِج لوجب أن يردّها إلى مفردها «قَلْب» ثمّ يصغّره على «قُلَيْب» ثمّ يجمعه على «قُلَيْبات». وخالف الكوفيون في ذلك فأجازوا تصغير الجمع على لفظه.

٤. التصغير للتحبّب والتقريب

---

[١] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٢٥٣.

[٢] يُنظر: الكشّاف، ١: ١٣٧.

[٣] المبهج: ٨٩.

[٤] يُنظر: الكتاب، ٣: ٤١٨.

[٥] يُنظر: شرح المفصّل، ٥: ١٢٠.

[٦] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٢٤٦–٢٤٧.

[٧] المبهج: ٢٨.

[٨] المصدر نفسه: ٢٨.

[٩] يُنظر: الكتاب، ٣: ٤٤٣.

وممّا يتّصل بباب التصغير ما ذكره الصرفيون من أنّ التصغير لا يقتصر على التحقير والتقليل، بل يأتي للتحبّب والتقريب أيضاً[١]. فقد يُصغَّر الاسم تلطّفاً وتحبّباً كقولهم «بُنَيّ» تصغير «ابن»، و«يا أُخَيّ» تصغير «أخ». ولو ورد مثل هذا التصغير في المُبْهِج لجاء في سياقات الصداقة والأخوّة التي يكثر فيها الثعالبي من ألفاظ المودّة والحميمية، كما في قوله: «الحاجةُ إلى الأَخِ المُعِينِ، كالحاجةِ إلى الماءِ المَعِينِ»[٢]، فلو صُغّر «الأخ» هنا لقيل «الأُخَيّ»، ولكنّ الثعالبي لم يفعل ذلك لأنّ أسلوبه يميل إلى التفخيم والتعظيم كما سبقت الإشارة.

ومن دلالات التصغير أيضاً تقريب الزمان، كقولهم «قُبَيْلَ المغرب» أي قبله بقليل، وتقريب المكان كقولهم «دُوَيْنَ الحائط» أي قُدّامه بقليل[٣]. وهذه الدلالة لا تناسب سياقات المُبْهِج التي تتحدّث عن معانٍ مجرّدة عامّة لا عن أزمنة أو أمكنة محدّدة.

يتبيّن من استقراء بابَي النسب والتصغير في كتاب المُبْهِج أنّ الثعالبي قد وظّف النسب توظيفاً دالّاً في مواضع متعدّدة من نصوصه، فجاءت الأسماء المنسوبة مؤدّية لدلالات تتراوح بين الانتماء القبلي والوصف الإلهي والمشابهة التصويرية. وقد التزم الثعالبي بالقياس الصرفي في جميع الأسماء المنسوبة التي وقف عليها الباحث، ولم يخرج عنه إلّا في لفظ «ربّانيّة» حيث زاد الألف والنون على وجه التوسّع الذي أجازه بعض الصرفيين.

أمّا التصغير فقد كان نادراً في المُبْهِج ندرةً ملحوظة، ولم يقف الباحث على أسماء مصغّرة صريحة في النصوص المقتبسة، وإنّما وقف على لفظ «دُمية» الذي جاء على صورة قريبة من التصغير دون أن يكون مصغّراً اصطلاحياً. وقد علّل الباحث هذه الندرة بطبيعة المُبْهِج الأدبية التي تقوم على التفخيم والتعظيم والمبالغة، وبأسلوب السجع الذي يقتضي ألفاظاً متوازنة الأوزان، فضلاً عن أنّ التصغير يكثر في أنماط لغوية بعينها تختلف عن النثر الفنّي الرسمي الذي ينتمي إليه هذا الكتاب.

---

[١] يُنظر: دروس التصريف، محمد محيي الدين عبد الحميد: ١٣٠.

[٢] المبهج: ٥١.

[٣] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٢٦٠.

الباب الثاني:
بناء الجملة في المُبْهِج

الفصل الأول:
بناء الجملة الخبرية

توطئة

يُعنى هذا الباب ببناء الجملة في كتاب المُبْهِج، وهو باب يقوم على تتبّع الأنماط التركيبيّة التي نهض عليها كلام الثعالبيّ، وتصنيفها تصنيفاً نحويّاً يُفصح عن طريقة الرجل في تأليف الكلام، ويكشف عن العلاقة الخفيّة بين الصياغة النحويّة والغرض البيانيّ الذي رمى إليه. وقد كان لا بدّ قبل الدخول في التحليل من تحرير مفهوم «الجملة» عند النحاة؛ لأنّ المصطلح نفسه لم يستقرّ في الدرس النحويّ القديم استقراراً تامّاً، وإنّما تنازعته مع لفظ «الكلام» مصطلحاتٌ متقاربة، حتى فرّق بينهما المتأخّرون تفريقاً اصطلاحيّاً واضحاً.

فسيبويه لم يعقد للجملة باباً مستقلّاً يحدّها فيه حدّاً منطقيّاً، وإنّما تحدّث عن «المبتدأ وما بُني عليه» وعن «الفعل والفاعل الذي لم يتعدّه الفعل إلى مفعول»، فجعل الأصلَ في بناء الكلام العربيّ إسناداً بين طرفين، أحدهما مُحدَّثٌ عنه والآخر حديثٌ عنه.[١] وسار المبرّد على هذا النحو، فجعل مدار الكلام على أنّه «لا يجوز الاقتصار على أحد الجزأين».[٢] ثمّ جاء المتأخّرون فصاغوا الحدّ صياغةً جامعة، فقال ابن هشام: إنّ الجملة هي «القول المفيد بالاشتراك»، ثمّ فرّق بينها وبين الكلام تفريقاً دقيقاً، فالكلام عنده ما استقلّ بنفسه وأفاد معنًى تامّاً، والجملة أعمّ منه؛ لأنّها تُطلق على ما كان جزءاً من كلام كجملة الخبر وجملة الصفة.[٣] وإلى قريبٍ من ذلك ذهب السيوطيّ في همع الهوامع حين نقل أقوال النحاة في الجملة وأقسامها[٤]

وقد قسّم النحاة الجملة قسمةً أولى باعتبار الصدر، فجعلوها اسميّةً وفعليّةً، وزاد الزمخشريّ وابن يعيش عليهما الظرفيّة والشرطيّة؛ لأنّ صدر الأولى ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور، وصدر الثانية أداةُ شرط.[٥] وقسموها قسمةً ثانية باعتبار الدلالة، فجعلوها خبريّةً وإنشائيّة، والخبريّة ما احتمل الصدق والكذب، والإنشائيّة ما لا يحتمل ذلك؛ لأنّها إيجادٌ للمعنى باللّفظ لا حكايةٌ عنه. وعلى هذه القسمة الثانية بُني ترتيب هذا الباب، فجُعل الفصل الأوّل للجملة الخبريّة بقسميها الاسميّ والفعليّ.

ولم يكن اختيار هذا المنهج في تقسيم مادّة الكتاب اعتباطاً، وإنّما فرضته طبيعة المُبْهِج نفسه؛ فالكتاب مجموعةٌ من الحكم والأمثال والأوصاف صاغها الثعالبيّ في نحو ستّة وتسعين

---

[١] يُنظر: الكتاب: ١: ٢٣ .

[٢] يُنظر: المقتضب: ٤: ١٢٦ .

[٣] يُنظر: مغني اللبيب: ٢: ٣٧٨ .

[٤] يُنظر: همع الهوامع: ١: ٣٠ .

[٥] يُنظر: شرح المفصّل: ١: ٨٢؛ وهمع الهوامع: ١: ٣٠١.

وتسعمئة فقرة، موزّعة على أحدٍ وسبعين باباً، وجاءت في جملتها قصيرةً موجزة، مبنيّةً على السجع والمقابلة والموازنة. وهذه الطبيعة الأسلوبيّة جعلت الجملة في المُبْهِج وحدةً تركيبيّةً مكتملةً قائمةً بنفسها، لا جزءاً من نصٍّ متّصل طويل، وهو أمرٌ يخدم الدارس النحويّ أيّما خدمة؛ لأنّه يُتيح له أن يعزل النمط التركيبيّ ويدرسه في حدوده، من غير أن يحتاج إلى استخراجه من سياقٍ متشابك. ومن هنا كثرت في الكتاب الجملة الاسميّة القصيرة ذات الخبر المفرد، وشاعت فيه الجملة الاسميّة التي خبرها موصولٌ صلتُه فعليّة، على نحو «المَلِكُ مَن...» و«الصَّدِيقُ مَن...» و«البَلِيغُ مَن...»، حتى صارت هذه الصياغة سمةً من سمات الكتاب لا تكاد تخلو منها أبوابُ الأوصاف، كما شاعت فيه الجملة الشرطيّة التي جوابها فعلٌ ماضٍ أو فعلُ أمر، ولا سيّما في أبواب المواعظ وسياسة الملوك.

وقد لُوحظ في هذا الباب أمرٌ منهجيٌّ ينبغي التصريح به؛ وهو أنّ الشواهد إنّما استُخرجت من نصّ المُبْهِج بطبعة إبراهيم صالح، وأُثبتت بنصّها الحرفيّ مضبوطةً بالشكل، وأُحيل عليها برقم الصفحة، مع الإشارة إلى رقم الفقرة كي يسهل على القارئ الرجوع إليها. وحُرص على توزيع الشواهد على أبواب الكتاب المختلفة؛ إذ إنّ الاقتصار على بابٍ واحد – مهما كثرت فقراته – مدعاةٌ إلى تشويه صورة الأسلوب، لأنّ لكلّ بابٍ في المُبْهِج مزاجَه التركيبيّ الخاصّ؛ فأبواب الدعاء والاستعاذة تغلب عليها الجملة الإنشائيّة الطلبيّة، وأبواب الأوصاف تغلب عليها الجملة الاسميّة، وأبواب المواعظ والأمثال تغلب عليها الجملة الشرطيّة والفعليّة القصيرة.

المبحث الأوّل:
الجملة الخبرية الاسمية

الجملة الاسمية عند النحاة هي ما تصدّرها اسمٌ أو ما هو في حكمه، وركناها المبتدأ والخبر، وكلاهما مرفوعٌ بالابتداء عند جمهور البصريّين. وقد عبّر سيبويه عن هذا الأصل بقوله إنّ المبتدأ «مبنيٌّ عليه» ما بعده، فجعل العمدةَ في هذا الباب علاقةَ الإسناد لا مجرّدَ الرتبة[١]. وسار المبرّد على هذا النهج فقرّر أنّ الابتداء عاملٌ معنويٌّ لا لفظيّ، وأنّ المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء والخبر مرفوعٌ بالمبتدأ[٢]. وأمّا ابن يعيش فقد وقف عند علّة الرفع فيهما، وبيّن أنّ الرفع علامةُ العمدة في الكلام، وأنّ الجملة الاسمية لا تتمّ فائدتها إلّا باجتماع المسنَد والمسنَد إليه[٣].

أوّلاً: الجملة الاسمية ذات الخبر المفرد

الخبر المفرد هو ما ليس جملةً ولا شبهَ جملة، سواء أكان كلمةً واحدةً أم مضافاً ومضافاً إليه؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه في حكم الكلمة الواحدة. وقد نصّ عبّاس حسن على أنّ هذا النوع هو الأصل في الخبر، وأنّ ما عداه راجعٌ إليه بالتأويل[٤]. وهو أكثرُ أنواع الخبر دَوَراناً في المُبْهِج، لأنّه أشدُّها اختصاراً وأشدُّها طواعيةً للسجع الذي بنى عليه الثعالبيّ كتابه.

ومن ذلك قوله: «الصَّلاةُ عُنْوانُ النِّعْمَةِ، ومِفْتاحُ الرَّحْمَةِ، وعِصامُ العِصْمَةِ»[٥]. فـ«الصَّلاةُ» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة، و«عُنْوانُ» خبرٌ مرفوعٌ وهو مضافٌ، و«النِّعْمَةِ» مضافٌ إليه مجرور. والجملة اسميّةٌ خبريّةٌ محتملةٌ للصدق والكذب لذاتها. واللافت هنا أنّ الخبر جاء مفرداً جامداً غير مشتقّ، فلم يتحمّل ضميراً، وإنّما أفاد الإخبارَ بطريق التشبيه المضمر: فالصلاة شُبّهت بالعنوان الذي يدلّ على مضمون الكتاب. وقد وظّف الثعالبيّ في هذا الشاهد تكرارَ نمط «مضاف + مضاف إليه» ثلاثَ مرّاتٍ ليُحكم التوازنَ الإيقاعيّ، وهو ما سنراه في موضعه من الحديث عن تعدّد الخبر.

وفي السياق ذاته قوله: «الصَّدَقَةُ صَداقُ الجَنَّةِ، ومِصْداقُ السُّنَّةِ»[٦]. و«الصَّدَقَةُ» مبتدأ، و«صَداقُ» خبرٌ مفردٌ مضاف. وممّا يلفت النظر أنّ الثعالبيّ لم يختر لفظَ الخبر لمعناه وحده، بل اختاره لاشتقاقه من مادّة المبتدأ نفسها (ص د ق)، فجاء «صَداق» و«مِصْداق» من أصلٍ واحدٍ

---

[١] يُنظر: سيبويه، الكتاب: ١: ٢٣ .

[٢] يُنظر: المبرّد، المقتضب: ٤: ١٢٦ .

[٣] يُنظر: شرح المفصّل: ١: ٨٢.

[٤] يُنظر: عراب القرآن، ١/١٧٥.

[٥] المُبْهِج: ٣٣.

[٦] المصدر نفسه: ٣٣.

مع «الصَّدَقَة»، وهو الجناس الاشتقاقيّ الذي عدّه القزوينيّ من أشرف ضروب التجنيس لأنّه يجمع بين تآلف اللفظ وتناسب المعنى[١]. فالبنيةُ الإسناديّةُ هنا في خدمة البنية الصرفيّة، والعكس صحيح.

ومن الشواهد اللافتة في هذا الباب قوله: «الغَنِيُّ مُجَلٌّ مُبَجَّلٌ، والفَقِيرُ مُذَلٌّ مُبْتَذَلٌ»[٢]. وهنا جملتان اسميّتان متعاطفتان: «الغَنِيُّ» مبتدأ، و«مُجَلٌّ» خبرٌ مفردٌ مشتقٌّ على وزن (مُفْعَل) اسمِ مفعول، و«مُبَجَّلٌ» خبرٌ ثانٍ على وزن (مُفَعَّل). ثمّ عُطفت عليها جملةُ «والفَقِيرُ مُذَلٌّ مُبْتَذَلٌ» بالبناء نفسه. ويتّضح من هذا الشاهد أنّ الثعالبيّ اختار اسمَ المفعول دون الفعل المبنيّ للمجهول، مع أنّ المعنى واحد؛ والسرُّ في ذلك أنّ اسم المفعول يدلّ على الثبوت واللزوم، فكأنّ الإجلال صار وصفاً لازماً للغنيّ لا حدثاً يتجدّد. وقد نبّه السامرائيّ إلى أنّ العدول عن الفعل إلى الوصف المشتقّ إنّما يُراد به تثبيتُ المعنى ونزعُ الزمن عنه[٣].

ويُضاف إلى ذلك قوله في باب العقل: «العَقْلُ أَحْصَنُ مَعْقِلٍ»[٤]. فـ«العَقْلُ» مبتدأ، و«أَحْصَنُ» خبرٌ مفردٌ مرفوع، وهو اسمُ تفضيلٍ على وزن (أَفْعَل) مضافٌ إلى «مَعْقِلٍ». وقد جرى سيبويه على أنّ اسم التفضيل إذا أُضيف إلى نكرةٍ لزم الإفرادَ والتذكير[٥]، وهو ما التزمه الثعالبيّ هنا. والجملةُ في غاية الإيجاز: مبتدأٌ وخبرٌ مضاف، ثلاثُ كلماتٍ لا رابع لها، ومع ذلك تضمّنت استعارةً كاملةً جعلت العقل حصناً، وجناساً بين «العَقْل» و«مَعْقِل». ويبدو أنّ هذا الإيجاز الشديد هو غايةُ ما يطمح إليه الثعالبيّ في صياغة الحكمة.

ومن الشواهد الدالّة على بلوغ الإيجاز حدَّه الأقصى قوله: «التَّوْفِيقُ رَفِيقٌ رَقِيقٌ»[٦]، وقوله: «الخُمُولُ خُمُودٌ»[٧]. ففي الأوّل مبتدأٌ وخبرٌ مفردٌ نكرةٌ «رَفِيقٌ»، تلاه نعتٌ «رَقِيقٌ» على وزن (فَعِيل) أيضاً، فتحقّق التجانسُ الصوتيُّ بتغيير حرفٍ واحد. وفي الثاني بلغت الجملةُ أقصى درجات الاختصار: مبتدأٌ معرفةٌ وخبرٌ نكرةٌ، كلمتان اثنتان، والخبرُ مشتقٌّ من أصلٍ يقارب أصلَ المبتدأ صوتيّاً (خ م ل / خ م د)، فأفاد التركيبُ معنى المطابقة التامّة بين الخمول والخمود، حتى كأنّهما شيءٌ واحد. وهذا النمطُ من الجمل الثنائيّة سمةٌ أسلوبيّةٌ بارزةٌ في المُبْهِج.

---

[١] يُنظر في الجناس الاشتقاقي وأثره: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني: ٤: ٤٤٣٣.

[٢] المُبْهِج: ٦٣.

[٣] يُنظر: معاني الأبنية في العربية، السامرائي: ٢٩ .

[٤] المُبْهِج: ٧١.

[٥] يُنظر: الكتاب: ١: ٣٤ .

[٦] المُبْهِج: ٧٤.

[٧] المصدر نفسه: ٩٦.

ولا يفوتنا أن نشير إلى قوله في باب البلاغة: «كَلامُ البَلِيغِ مَغْسُولٌ، وكَلامُ العَيِيّ مَغْصُولٌ»[١]. فالمبتدأ «كَلامُ» مضافٌ إلى «البَلِيغِ»، والخبر «مَغْسُولٌ» مفردٌ مشتقٌّ اسمَ مفعولٍ على وزن (مَفْعُول). ثمّ عُطفت جملةٌ ثانيةٌ على البناء نفسه. ويتبيّن من ذلك أنّ الثعالبيّ بنى المفاضلة بين البليغ والعييّ على تقابلٍ صرفيٍّ دقيق: وزنٌ واحدٌ (مَفْعُول) ومادّتان متقاربتان في الجرس متباعدتان في الدلالة. وهو ما يسمّيه الجرجانيّ «توخّي معاني النحو» في نظم الكلام، إذ إنّ الفرق بين النصّين لا يرجع إلى الألفاظ مفردةً بل إلى الصورة التي وُضعت فيها[٢].

وفي ضوء ما تقدّم نلحظ أنّ الخبر المفرد في المُبْهِج يتوزّع على ثلاثة أنماط: جامدٍ يُؤوَّل بالمشتقّ ويفيد التشبيه («عُنْوانُ النِّعْمَةِ»)، ومشتقٍّ صريحٍ يفيد الثبوت («مُجَلٌّ مُبَجَّلٌ»)، واسمِ تفضيلٍ مضافٍ يفيد الموازنة («أَحْصَنُ مَعْقِلٍ»). والغالب في الثلاثة أنّ اختيار الوزن الصرفيّ مشروطٌ بمطلب السجع، من غير أن يفسد ذلك الدلالةَ أو يحيد بها عن أصلها.

ثانياً: الجملة الاسمية ذات الخبر الجملة

يقع الخبر جملةً فعليّةً أو اسميّة، ويُشترط فيه — عند الجمهور — رابطٌ يربطه بالمبتدأ، وهو الضمير غالباً، وقد يكون إعادةَ لفظ المبتدأ أو اسمَ إشارةٍ أو عمومَ اللفظ. وقد بسط ابن هشام القول في هذا الرابط، وذكر أنّه قد يُستغنى عنه إذا كانت الجملةُ نفسَ المبتدأ في المعنى[٣]. وتوسّع السيوطيّ في عدّ صور الرابط وأحكامه، ونقل الخلاف في جواز حذفه للقرينة[٤]. ولهذا النوع في المُبْهِج حضورٌ واسع، لا سيّما في الأبواب التي بُنيت على صيغة «فلانٌ مَن يفعل كذا»، وهي صيغةٌ تعريفيّةٌ آثرها الثعالبيّ في وصف الملك والرئيس والفارس والصديق والشاعر.

فمن ذلك قوله: «المَلِكُ مَن يَبْسُطُ أَنواعَ الفَضْلِ، ويَنْشُرُ أَنواعَ العَدْلِ»[٥]. و«المَلِكُ» مبتدأ مرفوع، و«مَن» اسمٌ موصولٌ مبنيٌّ على السكون في محلّ رفعٍ خبر. وجملةُ «يَبْسُطُ» صلةُ الموصول لا محلّ لها من الإعراب، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ تقديره «هو» يعود على «مَن». والرابطُ بين الخبر والمبتدأ هنا حاصلٌ بالموصول نفسه لأنّه عينُ المبتدأ في المعنى. واللافت أنّ الثعالبيّ عدل عن أن يقول «المَلِكُ يَبْسُطُ أَنواعَ الفَضْلِ»، وهو أخصر، إلى الصيغة الموصوليّة؛ والسرُّ في ذلك أنّ الصيغة الموصوليّة تفيد الحصرَ والقصر، أي أنّ الملك الحقيقيّ هو هذا لا غير، وهو معنًى لا يؤدّيه التركيب المباشر.

---

[١] المُبْهِج: ١٠٠.

[٢] يُنظر: دلائل الإعجاز: ١٣٠ .

[٣] يُنظر: مغني اللبيب: ٢: ٣٩٧ .

[٤] يُنظر: همع الهوامع: ١: ٣٥٨ .

[٥] المُبْهِج: ٣٦.

ونظيرُ ذلك قوله: «المَلِكُ مَن تَتَّصِلُ لأَوْلِيائِهِ صِلاتُهُ، وتُبارِي هُبُوبَ الرِّياحِ هِباتُهُ»[١]. فالخبرُ «مَن» الموصولة، وصلتُها جملةُ «تَتَّصِلُ»، و«صِلاتُهُ» فاعلٌ مؤخّر، و«لأَوْلِيائِهِ» جارٌّ ومجرورٌ متعلّقٌ بالفعل مقدَّمٌ على الفاعل. وقد أفاد هذا التقديمُ العنايةَ بالأولياء وتخصيصَهم بالصلة. ثمّ عُطفت عليها جملةُ «تُبارِي هُبُوبَ الرِّياحِ هِباتُهُ» على النسق نفسه: فعلٌ مضارع، ومفعولٌ به مقدَّم، وفاعلٌ مؤخّر. وقد نبّه ابن يعيش إلى أنّ رتبة الفاعل التقديمُ على المفعول، وأنّ العدول عن ذلك لا يكون إلّا لغرض[٢]. والغرض هنا — فيما يبدو — إيقاعيٌّ صرف، إذ أراد الثعالبيّ أن تقع «صِلاتُهُ» و«هِباتُهُ» في آخر الفاصلتين ليتحقّق السجع.

ومن أوجز ما جاء في هذا الباب قوله: «المَلِكُ مَن سَيْبُهُ يُغْنِي، وسَيْفُهُ يُفْنِي»[٣]. فالخبرُ «مَن»، وصلتُها جملةٌ اسميّةٌ لا فعليّة: «سَيْبُهُ» مبتدأ ثانٍ، و«يُغْنِي» خبرُه جملةٌ فعليّة، والرابطُ الضميرُ في «سَيْبُهُ». فاجتمع في هذا الشاهد الوجهان: خبرٌ جملةٌ اسميّة، داخله خبرٌ جملةٌ فعليّة. وممّا يتّصل بهذا أنّ التقابل بين «سَيْب» و«سَيْف» تقابلٌ لفظيٌّ قائمٌ على تغيير حرفٍ واحد، وبين «يُغْنِي» و«يُفْنِي» كذلك، فصار البناءُ النحويُّ قالباً مزدوجاً يحمل تقابلاً دلاليّاً بين العطاء والبطش.

وعلى صعيدٍ آخر، يجري هذا النمط نفسُه في غير باب الملوك، كقوله في الفرسان: «الفارِسُ مَن يَسْبِقُ فَرَسُهُ الرِّيحَ، ويَفْرِسُ رُمْحُهُ الرُّوحَ»[٤]. و«الفارِسُ» مبتدأ، و«مَن» خبرٌ موصول، وجملةُ «يَسْبِقُ» صلةٌ، و«فَرَسُهُ» فاعل، و«الرِّيحَ» مفعولٌ به منصوب. ويتّضح من هذا الشاهد أنّ الثعالبيّ يبني الجملة على المشاكلة الصرفيّة بين المبتدأ وفاعل الصلة: «الفارِس» و«فَرَس» و«يَفْرِس»، وكلّها من مادّةٍ واحدة. وقد أشار السامرائيّ إلى أنّ هذا الضرب من التلاعب بالاشتقاق يجعل الجملة وحدةً دلاليّةً مغلقةً على نفسها[٥].

ومن الشواهد التي جاء فيها الخبرُ جملةً فعليّةً مباشرةً بلا موصولٍ قولُه: «القُلُوبُ لا تُسْتَمالُ بمِثْلِ المَالِ»[٦]. فـ«القُلُوبُ» مبتدأ مرفوع، وجملةُ «لا تُسْتَمالُ» في محلّ رفعٍ خبر، و«لا» نافيةٌ لا عمل لها، و«تُسْتَمالُ» فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ للمجهول، ونائبُ الفاعل ضميرٌ مستترٌ تقديره «هي» يعود على القلوب، وهو الرابط. وقد بُني الفعل للمجهول لأنّ الغرض تقريرُ الحكم لا تعيينُ الفاعل. ويُلحظ أنّ الجملة الاسميّة هنا أفادت الثبوت في أصل الحكم، بينما أفادت الجملةُ الفعليّةُ الواقعةُ خبراً التجدّدَ في الوصف، فاجتمع للتركيب الثبوتُ والتجدّدُ معاً.

---

[١] المُبْهِج: ٣٤.

[٢] يُنظر: شرح المفصّل: ٤: ٩٠ .

[٣] المُبْهِج: ٣٤.

[٤] المصدر نفسه: ٤٦.

[٥] يُنظر: معاني النحو، السامرائي: ١: ١٩٩ .

[٦] المُبْهِج: ٦٤.

ومن ذلك أيضاً قوله في الشعراء: «الشّاعِرُ مَن يَتَنَخَّلُ، ولا يَنْتَحِلُ»[١]، وقوله في الحبّ: «الحُبُّ طائِرٌ لا يَلْتَقِطُ إلاَّ حَبَّ القُلُوبِ»[٢]. ففي الأوّل خبرٌ موصولٌ صلتُه جملةٌ فعليّةٌ مضارعيّة، وقد بُني التقابلُ على القلب المكانيّ بين «يَتَنَخَّل» و«يَنْتَحِل»، وهو من دقيق صنعته. وفي الثاني «الحُبُّ» مبتدأ، و«طائِرٌ» خبرٌ مفرد، وجملةُ «لا يَلْتَقِطُ» في محلّ رفع نعتٍ لـ«طائِرٌ»، وليست خبراً ثانياً؛ إذ الأصلُ في الجملة بعد النكرة أن تكون صفة، كما قرّر ابن جنّي في موضع بحثه في الجمل الواقعة بعد النكرات[٣]. واجتمع في الشاهد الأخير الخبرُ المفردُ والجملةُ النعتيّةُ والقصرُ بـ«لا... إلّا»، فكان تركيباً مركّباً على وجازته.

ثالثاً: الجملة الاسمية ذات الخبر شبه الجملة

يقع الخبر ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، واختلف النحاة في حقيقة إعرابه؛ فذهب جمهورهم إلى أنّ شبه الجملة متعلّقٌ بمحذوفٍ تقديره «كائن» أو «استقرّ»، وأنّ الخبر في الحقيقة هو ذلك المحذوف. وذهب فريقٌ إلى أنّ شبه الجملة نفسه هو الخبر من غير تقدير. وقد عرض ابن هشام للمذهبين وردّ على القائلين بأنّ الظرف نفسه خبرٌ بأنّ الظرف لا يكون خبراً عن الجثّة إلّا بتأويل[٤]. ونقل ابن هشام في موضعٍ آخر أنّ الأرجح تقديرُ الفعل لأنّه أصلُ العمل[٥]. وتكثر هذه الصورة في المُبْهِج كثرةً بالغةً، لأنّ تقديم شبه الجملة يتيح للثعالبيّ أن يفتتح الحكمة بالظرف أو الجارّ، فيُحدث في السامع تشويقاً قبل أن يبلغ المسنَد إليه.

فمن ذلك قوله: «للّهِ في كُلِّ لَمْحَةٍ صُنْعٌ خَفِيٌّ، ولُطْفٌ خَفِيٌّ»[٦]. فـ«للّهِ» جارٌّ ومجرورٌ متعلّقٌ بمحذوفٍ خبرٍ مقدَّم، و«في كُلِّ لَمْحَةٍ» جارٌّ ومجرورٌ متعلّقٌ بالخبر المحذوف أيضاً أو بحالٍ منه، و«صُنْعٌ» مبتدأٌ مؤخّرٌ مرفوع، و«خَفِيٌّ» نعتٌ له. وقد وجب تقديمُ الخبر هنا لأنّ المبتدأ نكرةٌ لا مسوّغ لها إلّا هذا التقديم، وهو ما أجمع عليه النحاة. ويتبيّن من هذا الشاهد أنّ الثعالبيّ جمع بين ثلاث وظائف في تركيبٍ واحد: التقديمُ لإفادة الاختصاص، والتنكيرُ لإفادة التعظيم، والتكرارُ في النعت «خَفِيٌّ» لإحكام الفاصلة.

ومن أشهر شواهد هذا الباب قوله: «في قُلُوبِ المُلُوكِ عُيُونٌ، ولَهم على القُلُوبِ عُيُونٌ»[٧]. و«في قُلُوبِ» جارٌّ ومجرورٌ في محلّ رفعٍ خبرٍ مقدَّم، و«عُيُونٌ» مبتدأٌ مؤخّرٌ نكرةٌ سوّغ الابتداءَ

---

[١] المُبْهِج: ١٠٤.

[٢] المصدر نفسه: ١١٠.

[٣] يُنظر: الخصائص: ٢: ٣٦١.

[٤] يُنظر: مغني اللبيب: ٢: ٤٢٠ .

[٥] يُنظر: أوضح المسالك: ١: ١٩٧ .

[٦] المُبْهِج: ٢٨.

[٧] المصدر نفسه: ٤٤.

بها تقدّمُ الخبر. ثمّ عُطفت جملةٌ ثانيةٌ على البناء نفسه: «لَهم» خبرٌ مقدَّم، و«على القُلُوبِ» متعلّقٌ به، و«عُيُونٌ» مبتدأٌ مؤخّر. واللافت هنا أنّ لفظَي «قُلُوب» و«عُيُون» تكرّرا في الجملتين مع انعكاس موقعهما، فصارت البنيةُ الثانيةُ مرآةً مقلوبةً للأولى. وهذا ضربٌ من «النظم» الذي جعله الجرجانيّ مناطَ الفصاحة، إذ الفضلُ فيه راجعٌ إلى ترتيب المعاني في النفس لا إلى الألفاظ[١].

ويُضاف إلى ذلك قوله: «في لِقاءِ الصَّدِيقِ، تَفْرِيجُ الكَرْبِ، وتَفْرِيحُ القَلْبِ»[٢]. فـ«في لِقاءِ» خبرٌ مقدَّم، و«تَفْرِيجُ» مبتدأٌ مؤخّرٌ مضاف، و«تَفْرِيحُ» معطوفٌ عليه. ويتّضح من هذا الشاهد أنّ المبتدأ المؤخّر جاء معرفةً بالإضافة، فلم يكن التقديمُ هنا واجباً كما في الشاهدين السابقين، بل كان جائزاً لغرضٍ بلاغيّ هو تشويقُ السامع إلى الخبر. وقد استُعمل المصدرُ الصريح «تَفْرِيج» و«تَفْرِيح» على وزن (تَفْعِيل) في الموضعين، وبينهما تجانسٌ لا يفرّق بينه إلّا الجيمُ والحاء.

ونظيرُه قوله: «في لِقاءِ أُدَباءِ الإِخْوانِ، رُوحُ الجِنانِ، وراحَةُ الجَنانِ»[٣]. وإعرابُه كسابقه: خبرٌ مقدَّمٌ شبهُ جملة، ومبتدأٌ مؤخّرٌ معطوفٌ عليه آخر. وممّا يتّصل بهذا أنّ الثعالبيّ وازن بين «الجِنان» بكسر الجيم بمعنى البساتين، و«الجَنان» بفتحها بمعنى القلب، فجاء التجنيسُ تامّاً في الرسم مختلفاً في الضبط والدلالة، وهو أعلى مراتب الجناس.

ومن الشواهد اللافتة قوله: «لِلْكَرِيمِ سُنَّةُ فَضْلٍ في كُلِّ فَصْلٍ، ولِلَّئِيمِ عادَةُ مَقْتٍ في كُلِّ وَقْتٍ»[٤]. فـ«لِلْكَرِيمِ» خبرٌ مقدَّم، و«سُنَّةُ» مبتدأٌ مؤخّرٌ مضافٌ إلى «فَضْلٍ»، و«في كُلِّ فَصْلٍ» متعلّقٌ بمحذوفٍ نعتٍ لـ«سُنَّة». وقد تكرّر البناءُ في الشطر الثاني تكراراً تامّاً مع استبدال المفردات بأضدادها. وهذا التوازي التركيبيّ الكامل من أبرز خصائص المُبْهِج، وسنعود إليه في المبحث الثالث عند الحديث عن التوكيد بتكرار البنية.

ومن ذلك أخيراً قوله: «مِنَ القَرَارِيطِ تُجْمَعُ القَناطِيرُ»[٥]. وهذا الشاهد وإن بدأ بجارٍّ ومجرورٍ فإنّه ليس خبراً مقدَّماً، بل هو جارٌّ ومجرورٌ متعلّقٌ بالفعل «تُجْمَعُ»، و«القَناطِيرُ» نائبُ فاعلٍ مرفوع، والجملةُ فعليّةٌ لا اسميّة. وقد أوردتُه هنا للتمييز بين الصورتين، لأنّ تشابه المطلع قد يوقع في اللبس. وقد نبّه السيوطيّ إلى وجوب التفريق بين شبه الجملة الواقعة خبراً وبين المتعلّقة بالفعل، والفيصلُ في ذلك وجودُ الفعل الظاهر[٦].

رابعاً: تعدّد الخبر في الجملة الاسمية

---

[١] يُنظر: دلائل الإعجاز: ١٠٦ .

[٢] المُبْهِج: ٥٠.

[٣] المصدر نفسه: ٥٤.

[٤] المصدر نفسه: ٥٨.

[٥] المصدر نفسه: ٦٦.

[٦] يُنظر: همع الهوامع: ١: ٣٦٦ .

أجاز النحاة تعدّد الخبر لمبتدأ واحد، وفرّقوا بين ما كان في معنى خبرٍ واحدٍ فلا يحتاج إلى عطف، وما كان أخباراً متغايرةً فيجوز فيه العطف وتركه. وقد فصّل عبّاس حسن القول في شروط التعدّد وضوابطه، وبيّن أنّه لا يُشترط في الأخبار المتعدّدة أن تتّحد في النوع، فقد يكون أحدها مفرداً والآخر جملةً أو شبهَ جملة[١]. ونقل ابن هشام خلافاً في المسألة، ورجّح الجوازَ ما دام المعنى مستقيماً[٢]. وهذا البابُ من أوسع أبواب المُبْهِج، لأنّ الثعالبيّ يبني حكمته غالباً على ثلاث فواصل أو أربع، ولا يتيسّر له ذلك إلّا بتعدّد الخبر.

فمن ذلك قوله: «المَلِكُ العادِلُ مَكْنُوفٌ بِعَوْنِ اللهِ، مَحْرُوسٌ بِعَيْنِ اللهِ»[٣]. فـ«المَلِكُ» مبتدأ، و«العادِلُ» نعتٌ له، و«مَكْنُوفٌ» خبرٌ أوّلٌ مفردٌ مشتقٌّ اسمَ مفعولٍ على وزن (مَفْعُول)، و«مَحْرُوسٌ» خبرٌ ثانٍ على الوزن نفسه، وقد جاءا بلا عاطف. والجارّان «بِعَوْنِ» و«بِعَيْنِ» متعلّقان بالخبرين على الترتيب. واللافت هنا أنّ ترك العطف بين الخبرين أفاد أنّهما في معنى خبرٍ واحدٍ متكاملٍ لا خبرين منفصلين، فالكَنَفُ والحراسةُ وجهان لمعنًى واحدٍ هو الرعاية الإلهيّة. ولو عُطف لأفاد التغايرَ وضعف التلاحم.

ومن أوسع شواهد التعدّد قوله: «حَضْرَةُ المَلِكِ مَشْعَرُ العَدْلِ، ومَشْرَعُ الفَضْلِ؛ ومَرْبَعُ الجُودِ، ومَرْتَعُ الوُفُودِ»[٤]. فالمبتدأ «حَضْرَةُ» مضافٌ إلى «المَلِكِ»، والأخبارُ أربعةٌ كلُّها مفردةٌ مضافة: «مَشْعَرُ»، و«مَشْرَعُ»، و«مَرْبَعُ»، و«مَرْتَعُ»، وقد عُطف الثاني والثالث والرابع بالواو. ويتبيّن من هذا الشاهد أنّ الأخبار الأربعة جاءت كلُّها على وزنٍ صرفيٍّ واحدٍ هو (مَفْعَل) اسمُ مكان، وهو اختيارٌ مقصود؛ لأنّ المبتدأ «حَضْرَة» مكانٌ في الأصل، فناسب أن تكون أخبارُه أسماءَ أمكنة. فالوزنُ الصرفيّ هنا ليس زينةً لفظيّةً بل هو حاملٌ للدلالة.

ونظيرُ ذلك قوله: «الدِّرْهَمُ أَنْفَذُ الرَّسَائِلِ، وَأَنفَعُ الوَسَائِلِ، وَأَنْجَحُ المَسَائِلِ»[٥]. فـ«الدِّرْهَمُ» مبتدأ، وله ثلاثةُ أخبارٍ مفردةٍ معطوفةٍ بالواو، كلُّها أسماءُ تفضيلٍ على وزن (أَفْعَل) مضافةٌ إلى معرفة. وقد جرت القاعدةُ أنّ اسم التفضيل المضاف إلى معرفةٍ يجوز فيه الإفرادُ والمطابقة، وقد التزم الثعالبيّ الإفراد. وممّا يلفت النظر أنّ المضاف إليه في الأخبار الثلاثة جاء على وزنٍ واحدٍ أيضاً: «الرَّسَائِل» و«الوَسَائِل» و«المَسَائِل»، وكلُّها جموعُ تكسيرٍ على (فَعَائِل). فاجتمع في التركيب توازٍ

---

[١] يُنظر: عراب القرآن، ١: ١٧٥.

[٢] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ١٩٤ .

[٣] المُبْهِج: ٣٨.

[٤] المصدر نفسه: ٣٦.

[٥] المصدر نفسه: ٦٥.

على مستويين: مستوى الخبر ومستوى المضاف إليه، وهو ما يسمّيه السكّاكيّ تمامَ المماثلة بين القرائن[١].

ومن ذلك قوله: «التَّقْوَى هِيَ العُدَّةُ الوَافِيَةُ، وَالجُنَّةُ الوَاقِيَةُ»[٢]. و«التَّقْوَى» مبتدأ مرفوعٌ بضمّةٍ مقدّرةٍ على الألف للتعذّر، و«هِيَ» ضميرُ فصلٍ لا محلّ له من الإعراب على الأرجح، و«العُدَّةُ» خبرٌ أوّل، و«الوَافِيَةُ» نعتٌ له، و«الجُنَّةُ» خبرٌ ثانٍ معطوف، و«الوَاقِيَةُ» نعتٌ له. وقد أفاد ضميرُ الفصل هنا القصرَ والتوكيد، وسيأتي تفصيلُ ذلك في المبحث الثالث. واللافت أنّ كلا الخبرين جاء معرفةً بـ«أل»، وهو ما يقوّي معنى الحصر؛ إذ تعريفُ الطرفين يفيد قصرَ الصفة على الموصوف.

ويُضاف إلى ذلك قوله في البلغاء: «البَلِيغُ مَن فَرائِدُهُ فَرائِدُ، وشَوارِدُهُ شَوارِدُ، وبَوادِرُهُ نَوافِذُ»[٣]. فالخبرُ «مَن» الموصولة، وصلتُها ثلاثُ جملٍ اسميّةٍ متعاطفة، كلُّ جملةٍ منها مبتدأٌ وخبر. فهذا تعدّدٌ في الأخبار داخل الصلة لا في خبر المبتدأ الأصليّ، وهو نمطٌ مركّب. وممّا يستوقف الدارس أنّ الخبر في الجملتين الأوليين جاء بلفظ المبتدأ نفسه: «فَرائِدُهُ فَرائِدُ»، و«شَوارِدُهُ شَوارِدُ». وظاهرُه أنّه إخبارٌ عن الشيء بنفسه وهو لا يفيد، لكنّه في الحقيقة إخبارٌ بالكمال، أي أنّها فرائدُ على الحقيقة لا بالادّعاء، وهو أسلوبٌ معروفٌ عند البلاغيّين.

ومن الشواهد الجامعة بين تعدّد الخبر وتقدّمه قوله: «الفَقْرُ في الأُذُنِ وَقْرٌ، وفي العَيْنِ عَقْرٌ، وفي الجَوْفِ بَقْرٌ، وفي القَلْبِ نَقْرٌ»[٤]. فـ«الفَقْرُ» مبتدأ، و«في الأُذُنِ» جارٌّ ومجرورٌ متعلّقٌ بمحذوفٍ حالٍ أو بالخبر، و«وَقْرٌ» خبرٌ مرفوع، وقد تكرّر البناءُ أربعَ مرّات. ويتّضح من هذا الشاهد أنّ الثعالبيّ جعل المبتدأ واحداً والأخبارَ أربعةً موزّعةً على أربعة أعضاء، فأفاد الشمولَ والاستيعاب؛ إذ الفقرُ لا يصيب عضواً دون عضو. وقد التزم في الأخبار الأربعة وزناً صرفيّاً واحداً (فَعْل) ورويّاً واحداً هو الراء المضمومة، فصار النصُّ أشبهَ بالشعر في انضباط إيقاعه. وقد أشار القزوينيّ إلى أنّ السجع إذا اتّفقت فواصلُه في الوزن والرويّ كان أعلى مراتبه[٥].

---

[١] يُنظر: مفتاح العلوم، السكّاكي: ٢٩١ .

[٢] المُبْهِج: ٧٣.

[٣] المصدر نفسه: ١٠٠.

[٤] المصدر نفسه: ٦٣.

[٥] يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٢: ٦٦ .

المبحث الثاني
الجملة الخبرية الفعلية

الجملة الفعليّة ما صُدّرت بفعلٍ في الأصل، وهي عند النحاة موضوعةٌ للدلالة على الحدوث والتجدّد، وهذا هو الفرقُ الجوهريّ بينها وبين الاسميّة على ما قرّره عبد القاهر ومن بعده[١]. وأركانُها الفعلُ والفاعل، ويُزاد عليهما ما يقتضيه الفعلُ من مفعولٍ أو أكثر بحسب لزومه وتعدّيه. وقد قسّمها النحاة باعتبار زمن الفعل ثلاثةَ أقسام: ما فعلُه ماضٍ، وما فعلُه مضارع، وما فعلُه أمرٌ. وينبغي التنبيهُ – قبل الخوض في التفصيل – على أمرٍ منهجيّ: وهو أنّ الجملة التي فعلُها أمرٌ ليست خبريّةً في حقيقة الدلالة، بل هي إنشائيّةٌ طلبيّة؛ لأنّ الأمر لا يحتمل الصدق والكذب. وإنّما أُدرجت هنا في تقسيم الجملة الفعليّة مراعاةً للتقسيم الصرفيّ الثلاثيّ للفعل، ولأنّ الثعالبيّ في المُبْهِج كثيراً ما يجعل فعلَ الأمر جواباً لشرطٍ خبريّ، فيمتزج الخبرُ بالإنشاء امتزاجاً لا يستقيم معه الفصلُ التامّ بينهما. وقد أشار النحاة والبلاغيّون إلى هذا الامتزاج في مواضع، وسمّوا ما ورد على صورة الخبر وقُصد به الطلبُ – وعكسَه – خروجاً عن مقتضى الظاهر[٢].

أوّلاً: الجملة الفعليّة ذات الفعل الماضي

الفعل الماضي عند سيبويه والمبرّد موضوعٌ للدلالة على «ما مضى واقترن حَدَثُه بزمانٍ قبل زمانك»، وهذا هو أصلُ دلالته[٣]. غير أنّه قد يخرج عن هذا الأصل إلى معانٍ أُخرى يُحدّدها السياق؛ فيأتي للدعاء، وللتحقّق الذي بمنزلة الوقوع، وللإنشاء في العقود، ولتقرير الحكم العامّ الذي لا يتقيّد بزمن. وقد فصّل ابن هشام القولَ في هذا الخروج، وعدّه ابنُ يعيش ضرباً من التوسّع الدلاليّ الذي تقتضيه القرائن[٤].

والذي يُلاحظ في المُبْهِج أنّ الماضي فيه قليلاً ما يأتي على أصل دلالته الزمنيّة، وأنّ أكثرَ وروده على وجهين: أن يكون فعلَ الشرط أو جوابَه في تركيبٍ شرطيّ يُراد به الحكمُ المطلق لا الزمنُ الماضي، وأن يكون خبراً عن حقيقةٍ مستمرّةٍ سِيقت بصورة الماضي لتأكيد تحقّقها. وهذا المسلكُ في استعمال الماضي هو الذي يُلائم طبيعة الحكمة؛ لأنّ الحكمة حكمٌ عامٌّ لا يتقيّد بزمن، والماضي إذا وقع في سياق الشرط تجرّد من زمنه وبقي على مجرّد الدلالة على الحدث.

---

[١] يُنظر: الجرجاني: ١٣٠ ، معاني النحو، ١: ١٩٩ .

[٢] يُنظر: السكّاكي، مفتاح العلوم،: ٢٨٨)، الإيضاح في علوم البلاغة، ٢: ٣٢ .

[٣] يُنظر: الكتاب،: ١: ٣٤ ؛ والمبرّد: ٢: ١٤١.

[٤] يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢: ٤٦٢؛ شرح المفصّل للزمخشري: ٤: ٢٠٧.

ومن أوضح شواهد هذا الباب قوله في باب التوكّل: «مَن تاجَرَ اللهَ لم يُوكَسْ بَيْعُهُ، ولم يُنْخَسْ رَيْعُهُ»[1]. فـ«مَن» اسمُ شرطٍ جازم في محلّ رفعٍ مبتدأ، و«تاجَرَ» فعلُ الشرط ماضٍ في محلّ جزم، وفاعلُه مستترٌ عائدٌ على «مَن»، و«اللهَ» مفعولٌ به. وجملةُ «لم يُوكَسْ بَيْعُهُ» جوابُ الشرط في محلّ جزم. والملاحَظُ أنّ الفعل «تاجَرَ» على وزن (فَاعَلَ) الدالّ على المشاركة، وقد أفاد هذا البناءُ معنًى لا يؤدّيه المجرّد؛ لأنّ المتاجرةَ تقتضي طرفين، فجعل العبدَ شريكاً لله في معاملةٍ رابحة، وهي استعارةٌ مبنيّةٌ على البناء الصرفيّ نفسه. ثمّ جاء الجوابُ منفيّاً بـ«لم» مبنيّاً للمجهول في الفعلين «يُوكَسْ» و«يُنْخَسْ»، وبناءُ الفعل للمجهول هنا مقصودٌ؛ لأنّ الغرض بيانُ سلامة البيع والرّيع من النقص، لا بيانُ من ينقصهما، فحُذف الفاعلُ لعدم الحاجة إليه. ومن جهة النغم، فقد اتّفق الفعلان في الوزن (يُفْعَلْ) واتّفق الاسمان «بَيْعُهُ» و«رَيْعُهُ» في وزن (فَعْلُه)، فتمّ التوازي.

ومنه قوله في الباب نفسه: «مَن لَزِمَ الخَلْوَةَ بِرَبِّهِ، حَصَلَ في الحِمَى الأَمْنَعِ والعَيْشِ الأَمْتَعِ»[2]، وقوله في باب العبادات: «مَن صَلَّى للهِ لم يَصْلَ نارَ جَحِيمِهِ، ووَصَلَ دارَ نَعِيمِهِ»[3]. وهذا الأخيرُ من أظرف شواهد الكتاب صناعةً؛ فالفعلُ في الشرط «صَلَّى» من مادّة (صَلَّى) على وزن (فَعَّلَ)، وفي الجواب فعلان: «يَصْلَ» من (صَلِيَ) بمعنى احترق، و«وَصَلَ» من (وَصَلَ). فجمع في ثلاث كلماتٍ ثلاثَ مادّاتٍ متقاربةٍ في الجرس متباعدةٍ في المعنى، فكان الجناسُ الاشتقاقيّ هو الذي حمل الحكمَ كلَّه. ثمّ إنّ الجواب جاء مركّباً من منفيٍّ ومثبت: نفيُ الصَّلْيِ بالنار وإثباتُ الوصول إلى الدار، وهذا التركيبُ الثنائيّ في الجواب أشدُّ إفادةً من الاكتفاء بأحدهما؛ لأنّه دفعُ مضرّةٍ وجلبُ مصلحةٍ في نَفَسٍ واحد.

ومن الشواهد الجليّة قوله في باب تعظيم شأن الملوك: «مَن عَصَى السُّلْطانَ، فقد أَطاعَ الشَّيْطانَ»[4]. والشرطُ فيه «مَن»، وفعلُه «عَصَى» ماضٍ في محلّ جزم، والجوابُ جملةٌ مقترنةٌ بالفاء واقعةٌ في محلّ جزم، و«قد» حرفُ تحقيقٍ دخل على الماضي «أَطاعَ». ودخولُ «قد» على الماضي في جواب الشرط يُفيد تحقيقَ وقوعه وتقريبَه من الحال، وهو معنًى نصّ عليه النحاة في بابها[5]. والغرضُ منه في هذا السياق إحكامُ اللزوم بين الأمرين، حتى لا يبقى للسامع مجالٌ في أن يتصوّر عصياناً للسلطان لا يكون طاعةً للشيطان. وقد وقع في الفقرة سجعٌ بين «السُّلْطانَ»

---

(١) المُبْهِج: ٣١.

(٢) المُبْهِج: ٣١.

(٣) المصدر نفسه: ٣٣.

(٤) المصدر نفسه: ٤٤.

(٥) يُنظر: مغني اللبيب: ١: ١٩٤ ؛ همع الهوامع: ١: ٣٩٦ .

و«الشَّيْطانَ»، وكلاهما على وزن (فَعْلان)، وهذا التشابهُ في البناء الصرفيّ هو الذي أعطى الحكمَ قوّةَ حضورٍ في الذهن.

ومن شواهد الماضي الواقع في الشرط بـ«إذا» قوله في باب الظلم وعاقبته: «إذا مَلَكَ العادِلُ، زالَ الرَّوْعُ وأَفْرَخَ؛ وإذا مَلَكَ الظَّالِمُ، عَشَّشَ الشَّرُّ وفَرَّخَ»[١]. وهذا شاهدٌ بالغُ الحسن في بنائه؛ فالفقرةُ قامت على شرطين متقابلين، فعلُ الشرط فيهما واحدٌ لفظاً «مَلَكَ» ومختلفٌ فاعلاً: «العادِلُ» في الأوّل و«الظَّالِمُ» في الثاني. أمّا الجوابان فقد جاء كلٌّ منهما فعلين ماضيين معطوفين: «زالَ ... وأَفْرَخَ» و«عَشَّشَ ... وفَرَّخَ». والفعلُ «أَفْرَخَ» هنا بمعنى زال وانكشف، وهو من (أَفْعَلَ)، وقابله في الجواب الثاني «فَرَّخَ» من (فَعَّلَ) بمعنى صار له فراخٌ وتوالد. فانظر كيف قابل الثعالبيّ بين مادّةٍ صرفيّةٍ واحدة (فَرَخَ) في بناءين مختلفين، فأفاد أحدُهما الزوالَ وأفاد الآخرُ التوالد، وهما معنيان متضادّان من أصلٍ واحد. ثمّ إنّه بنى الجوابَ الثاني على استعارةٍ متكاملة: الشرُّ طائرٌ يُعشِّش ثمّ يُفرِّخ، فصوّر استقرارَ الشرّ في عهد الظالم وتكاثرَه تصويراً حسّيّاً لا يُغني عنه التقريرُ المجرّد. والدلالةُ الزمنيّة للماضي في الأفعال الأربعة مسلوبةٌ بقرينة «إذا»؛ لأنّها للاستقبال، فصارت الأفعالُ في تقدير المستقبل مع بقاء صورة الماضي، وذلك أدلُّ على تحقّق الوقوع.

ومن هذا الضرب قوله: «إذا عَدَلَ المَلِكُ، فقد سَكَنَ حِلَّةَ الأَمْنِ، ولَبِسَ حُلَّةَ اليُمْنِ»[٢]، وقوله: «السُّلْطانُ إذا امْتَثَلَ القُرْآنَ، زَيَّنَ القُرْآنَ، وفاقَ الأَقْرانَ»[٣]. وفي الشاهد الأوّل مقابلةٌ لطيفة بين «حِلَّةَ» بالكسر وهي المنزل، و«حُلَّةَ» بالضمّ وهي الثوب، والفرقُ بينهما حركةٌ واحدة، وقد نبّه محقّق الكتاب على هذا الفرق في حاشيته[٤]. فبنى الثعالبيّ المعنى على اختلاف الحركة لا على اختلاف الحرف، وهو أدقُّ ما يُصنع في هذا الباب.

ومن شواهد الماضي الواقع خبراً عن حكمٍ عامّ لا زمنَ له قوله في باب العلم والأدب: «قِدْماً كانَ العالِمُ مُؤَقَّراً، والجاهِلُ مُحَقَّراً»[٥]. فـ«قِدْماً» ظرفُ زمانٍ منصوب، و«كانَ» فعلٌ ماضٍ ناقص، و«العالِمُ» اسمُها، و«مُؤَقَّراً» خبرُها، وهو اسمُ مفعولٍ من (وَقَّرَ) على وزن (مُفَعَّل). وقد أفاد الظرفُ «قِدْماً» ردَّ الحكم إلى الزمن الأوّل، وفي ذلك تلويحٌ بأنّ الحال قد تغيّرت في زمن الثعالبيّ، فكأنّ الماضي هنا حاملٌ لمعنى الشكوى من الحاضر مع أنّه لم يذكر الحاضرَ بلفظ. وهذا من دلالة المسكوت عنه التي يُنتجها اختيارُ الزمن الصرفيّ. ومنه قوله في باب المال: «قد رَأَيْنا مَن يَجُودُ

---

[١] المُبْهِج: ٣٨.

[٢] المصدر نفسه: ٤٠.

[٣] المصدر نفسه: ٣٦.

[٤] المُبْهِج: ٤٠، حاشية الفقرة ١٢١.

[٥] المصدر نفسه: ٧٢.

بنَفْسِهِ، ويَبْخَلُ بمالِهِ»[١]، و«قد» فيه للتحقيق، والفعل «رَأَيْنا» ماضٍ أُسند إلى ضمير المتكلّمين، وفي إسناده إلى «نا» إيهامٌ بكثرة المشاهدة وتواترها، وهو من مواضع الاستعانة بالإسناد في تقوية الحكم.

ومن شواهد الماضي الدالّ على الاستمرار قوله في باب الفوارد: «لم تَزَلِ الخُطُوبُ جائِلَةً، والأَحْداثُ جانِيَةً»[٢]. و«لم تَزَلِ» فعلٌ ماضٍ ناقصٌ مجزومٌ بـ«لم»، و«الخُطُوبُ» اسمُها، و«جائِلَةً» خبرُها. ودلالةُ «ما زال» وأخواتها على الاستمرار مقرّرةٌ عند النحاة في باب كان وما يعمل عملها[٣]. فأفاد الثعالبيّ بهذا التركيب أنّ جَوْلَ الخطوب وصفٌ ثابتٌ للزمان لا حادثٌ فيه. ومنه قوله: «قَدِيماً عاقَتِ الأَمْطارُ عن الأَوْطارِ، وحالَتِ الأَوْحالُ عن الوِصالِ.[٤]«

ومن الشواهد المتّصلة بأسلوب التعجّب القائم على صورة الماضي قوله في الباب الأوّل: «تعالى اللهُ ما أَلْطَفَ صَنْعَتَهُ، وما أَحْسَنَ صِبْغَتَهُ»[٥]، وقوله في باب المحاسن: «ما أَحْسَنَ الإحْسانَ بالإنْسانِ»[٦]، وقوله في باب المثالب: «ما أَقْبَحَ الجَهْلَ بالكَهْلِ»[٧]. و«ما» في هذه الشواهد نكرةٌ تامّةٌ بمعنى «شيء» في محلّ رفعٍ مبتدأ على مذهب سيبويه، و«أَحْسَنَ» فعلٌ ماضٍ جاء على صيغة التعجّب (ما أَفْعَلَ)، وفاعلُه مستترٌ عائدٌ على «ما»، و«الإحْسانَ» مفعولٌ به منصوب، والجملةُ الفعليّةُ في محلّ رفعٍ خبر. وقد اختلف النحاة في إعراب هذه الصيغة اختلافاً مشهوراً بين البصريّين والكوفيّين، وردّ ابن الأنباريّ المسألةَ في الإنصاف ورجّح مذهب البصريّين[٨]. والذي يُلاحظ على الشاهد الأخير أنّ الثعالبيّ جمع بين «الجَهْلَ» و«الكَهْلِ»، ولا يفرّق بينهما إلّا حرف، فأفاد أنّ قُبحَ الجهل يتضاعف بمقدار ما يكبر صاحبُه، وهو معنًى مبنيٌّ على تجاور اللفظين في الجرس قبل أن يكون مبنيّاً على التصريح.

ثانياً: الجملة الفعليّة ذات الفعل المضارع

المضارع عند النحاة موضوعٌ للدلالة على الحال أو الاستقبال، وسُمّي مضارعاً لمضارعته الاسمَ، أي لمشابهته له في الإعراب وفي احتماله معنى الوصف، وقد فصّل سيبويه القولَ في ذلك

---

[١] المصدر نفسه: ٦٥.

[٢] المُبْهِج: ٩٤.

[٣] يُنظر: شرح المفصّل: ٤: ٩٠ ؛ شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك: ١: ٢١٤.

[٤] المُبْهِج: ٩٩.

[٥] المصدر نفسه: ٢٨.

[٦] المصدر نفسه: ٧٣.

[٧] المصدر نفسه: ٧٦.

[٨] يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين،المسألة ٩، ٦٥–٦٦، أسرار العربيّة، ٦٩–٧٠.

في أوّل الكتاب[١]. ودلالتُه على التجدّد والاستمرار التجدّديّ هي التي تفرّقه عن الاسم والماضي جميعاً، وقد أطال عبد القاهر في بيان أثر هذه الدلالة في النظم، وعقد لها مقارنةً بين الوصف بالاسم والوصف بالفعل المضارع، فبيّن أنّ المضارعَ يستحضر الصورةَ ويُجدّدها في النفس، والاسمَ يُثبتها ثباتاً واحداً[٢]. وأشار ابنُ الأثير إلى قريبٍ من هذا في المثل السائر[٣].

والذي تبيّن لي من استقراء المُبْهِج أنّ المضارع فيه أكثرُ الأزمنة وروداً في الجملة الفعليّة، وأنّ سبب ذلك دلاليٌّ محض؛ لأنّ الثعالبيّ إنّما كان يصف صفاتٍ متجدّدةً متكرّرةً – من جودِ ملكٍ، وبذلِ صديق، وفعلِ كريم، وإلمامِ نائبة – وهذه المعاني لا يُوفيها الماضي حقَّها؛ إذ لو قال «الكريمُ صانَ العرضَ بالعرض» لأفاد حادثةً واحدةً منقضية، فلمّا قال «يَصُونُ» أفاد أنّ ذلك شأنُه المتجدّد كلّما عرض له مثلُه.

ومن أوضح شواهده قوله في باب وصف الملك: «المَلِكُ مَن يَبْسُطُ أَنْواعَ الفَضْلِ، ويَنْشُرُ أَنْواعَ العَدْلِ»[٤]، وقوله في باب الرؤساء: «الرَّئِيسُ مَن يَفُلُّ العُتاةَ، ويَفُكُّ العُناةَ»[٥]. ففي الشاهد الثاني فعلان مضارعان مجرّدان على وزن (يَفْعُلُ): «يَفُلُّ» و«يَفُكُّ»، وكلاهما مضعّفٌ، وقد اختير التضعيفُ لما فيه من شدّة الجرس المناسبة لمعنى الفلّ والفكّ. ومفعولُ الأوّل «العُتاةَ» ومفعولُ الثاني «العُناةَ»، وكلاهما جمعٌ على وزن (فُعَاة)، والفرقُ بينهما حرفٌ واحد. فانبنى الحكمُ كلُّه على تقابل فعلين متجانسين ومفعولين متجانسين، وأفاد أنّ الرئاسة قوّةٌ في موضعها ورحمةٌ في موضعها، ولا يتمّ هذان المعنيان معاً إلّا بصيغة المضارع الدالّة على التكرار.

ومن أدقّ شواهد المضارع في الكتاب قوله في باب العقل: «العاقِلُ مَن يُرَوِّي ثُمَّ يَرْوِي، ويَخْبُرُ ثُمَّ يُخْبِرُ، ويُشاهِدُ ثُمَّ يَشْهَدُ، ويَتَعَلَّمُ ثُمَّ يُعَلِّمُ»[٦]. وهذه الفقرةُ من أنفس ما في المُبْهِج من جهة الدرس الصرفيّ والنحويّ معاً؛ فإنّها قامت على أربعة أزواجٍ من الأفعال المضارعة، كلُّ زوجٍ منها من مادّةٍ صرفيّةٍ واحدة مع اختلاف البناء، وقد فُصل بين كلّ فعلين بـ«ثُمَّ» الدالّة على الترتيب مع التراخي. فـ«يُرَوِّي» من (رَوَّى) على وزن (فَعَّلَ) بمعنى أعمل الفكر ونظر، و«يَرْوِي» من (رَوَى) المجرّد بمعنى حدّث ونقل؛ فأفاد أنّ العاقل يُقدّم النظرَ على النقل. و«يَخْبُرُ» من (خَبَرَ) المجرّد بمعنى امتحن وعلم بالتجربة، و«يُخْبِرُ» من (أَخْبَرَ) على وزن (أَفْعَلَ) بمعنى أنبأ؛ فأفاد أنّه يُقدّم التجربةَ على الإنباء. و«يُشاهِدُ» من (فَاعَلَ)، و«يَشْهَدُ» من المجرّد؛ فأفاد تقديمَ المعاينة على

---

[١] يُنظر: الكتاب: ١: ٣٤ ؛ شرح شافية ابن الحاجب: ١: ٨٩ .

[٢] يُنظر: دلائل الإعجاز: ١٣٢ .

[٣] يُنظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ٢: ١٢–١٣.

[٤] المُبْهِج: ٣٦.

[٥] المصدر نفسه: ٤٦.

[٦] المصدر نفسه: ٧٠.

أداء الشهادة. و«يَتَعَلَّمُ» من (تَفَعَّلَ) الدالّ على التكلّف والتدرّج، و«يُعَلِّمُ» من (فَعَّلَ) الدالّ على التعدية؛ فأفاد تقديمَ التعلّم على التعليم. فهذه أربعُ قضايا في نظريّة المعرفة، أدّاها الثعالبيّ كلَّها بمجرّد التصريف في الأبنية الصرفيّة لأربع مادّاتٍ لغويّة، من غير أن يزيد لفظاً شارحاً واحداً. وحرفُ «ثُمَّ» هو المِحورُ الذي انبنى عليه المعنى؛ لأنّه أفاد الترتيبَ الزمنيّ والرُّتبيّ جميعاً، فلو أبدله بالواو لذهب معنى الأولويّة كلُّه. وقد نصّ النحاة على أنّ «ثُمَّ» للترتيب مع المهلة، وأنّها تفارق الواو والفاء في ذلك[١].

ومن شواهد المضارع المنفيّ قوله في باب العلم والأدب: «الأَدِيبُ لا يُجالِسُ مَن لا يُجانِسُ، ولا يُواكِلُ إلَّا مَن يُشاكِلُ»[٢]. والأفعالُ الثلاثة «يُجالِسُ» و«يُجانِسُ» و«يُواكِلُ» و«يُشاكِلُ» كلُّها على وزن (فَاعَلَ)، وهو بناءٌ موضوعٌ للمشاركة بين اثنين، وقد استغرق الثعالبيّ الفقرةَ به استغراقاً تامّاً؛ لأنّ موضوعها كلَّه في المخالطة والمشاركة، فوافق البناءُ الصرفيّ الغرضَ الدلاليّ موافقةً كاملة. ثمّ إنّه بنى الشطر الأوّل على النفي المحض «لا يُجالِسُ»، وبنى الشطر الثاني على القصر بالنفي والاستثناء «ولا يُواكِلُ إلَّا مَن يُشاكِلُ»، فتدرّج من النفي المطلق إلى الحصر، والحصرُ أقوى إفادةً؛ لأنّه يُثبت وينفي في وقتٍ واحد. وطريقةُ القصر بالنفي والاستثناء من أقوى طرق القصر عند البلاغيّين[٣].

ومنه قوله في الباب نفسه: «جَمالُ الأَدَبِ لا يَخْفَى، ونَسَبُهُ لا يُخْفَى»[٤]. وهذا شاهدٌ لا يُستغنى عنه في هذا المبحث؛ لأنّ الفرق بين الفعلين فيه ليس في المادّة ولا في الوزن الظاهر، بل في البناء للمعلوم والبناء للمجهول: فـ«لا يَخْفَى» فعلٌ مبنيٌّ للمعلوم من (خَفِيَ)، و«لا يُخْفَى» مبنيٌّ للمجهول من (أَخْفَى). فأفاد الأوّل أنّ جمال الأدب ظاهرٌ بنفسه لا يستتر، وأفاد الثاني أنّ نسبَه لا يقدر أحدٌ على إخفائه. فالمعنى الأوّل نفيُ الخفاء الذاتيّ، والثاني نفيُ القدرة على الإخفاء من الخارج، وبين المعنيين فرقٌ كبير أدّاه الثعالبيّ بمجرّد حركة الياء. وهذا من أدلّ ما في الكتاب على أنّ الرجل كان صرفيّاً دقيقَ النظر، لا ناثراً يجري وراء الجرس فحسب.

ومن شواهد المضارع في أبواب الدنيا والدهر قوله: «الدَّهْرُ يَأْتِيكَ بما لم تَحْسِبْهُ ولم تَحْسَبْهُ»[٥]، فالفعلان في آخره من مادّتين: (حَسِبَ) بمعنى ظنّ، و(حَسَبَ) بمعنى عدّ وأحصى، والفرقُ بينهما حركةُ السين في الماضي، وقد ظهر أثرُه في المضارع بكسر السين في الأوّل وفتحها في الثاني. فأفاد أنّ الدهر يأتي بما لم يظنّه الإنسانُ وبما لم يُحسِبْه في حسابه، أي لا في ظنّه

---

[١] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ١٧١؛ والكتاب: ٤: ٢٢٤ .

[٢] المُبْهِج: ٧٢.

[٣] يُنظر: مفتاح العلوم: ٢٩١ ؛ والإيضاح في علوم البلاغة: ٢: ٦٦ .

[٤] المُبْهِج: ٧٢.

[٥] المصدر نفسه: ٩١.

ولا في تقديره. ومن هذا الباب قوله: «نَعِيمُ الدُّنْيا يَصْفُو، ولكن لا يَصْفُو»[١]، وهو شاهدٌ عجيبٌ في صنعته؛ فإنّه أعاد الفعل بلفظه وأثبته ثمّ نفاه، وذلك لأنّ الأوّل من (صَفَا) بمعنى خَلَصَ وطاب، والثاني من (صَفَا) بمعنى دام واستمرّ على معنًى آخر، أو على تقدير أنّ الأوّل في الحال والثاني في الاستمرار. وعلى أيّ التقديرين فإنّ ظاهر التركيب تناقضٌ، وباطنَه فرقٌ دلاليٌّ لطيفٌ يعتمد على القرينة، وهو من المواضع التي يحتاج فيها الدارس إلى رواية المحقّق وضبطِه.

ومن شواهد المضارع المصدّر بأفعال اللزوم قوله في باب ما ينبغي للملك: «يَنْبَغِي لِلْمَلِكِ أَنْ يُفِيضَ على الوَلِيِّ كالوَلِيِّ، ويَأْتِيَ على العَدُوِّ كالأَتِيِّ»[٢]، وقوله: «يَنْبَغِي أَنْ تَكُفَّ كَفُّ المَلِكِ بالنَّدَى، ولا تَكُفَّ عن اقْتِناءِ العُلَى»[٣]. و«يَنْبَغِي» فعلٌ مضارعٌ لازم، و«أَنْ يُفِيضَ» مصدرٌ مؤوّلٌ في محلّ رفعٍ فاعلٌ له، و«لِلْمَلِكِ» جارٌّ ومجرور متعلّقٌ بـ«يَنْبَغِي». وهذا التركيبُ – أعني تصديرَ الجملة بفعلٍ يدلّ على الوجوب أو الاستحسان ثمّ إيلاءَه المصدرَ المؤوّل – من التراكيب التي يُعبّر بها عن الطلب تعبيراً غيرَ مباشر؛ فهو خبريُّ الصورة، طلبيُّ المعنى. وقد اختاره الثعالبيّ في أبواب سياسة الملوك على وجهٍ لا يخفى سببُه؛ لأنّ مخاطبةَ الملوك بصريح الأمر فيها من الجَفاء ما ليس في مخاطبتهم بصيغة الوجوب المطلق التي لا يظهر فيها الآمر. فاختيارُ هذا النمط النحويّ إذن اختيارٌ مقاميٌّ يفرضه أدبُ الخطاب لا مجرّدُ الصناعة. ولافتٌ في الشاهد الثاني أنّه أعاد الفعل «تَكُفَّ» مثبَتاً ثمّ منفيّاً، وأنّ «كَفُّ» فاعلٌ له مع اتّحاد اللفظ بينه وبين الفعل في المادّة، فجمع الجناسَ الاشتقاقيّ إلى التقابل بين الإثبات والنفي.

ومن الشواهد التي وقع فيها المضارع في سياق الاستفهام الإنكاريّ قوله في باب شكوى الدهر: «مَن يُنازِعُ القَضاءَ في المَضاءِ؟»[٤]، وقوله: «مَن يَتَلَقَّى الدَّهْرَ بالقَهْرِ؟»[٥]، وقوله في باب الفوارد: «مَن يَقْدِرُ على رَدِّ أَمْسِ، ولَمْسِ الشَّمْسِ؟»[٦]، وقوله: «مَن يَمْلِكُ صُفْرَةَ الوَجَلِ، وحُمْرَةَ الخَجَلِ؟»[٧]. وهذه كلُّها استفهاماتٌ خرجت عن حقيقتها إلى النفي؛ فالمرادُ: لا أحدَ يُنازع القضاء، ولا أحدَ يقدر على ردّ أمس. والاستفهامُ الذي يُراد به النفي أقوى في الإفادة من النفي الصريح؛ لأنّه يُحيل السامعَ على نفسه فيستخرج منها الحكمَ استخراجاً، فيكون أشدَّ تمكّناً في نفسه. وقد

---

[١] المُبْهِج: ٨٩.

[٢] المصدر نفسه: ٤٠.

[٣] المصدر نفسه: ٤٠.

[٤] المصدر نفسه: ٩١.

[٥] المصدر نفسه: ٩١.

[٦] المصدر نفسه: ٩٨.

[٧] المصدر نفسه: ٩٨.

عرض السكّاكيّ والقزوينيّ لهذا الخروج في مبحث الاستفهام[١]. والملاحَظُ أنّ الثعالبيّ لم يأت بهذا الأسلوب إلّا في أبواب الشكوى من الدهر والدنيا، وهو موضعُه الطبيعيّ؛ لأنّ مقام الشكوى مقامُ عجزٍ، والاستفهامُ الإنكاريّ أدلُّ على العجز من التقرير.

ثالثاً: الجملة الفعليّة ذات فعل الأمر

فعل الأمر عند جمهور البصريّين مبنيٌّ على ما يُجزم به مضارعُه؛ لأنّه فعلٌ لا يدخله الإعراب، وذهب الكوفيّون إلى أنّه مضارعٌ مجزومٌ بلامٍ مقدّرةٍ محذوفة، وردّ ابنُ الأنباريّ المسألةَ في الإنصاف ورجّح مذهب البصريّين[٢]. ودلالتُه الأصليّة طلبُ الفعل على وجه الاستعلاء، وقد يخرج عن ذلك إلى الدعاء والالتماس والإرشاد والتهديد والإباحة بحسب المقام، وهو ما فصّله السكّاكيّ والقزوينيّ في مبحث الإنشاء الطلبيّ[٣]. وقد أُلحق بفعل الأمر في العمل والدلالة لامُ الأمر الجازمة الداخلةُ على المضارع، وهي كثيرةٌ في المُبْهِج كثرةً تُقارب كثرةَ فعل الأمر نفسه.

والذي يُلاحظ أنّ أسلوب الأمر في المُبْهِج يتوزّع على أبوابٍ بعينها لا يكاد يعدوها؛ فهو في أبواب الدعاء والاستعاذة على معنى الدعاء، وفي أبواب الصداقة والإخوانيّات على معنى الإرشاد والالتماس، وفي أبواب المواعظ على معنى النصح والتحذير، وفي أبواب سياسة الملوك على صورة لام الأمر لا صورةِ الأمر الصريح – وهو ما أشرنا إلى سببه المقاميّ من قبل. أمّا أبواب الأوصاف فتخلو من الأمر خلوّاً يكاد يكون تامّاً؛ لأنّ مقامها مقامُ إخبار لا طلب.

فمن شواهد الأمر الذي غرضُه الدعاء قوله في باب الدعاء: «اللَّهُمَّ سَلِّمْنا ولا تُسْلِمْنا، وامْنَحْنا ولا تَمْتَحِنَّا»[٤]. و«اللَّهُمَّ» منادًى حُذف منه حرفُ النداء وعُوّض عنه بالميم المشدّدة في آخره على ما قرّره النحاة[٥]، و«سَلِّمْنا» فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السكون، وفاعلُه مستترٌ وجوباً تقديره «أنت»، و«نا» مفعولٌ به. ثمّ جاء النهيُ معطوفاً «ولا تُسْلِمْنا»، و«لا» ناهيةٌ جازمة، والفعلُ مضارعٌ مجزومٌ بها. والملاحَظُ أنّ البنية كلَّها قائمةٌ على المقابلة بين أمرٍ ونهيٍ من مادّةٍ صرفيّةٍ واحدة؛ فـ«سَلِّمْنا» من (سَلَّمَ) على وزن (فَعَّلَ)، و«تُسْلِمْنا» من (أَسْلَمَ) على وزن (أَفْعَلَ)، والمادّةُ واحدةٌ هي (سَلِمَ)، فأفاد التضعيفُ معنى التسليم والوقاية، وأفاد بناءُ (أَفْعَلَ) معنى الخَذْل والتخلية. فالفرقُ بين الدعاء بالسلامة والدعاء بعدم الخذلان فرقٌ في بناءَي فعلٍ واحد. ثمّ أعاد هذه الصنعةَ في الزوج الثاني: «امْنَحْنا» من (مَنَحَ) المجرّد، و«تَمْتَحِنَّا» من (امْتَحَنَ) على وزن (افْتَعَلَ)، وهما

---

[١] يُنظر: مفتاح العلوم: ٣١٢–٣١٣؛ والإيضاح في علوم البلاغة: ١١٢.

[٢] يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة ٨١؛ وشرح المفصّل: ١: ٣١٥–٣١٦.

[٣] يُنظر: مفتاح العلوم: ٣١٣؛ والإيضاح في علوم البلاغة: ١١٥.

[٤] المُبْهِج: ٣١.

[٥] يُنظر: الكتاب: ٢: ١٨٩؛ ومغني اللبيب: ٤٤١.

مادّتان مختلفتان متقاربتان في الجرس. فاجتمع في الفقرة الأمرُ والنهيُ والجناسُ الصرفيّ والاشتقاقيّ في أربع كلمات، وهذا هو الإيجازُ الذي يُحمد لأهل الصناعة.

ومنه قوله في الباب نفسه: «اللَّهُمَّ أَخْرِجْنا من ظُلُماتِ الوَهْمِ إلى نُورِ الفَهْمِ»[١]، وقوله: «اللَّهُمَّ هَبْ لنا عافِيَةً كافِيَةً، واجْعَلْها عَلَيْنا واقِيَةً باقِيَةً»[٢]. وفي الشاهد الأخير فعلا أمرٍ معطوفان: «هَبْ» وهو من (وَهَبَ) المثال الواويّ، حُذفت منه الواوُ في الأمر لحذفها في المضارع، و«اجْعَلْها» من (جَعَلَ). و«عافِيَةً» مفعولٌ به منصوب، و«كافِيَةً» نعتٌ له، و«واقِيَةً باقِيَةً» مفعولٌ ثانٍ لـ«اجْعَلْ» ونعتٌ له. والنعوتُ الثلاثة كلُّها على وزن (فَاعِلَة)، فاستوت القافيةُ الصرفيّة، وهو من التوازي الذي سبق الكلامُ عليه.

ومن شواهد الأمر الذي غرضُه الإرشاد قوله في باب الصداقة: «تَخَيَّرْ من الإخْوانِ أَنْصَحَهُم جَيْباً، وأَسْلَمَهُم غَيْباً، وأَقَلَّهُم عَيْباً»[٣]. و«تَخَيَّرْ» فعلُ أمرٍ من (تَخَيَّرَ) على وزن (تَفَعَّلَ)، وهذا البناءُ يُفيد التكلّفَ والتدرّجَ في طلب الشيء، فكأنّه أمرَه بأن يتعمّد الاختيار ويتكلّفه لا أن يأخذ من يعترضه. و«من الإخْوانِ» جارٌّ ومجرور متعلّقٌ بالفعل، و«أَنْصَحَهُم» مفعولٌ به منصوب، وهو اسمُ تفضيلٍ على وزن (أَفْعَل) مضافٌ إلى ضمير، و«جَيْباً» تمييزٌ منصوب. وقد تكرّر هذا القالبُ ثلاثَ مرّات: اسمُ تفضيلٍ مضافٌ إلى الضمير، ثمّ تمييزٌ منكّرٌ منصوب: «جَيْباً، غَيْباً، عَيْباً»، وهي ثلاثُ كلماتٍ لا تختلف إلّا في حرفها الأوّل، وكلُّها على وزن (فَعْلاً). فانظر كيف حصر الثعالبيّ معايير اختيار الصديق الثلاثةَ – صفاءَ القلب، وحفظَ الغيبة، وقلّةَ العيب – في قالبٍ نحويّ واحد لا يتغيّر إلّا في موضعٍ واحدٍ منه، فصار السامعُ يحفظها حفظاً لا يستطيع دفعَه.

ومنه قوله في باب ما يوجب حسن الصداقة: «اكْتُبْ حاجَةَ أَخِيكَ في سَوادِ عَيْنِكَ، وانْقُشْها في فَصِّ صَدْرِكَ»[٤]، وقوله: «اجْعَلْ حَسَناتِ أَخِيكَ لَهُ مَحْسُوبَةً، وسَيِّئاتِهِ إلى كَدَرِ الزَّمانِ مَنْسُوبَةً»[٥]، وقوله: «كُنْ لأَخِيكَ ناصِحاً، وعَنْهُ ناضِحاً»[٦]. والشاهدُ الثاني ممّا يحسن التنبيه عليه من جهة الإعراب؛ فـ«اجْعَلْ» فعلُ أمرٍ يتعدّى إلى مفعولين، الأوّلُ «حَسَناتِ» والثاني «مَحْسُوبَةً»، وقد فُصل بينهما بالجارّ والمجرور «لَهُ». ثمّ عطف مفعولاً أوّلَ ثانياً «وسَيِّئاتِهِ» ومفعولاً ثانياً ثانياً «مَنْسُوبَةً»، وفصل بينهما بالجارّ «إلى كَدَرِ الزَّمانِ». فالتركيبُ إذن قائمٌ على حذف الفعل من الشطر الثاني اعتماداً على الأوّل، مع الحفاظ على تمام عمله في معموليه، وهو من الحذف الذي

---

[١] المُبْهِج: ٣٠.

[٢] المصدر نفسه: ٣١.

[٣] المصدر نفسه: ٤٨.

[٤] المصدر نفسه: ٥١.

[٥] المصدر نفسه: ٥٢.

[٦] المصدر نفسه: ٥٢.

لا يجوز إلّا بقرينةٍ ظاهرة. أمّا من جهة الدلالة، فإنّ المفعول الثاني في الموضعين اسمُ مفعولٍ على وزن (مَفْعُول): «مَحْسُوبَةً» و«مَنْسُوبَةً»، وقد أفاد الأوّلُ أنّ حسنات الأخ تُقيَّد له في حسابه، وأفاد الثاني أنّ سيّئاته تُنسَب إلى الزمان لا إليه، فصار المعنى نقلَ المسؤوليّة عن الأخ إلى الدهر، وهو أدبٌ رفيع في المعاشرة أدّاه الثعالبيّ ببنيةٍ صرفيّةٍ واحدة وحرفَي جرٍّ مختلفين: «لَهُ» للاختصاص، و«إلى» للانتهاء والإسناد.

ومن شواهد النهي المقترن بالأمر قوله في باب المكاتبة: «تَطَوَّعْ بنافِلَةِ الكِتابِ، ولا تَبْخَلْ بفَرِيضَةِ الجَوابِ»[١]، وهو شاهدٌ بالغُ الحسن؛ لأنّه استعار للكتاب والجواب لفظَي «النافلة» و«الفريضة» من باب العبادات، فجعل ابتداءَ الكتابة تطوّعاً وجوابَها واجباً. و«تَطَوَّعْ» فعلُ أمرٍ من (تَفَعَّلَ)، و«لا تَبْخَلْ» نهيٌ، والمقابلةُ بين الأمر والنهي هي التي حملت المقابلةَ بين النافلة والفريضة. ومنه قوله في المواعظ: «لا تَرْكَبَنَّ سُهُوبَ الإسْهابِ، ولا تَمُدَّنَّ أَطْنابَ الإطْنابِ»[٢]، والفعلان منهيّان مؤكّدان بنون التوكيد الثقيلة، ونونُ التوكيد لا تدخل على المضارع إلّا إذا كان مستقبلاً غيرَ منفيٍّ بـ«لم»، وقد نصّ النحاة على مواضع جوازها ووجوبها[٣]. وأثرُ نون التوكيد هنا تشديدُ النهي وتغليظُه، فكأنّه انتقل من نصحٍ إلى تحذير.

ومن شواهد الأمر في أبواب المواعظ قوله: «اسْكُنِ الدُّنْيا بقَلْبِ مُسافِرٍ هاجَرَها، واعْمَلْ لِلآخِرَةِ كأَنَّكَ بنَفْسٍ حاضِرِها»[٤]، وقوله: «احْذَرْ أَنْ تَكُونَ مَطالِعُ أَيَّامِكَ أَوْعِيَةَ آثامِكَ»[٥]، وقوله: «عَظِّمْ شَيْخَكَ فإنَّهُ سِنْخُكَ»[٦]. وفي الشاهد الأوّل تركيبٌ يستحقّ النظر؛ فـ«اسْكُنِ» فعلُ أمرٍ حُرّك آخرُه بالكسر لالتقاء الساكنين، و«الدُّنْيا» مفعولٌ به منصوبٌ بفتحةٍ مقدّرة على الألف، و«بقَلْبِ مُسافِرٍ» جارٌّ ومجرور في موضع الحال، أي: اسكنها متشبّهاً بمن يسافر. وجملةُ «هاجَرَها» في موضع النعت لـ«مُسافِرٍ». فالحالُ هنا لم تُؤدَّ باسمٍ مشتقّ ولا بجملة، بل بجارٍّ ومجرور يُفيد المصاحبة، وهو من الحال الجامدة المؤوّلة بالمشتقّ، وقد أجازه النحاة في مواضع[٧].

وأمّا لامُ الأمر الداخلة على المضارع، فمن شواهدها في أبواب سياسة الملوك قوله: «إذا اصْطَنَعَ المَلِكُ أَمْراً، فَلْيُثَبِّتْ قَدَمَهُ، ولْيُثْبِتْ قَوادِمَهُ»[٨]. و«إذا» ظرفٌ للشرط، و«اصْطَنَعَ» فعلُ

---

[١] المُبْهِج: ٥٤.

[٢] المصدر نفسه: ٨٠.

[٣] يُنظر: شرح المفصّل: ٩: ١–٣؛ وهمع الهوامع: ٤: ٢٩.

[٤] المُبْهِج: ٨٠.

[٥] المصدر نفسه: ٨٠.

[٦] المصدر نفسه: ٨٠.

[٧] يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢: ٥ ؛ ومغني اللبيب: ١: ٣١٩ .

[٨] المُبْهِج: ٤٢.

الشرط، والجوابُ جملةُ «فَلْيُثَبِّتْ» مقترنةٌ بالفاء، واللامُ لامُ الأمر الجازمة، والفعلُ مضارعٌ مجزومٌ بها. وقد وقع في الفقرة من التفريق الصرفيّ ما يجدر التوقّفُ عنده؛ فـ«يُثَبِّتْ» من (ثَبَّتَ) على وزن (فَعَّلَ)، و«يُثْبِتْ» من (أَثْبَتَ) على وزن (أَفْعَلَ)، والمادّةُ واحدةٌ هي (ثَبَتَ)، فأفاد التضعيفُ معنى التمكين والتوطيد فناسبه «قَدَمَهُ»، وأفاد بناءُ (أَفْعَلَ) معنى الإنشاء والإيجاد فناسبه «قَوادِمَهُ» أي ريشَ جناحه المقدَّم. فالأمرُ الأوّل بتوطيد ما هو ثابتٌ، والثاني بإيجاد ما به الطيرانُ والنهوض، وهو تقسيمٌ محكمٌ بين تثبيت القائم وإنشاء الناهض، أدّاه الثعالبيّ بحرفٍ واحدٍ من زيادات الصرف.

ومنه قوله: «لِيَكُنِ العُقَلاءُ بحَضْرَةِ المَلِكِ مَلْحُوظِينَ مَحْفُوظِينَ، والجُهَّالُ مَخْفُوضِينَ مَرْفُوضِينَ»[1]. واللامُ فيه للأمر، و«يَكُنِ» فعلٌ مضارعٌ ناقصٌ مجزوم، و«العُقَلاءُ» اسمُها، و«مَلْحُوظِينَ مَحْفُوظِينَ» خبران متعدّدان منصوبان، وقد جاءا من غير عاطف، وهو من التعدّد بغير عاطف الذي أشرنا إليه في المبحث السابق، وهو أبلغُ في الدلالة على التلازم بين الوصفين؛ إذ المرادُ أنّ لَحْظَهم هو حفظُهم، لا أنّهما أمران منفصلان. ثمّ جاء الشطرُ الثاني على النمط نفسه مع حذف الفعل الناقص، وخبراه «مَخْفُوضِينَ مَرْفُوضِينَ». والأربعةُ كلُّها أسماءُ مفعولٍ على وزن (مَفْعُول) مجموعةٌ جمعَ مذكّرٍ سالماً، فتكرّرت القافيةُ الصرفيّة أربعَ مرّات. ومن جهة الدلالة، فإنّ اختيار اسم المفعول في المواضع الأربعة أفاد أنّ العقلاء والجهّال مفعولٌ بهم لا فاعلون، فالتصرّفُ كلُّه للملك، وهو معنًى يناسب مقام الخطاب السلطانيّ مناسبةً تامّة.

ومن شواهد لام الأمر في غير هذه الأبواب قوله في باب الشباب والشيب: «إذا طَلَعَ نُورُ المَشِيبِ، فَلْتَغْرُبْ نُجُومُ الذُّنُوبِ»[2]، وقوله في باب الربيع: «إذا انْحَلَّ عَقْدُ السَّماءِ، فَلْيَنْتَظِمْ عَقْدُ النُّدَماءِ»[3]. وهذان الشاهدان من أجمل ما في الكتاب صياغةً؛ لأنّ الشرط والجواب فيهما قائمان على استعارةٍ واحدةٍ متّصلة: فطلوعُ الشيب نورٌ طالع، ومقابلُه غروبُ نجوم الذنوب، فاجتمعت في الفقرة صورتان فلكيّتان متقابلتان بين «طَلَعَ» و«تَغْرُبْ». وفي الثاني: انحلالُ عَقْد السماء أي انفراطُ سِلك المطر، ومقابلُه انتظامُ عَقْد الندماء، فتقابل «انْحَلَّ» و«يَنْتَظِمْ»، وتكرّر لفظُ «عَقْد» في الموضعين بمعنيين مختلفين: عَقْدُ السماء أي سحابُها المتراكم، وعَقْدُ الندماء أي مجلسُهم المنتظم. فالتركيبُ الشرطيّ صار عند الثعالبيّ إطاراً يُمسك صورتين متقابلتين، والجوابُ فيه لا يُفيد نتيجةً منطقيّةً بقدر ما يُفيد مقابلةً تصويريّة.

رابعاً: أنماط تركيبيّة مميّزة في الجملة الفعليّة عند الثعالبي

---

[1] المصدر نفسه: ٤٠.

[2] المصدر نفسه: ٨٧.

[3] المصدر نفسه: ١١٩.

لم يكن الثعالبيّ في المُبْهِج ناثراً يُجري الجملةَ الفعليّة على ما اتّفق من صور التركيب، وإنّما كان صاحبَ طريقةٍ مخصوصة، لها قوالبُ تتكرّر وأعرافٌ تكاد تكون ملزِمةً له. وقد بدا لي بعد استقراء مادّة الكتاب أنّ هذه الطريقة تنحصر في ثلاثة أنماطٍ كبرى: التوازي التركيبيّ بين الجمل الفعليّة، وتعاقبُ الأفعال بلا عاطف، والجملُ الفعليّة القصيرة المتلاحقة في أبواب الحكم. وهذه الأنماطُ الثلاثة وإن كانت أسلوبيّةً في مظهرها، فإنّها نحويّةٌ في جوهرها؛ لأنّها تتعلّق بمواقع الكلم ونظمها وبالعطف والحذف والفصل والوصل، وهي أبوابٌ نحويّةٌ بحتة.

١ – التوازي التركيبيّ

أعني به أن يبني الثعالبيّ الفقرةَ من جملتين أو أكثر، تتّفق في عدد عناصرها وفي مواقعها الإعرابيّة وفي أبنيتها الصرفيّة، ولا تختلف إلّا في المفردات. وهو أظهرُ سمةٍ في الكتاب على الجملة، وقد مرّت شواهدُه في مباحث سابقة، غير أنّه يبلغ في الجملة الفعليّة درجةً لا يبلغها في الاسميّة؛ لأنّ الفعل يحمل مع موقعه الإعرابيّ صيغةً صرفيّةً وزمناً، فتكون فرصُ المطابقة فيه أوسع.

وأنفسُ شواهد هذا النمط في الكتاب كلِّه قولُه في باب ذمّ الدنيا وشكوى الدهر: «نَوائِبُ الدَّهْرِ إذا أَلَمَّتْ أَلَمَّتْ، وإذا اعْتَرَضَتْ أَجْحَفَتْ، وإذا أَلَحَّتْ أَلَحَّتْ، وإذا أَظَلَّتْ أَظْلَمَتْ، وإذا عَرَتْ أَعَرَّتْ، وإذا تَصَدَّتْ صَدَّتْ، وإذا حَنَتْ جَنَتْ، وإذا جَنَّتْ جُنَّتْ. ولَكِنَّها إذا طالَتْ طارَتْ، وإذا انْقَضَتْ انْقَضَّتْ، وإذا أَقْضَتْ تَقَضَّتْ، وإذا جَلَّتْ تَجَلَّتْ، وإذا حَلَّتْ ارْتَحَلَتْ، وإذا تَوالَتْ تَوَلَّتْ، وإذا أَسْلَمَتْ سَلَّمَتْ، وإذا أَرَدَّتْ ارْتَدَّتْ»[1]. وهذه الفقرةُ – على طولها – قائمةٌ من أوّلها إلى آخرها على قالبٍ تركيبيٍّ واحد لا يتغيّر: «إذا + فعلٌ ماضٍ مسندٌ إلى تاء التأنيث + فعلٌ ماضٍ مسندٌ إلى تاء التأنيث»، ستَّ عشرةَ مرّة. فالمبتدأ «نَوائِبُ» واحدٌ في أوّل الكلام، وخبرُه كلُّ هذه الجمل الشرطيّة المتعاقبة. والذي يستحقّ التسجيل في هذا الشاهد أمران: الأوّلُ أنّ فعلَ الشرط وجوابَه في معظم هذه الأزواج من مادّةٍ صرفيّةٍ واحدة، أو من مادّتين لا تختلفان إلّا في حرفٍ واحد، فصار الجوابُ كأنّه صدًى صوتيٌّ للشرط لا نتيجةً منطقيّةً له؛ كما في «أَلَمَّتْ أَلَمَّتْ» و«أَلَحَّتْ أَلَحَّتْ» و«انْقَضَتْ انْقَضَّتْ» و«حَنَتْ جَنَتْ» و«طالَتْ طارَتْ». والثاني أنّ الفقرةَ منقسمةٌ قسمين بينهما حرفُ الاستدراك «ولَكِنَّها»، فالقسمُ الأوّل كلُّه في شدّة النوائب، والثاني كلُّه في زوالها، فصار الاستدراكُ نقطةَ الانعطاف التي انقلبت عندها الدلالةُ من التهويل إلى التسلية. فالثعالبيّ بنى موعظتَه على بنيةٍ تركيبيّةٍ صرفة: طائفةٌ من الجمل الشرطيّة المتوازية، ثمّ حرفُ استدراك، ثمّ طائفةٌ أخرى على القالب نفسه بمعنًى مضادّ. وهذا عندي من أبلغ ما يُستشهد به على أنّ النظم في المُبْهِج أداةُ دلالةٍ لا أداةُ زينة.

---

[1] المُبْهِج: ٩١.

ومن شواهد التوازي في الجملة الفعليّة قوله في باب وصف الملك: «المَلِكُ مَن تَبْيَضُّ آثارُ أَيادِيهِ، وتَسْوَدُّ أَيَّامُ أَعادِيهِ؛ وتَخْضَرُّ مَواضِعُ سَيْبِهِ، وتَحْمَرُّ مَواضِعُ سَيْفِهِ»[١]، وقد مرّ الكلامُ عليه، وموضعُ الشاهد منه هنا أنّ الأفعال الأربعة على بناءٍ صرفيٍّ واحدٍ هو (افْعَلَّ)، وأنّ الفواعلَ الأربعة كلُّها مضافٌ ومضافٌ إليه، وأنّ النمط في الشطرين الأخيرين واحدٌ حتى في المضاف إليه «سَيْبِهِ» و«سَيْفِهِ»، فلا يختلفان إلّا بحرف. ومنه قوله في باب الفرسان: «الفارِسُ مَن يَكْمُنُ كُمُونَ الأَسْوَدِ العادِي العادِمِ، ثُمَّ يَبْرُزُ بُرُوزَ الأَسَدِ الصّادِي الصّادِمِ؛ يَتَصَفَّحُ الرُّؤُوسَ بصِفاحِهِ، ويَرْمَحُ النُّفُوسَ برِماحِهِ»[٢]. والفقرةُ مبنيّةٌ على أربع جملٍ فعليّةٍ متوازية؛ اثنتان في أوّلها كلٌّ منهما فعلٌ مضارع ومفعولٌ مطلقٌ من مادّته: «يَكْمُنُ كُمُونَ» و«يَبْرُزُ بُرُوزَ»، وهو المفعولُ المطلق المؤكِّد لعامله، وقد نصّ سيبويه على أنّه يُذكر لتوكيد معنى الفعل لا لزيادةٍ عليه[٣]. ثمّ اثنتان في آخرها كلٌّ منهما فعلٌ ومفعولٌ به وجارٌّ ومجرور: «يَتَصَفَّحُ الرُّؤُوسَ بصِفاحِهِ» و«يَرْمَحُ النُّفُوسَ برِماحِهِ»، والمفعولان فيهما على وزن (فُعُول) جمعاً، والمجروران على وزن (فِعَال) جمعاً، والفعلان مشتقّان من مادّة المجرورين: «يَتَصَفَّحُ» من (صِفاح)، و«يَرْمَحُ» من (رِماح). فالاشتقاقُ هنا ليس زينةً، بل هو الذي أحكم الصلةَ بين الفعل وآلته، حتى صار الفعلُ نفسُه يحمل اسمَ الآلة في جرسه.

٢- تعاقب الأفعال

هو النمطُ الثاني، وأعني به أن يأتي الثعالبيّ بفعلين أو أكثر متوالية من غير أن يفصل بينها بحرف عطف، فتنتظم في نَفَسٍ واحد. وهذا النمطُ داخلٌ في باب الفصل والوصل عند البلاغيّين، وقد عقد له عبد القاهر فصولاً في الدلائل بيّن فيها أنّ ترك العاطف إنّما يكون حيث تكون الجملةُ الثانية شديدةَ الاتّصال بالأولى، بأن تكون بياناً لها أو توكيداً أو بدلاً منها[٤]. والذي يظهر في المُبْهِج أنّ الثعالبيّ يترك العاطفَ حيث يريد أن يُشعر بأنّ الأفعال المتوالية شيءٌ واحد في الحقيقة، وأنّ تعاقبَها في اللفظ ليس تعاقباً في الحدث.

ومن أقوى شواهده قوله في باب العمّال والولاة: «خَيْرُ العُمَّالِ مَن كَفَى وكَفَّ، وعَفَّ وعَفَى؛ وشَرُّهُم مَن فَرَّقَ ومَرَّقَ وسَرَقَ»[٥]. ويُلاحظ أنّه في الشطر الأوّل عطف بالواو بين كلّ فعلين، وفي الشطر الثاني توالت الأفعالُ الثلاثة معطوفةً كذلك، لكنّ سرعةَ التوالي فيها من غير فاصلٍ بين العاطف والمعطوف جعلها في السمع كأنّها متعاقبةٌ بلا مُهلة. والأفعالُ الثلاثة «فَرَّقَ ومَرَّقَ وسَرَقَ» بينها من التجانس الصوتيّ ما يُوهم أنّها فعلٌ واحدٌ تكرّر بتغيير حرف، وهذا الإيهامُ هو المقصود؛

---

[١] المُبْهِج: ٣٦.

[٢] المصدر نفسه: ٤٧.

[٣] يُنظر: الكتاب: ١: ٣٤

[٤] يُنظر: دلائل الإعجاز: ١٠٦ ، و٢٢٧ .

[٥] المُبْهِج: ٤٤.

لأنّ الثعالبيّ يريد أن يقول إنّ هذه الأفعال الثلاثة متلازمةٌ في صاحبها، فمن فرّق الجمعَ مزّق ثمّ سرق، لا محيدَ له عن ذلك. ونظيرُه في الباب نفسه قوله: «شَرُّ العُمَّالِ مَن إذا ولِيَ ثارَ وجارَ، وإذا عُزِلَ خارَ وحارَ»[1]، وقد جاءت الأفعالُ الأربعة ثلاثيّةً معتلّةَ الوسط على وزنٍ واحد، وقافيتُها الراء في الأربعة، فصار الفرقُ بينها كلَّه في الحرف الأوّل: «ثارَ، جارَ، خارَ، حارَ». ولا أعرف في النثر العربيّ شاهداً أدلَّ على قدرة البنية الصرفيّة على حمل المعنى وحدها من هذا الشاهد.

ومنه قوله في باب الأبطال: «البَطَلُ مَن إذا صَرَمَ صَمَّمَ، وإذا رَمَى أَصْمَى، وإذا قَصَدَ أَقْصَدَ»[2]. فالفقرةُ ثلاثةُ أزواج، كلُّ زوجٍ منها شرطٌ وجوابٌ، والجوابُ فيه مشتقٌّ من مادّةٍ تقارب مادّةَ الشرط أو تتّفق معها في الحروف مع اختلاف الترتيب: «صَرَمَ / صَمَّمَ» و«رَمَى / أَصْمَى» و«قَصَدَ / أَقْصَدَ». والملاحَظُ أنّ الجوابَ في الزوجين الأخيرين على وزن (أَفْعَلَ) الدالّ على بلوغ الغاية وإنفاذ الفعل؛ فـ«أَصْمَى» أي قتل الصيدَ في مكانه، و«أَقْصَدَ» أي قتل مكانَه أيضاً. فأفاد بناءُ (أَفْعَلَ) في الجواب أنّ فعلَ البطل لا يقع ناقصاً، وأنّ الشرطَ إذا حصل منه بلغ غايتَه. فالمعنى محمولٌ على زيادة الهمزة، وهو من ألطف ما يُدرَك في هذا الباب.

ومنه قوله في باب ما ينبغي للملك: «إذا نَجَمَ ناجِمُ الفَسادِ، فَلْيُخْصَرْ ولْيُعْصَرْ؛ فإنْ تابَ وأَنابَ، وإلَّا فَلْيُحْصَدْ ولْيُحْضَدْ»[3]. وهذا الشاهدُ من أعقد تراكيب الكتاب وأدقّها؛ فإنّه مركّبٌ من شرطٍ بـ«إذا» جوابُه أمران باللام، ثمّ شرطٍ ثانٍ بـ«إنْ» جوابُه محذوفٌ دلّ عليه ما بعد «وإلَّا». فالتقديرُ: فإن تاب وأناب فاعْفُ عنه، وإلّا فليُحصَد. وحذفُ جواب الشرط هنا واجبٌ في الصناعة، ودالٌّ في المعنى؛ لأنّ الإعراضَ عن ذكر ما يُفعَل بالتائب – مع التنصيص على ما يُفعَل بالمصرّ – فيه من التلويح بالعفو ما ليس في التصريح به. وقد عرض النحاة لحذف الجواب عند «وإلّا» وبيّنوا أنّه من الحذف المطّرد[4]. ثمّ إنّ الأفعال الأربعة «يُخْصَرْ، يُعْصَرْ، يُحْصَدْ، يُحْضَدْ» كلُّها مبنيّةٌ للمجهول على وزن (يُفْعَلْ)، فحُذف الفاعلُ في الأربعة، والغرضُ من حذفه هنا لطيف؛ لأنّ المقام مقامُ خطابٍ للملك، وذكرُ الفاعل في مثل هذا فيه ما يُنسب إلى الملك من مباشرة العقوبة، فصُرف عنه بالبناء للمجهول إلى إسناد الحدث إلى غير معيّن.

٣- الجمل الفعليّة القصيرة المتلاحقة

هي النمطُ الثالث، وهي أشدُّ ما يُميّز أبوابَ الحكم والأمثال والمواعظ من أبواب الأوصاف؛ فإنّ أبواب الأوصاف يغلب عليها الطولُ النسبيّ والتفصيل، وأبوابَ الحكم يغلب عليها الإيجازُ

---

[1] المُبْهِج: ٤٤.

[2] المصدر نفسه: ٤٧.

[3] المصدر نفسه: ٤٠.

[4] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٢٨٥ ؛ وهمع الهوامع: ١: ٣٩٧.

الشديد حتى تبلغ الفقرةُ أحياناً ثلاثَ كلمات. والسرُّ في ذلك أنّ الحكمةَ يُراد لها أن تُحفظ وتُروى، والمحفوظُ لا يكون إلّا موجزاً.

ومن شواهد ذلك قوله في باب الأمثال: «رُبَّما شُفِيَ مَن أَشْفَى»[١]. والفقرةُ كلُّها ثلاث كلمات، وقد اجتمع فيها من الصناعة ما يُفرَد له الكلام؛ فـ«رُبَّما» كافّةٌ ومكفوفة، دخلت على الفعل الماضي فأفادت التقليل أو التكثير على خلاف النحاة في «رُبّ»[٢]، و«شُفِيَ» فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهول من (شَفَى)، و«مَن» اسمٌ موصول في محلّ رفعٍ فاعل، و«أَشْفَى» فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمعلوم من (أَشْفَى) على وزن (أَفْعَلَ) بمعنى قارب الهلاك وأشرف عليه. فالمادّةُ الصرفيّة واحدةٌ في الفعلين، والفرقُ بينهما في البناء وفي الصيغة جميعاً: الأوّلُ مبنيٌّ للمجهول مجرّد، والثاني مبنيٌّ للمعلوم مزيدٌ بالهمزة. فأفاد أنّ الشفاء يقع لمن كان مُشفياً على الموت، أي إنّ المعنيين المتضادّين – الشفاءَ والإشفاءَ على الهلاك – من أصلٍ لغويٍّ واحد، فصار التضادُّ في المعنى قائماً على الاتّحاد في المادّة. وهذا أقصى ما يُبلَغ من الإيجاز في الحكمة.

ومن شواهد التلاحق قوله في باب المرض: «إذا اشْتَهَى المَرِيضُ، فقد شامَ بارِقَةَ الإقْبالِ، وشَمَّ رائِحَةَ الاسْتِقْلالِ»[٣]. وموضعُ الشاهد أنّ الجوابَ جملتان فعليّتان قصيرتان متعاقبتان، فعلاهما ماضيان: «شامَ» و«شَمَّ»، وبينهما من التقارب الصوتيّ ما يجعلهما كأنّهما فعلٌ واحدٌ كُرّر، مع أنّ الأوّل من (شَامَ) بمعنى نظر وتوقّع البرق، والثاني من (شَمَّ). فجمع بين حاسّتي البصر والشمّ في فعلين متجاورين لا يفرق بينهما إلّا اختلاف العلّة في الوسط والتضعيف في الآخر. ومنه قوله: «لَيْسَ لِلْحُمَّى كالأَخْتِماءِ»[٤]، وهو تركيبٌ يستحقّ النظر النحويّ؛ فـ«لَيْسَ» فعلٌ ماضٍ ناقص، و«لِلْحُمَّى» جارٌّ ومجرور في محلّ نصبٍ خبرٌ مقدّم، و«كالأَخْتِماءِ» الكافُ فيه زائدةٌ للتوكيد، والمجرورُ في محلّ رفعٍ اسمُ «لَيْسَ». وزيادةُ الكاف في مثل هذا التركيب أسلوبٌ معروفٌ في كلام العرب، وقد نصّ عليه النحاة وذكروا أنّ الغرضَ منه توكيدُ نفي المِثل؛ فالمعنى: ليس للحُمّى شيءٌ مثلُ الأختماء، أي الحَجْر عن الطعام[٥]. فالكافُ الزائدة أفادت المبالغةَ في نفي أن يكون لها دواءٌ سواه.

---

[١] المُبْهِج: ٨٩.

[٢] يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٩١؛ رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٢٨٣–٢٨٤.

[٣] المصدر نفسه: ٨٩.

[٤] المصدر نفسه: ٨٩.

[٥] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ١٩٤ ؛ الخصائص، ٢: ٣٦١.

ومن أبواب الحكم أيضاً قوله: «التَّوْفِيقُ رَفِيقٌ رَقِيقٌ»[١]، وقوله: «ثَمَرُ المَذاقِ مُرُّ المَذاقِ»[٢]، وقوله: «مِن القَرارِيطِ تُجْمَعُ القَناطِيرُ»[٣]. والشاهدُ الأخيرُ جملةٌ فعليّةٌ قُدّم فيها الجارُّ والمجرور «مِن القَرارِيطِ» على الفعل «تُجْمَعُ»، ونائبُ الفاعل «القَناطِيرُ» مؤخّرٌ إلى آخر الجملة. وهذا الترتيبُ – تقديمُ المتعلّق وتأخيرُ نائب الفاعل – أفاد العنايةَ بذكر القراريط وهي أقلُّ الأوزان، وجعل «القَناطِيرُ» وهي أعظمُها آخرَ ما يقع في السمع، فصار الانتقالُ من الصغير إلى الكبير مطابقاً لترتيب الألفاظ في الجملة، وهو من مطابقة النظم للمعنى. ولو قال: «تُجمَع القناطيرُ من القراريط» لأدّى المعنى نفسه من غير هذا الأثر.

ومنه قوله في باب المحاسن: «أَخْلِقْ بالحَسَنِ الخُلُقِ أَنْ يَسْتَرِيحَ ويُرِيحَ»[٤]، و«أَخْلِقْ» صيغةُ تعجّبٍ على وزن (أَفْعِلْ بِهِ)، وهي عند البصريّين فعلُ أمرٍ في اللفظ خبريٌّ المعنى، وقد اختُلف في إعرابها اختلافاً مشهوراً[٥]. و«بالحَسَنِ» فاعلٌ في المعنى مجرورٌ بالباء الزائدة، و«الخُلُقِ» بدلٌ أو مضافٌ إليه بحسب الرواية، و«أَنْ يَسْتَرِيحَ» مصدرٌ مؤوّلٌ في موضع الفاعل للمصدر المفهوم. والفعلان «يَسْتَرِيحَ» و«يُرِيحَ» من مادّةٍ واحدة هي (رَاحَ)، الأوّلُ على وزن (اسْتَفْعَلَ) الدالّ على الطلب أو الصيرورة، والثاني على وزن (أَفْعَلَ) الدالّ على التعدية. فأفاد الأوّلُ أنّه ينال الراحةَ لنفسه، والثاني أنّه يُوصلها إلى غيره، فجُمع للحسن الخُلُقِ نفعُ نفسه ونفعُ الناس في فعلين لا يفترقان إلّا في حروف الزيادة. وهذا هو جوهرُ طريقة الثعالبيّ الذي تكرّر إثباتُه في هذا المبحث كلِّه: أنّ الرجل يحمل المعنى على بناء الكلمة، ويجعل الصرفَ ذريعةً إلى النحو، والنحوَ ذريعةً إلى البيان.

---

[١] المُبْهِج: ٧٤.

[٢] المصدر نفسه: ٥٧.

[٣] المصدر نفسه: ٦٦.

[٤] المصدر نفسه: ٧٣.

[٥] يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة ٩؛ وشرح المفصّل: ٧: ١٤٥؛ وهمع الهوامع: ٥: ١٧٢.

المبحث الثالث:

أساليبُ التوكيدِ في الجملةِ الخبريّةِ

التوكيدُ في العربيّةِ بابٌ واسعٌ يتجاذبُه النحوُ والدلالةُ والبلاغةُ معاً، وهو في أصلِه وسيلةٌ يلجأُ إليها المتكلّمُ لتقويةِ الحكمِ في ذهنِ المخاطَبِ وإزالةِ ما قد يعتريه من شكٍّ أو إنكارٍ أو تردُّدٍ. وقد فرَّق النحاةُ بين التوكيدِ بوصفِه تابعاً من التوابعِ ـ وهو المعنويُّ بألفاظِه المعروفةِ (النفسِ والعينِ وكلٍّ وأجمعَ)، واللفظيُّ بإعادةِ اللفظِ بعينِه أو بمرادفِه ـ وبين أساليبِ التوكيدِ التركيبيّةِ التي لا تدخلُ في بابِ التوابعِ، وإنّما تُستفادُ من الأدواتِ والحروفِ والبنى الإسناديّةِ نفسِها، كـ«إنّ» وأخواتِها، ولامِ الابتداءِ، ونونَي التوكيدِ، وضميرِ الفصلِ، و«قد»، والقصرِ بالنفيِ والاستثناءِ، والحروفِ الزائدةِ. وقد عُني سيبويه بهذا البابِ الأخيرِ عنايةً ظاهرةً حين جعل من مقاصدِ الكلامِ أن يُلقى إلى السامعِ على مقدارِ حاجتِه، فإن كان خاليَ الذهنِ استُغني عن المؤكِّدِ، وإن كان شاكّاً أو منكِراً وجب تقويةُ الخبرِ بما يناسبُ حالَه [١]، وهو أصلٌ بنى عليه عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ نظريّتَه في «أضربِ الخبرِ» فجعلها ثلاثةً: ابتدائيّاً وطلبيّاً وإنكاريّاً، وربط كثرةَ المؤكّداتِ وقلّتَها بمقتضى الحالِ.[٢] وتابعه السكّاكيُّ والقزوينيُّ على هذا التقسيمِ وزادا عليه في تفصيلِ المؤكّداتِ وتعدادِها.[٣]

أوّلاً: التوكيدُ بـ«إنَّ» وأخواتِها

»إنَّ» أمُّ البابِ وأقوى حروفِه في إفادةِ التوكيدِ، وقد نصّ سيبويه على أنّها والأخواتِ معها إنّما دخلت على المبتدأِ والخبرِ فنصبت الأوّلَ ورفعت الثاني، وأنّ معناها التأكيدُ للجملةِ الاسميّةِ.[٤] وذهب المبرّدُ إلى أنّها بمنزلةِ إعادةِ الجملةِ مرّتين في إفادةِ التوكيدِ [٥]، وعبّر ابنُ يعيشَ عن ذلك بأنّها «لتحقيقِ النسبةِ ورفعِ الشكِّ عنها».[٦] أمّا ابنُ هشامٍ فقد فصّل القولَ في الفرقِ بين «إنَّ» المكسورةِ و«أنَّ» المفتوحةِ، فجعل المكسورةَ حرفَ توكيدٍ ينعقدُ به كلامٌ مستقلٌّ، والمفتوحةَ حرفاً مصدريّاً يُؤوَّلُ مع معموليه بمصدرٍ يقعُ موقعَ المفردِ من الإعرابِ، ومع ذلك لم يسلبها إفادةَ التوكيدِ في الجملةِ المؤوَّلةِ.[٧] وهذا التمييزُ نافعٌ في تحليلِ شواهدِ المُبْهِج؛ إذ وردت الأداتانِ فيه على وجهين مختلفين وظيفةً ودلالةً.

---

[١] يُنظر: الكتاب، سيبويه: ١: ٢٣ .

[٢] يُنظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: ٣٠٦ .

[٣] يُنظر: مفتاح العلوم، السكّاكي: ٢٨٨ ؛ والإيضاح في علوم البلاغة، القزويني: ٢: ٣٢ .

[٤] الكتاب: ٢: ١٣١ .

[٥] المقتضب، المبرّد: ٤: ١٠٨ .

[٦] شرح المفصّل، ابن يعيش: ١: ٩٧ .

[٧] يُنظر: مغني اللبيب، ابن هشام: ١: ٣٦ .

ومن شواهدِ «إنَّ» المكسورةِ الصريحةِ في التوكيدِ قولُ الثعالبيّ في بابِ الدعاءِ: «اللَّهُمَّ إنَّا نَسْأَلُكَ النِّعْمَةَ السَّابِغَةَ، وهِبَةَ المِنْحَةِ السَّائِغَةِ».[1] فـ«إنَّ» هنا حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، و«نا» ضميرٌ متّصلٌ مبنيٌّ في محلِّ نصبٍ اسمُها، وجملةُ «نَسْأَلُكَ» الفعليّةُ في محلِّ رفعٍ خبرُها، و«النِّعْمَةَ» مفعولٌ به ثانٍ منصوبٌ، و«السَّابِغَةَ» نعتٌ له. واللافتُ أنّ الخبرَ جاء جملةً فعليّةً مضارعيّةً دالّةً على التجدّدِ والاستمرارِ، فاجتمع في التركيبِ توكيدانِ: توكيدُ الأداةِ، وتوكيدُ الصيغةِ الفعليّةِ المتجدّدةِ التي تُشعِرُ بإلحاحِ الداعي وتكرارِ سؤالِه. وقد سبق النداءُ بـ«اللَّهُمَّ» على الجملةِ المؤكَّدةِ، فأفاد التمهيدَ والاستعطافَ، وهو من مقتضياتِ مقامِ الدعاءِ الذي يُطلَبُ فيه تحقيقُ الرغبةِ لا الإخبارُ المجرّدُ.

ونظيرُه في البابِ الرابعِ قولُه: «اللَّهُمَّ إنَّا نَعُوذُ بِكَ من الخُطُوبِ وعَوادِيها، والكُرُوبِ ودَواعيها»[2]، وهو جارٍ على التركيبِ نفسِه؛ غير أنّ التوكيدَ فيه تضافر مع التقابلِ الصوتيّ بين «عَوادِيها» و«دَواعيها» ـ وهما من بابِ الجناسِ القلبيّ ـ فصار المؤكّدُ النحويُّ سنداً للمؤكِّدِ الإيقاعيّ، وهذا من خصائصِ المُبْهِج التي سنراها مطّردةً في غيرِ موضعٍ.

ومن ورودِ «إنَّ» في موقعِ التعليلِ قولُه: «لا يَجْعَلَنَّ المَلِكُ عِرْضَهُ عُرْضَةً للأَلْسِنَةِ؛ فإنَّ وَقْعَها أَنْكَى وأَنْكَرُ من وَقْعِ السُّيُوفِ والأَسِنَّةِ».[3] فالفاءُ هنا تعليليّةٌ، و«إنَّ» حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، و«وَقْعَها» اسمُها منصوبٌ وهو مضافٌ والهاءُ مضافٌ إليه، و«أَنْكَى» خبرُها مرفوعٌ بضمّةٍ مقدّرةٍ على الألفِ للتعذّرِ، وهو اسمُ تفضيلٍ. والذي يستحقُّ الوقوفَ أنّ التوكيدَ هنا لم يأتِ لدفعِ إنكارٍ متوهَّمٍ من المخاطَبِ فحسب، بل جاء ليُسنِدَ النهيَ المؤكَّدَ بالنونِ في صدرِ العبارةِ («لا يَجْعَلَنَّ»)؛ فالجملةُ الأولى إنشائيّةٌ مؤكَّدةٌ بالنونِ الثقيلةِ، والثانيةُ خبريّةٌ مؤكَّدةٌ بـ«إنَّ»، فصار النصُّ مشدوداً بمؤكِّدَين متعاضدَين، الأوّلُ يُلزِمُ بالترك، والثاني يُقيمُ الحجّةَ على لزومِه.

أمّا «أنَّ» المفتوحةُ فقد وردت في المُبْهِج على وجهِها المصدريّ كثيراً، ومنه قولُه في بابِ الصداقةِ: «إذا تَبَذَّلَ أَخُوكَ يَبْذُلُ وَجْهَهُ في مَسْأَلَتِكَ، فَاعْلَمْ أَنَّ ذلكَ من خَصاصَةٍ، وحاجَةٍ خَاصَّةٍ».[4] فـ«أنَّ» حرفُ توكيدٍ ونصبٍ ومصدريٌّ، و«ذلكَ» اسمُ إشارةٍ مبنيٌّ في محلِّ نصبٍ اسمُها، والجارُّ والمجرورُ «من خَصاصَةٍ» متعلّقٌ بمحذوفٍ خبرِها، والمصدرُ المؤوَّلُ من «أنَّ» ومعموليها سادٌّ مسدَّ مفعولَي «اعْلَمْ». ويتّضحُ من هذا الشاهدِ أنّ التوكيدَ بالمفتوحةِ لم يُفقِدها معناها؛ إذ إنّ المقامَ مقامُ إقناعِ المخاطَبِ بأنّ ابتذالَ الأخِ وجهَه ليس عن رغبةٍ في السؤالِ بل عن ضرورةٍ ملجئةٍ، وهو حكمٌ قد يُنازَعُ فيه، فاحتاج إلى تقويةٍ. وقد نبّه ابنُ هشامٍ إلى أنّ المفتوحةَ

---

[1] المُبْهِج: ٣١.

[2] المصدر نفسه: ٣٣.

[3] المصدر نفسه: ٤٢.

[4] المصدر نفسه: ٥٢.

وإن صارت في حكمِ المفردِ فإنّها لا تنسلخُ عن أصلِها في التوكيدِ [1]، وهو ما يصدُقُ على هذا الموضعِ.

ومن نظائرِهِ قولُه في بابِ المرضِ: «فَإذا عَرَضَ لَكَ مَرَضٌ، فَاعْتَقِدْ أَنَّهُ لا يُبْرِئُكَ مِنْهُ إلاَّ مَن بَرَأَكَ؛ وإذا نابَتْكَ نائِبَةٌ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا يَدْرَؤُها عَنْكَ إلاَّ مَن ذَرَأَكَ».[2] فالتركيبُ هنا بالغُ الكثافةِ في التوكيدِ؛ إذ اجتمعت فيه «أنَّ» المؤكِّدةُ، ثمّ جاء خبرُها جملةً منفيّةً مستثنى منها بـ«إلّا»، وهو أسلوبُ القصرِ الذي سنفرِدُ له مبحثاً مستقلّاً. فحصلَ التوكيدُ من جهتين: من جهةِ الأداةِ، ومن جهةِ الحصرِ. ويُضافُ إلى ذلك أنّ الجملتين جاءتا على ميزانٍ واحدٍ في البنيةِ والفاصلةِ («بَرَأَكَ» / «ذَرَأَكَ»)، فتحقّق التوكيدُ بالتوازي أيضاً، وهو ثالثُ الوجوهِ.

ومن أخواتِ «إنَّ» التي وظّفها الثعالبيُّ توظيفاً دقيقاً «لكنَّ» في قولِه: «الخَمْرُ مِصْباحُ السُّرُورِ، ولكِنَّها مِفْتاحُ الشُّرُورِ».[3] فـ«الخَمْرُ» مبتدأٌ مرفوعٌ، و«مِصْباحُ» خبرُه مرفوعٌ وهو مضافٌ، ثمّ جاءت الواوُ عاطفةً و«لكِنَّ» حرفَ استدراكٍ ونصبٍ، و«ها» اسمُها، و«مِفْتاحُ» خبرُها. ودلالةُ «لكنَّ» هنا لا تقفُ عند الاستدراكِ، بل تحملُ توكيداً للحكمِ الثاني بعد إيهامِ الحكمِ الأوّلِ بخلافِه، وهو ما سمّاه ابنُ هشامٍ «رفعَ توهّمٍ يتولّدُ من الكلامِ السابقِ».[4] والبناءُ هنا بديعٌ من جهةِ الصنعةِ؛ فقد تقابل «مِصْباحُ» و«مِفْتاحُ» في الوزنِ الصرفيّ (مِفْعال)، وتقابل «السُّرُورِ» و«الشُّرُورِ» في الجناسِ الناقصِ، فأفاد الاستدراكُ النحويُّ نقضَ الحكمِ الأوّلِ في اللحظةِ التي يُقرّرُ فيها الإيقاعُ تشابهَهما، وهذا من مواطنِ الطرافةِ في أسلوبِ الثعالبيّ.

وممّا يتّصلُ بهذا البابِ «كأنَّ» الدالّةُ على التشبيهِ المؤكَّدِ، ومنه قولُه في بابِ شكوى الدهرِ: «كَأَنَّ الزَّمَانَ يَغْرِفُ لِلأَفَاضِلِ غَرْفاً، ويَفِيضُ علَى الأَرَاذِلِ جَرْفاً».[5] فـ«كأنَّ» حرفُ تشبيهٍ ونصبٍ، و«الزَّمَانَ» اسمُها منصوبٌ، وجملةُ «يَغْرِفُ» في محلِّ رفعٍ خبرُها، و«غَرْفاً» مفعولٌ مطلقٌ مؤكِّدٌ لعاملِه، وكذلك «جَرْفاً» بالنسبةِ إلى «يَفِيضُ». فاجتمع في العبارةِ توكيدانِ: توكيدُ النسبةِ بـ«كأنَّ»، وتوكيدُ الحدثِ بالمفعولِ المطلقِ مرّتين. والوظيفةُ البلاغيّةُ هنا هي تقريرُ شكوى الزمانِ تقريراً لا يقبلُ المراجعةَ، على أنّ «كأنَّ» تُبقي على ظِلٍّ من التشبيهِ يُخفِّفُ من حدّةِ الاتّهامِ ويجعلُه ملاحظةً استقرائيّةً لا حكماً قطعيّاً على القدرِ.

---

[1] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٤٠.

[2] المُبْهِج: ٨٨.

[3] المصدر نفسه: ١١٣.

[4] مغني اللبيب: ١: ٣٩١ .

[5] المُبْهِج: ٩١.

وممّا لا يخلو من طرافةٍ قولُه: «كَأَنَّ المَسَرَّةَ حَجْرٌ عَلَى كُلِّ ذِي حِجْرٍ» [1]، فالبناءُ النحويُّ واضحٌ: «كأنَّ» ناسخةٌ، و«المَسَرَّةَ» اسمُها، و«حَجْرٌ» خبرُها مرفوعٌ، والجارُّ «عَلَى كُلِّ» متعلّقٌ بالخبرِ. وقد استُثمرَ التقابلُ الصوتيُّ بين «حَجْرٌ» بالفتحِ ـ بمعنى المنعِ ـ و«حِجْرٍ» بالكسرِ ـ بمعنى العقلِ ـ في إنتاجِ مفارقةٍ دلاليّةٍ لطيفةٍ: أنّ السرورَ محظورٌ على العقلاءِ. ولولا «كأنَّ» لكان الحكمُ مستنكَراً، فجاءت الأداةُ لتؤكّدَ المعنى وتُبعِدَه عن المباشرةِ في آنٍ واحدٍ.

ويتبيّنُ ممّا تقدّم أنّ الثعالبيَّ لم يُكثِر من «إنَّ» المكسورةِ في صدورِ الفقراتِ الحِكَميّةِ إكثاراً ملحوظاً، وهذا أمرٌ ذو دلالةٍ؛ فإنّ الحكمةَ عنده تُلقى ابتداءً على أنّها مُسلَّمةٌ لا تحتاجُ إلى مؤكِّدٍ، وإنّما ترِدُ المؤكّداتُ في مقامَين اثنين غالباً: مقامِ الدعاءِ والتضرّعِ، ومقامِ التعليلِ والاحتجاجِ لحكمٍ سابقٍ. وهذا انسجامٌ دقيقٌ بين البنيةِ النحويّةِ ومقتضى الحالِ يشهدُ للثعالبيِّ بوعيٍ أسلوبيٍّ عالٍ.

ثانياً: التوكيدُ بضميرِ الفصلِ

ضميرُ الفصلِ ضميرُ رفعٍ منفصلٌ يتوسّطُ بين المبتدأِ والخبرِ، أو بين ما أصلُه المبتدأُ والخبرُ، وسُمّي فصلاً لأنّه يفصلُ بين الخبرِ والنعتِ فيرفعُ اللبسَ عنهما. وقد اختلف النحاةُ في حقيقتِه؛ فذهب البصريّون ومنهم سيبويه إلى أنّه ضميرٌ لا محلَّ له من الإعرابِ، وسمّاه «الفصلَ» تسميةً اصطلاحيّةً [2]، وذهب الكوفيّون إلى أنّه «عمادٌ» يعتمدُ عليه الكلامُ، وأجازوا فيه الإعرابَ على بعضِ الوجوهِ.[3] أمّا الرضيُّ الأستراباذيُّ فقد رجّح أنّه حرفٌ في المعنى وإن كان ضميراً في الصورةِ؛ لأنّه لا يُرادُ به ذاتٌ ولا يقعُ موقعَ الاسمِ المستقلِّ [4]، ووافقه ابنُ هشامٍ في أنّ فائدتَه «التوكيدُ والدلالةُ على أنّ ما بعده خبرٌ لا تابعٌ».[5] وأضاف البلاغيّون إليه فائدةً ثالثةً هي الاختصاصُ أو القصرُ، أي حصرُ الخبرِ في المبتدأِ دون غيرِه.

وقد وظّف الثعالبيُّ ضميرَ الفصلِ في مواضعَ من المُبْهِج أشهرُها مطلعُ الكتابِ: «كَلِمَةُ اللهِ هي العالِيَةُ، ومَشِيئَتُهُ هي الغالِبَةُ».[6] فـ«كَلِمَةُ» مبتدأٌ مرفوعٌ وهو مضافٌ، و«اللهِ» مضافٌ إليه، و«هي» ضميرُ فصلٍ لا محلَّ له من الإعرابِ على مذهبِ الجمهورِ، و«العالِيَةُ» خبرُ المبتدأِ مرفوعٌ. ولو حُذف الضميرُ لصارت العبارةُ محتمِلةً أن تكونَ «العالِيَةُ» نعتاً لـ«كَلِمَةُ» فينتظرُ السامعُ خبراً لم يأتِ، فجاء ضميرُ الفصلِ ليقطعَ هذا الاحتمالَ ويُعلِمَ أنّ ما بعده خبرٌ. ثمّ إنّه أفاد فوقَ ذلك حصرَ العلوِّ في كلمةِ اللهِ وحدَها، فالمعنى: هي العاليةُ لا غيرُها، وهذا هو الاختصاصُ الذي

---

[1] المُبْهِج: ٧٧.

[2] يُنظر: الكتاب: ٢: ٣٨٩ .

[3] يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري: المسألة ١٠٦؛ وهمع الهوامع، السيوطي: ١: ٣٩٦ .

[4] شرح الكافية، الرضي الأستراباذي: ٢: ٤١١ .

[5] مغني اللبيب: ٢: ٤٩٦.

[6] المُبْهِج: ٢٨.

نصّ عليه البلاغيّون. واللافتُ أنّ الثعالبيَّ افتتح كتابَه كلَّه بهذا التركيبِ، فكأنّه أراد أن يُقرّرَ المرجعيّةَ العليا للنصّ تقريراً حاصراً قبل أن يخوضَ في تفصيلِ أبوابِه.

ومن الشواهدِ الدقيقةِ قولُه في بابِ الشوقِ: «الشَّوْقُ اللَّطِيفُ، هو الشَّوْقُ العَنِيفُ».[١] فالمبتدأُ «الشَّوْقُ» موصوفٌ بـ«اللَّطِيفُ»، ثمّ جاء ضميرُ الفصلِ «هو»، ثمّ الخبرُ «الشَّوْقُ العَنِيفُ». والحاجةُ إلى الفصلِ هنا أشدُّ منها في الشاهدِ السابقِ؛ لأنّ طرفَي الإسنادِ متماثلانِ لفظاً («الشَّوْقُ» / «الشَّوْقُ»)، فلولا الضميرُ لأشكَلَ على السامعِ أين ينتهي المبتدأُ وأين يبتدئُ الخبرُ. فأدّى ضميرُ الفصلِ وظيفتَه النحويّةَ الأصليّةَ في فصلِ المُسنَدِ عن المُسنَدِ إليه، وأدّى معها وظيفةً بلاغيّةً هي تقريرُ المفارقةِ التي يقومُ عليها المعنى: أنّ لطيفَ الشوقِ هو عنيفُه بعينِه، وهو ضربٌ من الطباقِ المعنويّ لا يستقيمُ إلّا بهذا الفصلِ الصريحِ.

ومنه أيضاً في بابِ التقوى قولُه: «التَّقْوَى هي العُدَّةُ الوافِيَةُ، والجُنَّةُ الواقِيَةُ».[٢] فـ«التَّقْوَى» مبتدأٌ مرفوعٌ بضمّةٍ مقدّرةٍ على الألفِ للتعذّرِ، و«هي» ضميرُ فصلٍ، و«العُدَّةُ» خبرٌ مرفوعٌ، و«الوافِيَةُ» نعتٌ، و«الجُنَّةُ» معطوفٌ على الخبرِ. وقد تضافر ضميرُ الفصلِ مع تعريفِ الطرفينِ ـ المبتدأِ والخبرِ ـ في إفادةِ القصرِ؛ فالمعنى أنّ التقوى وحدَها هي العدّةُ لا سواها. وقد عدّ عبدُ القاهرِ اجتماعَ تعريفِ الجزأينِ مع ضميرِ الفصلِ من أقوى ما يفيدُ الاختصاصَ [٣]، وهو ما تحقّق في هذا الشاهدِ على أتمّ وجهٍ.

ويُضافُ إلى ما تقدّم قولُه في بابِ المالِ: «العِرْضُ هو الغَرَضُ، والمَالُ هو المَالُ».[٤] والشطرُ الثاني منه بالغُ الدلالةِ؛ إذ توسّط ضميرُ الفصلِ بين لفظينِ متّحدَينِ صورةً ومعنىً، فأفاد ضرباً من التوكيدِ اللفظيّ المقترنِ بالفصلِ، ومعناه أنّ المالَ لا يُعبَّرُ عنه بغيرِ نفسِه لعظمِ شأنِه في النفوسِ، وهو من بابِ ما يسمّيه البلاغيّون «تأكيدَ المدحِ» أو «حصرَ الشيءِ في ذاتِه». ولولا الفصلُ لكان الكلامُ تحصيلَ حاصلٍ لا فائدةَ فيه، فصار به كلاماً بليغاً مفيداً للمبالغةِ.

ويتّضحُ من مجموعِ هذه الشواهدِ أنّ ضميرَ الفصلِ عند الثعالبيّ لا يردُ اعتباطاً، وإنّما يردُ في مواضعَ ثلاثةٍ متكرّرةٍ: حيث يتماثلُ الطرفانِ لفظاً، وحيث يتقاربانِ صوتاً، وحيث يُرادُ حصرُ الخبرِ في المبتدأِ. وهذا الاطّرادُ يدلُّ على أنّ استعمالَه له كان استعمالاً واعياً محكوماً بالحاجةِ النحويّةِ والدلاليّةِ معاً، لا مجرّدَ حِليةٍ لفظيّةٍ.

ثالثاً: التوكيدُ بـ«قد» مع الفعلِ الماضي

---

[١] المُنْهِج: ٥٤.

[٢] المصدر نفسه: ٧٣.

[٣] يُنظر: دلائل الإعجاز: ١٣٠ .

[٤] المُنْهِج: ٦٤.

»قد» حرفٌ مختصٌّ بالفعلِ، ولها مع الماضي غيرُ ما لها مع المضارعِ. فهي مع الماضي تفيدُ التحقيقَ والتوكيدَ، وتفيدُ معه أيضاً تقريبَ الماضي من الحالِ؛ ولذلك التزمَ النحاةُ تقديرَها قبل الماضي الواقعِ حالاً. وأمّا مع المضارعِ فتفيدُ التقليلَ تارةً والتكثيرَ تارةً والتوقّعَ تارةً أخرى. وقد جعلها سيبويه في بابِ الحروفِ التي تدخلُ على الأفعالِ لمعنىً، وبيّن أنّها «جوابٌ لقومٍ ينتظرون الخبرَ» [١]، وهذه العبارةُ نفيسةٌ؛ لأنّها تكشفُ أنّ التوكيدَ بـ«قد» موجّهٌ إلى مخاطَبٍ متوقّعٍ للحدثِ. وفصّل ابنُ هشامٍ معانيَها فعدّ منها التحقيقَ والتقريبَ والتوقّعَ والتقليلَ والتكثيرَ [٢]، ونبّه ابنُ يعيشَ إلى أنّها إذا دخلت على الماضي «قرّبته من الحالِ حتّى كأنّه واقعٌ الآن.«[٣]

ومن شواهدِها في المُبْهِج قولُه في بابِ التوكّلِ: «مَنِ افْتَقَرَ إلى اللهِ الخَالِقِ، فقدِ اسْتَغْنَى عنِ الخَلائِقِ».[٤] فـ«مَنْ» اسمُ شرطٍ جازمٌ مبنيٌّ في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ، و«افْتَقَرَ» فعلُ الشرطِ ماضٍ في محلِّ جزمٍ، والفاءُ رابطةٌ لجوابِ الشرطِ، و«قد» حرفُ تحقيقٍ، و«اسْتَغْنَى» فعلٌ ماضٍ في محلِّ جزمٍ جوابُ الشرطِ. والذي يعنينا أنّ «قد» هنا لم تدخل لتقريبِ الماضي من الحالِ فحسب، بل دخلت لتحقيقِ وقوعِ الجوابِ وقطعِ التردّدِ فيه؛ فالمقامُ مقامُ وعدٍ وتبشيرٍ، والمخاطَبُ قد يستبعدُ أن يكونَ الافتقارُ إلى اللهِ غنىً عن الخلقِ، فجاءت «قد» لتُثبّتَ هذا المعنى في نفسِه. ويُلحَظُ كذلك أنّ البنيةَ قائمةٌ على الطباقِ بين «افْتَقَرَ» و«اسْتَغْنَى»، فكان التوكيدُ بـ«قد» مُعِيناً على حسمِ هذه المفارقةِ لصالحِ الطرفِ الثاني.

ومثلُه قولُه في تعظيمِ شأنِ الملوكِ: «مَن عَصَى السُّلْطانَ، فقد أَطاعَ الشَّيْطانَ».[٥] والتركيبُ شرطيٌّ كسابقِه، و«قد» فيه حرفُ تحقيقٍ داخلٌ على «أَطاعَ». والفائدةُ الدلاليّةُ هنا أدقُّ ممّا سبق؛ لأنّ الحكمَ قاسٍ لا يقبلُه المخاطَبُ بسهولةٍ، إذ ليس بديهيّاً أن يكونَ عصيانُ السلطانِ طاعةً للشيطانِ، فاحتاج الثعالبيُّ إلى مؤكّدٍ يجعلُ اللازمَ مقطوعاً به. وهذا يشهدُ لقولِ سيبويه إنّ «قد» جوابٌ لمنتظِرٍ؛ فكأنّ المتلقّيَ ينتظرُ تسويغَ هذا اللزومِ، فجاءته «قد» بالحسمِ.

ومن نظائرِ ذلك قولُه في وصفِ الملكِ العادلِ: «إذا عَدَلَ المَلِكُ، فقد سَكَنَ حِلَّةَ الأَمْنِ، ولَبِسَ حُلَّةَ اليُمْنِ».[٦] فـ«إذا» ظرفٌ لما يُستقبَلُ من الزمانِ متضمّنٌ معنى الشرطِ، و«عَدَلَ» فعلُ الشرطِ، والفاءُ واقعةٌ في جوابِه، و«قد سَكَنَ» جملةٌ فعليّةٌ مؤكَّدةٌ بـ«قد» في محلِّ جزمٍ. وقد عُطف «لَبِسَ» على «سَكَنَ» فدخلت «قد» في تقديرِ المعطوفِ أيضاً، وهذا من إيجازِ الحذفِ في

---

[١] الكتاب: ٤: ٢٢٤ .

[٢] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ١٧١ .

[٣] شرح المفصّل: ٨: ٨١ .

[٤] المُبْهِج: ٣٠.

[٥] المصدر نفسه: ٤٢.

[٦] المصدر نفسه: ٣٨.

المؤكِّداتِ. والوظيفةُ البلاغيّةُ واضحةٌ: تصويرُ ثمرةِ العدلِ بوصفِها أمراً محقَّقاً واقعاً لا موعوداً منتظَراً، ولذلك عُدل عن المضارعِ إلى الماضي المؤكَّدِ بـ«قد»، فصار الأمرُ المستقبلُ كأنّه ماضٍ منقضٍ، وهو ما يسمّيه البلاغيّون «تنزيلَ المتوقَّعِ منزلةَ الواقعِ.«

ويُقابِلُ هذا كلَّه دخولُها على المضارعِ في قولِه: «قد يَنْصُرُ اللهُ بالحِزْبِ الأَضْعَفِ، على العَدُوِّ المُضَعَّفِ» [١]، وقولِه: «قد يُذْنِبُ المَرْءُ ثمّ يَتُوبُ، ويَعْزُبُ اللُّبُّ ثمّ يَثُوبُ».[٢] و«قد» في الموضعين للتقليلِ أو التوقّعِ لا للتحقيقِ، والمعنى في الأوّلِ أنّ نصرَ الفئةِ القليلةِ ممكنٌ وإن ندَر، وفي الثاني أنّ عودةَ المذنبِ إلى التوبةِ مرجوّةٌ وإن لم تُطّرِد. وهذا الفرقُ بين الاستعمالين عند الثعالبيّ جارٍ على القاعدةِ التي قرّرها النحاةُ من غيرِ خروجٍ عنها، وهو ممّا يُحسَبُ لدقّتِه اللغويّةِ.

رابعاً: التوكيدُ بالقصرِ والحصرِ

القصرُ في اصطلاحِ البلاغيّين تخصيصُ أمرٍ بآخرَ بطريقٍ مخصوصٍ، وهو قسمان: حقيقيٌّ يُرادُ به قصرُ الصفةِ على الموصوفِ بحسبِ الواقعِ، وإضافيٌّ يُرادُ به القصرُ بالنسبةِ إلى شيءٍ معيّنٍ. وينقسمُ باعتبارٍ آخرَ إلى قصرِ صفةٍ على موصوفٍ، وقصرِ موصوفٍ على صفةٍ. وطرقُه المشهورةُ أربعٌ: النفيُ والاستثناءُ، و«إنّما»، والعطفُ بـ«لا» و«بل» و«لكن»، وتقديمُ ما حقُّه التأخيرُ.[٣] وقد ذكر السكّاكيُّ أنّ أقوى هذه الطرقِ في إفادةِ التوكيدِ طريقُ النفيِ والاستثناءِ؛ لأنّه يجمعُ بين نفيٍ صريحٍ وإثباتٍ صريحٍ [٤]، وتابعه القزوينيُّ في ذلك مع زيادةٍ في التفصيلِ.[٥] وأمّا النحاةُ فقد نظروا إلى البابِ من جهةِ الإعرابِ، فبحثوا في الاستثناءِ المفرَّغِ وحكمِ المستثنى فيه، وقرّروا أنّه يُعرَبُ بحسبِ موقعِه من الجملةِ لأنّ ما قبله لم يستوفِ معموله.[٦]

وقد أكثر الثعالبيُّ من هذا الأسلوبِ إكثاراً لافتاً حتّى صار من أبرزِ سماتِ المُبْهِج التركيبيّةِ، ولعلّ سببَ ذلك أنّ الحكمةَ تقومُ على الحصرِ في جوهرِها؛ إذ هي تخصيصُ حكمٍ كلّيٍّ بموضوعٍ معيّنٍ. ومن أوضحِ شواهدِه قولُه: «ما الخَلاصُ إلّا في الإخلاصِ، والأَمانُ إلّا في الإيمانِ».[٧] فـ«ما» نافيةٌ مهملةٌ لانتقاضِ نفيِها بـ«إلّا»، و«الخَلاصُ» مبتدأٌ مرفوعٌ، و«إلّا» أداةُ استثناءٍ ملغاةٌ، والجارُّ والمجرورُ «في الإخلاصِ» متعلّقٌ بمحذوفٍ خبرِ المبتدأِ. وهذا استثناءٌ مفرَّغٌ من بابِ قصرِ الموصوفِ على الصفةِ قصراً إضافيّاً. وقد عُطف عليه «الأَمانُ إلّا في الإيمانِ» بحذفِ «ما»

---

[١] المُبْهِج: ٢٩.

[٢] المصدر نفسه: ٩٧.

[٣] يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٢: ٦٦ .

[٤] مفتاح العلوم: ٢٩١ .

[٥] الإيضاح في علوم البلاغة: ٢: ٧٠ .

[٦] يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ٢: ٢٧١ ؛ وهمع الهوامع: ٣: ٢٦٤.

[٧] المُبْهِج: ٢٩.

النافيةِ اكتفاءً بدلالةِ الأولى عليها، وهو إيجازٌ بالحذفِ يزيدُ العبارةَ إحكاماً. وأمّا الوظيفةُ الأدبيّةُ فتكمنُ في أنّ القصرَ تضافر مع الجناسِ الاشتقاقيّ بين «الخَلاصُ» و«الإخلاصِ»، وبين «الأَمانُ» و«الإيمانِ»، فصار الحصرُ النحويُّ مدعوماً بحصرٍ صوتيّ يوهمُ أنّ اللفظينِ لا ينفكّانِ كما أنّ المعنيينِ لا ينفكّانِ.

ومنه قولُه: «ما النَّصْرُ المُتاحُ إلَّا من عِندِ الفَتَّاحِ» [1]؛ و«ما» فيه نافيةٌ، و«النَّصْرُ» مبتدأٌ، و«المُتاحُ» نعتٌ، والجارُّ «من عِندِ» متعلّقٌ بمحذوفٍ خبراً. والقصرُ هنا حقيقيٌّ لا إضافيٌّ؛ لأنّ النصرَ في عقيدةِ المتكلّمِ لا يكونُ من غيرِ اللهِ بحالٍ، وليس المرادُ نفيَه عن جهةٍ معيّنةٍ. وهذا الضربُ من القصرِ هو الأليقُ بأبوابِ التوحيدِ والثناءِ التي افتتح بها الثعالبيُّ كتابَه.

ومن شواهدِ القصرِ في الجملةِ الفعليّةِ قولُه: «لا يُنالُ ما عندَ اللهِ، إلَّا بنَفْسٍ جَاهِدَةٍ وعَيْنٍ ساهِدَةٍ».[2] فـ«لا» نافيةٌ، و«يُنالُ» فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ للمجهولِ مرفوعٌ، و«ما» اسمٌ موصولٌ في محلِّ رفعٍ نائبُ فاعلٍ، و«إلّا» أداةُ حصرٍ، والجارُّ «بنَفْسٍ» متعلّقٌ بالفعلِ. وهذا قصرٌ للوسيلةِ لا للذاتِ، أي حصرُ طريقِ النيلِ في المجاهدةِ والسهرِ. ويُلحَظُ أنّ الثعالبيَّ بنى المستثنى على المزاوجةِ بين وصفينِ متجانسَي الوزنِ («جَاهِدَةٍ» / «ساهِدَةٍ»)، فجاء الحصرُ مقترناً بتضييقٍ إيقاعيٍّ يُشعِرُ بضِيقِ الطريقِ إلى المطلوبِ، وهذا من أسرارِ الملاءمةِ بين المبنى والمعنى.

ومن طرقِ القصرِ الأخرى «إنّما»، وقد وردت في قولِه: «إنَّما يَظْهَرُ فَضْلُ الخَطِيبِ، في فَصْلِ الخِطابِ».[3] فـ«إنّما» أداةُ حصرٍ كافّةٌ ومكفوفةٌ، و«يَظْهَرُ» فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، و«فَضْلُ» فاعلٌ مرفوعٌ وهو مضافٌ، والجارُّ «في فَصْلِ» متعلّقٌ بالفعلِ. والمقصورُ عليه هو المتأخِّرُ في اللفظِ على ما قرّره البلاغيّون في «إنّما»، فالمعنى: ما يظهرُ فضلُ الخطيبِ إلّا في فصلِ الخطابِ. وقد أشار ابنُ هشامٍ إلى أنّ «إنّما» جمعت بين التوكيدِ الموروثِ من «إنّ» والحصرِ المستفادِ من «ما» الكافّةِ [4]، فهي بذلك أقوى من «إنّ» المجرّدةِ وأخفُّ من النفيِ والاستثناءِ.

ونظيرُه قولُه: «إنَّما يُدْفَعُ الأَسَى بالأَسَى» [5]، وهو أوجزُ ما في البابِ وأكثفُه؛ إذ حصر دفعَ الحزنِ في الأطبّاءِ ـ على أنّ «الأَسَى» الثانيةَ جمعُ آسٍ ـ فأفاد الحصرَ مع التوريةِ بين اللفظين المتماثلين صورةً.

---

[1] المُبْهِج: ٢٩.

[2] المصدر نفسه: ٢٩.

[3] المصدر نفسه: ١٠٤.

[4] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٥٧ .

[5] المُبْهِج: ٧٨.

ومن القصرِ بالعطفِ قولُه: «الأُنْسُ في المَجْلِسِ الخَاصّ، لا في المَحْفِلِ الغاصّ» [١]، فـ«لا» عاطفةٌ نافيةٌ، والمعطوفُ عليه شبهُ الجملةِ «في المَجْلِسِ»، فأفاد التركيبُ إثباتَ الحكمِ لأحدِ الطرفينِ ونفيَه عن الآخرِ صراحةً، وهو أوضحُ طرقِ القصرِ دلالةً وأقلُّها تكلّفاً. ونظيرُه في بابِ الملوكِ قولُه: «هَمُّ المَلِكِ الهُمامِ في أَرْبابِ السُّيُوفِ، لا في رَبَّاتِ الشُّنُوفِ» [٢]، وقد مضى فيه على الطريقةِ نفسِها أربعَ مرّاتٍ متواليةً، فصار القصرُ عنده بنيةً مكرّرةً لا أداةً عابرةً.

ومن القصرِ بتقديمِ ما حقُّه التأخيرُ قولُه: «للهِ في كُلِّ لَمْحَةٍ صُنْعٌ خَفِيٌّ، ولُطْفٌ خَفِيٌّ» [٣]؛ فتقديمُ الجارِّ والمجرورِ «للهِ» على المبتدأِ «صُنْعٌ» أفاد الاختصاصَ، أي لا لغيرِه. وسيأتي تفصيلُ هذا النمطِ في مبحثِ التقديمِ والتأخيرِ، وإنّما أشرتُ إليه هنا لأنّه أحدُ طرقِ القصرِ عند البلاغيّين، فينبغي ألّا يُفصَلَ عن سياقِه.

خامساً: التوكيدُ بتكرارِ البنيةِ وتوازي الأطرافِ

ليس التوكيدُ في العربيّةِ مقصوراً على الأدواتِ الموضوعةِ له، بل منه ما يُستفادُ من بناءِ الجملةِ نفسِه حين تتكرّرُ البنيةُ الإسناديّةُ على نسقٍ واحدٍ في جملٍ متعاقبةٍ، فيحصلُ من هذا التكرارِ تقريرٌ للمعنى في النفسِ وتثبيتٌ له. وقد أشار ابنُ جنّي إلى أنّ العربَ «تُكرّرُ الشيءَ لتُمكّنَه في النفسِ وتُؤكّدَه» [٤]، وبسط عبدُ القاهرِ القولَ في أثرِ النظمِ وتناسبِ الجملِ في تقويةِ المعنى، فجعل من مقوّماتِ البلاغةِ أن «تتوخّى معانيَ النحوِ فيما بين الكلمِ».[٥] وهذا الضربُ من التوكيدِ هو الغالبُ على المُبْهِج غلبةً تكادُ تكونُ كلّيّةً؛ لأنّ الكتابَ مبنيٌّ على السجعِ والازدواجِ، والسجعُ لا يستقيمُ إلّا بتوازي البنى النحويّةِ. فصار التوازي عند الثعالبيّ أداةَ توكيدٍ ووسيلةَ زينةٍ في آنٍ معاً.

ومن أوضحِ شواهدِه قولُه في وصفِ الملكِ: «المَلِكُ مَن سَيْبُهُ يُغْنِي، وسَيْفُهُ يُفْنِي».[٦] فالبنيةُ قائمةٌ على مبتدأٍ («سَيْبُهُ») وخبرٍ جملةٍ فعليّةٍ («يُغْنِي»)، ثمّ تُعادُ البنيةُ نفسُها في الشطرِ الثاني («سَيْفُهُ يُفْنِي»)، والجملتانِ معاً في محلِّ رفعٍ صلةٌ لـ«مَنْ» الواقعةِ خبراً عن «المَلِكُ». فالتكرارُ هنا تكرارُ قالبٍ لا تكرارُ لفظٍ، وقد أفاد أنّ صفتَي الإغناءِ والإفناءِ متلازمتانِ في الملكِ تلازمَ الشطرينِ في التركيبِ. وقد عضّد هذا التوازيَ النحويَّ توازٍ صرفيٌّ («سَيْبُ»/«سَيْف» على وزن فَعْل، و«يُغْنِي»/«يُفْنِي» على وزن يُفْعِل)، فبلغ التطابقُ بين الشطرين مبلغَ الاستيفاءِ.

---

[١] المُبْهِج: ٥٦.

[٢] المصدر نفسه: ٣٦.

[٣] المصدر نفسه: ٢٨.

[٤] الخصائص، ابن جنّي: ٢: ٣٦١.

[٥] دلائل الإعجاز: ٨١ .

[٦] المُبْهِج: ٣٤.

ومنه في بابِ اللئامِ قولُه: «هِمَّةُ اللَّئِيمِ هامِدَةٌ، ومِنَّتُهُ خامِدَةٌ، ويَدُهُ جامِدَةٌ».[1] فثلاثُ جملٍ اسميّةٍ متعاقبةٍ، كلٌّ منها مبتدأٌ مضافٌ إلى ضميرٍ وخبرٌ مفردٌ على صيغةِ اسمِ الفاعلِ من بابٍ واحدٍ (فاعِلَة). والأثرُ التوكيديُّ هنا ناتجٌ عن تراكمِ الأحكامِ المتشابهةِ على موصوفٍ واحدٍ، فكأنّ كلَّ جملةٍ شهادةٌ جديدةٌ على الحكمِ الأوّلِ. ولو أنّ الثعالبيَّ اكتفى بالجملةِ الأولى لأفاد المعنى، لكنّه أراد أن يُقرّرَه تقريراً لا سبيلَ إلى دفعِه، فنوّع في المُسنَدِ إليه (الهمّةِ والمِنّةِ واليدِ) مع تثبيتِ صورةِ المُسنَدِ، فأصاب غرضَ التوكيدِ من غيرِ تكرارٍ مملٍّ.

وأشدُّ من هذا كثافةً قولُه في بابِ الغنى والفقرِ: «الفَقْرُ في الأُذُنِ وَقْرٌ، وفي العَيْنِ عَقْرٌ، وفي الجَوْفِ بَقْرٌ، وفي القَلْبِ نَقْرٌ».[2] فـ«الفَقْرُ» مبتدأٌ، و«في الأُذُنِ» جارٌّ ومجرورٌ متعلّقٌ بمحذوفٍ حالٍ أو بالخبرِ، و«وَقْرٌ» خبرُ المبتدأِ. ثمّ عُطفت ثلاثُ جملٍ حُذف منها المبتدأُ اكتفاءً بذكرِه أوّلاً. واللافتُ هنا أمرانِ: أنّ الحذفَ لم يُضعِف التوازيَ بل قوّاه، وأنّ الأخبارَ الأربعةَ جاءت على وزنٍ صرفيٍّ واحدٍ (فَعْل) مع اتّفاقِ الرويّ، فتحوّلت الجملةُ إلى ما يشبهُ البيتَ المصرَّعَ. والوظيفةُ الدلاليّةُ أنّ الفقرَ آفةٌ شاملةٌ لا تدعُ عضواً إلّا أصابته، وقد أُدّي هذا الشمولُ بالتعدادِ المتوازي لا بلفظٍ دالٍّ على العمومِ، وهذا أبلغُ.

ومن نظائرِه قولُه في بابِ الحبِّ: «طَرْفُ المُحِبِّ كَلِيلٌ، وقَلْبُهُ عَلِيلٌ، ومِلْؤُهُ غَلِيلٌ، ونَهارُهُ طَوِيلٌ، ولَيْلُهُ أَلِيلٌ».[3] خمسُ جملٍ اسميّةٍ متتابعةٍ، المبتدأُ في كلٍّ منها مضافٌ إلى ضميرِ المحبِّ، والخبرُ صفةٌ مشبّهةٌ على وزنِ (فَعِيل). وقد بلغ التوازي هنا غايتَه حتّى صار النصُّ أشبهَ بالإحصاءِ التامِّ لأحوالِ المحبِّ، فأفاد التكرارُ استيعابَ الحالِ وشمولَها جميعَ جوارحِه وأوقاتِه. وهذا ضربٌ من التوكيدِ بالاستقراءِ، إذ لا يبقى للسامعِ بعد هذا التعدادِ موضعٌ للشكِّ في تمامِ الوصفِ.

ويتبيّنُ من هذه الشواهدِ أنّ التوازيَ عند الثعالبيِّ يقومُ على ثلاثةِ مستوياتٍ متضافرةٍ: مستوى البنيةِ الإسناديّةِ (تكرارِ نمطِ المبتدأِ والخبرِ أو الفعلِ والفاعلِ)، ومستوى الصيغةِ الصرفيّةِ (اتّحادِ أوزانِ الكلماتِ المتقابلةِ)، ومستوى الفاصلةِ الصوتيّةِ (اتّفاقِ الرويّ). ومتى اجتمعت هذه المستوياتُ الثلاثةُ بلغ التوكيدُ ذروتَه؛ لأنّ السامعَ يتلقّى الحكمَ مرّاتٍ في صورٍ مختلفةٍ فيرسخُ في نفسِه رسوخاً لا تبلغُه الأداةُ المفردةُ.

سادساً: وسائلُ توكيديّةٌ أخرى (نونُ التوكيدِ ولامُ الابتداءِ)

نونُ التوكيدِ حرفٌ يلحقُ آخرَ الفعلِ لتقويةِ دلالتِه، وهي نوعان: ثقيلةٌ مشدّدةٌ مفتوحةٌ، وخفيفةٌ ساكنةٌ. وقد قرّر سيبويه أنّها تدخلُ على المضارعِ إذا كان طلباً أو في معنى الطلبِ، وعلى فعلِ

---

[1] المُبْهِج: ٦٠.

[2] المصدر نفسه: ٦٣.

[3] المصدر نفسه: ١١١.

الأمرِ، ولا تدخلُ على الماضي [١]، وذكر أنّ توكيدَ المضارعِ بها يجبُ إذا وقع جواباً لقسمٍ مثبَتٍ مستقبَلٍ مقترناً باللامِ، ويكثرُ بعد أدواتِ الطلبِ. وفصّل ابنُ يعيشَ في مواضعِ وجوبِها وجوازِها وامتناعِها تفصيلاً مستوفىً.[٢]

والغالبُ في المُبْهِج أن ترِدَ نونُ التوكيدِ الثقيلةُ بعد «لا» الناهيةِ، وهو المطّردُ في أبوابِ الوصايا والمواعظِ. ومن ذلك قولُه: «لا يَتَّخِذَنَّ المَلِكُ أَعْواناً إلَّا أَعْياناً، ولا أَخِلّاءَ إلَّا أَجِلّاءَ، ولا نُدَماءَ إلَّا كُرَماءَ قُدَماءَ».[٣] فـ«لا» ناهيةٌ جازمةٌ، و«يَتَّخِذَنَّ» فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ على الفتحِ لاتّصالِه بنونِ التوكيدِ الثقيلةِ في محلِّ جزمٍ، و«المَلِكُ» فاعلٌ مرفوعٌ، و«أَعْواناً» مفعولٌ به أوّلُ، و«أَعْياناً» مفعولٌ به ثانٍ في استثناءٍ مفرَّغٍ. واللافتُ اجتماعُ مؤكِّدين في العبارةِ: النونُ الثقيلةُ التي شدّدت النهيَ، والحصرُ بالنفيِ والاستثناءِ الذي ضيّق دائرةَ المباحِ. ومن ثمّ صار النصُّ وصيّةً قاطعةً لا تحتملُ ترخيصاً، وهو ما يناسبُ مقامَ نصحِ الملوكِ الذي يقتضي الحزمَ.

ونظيرُه قولُه: «لا تَنْدَمَنَّ أَيُّها المَلِكُ على فَرْضٍ أَقَمْتَهُ، وظالِمٍ قَمَعْتَهُ، وعَدْلٍ أَدَمْتَهُ» [٤]؛ فالفعلُ «تَنْدَمَنَّ» مضارعٌ مبنيٌّ على الفتحِ لاتّصالِه بالنونِ في محلِّ جزمٍ بـ«لا» الناهيةِ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ تقديرُه «أنت»، و«أيّها» منادىً نُكرةٌ مقصودةٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ. وقد اعترض النداءُ بين الفعلِ ومتعلَّقِه، فأفاد تنبيهَ المخاطَبِ وتخصيصَه بالخطابِ، فتضافر التنبيهُ بالنداءِ مع التوكيدِ بالنونِ في تثبيتِ النهيِ.

ومن مواضعِها في خطابِ عامّةِ الناسِ قولُه: «لا يَغُرَّنَّكَ من المَرْءِ طُولُ صَمْتِهِ، وحُسْنُ سَمْتِهِ».[٥] فـ«يَغُرَّنَّ» فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ جزمٍ، والكافُ ضميرٌ متّصلٌ في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به، و«طُولُ» فاعلٌ مرفوعٌ متأخّرٌ. ويُلحَظُ تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ، وهو ممّا سنعودُ إليه في مبحثِ التقديمِ، غير أنّ الذي يعنينا هنا أنّ النونَ حوّلت التحذيرَ من مجرّدِ نصيحةٍ إلى إلزامٍ، وأنّ المقامَ ـ وهو التنبيهُ على خداعِ المظاهرِ ـ يقتضي هذا التغليظَ؛ لأنّ النفسَ مجبولةٌ على الاغترارِ بالظاهرِ، فلا يردعُها إلّا نهيٌ مؤكَّدٌ.

ومن الشواهدِ الجامعةِ قولُه: «لا تَرْكَبَنَّ سُهُوبَ الإِسْهَابِ، ولا تَمُدَّنَّ أَطْنابَ الإِطْنابِ» [٦]، فقد وُكِّد الفعلانِ معاً بالنونِ الثقيلةِ، وجُعل المفعولانِ من مادّةِ ما حُذِّر منه («سُهُوبَ الإِسْهابِ»،

---

[١] يُنظر: الكتاب: ٣: ٥٠٨ .

[٢] شرح المفصّل: ٩: ٣٨ .

[٣] المُبْهِج: ٤٢.

[٤] المصدر نفسه: ٤٢.

[٥] المصدر نفسه: ٩٨.

[٦] المصدر نفسه: ٨٠.

«أَطْنابَ الإِطْنابِ») على سبيلِ الجناسِ الاشتقاقيّ. وهذا الشاهدُ طريفٌ من جهةٍ أخرى؛ إذ إنّ مضمونَه الدعوةُ إلى الإيجازِ، وقد جاء مبناه موجَزاً محكماً، فوافق القولُ الفعلَ.

أمّا نونُ التوكيدِ الخفيفةُ فلم أقف لها في المُبْهِج ـ في حدودِ ما تتبّعتُه ـ على شاهدٍ صريحٍ، والظاهرُ أنّ سببَ ذلك أنّ الخفيفةَ أقلُّ دوراناً في النثرِ المتأخِّرِ منها في الشعرِ والقرآنِ الكريمِ، فضلاً عن أنّ طبيعةَ السجعِ في المُبْهِج تقتضي تمامَ الحركةِ في الفاصلةِ، والنونُ الخفيفةُ ساكنةٌ فلا تُساعِدُ على ذلك.

وأمّا لامُ الابتداءِ فحرفُ توكيدٍ يدخلُ على المبتدأِ وعلى خبرِ «إنّ» المكسورةِ وعلى اسمِها المتأخِّرِ، وله صدرُ الكلامِ، وقد عدّه ابنُ هشامٍ من الحروفِ التي تُخلِّصُ المضارعَ للحالِ وتفيدُ توكيدَ مضمونِ الجملةِ.[1] وقد جاءت في المُبْهِج على صورةِ اللامِ الواقعةِ في جوابِ القسمِ المحذوفِ في قولِ الثعالبيّ شعراً:

»وَلَقَدْ عَلِمْتُ، وما عَلِمْتُ تَوَهُّماً *** أَنَّ المَشِيبَ بِهَدْمِ عُمْرِكَ يَرْمُزُ «[2]

فالواوُ للقسمِ أو للاستئنافِ، واللامُ لامُ جوابِ القسمِ المحذوفِ، و«قد» حرفُ تحقيقٍ، و«عَلِمْتُ» فعلٌ ماضٍ والتاءُ فاعلٌ، والمصدرُ المؤوَّلُ من «أنَّ» ومعموليها سادٌّ مسدَّ مفعولَي «علم». فقد اجتمعت هنا ثلاثةُ مؤكِّداتٍ: القسمُ المحذوفُ، واللامُ، و«قد»، وزِيد عليها رابعٌ هو «أنَّ» الداخلةُ على متعلَّقِ العلمِ، وخامسٌ هو الاعتراضُ بالنفي («وما عَلِمْتُ تَوَهُّماً») الذي يُخرِجُ العلمَ من دائرةِ الظنِّ إلى دائرةِ اليقينِ. وهذا التكثيفُ في المؤكِّداتِ مناسبٌ لمقامِه؛ فالمتكلّمُ يقرّرُ حقيقةَ فناءِ العمرِ، وهي حقيقةٌ يعرفُها الناسُ نظراً ويُنكِرونها عملاً، فاحتاجت إلى هذا التغليظِ كلِّه.

ومن اللامِ الداخلةِ على جوابِ «لو» قولُه: «لو لم يَكُنْ في الغِنى إلاَّ أَنَّهُ من صِفاتِ اللهِ تعالى، لَكَفَى بِهِ فَضْلاً».[3] فاللامُ في «لَكَفَى» واقعةٌ في جوابِ «لو»، وهي لامٌ مؤكِّدةٌ رابطةٌ، و«كَفَى» فعلٌ ماضٍ، والباءُ في «بِهِ» زائدةٌ للتوكيدِ والمجرورُ فاعلٌ في محلِّ رفعٍ، و«فَضْلاً» تمييزٌ منصوبٌ. فاجتمع في العبارةِ الحصرُ («لم يكن... إلّا»)، واللامُ الرابطةُ المؤكِّدةُ، والباءُ الزائدةُ، والتمييزُ المُفسِّرُ. وهذا من أكثفِ التراكيبِ التوكيديّةِ في الكتابِ.

---

[1] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٢٧٣ .

[2] المُبْهِج: ٨٦.

[3] المصدر نفسه: ٦٣.

المبحث الرابع
أساليبُ النفي في الجملة الخبرية

النفيُ في العربية هو الوجهُ المقابلُ للإثبات في الجملة الخبرية، وبه يكتمل للخبر طرفاه: طرفُ الإيجاب الذي يُثبت النسبةَ بين المسند والمسند إليه، وطرفُ السلب الذي يرفعها ويُخرجها عن حيّز الوقوع؛ ولذلك عدّه النحاة قسيمَ الإثبات لا فرعاً عليه، وجعلوه معنًى قائماً برأسه تتوزّعه أدواتٌ حرفيّةٌ وأخرى فعليّة[١]. وقد تناول سيبويه أدواتِ النفي مبثوثةً في أبواب متفرّقة من كتابه، فأفرد لـ«ما» بابَ إعمالها عملَ «ليس» على لغة أهل الحجاز، وعرض لـ«لا» في باب النفي العامّ ونفي الجنس، وتحدّث عن «لن» بوصفها ناصبةً للمضارع خالصةً للاستقبال، وعن «لم» و«لمّا» بوصفهما جازمتين تقلبان زمنَ المضارع إلى المضيّ[٢].

أوّلاً: النفي بـ«لا»

«لا» أكثرُ أدوات النفي دوراناً في كتاب المُبْهِج، وهي عند النحاة على ضروب: نافيةٌ غيرُ عاملة تدخل على الفعل المضارع فتنفيه، ونافيةٌ للجنس تعمل عملَ «إنّ»، ونافيةٌ تعمل عملَ «ليس» على قلّةٍ، وعاطفةٌ، وزائدةٌ للتوكيد[٣]. وذهب جمهور البصريين إلى أنّ الأصل في «لا» الداخلة على المضارع أن تكون لنفي المستقبل، غير أنّها تخرج إلى نفي الحال بالقرينة، وخالف في ذلك بعضُ الكوفيين فجعلوها صالحةً للزمنين على السواء[٤]. أمّا «لا» النافية للجنس فقد اشترطوا لعملها أن يكون اسمُها نكرةً متّصلةً بها غيرَ مفصولةٍ عنها، وأن يكون النفي نصّاً في استغراق الجنس لا في نفي الواحد، وهو ما عبّر عنه سيبويه بقوله إنّها جوابٌ لمن قال: «هل من رجلٍ؟.[٥]»

١- «لا» النافية للجنس

من أوضح شواهد هذا الضرب قولُ الثعالبيّ: «لا بَأْسَ مع فَضْلِ اللهِ، ولا يَأْسَ من رَوْحِ اللهِ»[٦]. فـ«لا» نافيةٌ للجنس عاملةٌ عملَ «إنّ»، و«بَأْسَ» اسمُها مبنيٌّ على الفتح في محلّ نصب، و«مع فَضْلِ اللهِ» ظرفٌ متعلّقٌ بخبرها المحذوف تقديره (كائنٌ) أو (موجودٌ)، والجملة خبريّةٌ اسميّةٌ منفيّة. واللافت هنا أنّ النفي لم يقع على فردٍ من الجنس بل على الجنس كلّه، فأفاد الاستغراقَ

---

[١] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٢٩٠-٢٩٢.

[٢] يُنظر: الكتاب: ٣: ٥٦؛ والكتاب: ١: ٥٧.

[٣] يُنظر: الجنى الداني: ٥٩٤-٥٩٧.

[٤] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٢٨٥ ؛ وشرح المفصّل: ٨: ١٥٥.

[٥] يُنظر: الكتاب: ٢: ٨٠ ؛ وهمع الهوامع: ١: ٣٠١.

[٦] المُبْهِج: ٢٩.

والقطعَ بانتفاء البأس رأساً مع فضل الله، ثمّ جاءت الجملةُ الثانية على قالب الأولى نفسِه، فتوازت البنيتان لفظاً وإعراباً، وتجانس «بَأْسَ» و«يَأْسَ» جناساً ناقصاً قام على تبادل موضعي الهمزة والباء. وهذا الضربُ من التركيب هو الذي سمّاه ابن هشام «التبرئة»، وعدّه أقوى صيغ النفي في العربية[١].

ومن ذلك قولُه: «لا فاقِرَةَ كالفَقْرِ»[٢]؛ فـ«لا» نافيةٌ للجنس، و«فاقِرَةَ» اسمُها مبنيٌّ على الفتح، والكاف حرفُ جرّ و«الفَقْرِ» مجرورٌ به، والجارّ والمجرور متعلّقان بخبرٍ محذوف. والجملة خبريّةٌ اسميّةٌ غايةٌ في الإيجاز، إذ لم تتجاوز أربعَ كلمات، ومع ذلك أدّت معنى التفضيل بطريق النفي لا بطريق الإثبات، وهو أبلغُ من أن يقال: «الفقرُ أشدُّ الفواقر»؛ لأنّ نفيَ المماثلة عن الجنس كلِّه يستلزم انفرادَ المنفيّ عنه بالرتبة العليا. ويُضاف إلى ذلك ما في «فاقِرَة» و«الفَقْر» من جناسٍ اشتقاقيّ يجمع بين اللفظين في أصلٍ واحد، فيتحقّق للعبارة نصيبُها من الموسيقى الداخلية.

وفي السياق ذاته يجري قولُه: «لا مَوْئِلَ كالمَالِ، ولا حَوْلَ كاسْتِقامَةِ الحَالِ»[٣]. وهنا تتكرّر «لا» النافية للجنس في جملتين متعاطفتين، واسمُها في كلٍّ منهما مفردٌ مبنيٌّ على الفتح، والخبر محذوفٌ دلّ عليه الجارّ والمجرور. والدلالةُ قائمةٌ على القصر المعنويّ: فكأنّه حصر الملجأ في المال، والقوّةَ في استقامة الحال. وقد وظّف الثعالبيُّ هنا التقابلَ بين «المَال» و«الحَال» توظيفاً صوتيّاً بارعاً، إذ اتّحدت الكلمتان في الوزن (فَعَال) واختلفتا في الحرف الأوّل، وهو من الجناس اللاحق الذي عُني به البلاغيّون وعدّوه من محسّنات الوصل بين الفقرتين[٤].

ومن الشواهد اللافتة قولُه: «لا هُجُوعَ مع الجُوعِ»[٥]؛ وهي أقصرُ جملةٍ منفيّةٍ في هذا الباب، فـ«لا» نافيةٌ للجنس، و«هُجُوعَ» اسمُها مبنيٌّ على الفتح، و«مع الجُوعِ» متعلّقٌ بالخبر المحذوف. ونلحظ أنّ المصدر «هُجُوع» جاء على وزن (فُعُول)، و«الجُوع» على الوزن نفسه بعد حذف أحد الحرفين، فاجتمع للعبارة توازنٌ صرفيٌّ وتجانسٌ صوتيّ. أمّا الدلالة فقائمةٌ على نفي التلازم بين حالين، وهو ضربٌ من الخبر الذي يُساق مساقَ المَثَل السائر لإفادة العموم في كلّ زمان.

ومن هذا القبيل أيضاً قولُه: «لا أَضْيَعَ من أَيِّمٍ بلا قَيِّمٍ»[٦]. و«أَضْيَعَ» اسمُ «لا» مبنيٌّ على الفتح، وهو اسمُ تفضيلٍ على وزن (أَفْعَل)، و«من أَيِّمٍ» متعلّقٌ به، و«بلا قَيِّمٍ» جارٌّ ومجرورٌ في محلّ جرّ صفةٍ لـ«أَيِّم»، والخبر محذوف. واللافت هنا اجتماعُ «لا» مرّتين في جملةٍ واحدة على

---

[١] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٢٨٢ .

[٢] المُبْهِج: ٦٣.

[٣] المصدر نفسه: ٦٤.

[٤] يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني: ٤: ٤٤٣٣.

[٥] المُبْهِج: ٩٦.

[٦] المصدر نفسه: ٩٨.

وجهين مختلفين: الأولى نافيةٌ للجنس عاملة، والثانية زائدةٌ بعد حرف الجرّ لا عمل لها، وهو ما نصّ النحاة على جوازه إذا دخل الجارُّ على «لا» وما بعدها فصارا في تأويل النكرة الموصوفة[١].

٢- «لا» النافية الداخلة على الفعل المضارع

هذا الضربُ أكثرُ ورودَاً في المُبْهِج من سابقه، ومنه قولُه: «سُبْحانَ مَن لا تَنْقَطِعُ أَمْدادُ نِعَمِهِ، ولا تَنْقَضِي آمادُ كَرَمِهِ»[٢]. فـ«لا» نافيةٌ لا عمل لها، و«تَنْقَطِعُ» فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لتجرّده من الناصب والجازم، و«أَمْدادُ» فاعلٌ مرفوع وهو مضاف، والجملة الفعليّة المنفيّة صلةُ الموصول «مَن» لا محلّ لها من الإعراب. ويتّضح من هذا الشاهد أنّ النفي هنا لم يقصد به زمنٌ بعينه، وإنّما أُريد به الاستمرارُ والدوام، وهو ما يُسمّيه المحدَثون «النفيَ المطلق»، ويقرّره النحاة بقولهم إنّ المضارع يخلص للاستمرار بقرينة المقام[٣]. ومن جهة البناء نلحظ أنّ الجملتين جاءتا على قالبٍ واحد: (لا + مضارع + فاعل مضاف)، فتحقّق التوازنُ التامّ، وجاء الفاصلان «نِعَمِهِ» و«كَرَمِهِ» على وزنٍ واحد.

ومثله قولُه: «ارْتِفاعُ الكَرِيمِ لا يُسْتَبْعَدُ، وانْحِطاطُ اللَّئِيمِ لا يُسْتَبْدَعُ»[٤]. والجملة هنا اسميّةٌ في أصل بنائها: «ارْتِفاعُ» مبتدأٌ مرفوع وهو مضاف، و«الكَرِيمِ» مضافٌ إليه، وجملة «لا يُسْتَبْعَدُ» في محلّ رفع خبر. والفعلُ مبنيٌّ للمجهول على وزن (يُسْتَفْعَل)، ونائبُ الفاعل ضميرٌ مستترٌ تقديره (هو) يعود على المبتدأ. وقد آثر الثعالبيُّ البناءَ للمجهول لأنّ العنايةَ منصرفةٌ إلى الحدث لا إلى محدِثه، وهو ما قرّره النحاة في علّة حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه[٥]. ويُضاف إلى ذلك أنّ المقابلة بين «الكَرِيم» و«اللَّئِيم» وبين «يُسْتَبْعَد» و«يُسْتَبْدَع» أنتجت طباقاً في المعنى وجناساً في اللفظ قام على تقديم الدال وتأخيرها.

ومن الشواهد الدالّة قولُه: «لا يُغْنِي قُوَّةُ الجَيْشِ، مع ضَعْفِ الجَأْشِ؛ ولا حَصانَةُ اللِّباسِ، مع رَخاوَةِ البَأْسِ»[٦]. فـ«لا» نافيةٌ، و«يُغْنِي» فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، و«قُوَّةُ» فاعلٌ مرفوع، و«مع» ظرفٌ متعلّقٌ بالفعل. واللافت هنا حذفُ الفعل في الجملة الثانية للعلم به من الأولى، فتقديره: (ولا يُغْني حصانةُ اللِّباس)، وهو حذفٌ اقتضاه الإيجاز وأعان عليه تكرارُ «لا» النافية. وهذا من مواضع الحذف التي أجازها النحاة إذا دلّ عليها دليلٌ لفظيّ سابق[٧].

---

(١) يُنظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ٢٨٣-٢٨٤.

(٢) المُبْهِج: ٢٨.

(٣) يُنظر: معاني النحو، السامرائي: ١: ١٩٩ .

(٤) المُبْهِج: ٥٨.

(٥) يُنظر: الكتاب: ١: ٣٤ ؛ وعراب القرآن، ١/١٧٥.

(٦) المُبْهِج: ٤٤.

(٧) يُنظر: الخصائص: ٢: ٣٦٠.

ومن الشواهد اللافتة أيضاً قولُه: «حَجَرُ اللَّئِيمِ لا يُرْوِي، ولا يُورِي»[1]؛ فـ«حَجَرُ» مبتدأٌ مرفوع، وجملة «لا يُرْوِي» خبرُه، وقد حُذف المفعول به من الفعلين جميعاً قصداً إلى التعميم، أي: لا يُروي أحداً ولا يُوري ناراً. والجملة خبريّةٌ في صورتها، لكنّها تحمل معنى الذمّ والتهكّم؛ إذ شبّه اللئيم بالحجر الذي لا ينتفع به في سقيٍ ولا في قدحِ نار، ثمّ نفى عنه الوجهين معاً. وممّا يتّصل بهذا أنّ تكرار «لا» هنا ليس تكراراً لفظيّاً محضاً، بل هو تكرارٌ وظيفيّ يفيد استيعابَ النفي لجهتي النفع كلتيهما.

ولا يفوتنا أن نشير إلى قوله: «لا يَطِيبُ حُضُورُ الخِوانِ، إلاَّ مع ثِقاتِ الإِخْوانِ»[2]؛ فقد اجتمع فيه النفيُ بـ«لا» والاستثناءُ بـ«إلّا»، فصار التركيبُ من أساليب القصر التي يسمّيها البلاغيّون «قصرَ الموصوف على الصفة» بطريق النفي والاستثناء، والمستثنى منه محذوفٌ مقدَّرٌ، والتقدير: لا يطيب حضورُ الخِوان في حالٍ إلّا مع ثقات الإخوان[3]. وقد أفاد هذا التركيبُ من التوكيد ما لا يفيده الإثباتُ المجرّد؛ لأنّ النفيَ يهدم الحكمَ أوّلاً ثمّ يُثبته الاستثناءُ محصوراً في جهةٍ واحدة.

ويتبيّن ممّا تقدّم أنّ «لا» في المُبْهِج لم تكن أداةَ نفيٍ فحسب، بل كانت أداةَ بناءٍ أسلوبيّ: بها يُقيم الثعالبيُّ المقابلةَ، وبها يُحقّق التوازنَ بين الفقرتين، وبها يصوغ حكمَه العامّ في صورة قضيّةٍ كلّيّة لا تقبل التخصيص.

ثانياً: النفي بـ«ما»

«ما» النافية عند النحاة على وجهين: حجازيّةٌ تعمل عملَ «ليس» فترفع الاسم وتنصب الخبر بشروطٍ ثلاثة: ألّا يُنتقض نفيُها بـ«إلّا»، وألّا يتقدّم خبرُها على اسمها، وألّا يقترن بها «إنْ» الزائدة؛ وتميميّةٌ مهملةٌ لا عمل لها لأنّها حرفٌ غيرُ مختصّ[4]. وقد ذهب سيبويه إلى ترجيح لغة أهل الحجاز وعدّها الأصلَ، محتجّاً بأنّ «ما» شابهت «ليس» في نفي الحال فحُملت عليها[5]. أمّا إذا نُقض نفيُها بـ«إلّا» فقد أجمعوا على إهمالها ورفعِ ما بعدها على الابتداء والخبر، وعلّلوا ذلك بأنّ النفيَ قد بطل بالاستثناء فعاد الكلامُ إلى أصله من الإيجاب[6]. وقد غلب على «ما» في المُبْهِج هذا الوجهُ الأخير، أعني اقترانَها بـ«إلّا» لإفادة القصر، وهو أمرٌ يفسّره طابعُ الكتاب القائم على تقرير الأحكام الكلّيّة في صورةٍ حاصرة.

---

(١) المُبْهِج: ٦٠.

(٢) المصدر نفسه: ١١١.

(٣) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١١٥–١٢٠.

(٤) يُنظر: همع الهوامع: ١: ٣٩٦ ؛ ومغني اللبيب: ٢: ٤٩٦.

(٥) يُنظر: الكتاب: ١: ٥٧.

(٦) يُنظر: همع الهوامع: ١: ٣٩٧.

فمن ذلك قولُه: «ما النَّصْرُ المِتَاحُ إلَّا من عِندِ الفَتَّاحِ»[١]. فـ«ما» نافيةٌ مهملةٌ لانتقاض نفيها بـ«إلّا»، و«النَّصْرُ» مبتدأٌ مرفوع، و«المِتَاحُ» نعتٌ له مرفوع، و«إلّا» أداةُ حصر، و«من عِندِ» جارٌّ ومجرورٌ متعلّقان بمحذوفٍ خبرِ المبتدأ. والجملة خبريّةٌ اسميّةٌ منفيّةٌ منقوضةُ النفي، وقد أفادت قصرَ النصر على جهةٍ واحدة هي جهةُ الله تعالى. ويتّضح من هذا الشاهد أنّ الثعالبيَّ اختار «ما» دون «لا» و«ليس» لأنّ «ما» أخفُّ في اللفظ وأشدُّ مطاوعةً للسجع، إذ انتهت الفقرة بـ«الفَتَّاحِ» على وزن (فَعَّال) مناسبةً لـ«المِتَاح» على وزن (مِفْعَال).

ومثله قولُه: «ما الخَلاصُ إلَّا في الإخلاصِ، والأَمانُ إلَّا في الإيمانِ»[٢]. والإعرابُ فيه كسابقه، غير أنّ اللافت هنا حذفُ «ما» النافية من الجملة الثانية اكتفاءً بالأولى، والتقدير: (وما الأمانُ إلّا في الإيمان)، وهو حذفٌ للأداة مع بقاء أثرها في المعنى، وقد أجازه النحاة في العطف إذا أُمن اللبسُ[٣]. وقد بنى الثعالبيُّ العبارةَ على الجناس الاشتقاقيّ في الموضعين: «الخَلاص/الإخلاص» و«الأَمان/الإيمان»، فجاء القصرُ وسيلةً معنويّةً والجناسُ وسيلةً صوتيّة، واجتمعا على تقرير حكمٍ واحد.

ومن الشواهد اللافتة قولُه: «ما الخَيْرُ والخَيِّرُ إلاَّ مع التَّقِيِّ»[٤]؛ فقد عطف على المبتدأ مبتدأً آخر قبل ورود أداة الحصر، فصارا معاً مقصورين على المذكور بعد «إلّا». والفرقُ بين «الخَيْر» و«الخَيِّر» فرقٌ صرفيٌّ دقيق: الأوّل مصدرٌ على (فَعْل)، والثاني صفةٌ مشبّهةٌ على (فَيْعِل) أصلها (خَيْوِر)، فأُدغمت الواو في الياء. وقد أفاد هذا التقابلُ الصرفيّ جمعَ الصفة وموصوفها في حكمٍ واحد، وهو من دقائق التصرّف الأسلوبيّ عند الثعالبيّ.

وفي السياق ذاته قولُه: «ما الأَغانِي إلاَّ لِلْغَوانِي»[٥]، و«ما الصِّغارُ إلاَّ في عِشْرَةِ الصِّغارِ»[٦]. ففي الأولى قُصرت الأغاني على الغواني قصرَ إضافةٍ لا قصرَ حقيقة، والجارّ والمجرور «لِلْغَوانِي» متعلّقان بخبرٍ محذوف، وبين «الأَغانِي» و«الغَوانِي» جناسٌ قائمٌ على التقديم والتأخير في ترتيب الحروف. وفي الثانية وقع الحصرُ في ظرف المكان المجازيّ، و«الصِّغار» الأولى بمعنى الذلّ والهوان، و«الصِّغار» الثانية جمعُ صغير، فالجناسُ هنا تامٌّ لاتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين، وهو أرقى ضروب الجناس عند البلاغيّين[٧].

---

[١] المُبْهِج: ٢٩.

[٢] المصدر نفسه: ٢٩.

[٣] يُنظر: الخصائص: ٢: ٣٦١.

[٤] المُبْهِج: ٧٣.

[٥] المصدر نفسه: ١٠٩.

[٦] المصدر نفسه: ٩٤.

[٧] يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١١٢.

ومن أدقّ شواهد «ما» في المُبْهِج قولُه: «ما الوَشْيُ المَحْبُوكُ، والتِّبْرُ المَسْبُوكُ، بأَحْسَنَ من كَلامٍ حَسَنِ الصَّنْعَةِ، بِخَطٍّ مَلِيحِ الصَّنْعَةِ»[١]. وهذا الشاهدُ نصٌّ في إعمال «ما» الحجازيّة؛ فـ«ما» نافيةٌ عاملةٌ عملَ «ليس»، و«الوَشْيُ» اسمُها مرفوع، و«المَحْبُوكُ» نعتٌ له، و«التِّبْرُ» معطوفٌ على الاسم، والباء في «بأَحْسَنَ» حرفُ جرّ زائدٌ، و«أَحْسَنَ» خبرُ «ما» مجرورٌ لفظاً منصوبٌ محلّاً، وهو ممنوعٌ من الصرف على وزن (أَفْعَل). ودخولُ الباء الزائدة في خبر «ما» من أبين الأدلّة على إعمالها، إذ لا تدخل هذه الباءُ إلّا في خبر النواسخ النافية؛ وقد نصّ سيبويه على أنّ هذه الباء لتوكيد النفي لا لمعنًى زائدٍ على ذلك[٢]. واللافت أنّ الثعالبيَّ جمع في هذا النصّ بين الإعمال والتوكيد بالباء، فجاءت العبارة على لغة أهل الحجاز التي اختارها جمهور البصريين.

ومن «ما» الداخلة على الفعل قولُه: «ما كاسَ مَن فَرَّغَ الكِيسَ، لِيَمْلَأَ الكَأْسَ»[٣]. فـ«ما» نافيةٌ مهملةٌ، و«كاسَ» فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، و«مَن» اسمٌ موصولٌ في محلّ رفع فاعل، وجملة «فَرَّغَ» صلتُه. والنفيُ هنا واقعٌ على الماضي، وهو الأصلُ في «ما» الداخلة على الفعل الماضي عند النحاة؛ إذ قابلوا بين «ما فعل» و«لم يفعل» وجعلوا الأولى لنفي الماضي القريب المتّصل بالحال[٤]. وقد اجتمع في العبارة ثلاثةُ ألفاظٍ من مادّةٍ صوتيّةٍ واحدة: «كاسَ» و«الكِيس» و«الكَأْس»، فكان الجناسُ محورَ البناء الصوتيّ، بينما حمل النفيُ عبءَ الدلالة.

وممّا يتّصل بهذا قولُه: «ما مِن لَحْظَةٍ إلَّا ومعهَا فَضْلٌ من اللهِ مُطِيفٌ، وصُنْعٌ لَطِيفٌ»[٥]. و«مِن» هنا حرفُ جرّ زائدٌ لتوكيد الاستغراق، و«لَحْظَةٍ» مبتدأٌ مجرورٌ لفظاً مرفوعٌ محلّاً، والخبر محذوفٌ تقديره (موجودةٌ) أو (تمضي)، وجملة «ومعها فضلٌ» في محلّ نصب حال. وهذا التركيبُ — «ما من كذا إلّا كذا» — من أقوى صيغ العموم في العربية؛ لأنّه يجمع بين النفي المستغرِق بزيادة «مِن»، والإثباتِ المحصور بـ«إلّا»، فيكون المعنى: كلُّ لحظةٍ مصحوبةٌ بفضلٍ من الله. وقد نبّه ابن هشام على أنّ زيادة «مِن» في مثل هذا الموضع تنقل النفيَ من احتمال نفي الواحد إلى القطع باستغراق الجنس[٦].

ثالثاً: النفي بـ«لم» و«لمّا» الجازمتين

---

[١] المُبْهِج: ١٠٣.

[٢] يُنظر: الكتاب: ٢: ١٣١ ؛ والمقتضب: ٤: ١٠٨ .

[٣] المُبْهِج: ٦٤.

[٤] يُنظر: مغني اللبيب: ٢: ٤٦٢؛ وشرح المفصّل: ٤: ٢٠٧.

[٥] المُبْهِج: ٢٩.

[٦] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٤١٩ .

»لم» حرفُ نفيٍ وجزمٍ وقلب، تدخل على المضارع فتجزمه وتصرف زمنَه إلى المضيّ، وهي بذلك تجمع بين صورة الحال ودلالة الماضي، وهو ما عبّر عنه النحاة بـ«القلب»[١]. وقد اختُلف في «لمّا»: فذهب الجمهور إلى أنّها فرعٌ عن «لم» زيدت عليها «ما»، وأنّها تفارقها في أنّ منفيَّها مستمرُّ الانتفاء إلى زمن التكلّم متوقَّعُ الثبوت بعده، وأنّها يجوز حذفُ مجزومها بخلاف «لم»[٢]. وأشار ابن يعيش إلى أنّ «لم» أكثرُ دوراناً في الكلام لخفّتها، وأنّ «لمّا» إنّما تُستعمل في مقام التوقّع[٣].

وقد جاءت «لم» في المُبْهِج كثيرةً، وأكثرُ ورودها في جواب الشرط أو في صلة «مَن» الموصولة الشرطيّة، وهو موضعٌ يقتضيه بناءُ الكتاب على الحكمة الشرطيّة. فمن ذلك قولُه: «مَن تاجَرَ اللهَ لم يُوكَسْ بَيْعُهُ، ولم يُنْخَسْ رَيْعُهُ»[٤]. فـ«مَن» اسمُ شرطٍ جازمٌ مبتدأ، و«تاجَرَ» فعلُ الشرط في محلّ جزم، و«لم» حرفُ نفيٍ وجزمٍ وقلب، و«يُوكَسْ» مضارعٌ مجزومٌ مبنيٌّ للمجهول، و«بَيْعُهُ» نائبُ فاعلٍ مرفوع، والجملة في محلّ جزم جواب الشرط. واللافت هنا بناءُ الفعلين للمجهول في الجوابين معاً؛ لأنّ المقصودَ نفيُ وقوع النقص لا بيانُ من يُوقعه، وفي ذلك تعميمٌ للنفي وشمولٌ له. أمّا الصيغة الصرفيّة فقد جاءت على (يُفْعَل)، وتوازن الفاصلان «بَيْعُهُ» و«رَيْعُهُ» على وزن (فَعْل) مضافاً إلى الضمير.

ومثله قولُه: «مَن صَلَّى للهِ لم يَصْلَ نارَ جَحِيمِهِ، وَوَصَلَ دارَ نَعِيمِهِ»[٥]. و«يَصْلَ» مضارعٌ مجزومٌ بحذف حرف العلّة، و«نارَ» مفعولٌ به منصوب. واللافت في هذا الشاهد اجتماعُ النفي والإثبات في جوابٍ واحد: نفيٌ بـ«لم» وإثباتٌ بالماضي المعطوف، فحصل ما يسمّيه البلاغيّون «الجمعَ بين الطرفين»، وتأكّد المعنى من جهتيه. وقد بُني النصُّ كلُّه على مادّةٍ صوتيّةٍ واحدة تقريباً: «صَلَّى / يَصْلَ / وَصَلَ»، وهو جناسٌ اشتقاقيٌّ ومحرَّفٌ في آنٍ واحد.

ومن الشواهد اللافتة قولُه: «مَن لم يُواسِ أَخَاهُ في رَخائِهِ، فقد قَلَعَ آخِيَّةَ إِخائِهِ»[٦]. فهنا وقعت «لم» في فعل الشرط لا في جوابه، و«يُواسِ» مضارعٌ مجزومٌ بحذف الياء، والفاعلُ ضميرٌ مستتر، و«أَخاهُ» مفعولٌ به منصوبٌ بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وجملة «فقد قَلَعَ» في محلّ جزم جواب الشرط مقترنةٌ بالفاء لأنّها جملةٌ ماضويّةٌ مقرونة بـ«قد». ويتبيّن من ذلك أنّ «لم» تصلح

---

[١] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٢٧٣ .

[٢] يُنظر: المصدر نفسه: ١: ٣١٧؛ وهمع الهوامع: ٤: ٢٩.

[٣] يُنظر: شرح المفصّل: ٩: ١–٣.

[٤] المُبْهِج: ٢٩.

[٥] المصدر نفسه: ٣٣.

[٦] المُبْهِج: ٥١.

لأن تقع في طرفي الجملة الشرطية جميعاً، وهو ما نصّ عليه النحاة حين عدّوها من الجوازم التي تدخل على فعل الشرط وجوابه على السواء[١].

ومن ذلك أيضاً قولُه: «مَن لم يُحْمَدْ في التَّقْتِيرِ، ولم يُلَمْ في التَّبْذِيرِ، فهو سَدِيدُ التَّدْبِيرِ»[٢]. وقد تكرّرت «لم» مرّتين في فعل الشرط، فاجتمع نفيان متعاطفان مهّدا لجوابٍ واحد، والجواب جملةٌ اسميّةٌ اقترنت بالفاء وجوباً. واللافت أنّ الثعالبيَّ بنى الفقرات الثلاث على وزنٍ صرفيٍّ واحد في الفواصل: «التَّقْتِير / التَّبْذِير / التَّدْبِير»، وكلُّها مصادرُ على (تَفْعِيل)، فكان النفيُ المكرّر مُعيناً على انتظام هذا الإيقاع.

ومن مواضع «لم» الداخلة على الناقص قولُه: «لم تَزَلِ الخُطُوبُ جائِلَةً، والأَحْداثُ جانِيَةً»[٣]. فـ«لم» نافيةٌ جازمة، و«تَزَلِ» فعلٌ مضارعٌ ناقصٌ مجزومٌ بالسكون وحُرّك بالكسر للتخلّص من التقاء الساكنين، و«الخُطُوبُ» اسمُها مرفوع، و«جائِلَةً» خبرُها منصوب. والدلالةُ هنا في غاية الدقّة؛ لأنّ اجتماع النفي بـ«لم» مع «زال» التي هي في الأصل للنفي ينتج إثباتاً مؤكَّداً، أي: ما زالت الخطوب جائلةً ولا تزال. وهذا من نفي النفي الذي يفيد التوكيد، وقد نبّه عليه النحاة في باب «كان وأخواتها» عند حديثهم عن «ما زال» وشروط اقترانها بالنفي[٤].

ونختم هذا القسم بقوله: «الهَوَى داءٌ قَدِيمٌ، لم يَسْلَمْ مِنْهُ قِدْماً أُمَمُ القُرُونِ، وأَئِمَّةُ الأُمَمِ، وأَعْلامُ الإِسْلامِ»[٥]. فجملة «لم يَسْلَمْ» في محلّ رفع نعتٍ ثانٍ لـ«داء»، أو في محلّ نصب حال، و«أُمَمُ» فاعلٌ مرفوع مؤخَّر، و«قِدْماً» ظرفُ زمانٍ منصوب. وقد أفاد النفيُ بـ«لم» هنا استغراقَ الزمن الماضي كلِّه، وعضّده الظرفُ «قِدْماً»، ثمّ جاء تعدادُ الفاعلين مؤكِّداً لعموم النفي وشموله الطبقاتِ كلَّها.

أمّا «لمّا» الجازمة فلم نقف لها في كتاب المُبْهِج — في حدود ما استقرأناه من نصّ الكتاب — على شاهدٍ صريح؛ فما ورد فيه من لفظ «لمّا» إنّما هو «لمّا» الحينيّة الظرفيّة الداخلة على الماضي، نحو قوله في إحدى مقطوعاته: «وَلَمّا نَزَلْنا بُشْتَنِقانَ»[٦]، وهي عند الجمهور ظرفٌ بمعنى «حين» لا حرفُ نفيٍ وجزم. ويبدو أنّ عزوفَ الثعالبيّ عن «لمّا» الجازمة يعود إلى أنّها تحمل معنى التوقّع وانتظارِ الوقوع، وهو معنًى لا يناسب طبيعةَ الحكمة المرسلة التي يقصد بها القطعُ والتعميم لا الترقّب.

---

[١] يُنظر: الأصول في النحو: ٢: ١٥٦.

[٢] المُبْهِج: ٧٤.

[٣] المصدر نفسه: ٩٤.

[٤] يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،: ٢٠٢

[٥] المُبْهِج: ٧٨.

[٦] المُبْهِج: ١٢٠.

رابعاً: النفي بـ«ليس«

»ليس» فعلٌ ماضٍ جامدٌ ناقصٌ عند البصريين، يرفع الاسم وينصب الخبر، وذهب بعض الكوفيين إلى أنّها حرفُ نفيٍ لا فعل، محتجّين بجمودها وامتناع تصرّفها، وردَّ عليهم البصريّون باتّصال ضمائر الرفع البارزة بها، وهو من خصائص الأفعال لا الحروف[١]. وهي في الأصل لنفي الحال، وقد تُصرف إلى غيره بالقرينة، ويجوز دخولُ الباء الزائدة على خبرها لتوكيد النفي، كما يجوز تقديمُ خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً أو جارّاً ومجروراً[٢].

وقد وردت «ليس» في المُبْهِج على وجوهٍ متعدّدة، من أبينها قولُه: «لَيْسَ الغِنى بالغِناءِ، ولا الجَدُّ بالجَدِّ»[٣]. فـ«لَيْسَ» فعلٌ ماضٍ ناقص، و«الغِنى» اسمُها مرفوعٌ بالضمّة المقدّرة على الألف للتعذّر، والباء زائدةٌ في الخبر، و«الغِناءِ» خبرُها مجرورٌ لفظاً منصوبٌ محلّاً. ثمّ عطف بـ«لا» على معنى «ليس»، فقال: «ولا الجَدُّ بالجَدِّ»، والتقدير: (وليس الجَدُّ بالجَدِّ)، وهو حذفٌ للناسخ مع بقاء أثره. واللافت أنّ الثعالبيَّ بنى العبارةَ كلَّها على الفرق بين لفظين متشابهين في الرسم مختلفين في الضبط والمعنى: «الغِنى» (اليسار) و«الغِناء» (النفع أو الترنّم)، و«الجَدّ» (الحظّ) و«الجِدّ» (الاجتهاد)، فكان النفيُ وسيلةً لإبراز هذا الفرق الدقيق.

ومن ذلك قولُه: «لَيْسَ بِحازِمٍ مَنْ باعَ العَقارَ، وابْتاعَ العَفارَ»[٤]. وهنا تقدّم الخبرُ المجرور بالباء الزائدة على الاسم، فـ«بِحازِمٍ» خبرُ «ليس» مقدَّمٌ مجرورٌ لفظاً منصوبٌ محلّاً، و«مَنْ» اسمٌ موصولٌ في محلّ رفع اسم «ليس» مؤخَّر. وقد أجاز النحاة هذا التقديمَ ما دام الخبرُ شبهَ جملةٍ أو مجروراً بالباء الزائدة، وامتنع عندهم تقديمُه إذا كان صريحاً منصوباً على خلافٍ بينهم[٥]. والغرضُ من التقديم هنا العنايةُ بنفي صفة الحزم ابتداءً قبل ذكر صاحبها، ثمّ جاء الجناسُ بين «العَقار» و«العَفار» ليُحكم الطرفَ الأخير من الفقرة.

ومن الشواهد اللافتة قولُه: «لَيْسَتِ العِزَّةُ في حُسْنِ البِزَّةِ»[٦]. فقد لحقت «ليس» تاءُ التأنيث الساكنة لأنّ اسمها مؤنّث، وحُرّكت بالكسر لالتقاء الساكنين، و«العِزَّةُ» اسمُها مرفوع، و«في حُسْنِ» جارٌّ ومجرورٌ متعلّقان بمحذوفٍ خبرِها. وهذا الشاهدُ حجّةٌ صريحة على فعليّة «ليس» كما قرّر البصريّون؛ إذ لا تلحق تاءُ التأنيث الساكنةُ إلّا الأفعالَ الماضية. والجملة خبريّةٌ يُراد بها لازمُ الفائدة لا الفائدةُ نفسها، إذ الغرضُ تنبيهُ المخاطَب إلى أنّ قيمةَ المرء في معناه لا في مظهره.

---

[١] يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المسألة ٩؛ وشرح المفصّل: ٣: ٤٠.

[٢] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٣٠٦

[٣] المُبْهِج: ٦٣.

[٤] المصدر نفسه: ٦٧.

[٥] يُنظر: أوضح المسالك: ١: ١٩٧ ؛ وشرح ابن عقيل: ١: ٢١٤.

[٦] المُبْهِج: ٩٧.

ومثله قولُه: «لَيْسَ بالدُّونِ مَن باعَ الدُّنْيا بالدِّينِ»[١]، وقولُه: «لَيْسَ لِلْمُرُوءَةِ إلَّا مَنْ تكاثَرَتْ ضِياعُهُ وماشِيَتُهُ»[٢]. ففي الأوّل تقدّم الخبرُ المجرور بالباء على الاسم كما مرّ، وفي الثاني اجتمع نفيُ «ليس» بالاستثناء بـ«إلّا»، فتحوّل التركيبُ إلى صيغة قصرٍ، و«لِلْمُرُوءَةِ» خبرُ «ليس» مقدَّم، و«مَنْ تَكاثَرَتْ...» اسمُها مؤخَّر. واللافت هنا أنّ نقض النفي بـ«إلّا» لم يُبطل عملَ «ليس» كما أبطل عمل «ما»؛ لأنّ «ليس» فعلٌ والعملُ أصلٌ فيه، وهو فرقٌ جوهريٌّ نبّه عليه النحاة بين العاملين[٣].

ومن شواهد «ليس» الداخلة على نفي المماثلة قولُه: «لَيْسَ لِحَرِّ القَلْبِ المَشُوقِ، كَبَرْدِ رِيقِ المَعْشُوقِ»[٤]، وقولُه: «لَيْسَ لِلْبَرْدِ كالبَرْدِ، والجَمْرِ والخَمْرِ»[٥]. ففي الشاهدين كليهما جاء خبرُ «ليس» جارّاً ومجروراً بكاف التشبيه، والاسمُ محذوفٌ مقدَّرٌ بـ(شيءٌ)، والتقدير: ليس شيءٌ لحرّ القلب كبردِ ريق المعشوق. وهذا التركيبُ من أساليب التفضيل بطريق النفي، ونظيرُه في القرآن الكريم قولُه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. واللافت في الشاهد الثاني توظيفُ لفظ «البَرْد» مرّتين بمعنيين مختلفين: الأوّل بمعنى القُرّ، والثاني بمعنى النوم أو ما يُبرّد، فاجتمع الجناسُ التامّ مع النفي في عبارةٍ لا تتجاوز خمس كلمات.

خامساً: النفي بـ«لن»

«لن» حرفُ نفيٍ ونصبٍ واستقبال، تخلص المضارعَ للزمن المستقبل وتنفيه نفياً مؤكَّداً. وقد اختُلف في أصلها: فذهب الخليل إلى أنّها أصلٌ برأسها، وذهب بعضُهم إلى أنّها مركّبةٌ من «لا» و«أن»، وزعم الزمخشريُّ أنّها تفيد تأبيدَ النفي، وردَّ عليه ابن هشام هذا الزعمَ وبيّن أنّها لا تقتضي تأبيداً ولا توكيداً إلّا بقرينة، محتجّاً بمواضعَ من التنزيل ورد فيها النفي بـ«لن» مقيَّداً بغاية[٦].

واللافت في كتاب المُبْهِج أنّ «لن» لم ترد فيه — في حدود استقرائنا للنصّ — إلّا في موضعٍ واحد، هو قولُه: «المَلِكُ خَلِيفَةُ اللهِ في عِبادِهِ وبِلادِهِ، ولن تَسْتَقِيمَ خِلافَتُهُ مع مُخالَفَتِهِ»[٧]. فـ«لن» حرفُ نفيٍ ونصبٍ واستقبال، و«تَسْتَقِيمَ» فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، و«خِلافَتُهُ» فاعلٌ مرفوعٌ وهو مضاف والهاء مضافٌ إليه، و«مع مُخالَفَتِهِ» ظرفٌ متعلّقٌ بالفعل. والجملة معطوفةٌ على الجملة الاسميّة قبلها، فأفادت بمجموعها تقريرَ حكمٍ ثمّ تقييدَه بشرطٍ ضمنيّ. ويتبيّن

---

[١] المصدر نفسه: ٩٦.

[٢] المصدر نفسه: ٦٨.

[٣] يُنظر: المقتضب: ٤: ١٢٦ ؛ وهمع الهوامع: ١: ٣٦٦ .

[٤] المُبْهِج: ١١١.

[٥] المصدر نفسه: ١١٨.

[٦] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٣١٧؛ وشرح المفصّل: ٨: ٨١.

[٧] المُبْهِج: ٤٤.

من هذا الشاهد أنّ الثعالبيَّ اختار «لن» في موضعٍ يقتضي القطعَ بانتفاء الأمر في المستقبل كلِّه؛ لأنّ المقامَ مقامُ تحذيرٍ للملك من مخالفة ما اؤتمن عليه، فلم تكن «لا» لتفي بهذا المعنى لضعفها في التوكيد. أمّا من الجهة الصوتيّة فقد قامت العبارة على الجناس الاشتقاقيّ بين «خَلِيفَة» و«خِلافَة» و«مُخالَفَة»، وثلاثتُها من مادّةٍ واحدة على أوزان (فَعِيلَة) و(فِعَالَة) و(مُفَاعَلَة).

المبحث الخامس

التقديم والتأخير والحذف في الجملة الخبرية

يقوم البناء اللغويّ للجملة العربيّة على رتبتين: رتبة محفوظة لا يجوز الخروج عليها، ورتبة غير محفوظة يتّسع فيها التصرّف بالتقديم والتأخير تبعاً لمقتضيات المعنى وأحوال المخاطبين. وقد أدرك عبد القاهر الجرجانيّ أنّ هذا التصرّف ليس عبثاً في مواقع الكلمات، بل هو بابٌ «كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرّف، بعيد الغاية»، لا يُقصد به إلّا إفادة معنى لا يحصل بغير هذا الترتيب، حتى صار عنده مقياساً من مقاييس الفصاحة ومناط الفرق بين الكلام البليغ وغيره[١]. وكان سيبويه قد سبق إلى تقعيد هذا الباب من جهةٍ نحويّة محضة، حين قرّر أنّ المتكلّم يبدأ بالأهمّ عنده والأعنى بشأنه، فإذا استوى الأمران جرى على الأصل، وإذا اختلفا قدّم ما هو أولى بالتقديم[٢]. وعلى هذا الأساس مضى النحاة في تفصيل ما يجوز تقديمه وما يمتنع، فبيّن ابن يعيش أنّ الرتبة في الإسناد أصلٌ مرعيّ، وأنّ العدول عنه لا يكون إلّا بمسوّغٍ من لفظٍ أو معنى[٣]، وفصّل ابن هشام مواضع وجوب تقديم الخبر ومواضع جوازه، وعدّ خروج الكلام عن رتبته قرينةً دلاليّة يستدلّ بها على مراد المتكلّم[٤].

أوّلاً: تقديم الخبر على المبتدأ

الأصل في الجملة الاسميّة أن يتقدّم المبتدأ لأنّه المحكوم عليه، والحكم فرعٌ على تصوّر المحكوم عليه، وقد قرّر سيبويه أنّ المبتدأ هو «المبنيّ عليه» وأنّ الخبر مبنيٌّ عليه، فترتيبهما تابعٌ لترتيب المعنى[٥]. غير أنّ النحاة أجازوا تقديم الخبر إذا زال المانع، وأوجبوه في مواضع، منها أن يكون الخبر شبه جملةٍ والمبتدأ نكرةً ليس لها مسوّغ سوى التقديم، وأن يكون في المبتدأ ضميرٌ عائدٌ على شيءٍ في الخبر[٦]. وقد أفاض السيوطيّ في تعداد هذه المواضع وردّ بعضها إلى الجواز لا الوجوب[٧]، وذهب ابن هشام في أوضح المسالك إلى أنّ تقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ النكرة ليس تقديماً اختياريّاً بل هو المسوّغ نفسه للابتداء بالنكرة[٨]. وهذا الضرب هو أكثر ما يرد في المُبْهِج؛ لأنّ الثعالبيّ يبني كثيراً من فقراته على الإخبار عن حقيقةٍ مطلقة غير معيّنة.

---

[١] دلائل الإعجاز: ١٠٦ .

[٢] الكتاب: ١: ٣٤ .

[٣] يُنظر: شرح المفصّل: ١: ٨٢.

[٤] يُنظر: مغني اللبيب: ٢: ٣٧٨.

[٥] يُنظر: الكتاب: ١: ٥٧.

[٦] يُنظر: شرح المفصّل: ١: ٩٧ .

[٧] يُنظر: همع الهوامع: ١: ٣٥٨ .

[٨] يُنظر: أوضح المسالك: ١: ١٩٧ .

ومن ذلك قوله: «للهِ في كُلِّ لَمْحَةٍ صُنْعٌ خَفِيٌّ، ولُطْفٌ خَفِيٌّ»[1]. فقوله «للهِ» جارّ ومجرور خبر مقدّم، و«في كُلِّ لَمْحَةٍ» متعلّق به أو بالخبر المحذوف، و«صُنْعٌ» مبتدأ مؤخّر مرفوع، و«خَفِيٌّ» صفة له، و«لُطْفٌ خَفِيٌّ» معطوف على المبتدأ. والجملة اسميّة خبريّة لفظاً ومعنى. واللافت هنا أنّ التقديم واجبٌ لا جائز، لأنّ المبتدأ نكرةٌ لا مسوّغ لها إلّا تقدّم الخبر شبه الجملة، وهو ما نصّ عليه ابن هشام في تعليل جواز الابتداء بالنكرة[2]. ويتبيّن من ذلك أنّ الغرض الدلاليّ مضاعَف: اختصاصُ الجلالة بهذا الصنع أوّلاً، وتشويقُ السامع إلى معرفة المبتدأ المؤخّر ثانياً، فلا يُذكر «صُنْعٌ» إلّا وقد تهيّأ الذهن لتلقّيه.

وفي السياق ذاته قوله: «للهِ أَلْطَافٌ تَنْتَصِرُ من الباغي، وتَقْضي بنَيْلِ المَباغي»[3]؛ فـ«للهِ» خبر مقدّم، و«أَلْطَافٌ» مبتدأ مؤخّر نكرة، وجملة «تَنْتَصِرُ» في محلّ رفع صفة لـ«أَلْطَافٌ». ونلحظ أنّ الثعالبيّ كرّر البناء نفسه في فقرتين متجاورتين، وهو ما يكشف عن أنّ التقديم عنده ليس مجرّد استجابةٍ لقاعدة، بل نمطٌ أسلوبيّ مقصود في باب الإلهيّات كلّه، يُقدّم فيه لفظ الجلالة في صدر الجملة تعظيماً واختصاصاً، ثم يُؤخّر ذكر النعمة لتأتي في موقع الفاصلة.

ومن الشواهد اللافتة في باب الملوك قوله: «في قُلُوبِ المُلُوكِ عُيُونٌ، ولَهم على القُلُوبِ عُيُونٌ»[4]. ففي الجملة الأولى «في قُلُوبِ المُلُوكِ» خبر مقدّم و«عُيُونٌ» مبتدأ مؤخّر، وفي الثانية «لَهم» خبر مقدّم و«على القُلُوبِ» متعلّق به و«عُيُونٌ» مبتدأ مؤخّر. ويتّضح من هذا الشاهد أنّ التقديم أدّى وظيفةً دلاليّة دقيقة هي المقابلة بين ظرفين: ظرفِ الباطن وظرفِ الاستعلاء، فلو أُخّر الخبران لانفكّت المقابلة وذهب أثر التضادّ. وهذا من الموضع الذي عناه الجرجانيّ بقوله إنّ المعنى يكون في الترتيب لا في الألفاظ مفردةً[5].

ومن شواهد باب الصداقة قوله: «في لِقاءِ الصَّدِيقِ، تَفْرِيجُ الكَرْبِ، وتَفْرِيحُ القَلْبِ»[6]، وقوله: «في لِقاءِ أُدَباءِ الإِخْوانِ، رُوحُ الجِنانِ، وراحَةُ الجَنانِ»[7]. والإعراب في الشاهدين واحد: «في لِقاءِ» جارّ ومجرور خبر مقدّم، و«تَفْرِيجُ» و«رُوحُ» مبتدأ مؤخّر مضاف، وما بعدهما معطوف. والجملتان خبريّتان قُصد بهما تقرير حكمٍ عامّ. واللافت أنّ المبتدأ في الموضعين جاء مصدراً مضافاً، والمصدر بطبيعته يقتضي الحدوث لا الثبوت، فتقديم الخبر عليه أفاد حصر الحدث في ظرفه،

---

(١) المُبْهِج: ٢٨.

(٢) يُنظر: مغني اللبيب: ٢: ٣٨٠.

(٣) المُبْهِج: ٢٩.

(٤) المصدر نفسه: ٤٢.

(٥) يُنظر: دلائل الإعجاز: ١٣٠ .

(٦) المُبْهِج: ٥٠.

(٧) المصدر نفسه: ٥٤.

أي أنّ التفريج لا يكون إلّا في اللقاء، وهو معنى الاختصاص الذي جعله السامرائيّ من أبرز دلالات العدول عن الرتبة[١].

ثانياً: تقديم المفعول به على الفعل أو الفاعل

المفعول به فضلةٌ في الإسناد لا في المعنى، ورتبته التأخير عن الفعل وفاعله، وقد بيّن سيبويه أنّ تقديمه على الفعل جائزٌ في الاتّساع، وأنّ العرب «تقدّم الذي بيانه أهمّ لها وهم بشأنه أعنى»[٢]، ومضى المبرّد على هذا فجعل تقديم المفعول من مواضع الاتّساع في الكلام لا من مواضع الضرورة[٣]. أمّا البلاغيّون فقد ربطوا تقديم المفعول بالاختصاص والاهتمام، ونصّ ابن هشام والجرجانيّ على أنّ تقديمه قد يُفيد القصر إذا صحبته قرينة، وقد يُفيد مجرّد العناية إذا خلا منها[٤]. ويقلّ في المُبْهِج تقديم المفعول على فعله على جهة الاختيار المحض، لكنّه يكثر في ضربين: أسلوب التحذير بـ«إيّاك»، وتقديم المفعول به الضمير على الفاعل الاسم الصريح.

فمن الضرب الأوّل قوله: «إيَّاكَ ومُعامَلَةَ الصَّدِيقِ بالتَّضْيِيقِ، والتَّدْنِيقِ والتَّدْقِيقِ»[٥]. فـ«إيَّاكَ» ضمير نصب منفصل في محلّ نصب مفعول به لفعلٍ محذوف وجوباً تقديره «احذَرْ» أو «باعِدْ»، والواو واو المعيّة، و«مُعامَلَةَ» مفعول معه منصوب، أو مفعول به لفعلٍ آخر مقدّر. والجملة إنشائيّة في ظاهرها خبريّة في مؤدّاها؛ إذ هي تقرير لحكمٍ خُلقيّ. واللافت أنّ التقديم هنا واجب لا جائز، لأنّ الفعل العامل محذوفٌ وجوباً، فلو ذُكر لبطل الأسلوب، وهذا ما عبّر عنه ابن يعيش بأنّ بعض التقديم لازمٌ لبناء الأسلوب لا مفارقٌ له[٦]. وقد أفاد التقديم شدّة التحذير، لأنّ المخاطب واجَه ضمير نفسه أوّلاً، فحصل التنبيه قبل بيان المحذور. ومثله قوله: «إيَّاكَ والهَزْلَ المُتَرْجَمَ عن جِدٍّ»[٧] على التخريج نفسه، وفيه زيادة أنّ المحذور جاء موصوفاً بوصفٍ كاشف يزيد التحذير تحديداً.

ومن الضرب الثاني قوله: «إذا مَسَّكَ الضُّرُّ فاللَّهُ يكفيكَ، وإذا شَفَّكَ السُّقْمُ فاللَّهُ يَشْفِيكَ»[٨]. ففي «مَسَّكَ» فعلٌ ماضٍ، والكاف ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به مقدّم على الفاعل، و«الضُّرُّ» فاعل مؤخّر. وهذا التقديم واجبٌ عند النحاة لأنّ المفعول ضميرٌ متّصل والفاعل اسمٌ

---

[١] يُنظر: معاني النحو: ١: ١٩٩ .

[٢] الكتاب: ١: ٣٤ .

[٣] يُنظر: المقتضب: ٤: ١٢٦ .

[٤] يُنظر: مغني اللبيب: ٢: ٤٢٠ ؛ ودلائل الإعجاز: ٢٢٧ .

[٥] المُبْهِج: ٥٢.

[٦] يُنظر: شرح المفصّل: ١: ٢٣٤–٢٣٥.

[٧] المُبْهِج: ٥٢.

[٨] المُبْهِج: ٢٩.

ظاهر، فلا يستقيم تأخير الضمير[١]. ومع كون التقديم واجباً فقد أفاد فائدةً دلاليّة عرضيّة، هي تصدير المخاطب في موضع الإصابة بالضرّ، ثم مجيء لفظ الجلالة في جواب الشرط مقدَّماً على فعل الكفاية، فاجتمع في الفقرة تقديمان: تقديمٌ في جملة الشرط للمفعول، وتقديمٌ في الجواب للمسند إليه، وهو ما يفيد التقوية والاختصاص معاً[٢].

وفي السياق ذاته قوله: «لا يَسُرَّنَّكَ قَوْلُ العَدُوِّ، وإن حَسُنَ؛ ولا يَسُوءَنَّكَ قَوْلُ الصَّدِيقِ، وإن خَشُنَ»[٣]. فالكاف في «يَسُرَّنَّكَ» مفعول به مقدّم، و«قَوْلُ» فاعل مؤخّر مضاف. والجملة إنشائيّة نهيٌ لفظاً، خبريّةٌ في تقرير الحكم معنى. ويبدو أنّ الثعالبيّ اختار هذا البناء لأنّه يجعل المخاطب محلّ الأثر أوّلاً ثم يُفاجئه بمصدر الأثر، فيقع الحكم على النفس قبل أن يُعرف المؤثّر، وهذا من دقيق مراعاة مقتضى الحال. ومثله قوله: «من آثَرَهُ القَلْبُ بِمَحَبَّتِهِ، لم يَبْخَلْ عليهِ بِحَبَّتِهِ»[٤]؛ فالهاء في «آثَرَهُ» مفعول به مقدّم، و«القَلْبُ» فاعل مؤخّر، وجملة «آثَرَهُ القَلْبُ» صلةٌ لـ«من» الموصولة أو فعلُ شرطٍ إن جُعلت شرطيّة، وجملة «لم يَبْخَلْ» جوابه. وقد أشار سيبويه إلى أنّ تقديم المفعول في هذا الموضع ليس اختياراً بل حكماً لازماً متى كان ضميراً متّصلاً[٥]، غير أنّ الثعالبيّ استثمر هذا اللزوم استثماراً إيقاعيّاً، إذ أتاح له أن تتقابل «بمحبّته» و«بحبّته» في الفاصلة.

ثالثاً: تقديم الجارّ والمجرور على متعلَّقه

الجارّ والمجرور والظرف من المتعلّقات التي رتبتها التأخير عن عاملها، فإذا تقدّمت على العامل كان ذلك عدولاً عن الرتبة يُطلب له غرض. وقد أجاز النحاة هذا التقديم في الفضلات على وجه الاتّساع، وعلّلوا جوازه بأنّ حروف الجرّ لها من قوّة التعلّق ما يُغني عن مراعاة الرتبة، ونصّ ابن هشام على أنّ شبه الجملة يتّسع فيه ما لا يتّسع في غيره من المعمولات[٦]. وقد كثر هذا الضرب في المُبْهِج كثرةً ظاهرة؛ لأنّ الفاصلة السجعيّة تقتضي كثيراً أن يُؤخَّر الفعل أو الوصف إلى آخر العبارة ليقع عليه التوافق الصوتيّ، فيُقدَّم متعلَّقه اضطراراً فنّيّاً.

ومن ذلك قوله: «لِقاءُ الصَّدِيقِ يَبْسُطُ، ومن عِقالِ الهَمِّ يُنْشِطُ»[٧]. ففي الجملة الثانية «من عِقالِ الهَمِّ» جارّ ومجرور متعلّق بالفعل «يُنْشِطُ» المتأخّر عنه، والجملة الفعليّة «يُنْشِطُ» معطوفة على جملة «يَبْسُطُ» في محلّ رفع خبر. ونلحظ أنّ التقديم هنا خالص الأثر الإيقاعيّ؛ إذ لو قيل

---

[١] يُنظر: الكتاب: ١: ٤٠ .

[٢] يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٢: ٦٦ .

[٣] المُبْهِج: ٥٦.

[٤] المصدر نفسه: ٥٢.

[٥] الكتاب: ١: ٤٠ .

[٦] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ١٧١.

[٧] المُبْهِج: ٥٠.

«ويُنشِطُ من عِقالِ الهمّ» لسلم المعنى وفسدت الفاصلة، فالتقديم إذن خدمةٌ للتوازن بين «يَبْسُطُ» و«يُنْشِطُ». ومع ذلك أفاد التقديم فائدةً معنويّة، هي إبراز حالة القيد قبل ذكر التخلّص منها، فيتقدّم تصوّر العقال على تصوّر النشاط.

ومن ذلك أيضاً قوله: «عَرْفُ العُرْفِ عِنْدَ الكَرِيمِ يَضُوعُ، وعِنْدَ اللَّئِيمِ يَضِيعُ»[١]. فـ«عِنْدَ» ظرف مكان منصوب متعلّق بالفعل «يَضُوعُ» المتأخّر، و«الكَرِيمِ» مضاف إليه. وقد تكرّر البناء في الشطر الثاني. واللافت أنّ الظرف تقدّم في الموضعين على عامله، فأفاد المقابلة الظرفيّة الصريحة: عند الكريم كذا وعند اللئيم كذا، ولو تأخّر الظرفان لتوارت المقابلة وراء الفعلين. وهذا من دقيق ما عدّه القزوينيّ من أغراض التقديم، وهو تمكين المعنى في نفس السامع بتقديم ما عليه مدار الحكم[٢].

ومن الشواهد اللافتة قوله: «هَمُّ المَلِكِ الهُمامِ في أَرْبابِ السُّيُوفِ، لا في رَبَّاتِ الشُّنُوفِ»[٣]. فقوله «في أَرْبابِ السُّيُوفِ» شبه جملة في محلّ رفع خبر المبتدأ «هَمُّ»، و«لا» حرف عطف، و«في رَبَّاتِ الشُّنُوفِ» معطوف على الخبر. وليس في هذا تقديمٌ على المتعلَّق، وإنّما هو تعليقٌ للخبر بشبه الجملة، غير أنّه يُلحق بهذا القسم من جهة أنّ الثعالبيّ اعتمد فيه على شبه الجملة اعتماداً كليّاً في حمل الإسناد، وكرّر الجارّ في المعطوف مع إمكان الاستغناء عنه، وذلك ليتحقّق التوازن بين «السُّيُوفِ» و«الشُّنُوفِ». ويتبيّن من ذلك أنّ العلاقة بين الجارّ والمجرور والفاصلة السجعيّة علاقةٌ بنائيّة في المُبْهِج، لا عارضةٌ ولا اتّفاقيّة.

رابعاً: التقديم لأغراض إيقاعيّة وسجعيّة

ذكر البلاغيّون للتقديم أغراضاً معنويّة عديدة، وأشاروا إلى غرضٍ لفظيّ هو مراعاة التناسب الصوتيّ وتحسين النظم، وعدّوه غرضاً معتبراً متى لم يُفضِ إلى فسادٍ في المعنى، فذكر القزوينيّ أنّ من التقديم ما يكون «لتحسين اللفظ» ويُلحق بمقتضيات الحال[٤]. وهذا الوجه هو الأغلب في المُبْهِج؛ لأنّ الكتاب موضوعٌ على السجع القصير المتوازن، فصار الترتيب فيه خاضعاً لمعادلةٍ مزدوجة بين مقتضى المعنى ومقتضى الفاصلة.

ومن ذلك قوله: «وَجْهُ الكَرِيمِ جَنَّةٌ، وكَفُّهُ جُنَّةٌ»[٥]. فالجملتان اسميّتان: «وَجْهُ» مبتدأ مضاف و«جَنَّةٌ» خبره، و«كَفُّهُ» مبتدأ و«جُنَّةٌ» خبره. والرتبة هنا على أصلها، لكنّ اختيار المبتدأين وترتيبهما جاء محكوماً بتجنيس الخبرين «جَنَّةٌ» و«جُنَّةٌ»، وهما لفظان لا يفترقان إلّا بحركة.

---

[١] المصدر نفسه: ٥٨.

[٢] يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١١٢.

[٣] المصدر نفسه: ٣٦.

[٤] يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١١٥–١٢٠.

[٥] المُبْهِج: ٦٠.

ويتّضح من هذا الشاهد أنّ الثعالبيّ يبني الجملة من آخرها إلى أوّلها في كثير من فقراته، أي يختار الفاصلة أوّلاً ثم يرتّب عليها المسند إليه، وهو عكس المسار الطبيعيّ في توليد الجملة.

ومثله قوله: «قَطِيعَةُ الأَخِ فَظِيعَةٌ، وشَرِيعَةُ الهَجْرِ شَنِيعَةٌ»[١]. فـ«قَطِيعَةُ» مبتدأ مضاف و«فَظِيعَةٌ» خبره، و«شَرِيعَةُ» مبتدأ مضاف و«شَنِيعَةٌ» خبره. والملاحظ أنّ المبتدأ في الشطرين جاء مصدراً على وزن (فَعِيلَة)، والخبر كذلك على وزن (فَعِيلَة)، فتوازنت الأوزان الصرفيّة توازناً تامّاً، وهو ما لا يتحقّق إلّا بضبط رتبة الكلمات ضبطاً صارماً. ولا يفوتنا أن نشير إلى أنّ اختيار «شَرِيعَةُ الهَجْرِ» على معنى الطريق أو المورد جاء لتقتضيه الفاصلة، فالمعنى تابعٌ لاختيارٍ لفظيّ أوّلاً.

ومن الشواهد اللافتة قوله: «إذا اجْتَمَعَ للرَّئِيسِ المَجْدُ والجِدُّ، والجِدُّ والجُودُ، لَنَاهِيكَ بِهِ»[٢]. فـ«إذا» ظرف شرط، و«اجْتَمَعَ» فعل ماض، و«للرَّئِيسِ» جارّ ومجرور تقدّم على الفاعل، و«المَجْدُ» فاعل مؤخّر. وقد قدّم الجارّ والمجرور على الفاعل لغرضين: تعجيل ذكر المحكوم له، وتأخير الفاعل ليتوالى مع معطوفاته في نسقٍ واحد يقوم على تجنيس «المَجْد» و«الجِدّ» و«الجُود». ويتبيّن من ذلك أنّ التقديم في المُبْهِج قد يكون أداةً لتهيئة الموضع الذي تتجمّع فيه الألفاظ المتجانسة.

ومن ذلك أيضاً قوله: «المَلِكُ مَن سَيْبُهُ يُغْنِي، وسَيْفُهُ يُفْنِي»[٣]. فـ«المَلِكُ» مبتدأ، و«مَن» اسم موصول خبره، و«سَيْبُهُ» مبتدأ ثانٍ و«يُغْنِي» خبره، والجملة صلة الموصول. وقد قدّم المسند إليه «سَيْبُهُ» و«سَيْفُهُ» على الفعلين لغرضٍ دلاليّ هو إفادة الاختصاص والثبوت، ولغرضٍ لفظيّ هو أن يقع الفعلان المتجانسان في موضع الفاصلة. واللافت أنّ الجملة الاسميّة هنا آثرُ من الفعليّة في المعنى أيضاً، لأنّ المقام مقام تقرير صفةٍ لازمة لا حدثٍ متجدّد، وهو ما نبّه عليه ابن السرّاج من أنّ الجملة الاسميّة موضوعةٌ للثبوت والفعليّة للتجدّد[٤].

خامساً: حذف المبتدأ

المبتدأ أحد جزأي الإسناد، والأصل ألّا يُحذف لأنّه المحكوم عليه، غير أنّ النحاة أجازوا حذفه إذا دلّ عليه دليل، وعدّوا من مواضعه: أن يكون الخبر جواباً لسؤال مقدّر، وأن يُعطف على مبتدأٍ سابق فيُستغنى بذكره الأوّل، وأن يقع الخبر بعد «أمّا» أو في مقام التقرير المشهور. ونصّ النحاة على أنّ المحذوف في هذا الباب يُقدَّر ضميراً غائباً أو إشاريّاً حسب السياق.

---

[١] المصدر نفسه: ٥٦.

[٢] المصدر نفسه: ٤٦.

[٣] المصدر نفسه: ٣٤.

[٤] يُنظر: الأصول في النحو: ١: ٤٣.

ومن ذلك قوله: «إذا اجْتَمَعَ للرَّئِيسِ المَجْدُ والجِدُّ، والجِدُّ والجُودُ، لَنَاهِيكَ بهِ»[١]. فقوله «لَنَاهِيكَ بهِ» اللام لام الابتداء أو جواب القسم المقدّر، و«نَاهِيكَ» خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هو» أو «ذاك»، و«بهِ» متعلّق به على تقدير التمييز أو الفاعليّة. وقد حُذف المبتدأ لدلالة المقام عليه دلالةً قاطعة، فالحديث كلّه عن الرئيس المذكور في جملة الشرط، فلا يحتمل المحذوف غيره. والغرض من الحذف الإيجاز ودفع التكرار، وفيه فائدة بلاغيّة أخرى هي الإجمال بعد التفصيل، إذ أجمل الحكم في كلمةٍ واحدة بعد أن فصّل شروطه.

ومن ذلك أيضاً قوله: «بُشْرَى وَفْدِ اللهِ بفَوائِدِ الدَّارَيْنِ، وفَوائِدِ الدَّاعِيَيْنِ»[٢]. فـ«بُشْرَى» خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هذه» أو «لهم»، و«وَفْدِ اللهِ» مضاف إليه، و«بفَوائِدِ» متعلّق بـ«بُشْرَى» لأنّه مصدر عاملٌ عمل فعله. ويجوز أن تُعرب «بُشْرَى» مبتدأً حُذف خبره وهو شبه جملة مقدّر بـ«حاصلةٌ لهم»، وعلى التخريجين فالجملة نقصت أحد جزأيها لقيام الدليل. ويبدو أنّ الثعالبيّ اختار هذا القالب الناقص لأنّه أشدّ إيجازاً وأوقع في باب التهنئة، فمقام البشارة مقام تعجيلٍ بالخبر لا مقام تفصيلٍ للإسناد.

ومن الشواهد اللافتة قوله: «رِيحُ السُّلْطانِ على قَوْمٍ سَمُومٌ، وعلى آخَرِينَ نَسِيمٌ»[٣]. فـ«رِيحُ» مبتدأ مضاف، و«على قَوْمٍ» متعلّق بالخبر، و«سَمُومٌ» خبر مرفوع. وفي الجملة المعطوفة «وعلى آخَرِينَ نَسِيمٌ» حُذف المبتدأ «رِيحُهُ» لدلالة السابق عليه، وبقي المتعلّق والخبر. وهذا الحذف من أكثر ما يرد في المُبْهِج، لأنّ بناء المقابلة يقوم على ذكر المشترك مرّةً واحدة ثم إجراء التضادّ في المتغيّر. ويتّضح من هذا الشاهد أنّ الحذف عند الثعالبيّ ليس اختصاراً فقط، بل هو وسيلةٌ لتكثيف المقابلة، لأنّ حضور المبتدأ في الشطر الثاني كان سيُضعف حدّة التضادّ بين «سَمُومٌ» و«نَسِيمٌ.«

وفي السياق ذاته قوله: «إذا سَأَلْتَ فاسْأَلِ اللهَ، فإنَّهُ أَقْرَبُ مَن نَاجَيْتَ، وأَكْرَمُ مَن رَجَوْتَ»[٤]. فقوله «وأَكْرَمُ مَن رَجَوْتَ» معطوف على خبر «إنّ»، ويجوز فيه تقدير مبتدأٍ محذوف هو «وهو أكرمُ»، فتكون الجملة اسميّة حُذف مبتدؤها. وقد جوّز ابن هشام في مثل هذا العطف الوجهين: العطف على الخبر، والاستئناف بتقدير مبتدأ محذوف[٥]. والوجه الثاني أليق بمقام الدعاء، لأنّه يُنشئ جملتين مستقلّتين متوازيتين تتوافق فاصلتاهما في «نَاجَيْتَ» و«رَجَوْتَ». ومثله قوله: «الصَّدَقَةُ صَداقُ الجَنَّةِ، ومِصْداقُ السُّنَّةِ»، فـ«مِصْداقُ» معطوف على الخبر، ويصحّ تقديره على الاستئناف بمبتدأٍ محذوف «وهي مِصداقُ السُّنَّة.«

---

[١] المُبْهِج: ٤٦.

[٢] المصدر نفسه: ٣٣.

[٣] المصدر نفسه: ٤٤.

[٤] المصدر نفسه: ٣٠.

[٥] يُنظر: مغني اللبيب: ٢: ٤٦٩ .

سادساً: حذف الخبر

حذف الخبر أوسع من حذف المبتدأ في كلام العرب، لأنّ الخبر فضلةٌ من جهة التصوّر لا من جهة الإفادة، وقد نصّ النحاة على مواضع يجب فيها حذفه، منها ما بعد «لولا» في بعض الوجوه، وما بعد «لا» النافية للجنس إذا فُهم المعنى، وما كان في تركيبٍ جرى مجرى المثل. ومن أشهر مواضعه في العربيّة تركيب «ما من ... إلّا»، فإنّ المبتدأ فيه مجرورٌ لفظاً بـ«من» الزائدة، مرفوعٌ محلّاً، وخبره محذوف تقديره «موجودٌ» أو «كائنٌ.«

ومن ذلك قوله: «ما من لَحْظَةٍ إلَّا ومعهَا فَضْلٌ من اللهِ مُطِيفٌ، وصُنْعٌ لَطِيفٌ»[١]. فـ«ما» نافية، و«من» حرف جرّ زائد لتوكيد النفي، و«لَحْظَةٍ» مبتدأ مجرور لفظاً مرفوع محلّاً، وخبره محذوف تقديره «تمضي» أو «كائنةٌ»، و«إلَّا» أداة استثناء ملغاة أو حصر، والواو حاليّة، و«معهَا» خبر مقدّم و«فَضْلٌ» مبتدأ مؤخّر. فاجتمع في الفقرة حذف الخبر في الجملة الأولى وتقديمه في الجملة الثانية، وهو تلاقٍ بين الظاهرتين في تركيبٍ واحد. والغرض من الحذف الإيجاز وتعميم النفي، إذ لو ذُكر الخبر لقُيّد النفي بجهةٍ معيّنة، فكان حذفه أوفى بمقام الاستغراق.

ومن ذلك أيضاً قوله: «لا بَأْسَ مع فَضْلِ اللهِ، ولا يَأْسَ من رَوْحِ اللهِ»[٢]. فـ«لا» نافية للجنس، و«بَأْسَ» اسمها مبنيّ على الفتح في محلّ نصب، وخبرها محذوف تقديره «كائنٌ» أو «موجودٌ»، و«مع فَضْلِ اللهِ» متعلّق بالخبر المحذوف. والتخريج نفسه في الشطر الثاني. وحذف خبر «لا» النافية للجنس مطّردٌ عند أهل الحجاز إذا دلّ عليه دليل، وهو هنا واجب في الصناعة لأنّ التركيب جرى مجرى المثل، ولو ذُكر الخبر لثقل اللفظ وفسدت الفاصلة بين «فَضْلِ» و«رَوْحِ». ومثله قوله: «لا مَوْئِلَ كالمَالِ، ولا حَوْلَ كاسْتِقامَةِ الحَالِ»[٣]، فاسم «لا» في الموضعين مبنيّ على الفتح، والكاف مع مجرورها في محلّ رفع خبر، أو متعلّقة بخبرٍ محذوف على الوجه الآخر.

ومن الشواهد اللافتة قوله: «طُوبَى لِمَن كانت له حَجَّةٌ في كُلِّ حَجَّةٍ، وسُنَّةٌ في كُلِّ سَنَةٍ»[٤]. فـ«طُوبَى» مبتدأ مرفوع بضمّةٍ مقدّرة على الألف، و«لِمَن» جارّ ومجرور خبره، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً تقديره «حاصلةٌ» أو «ثابتةٌ» وتكون اللام للتعليل. وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّ «طُوبَى» في مثل هذا التركيب مصدرٌ نائبٌ عن فعله، فيكون التقدير «طُوبَى لك طوبَى»، وعلى هذا الوجه يكون المحذوف عاملاً لا خبراً[٥]. وأرجح الوجهين في سياق المُبْهِج الأوّل، لأنّ الثعالبيّ لا يقصد الدعاء المحض بل تقرير حكمٍ تقريريّ في فضل الحجّ، والجملة الخبريّة أليق بهذا المقصد.

---

[١] المُبْهِج: ٢٩.

[٢] المصدر نفسه: ٢٩.

[٣] المصدر نفسه : ٥٦

[٤] المصدر نفسة: ٣٣.

[٥] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ١٩٤ .

ويُضاف إلى ذلك قوله: «ما للمُلُوكِ والمَطامِعِ الدَّنِيَّةِ، والمَطاعِمِ الرَّدِيَّةِ»[1]. فـ«ما» اسم استفهام مبتدأ، و«للمُلُوكِ» خبره، والواو واو المعيّة، و«المَطامِعِ» مفعول معه. ويجوز في التركيب وجهٌ آخر هو تقدير خبرٍ محذوف على معنى «ما للملوك حاجةٌ بالمطامع الدنيّة»، وعلى هذا التقدير يكون الحذف مقصوداً لإفادة الإنكار المطلق، لأنّ ترك الخبر يفتح باب النفي على كلّ صلةٍ ممكنة بين الملوك وهذه المطامع، فينفي القليل والكثير معاً. وهذا من الموضع الذي يلتقي فيه الحذف بالاستفهام الإنكاريّ فيتضاعف أثره.

سابعاً: حذف الفعل والفاعل

يجوز حذف الفعل إذا دلّ عليه دليل، ويكثر ذلك في مواضع منها: حذف العامل في المفعول المطلق النائب عن فعله، وحذف فعل الشرط بعد «إلّا» في تركيب «وإلّا»، وحذف الناسخ بعد «إن» و«لو». وقد نصّ سيبويه على أنّ العرب تحذف الفعل وتُقيم المصدر مقامه لأنّه دالٌّ عليه بلفظه ومعناه، وأنّ هذا من باب «إضمار الفعل لكثرة الاستعمال.«

ومن ذلك قوله: «سُبْحانَ مُقَدِّرِ الأَقْواتِ، على اخْتِلافِ الأَوْقاتِ»[2]. فـ«سُبْحانَ» مفعول مطلق منصوب لفعلٍ محذوف وجوباً تقديره «أُسبِّحُ»، و«مُقَدِّرِ» مضاف إليه مجرور، و«على اخْتِلافِ» متعلّق بـ«مُقَدِّرِ». والحذف هنا واجبٌ لا جائز، لأنّ «سُبْحانَ» من المصادر التي لزمت النصب على المصدريّة ولم يُستعمل فعلها معها، فاستقرّ الحذف حتى صار أصلاً في الاستعمال. والغرض من هذا البناء الإيجاز مع الدلالة على الدوام والاستمرار، إذ حذف الفعل يُخلّص المعنى من قيد الزمن الذي يلزم الفعل.

ومن ذلك أيضاً قوله: «لا تَكُونَنَّ صَرُورَةً إلَّا عن ضَرُورَةٍ»[3]. فـ«لا» ناهية، و«تَكُونَنَّ» فعل مضارع مجزوم بحذف الضمّة لاتّصاله بنون التوكيد، واسمها ضمير مستتر، و«صَرُورَةً» خبرها منصوب، و«إلَّا» أداة استثناء، و«عن ضَرُورَةٍ» جارّ ومجرور متعلّق بفعلٍ محذوف تقديره «إلّا أن يكون ذلك عن ضرورة». فالمحذوف هنا فعلٌ ناسخ مع اسمه، وهو من الحذف الذي يقتضيه الاستثناء المفرّغ. واللافت أنّ الثعالبيّ اختار الحذف لتتقابل «صَرُورَةً» و«ضَرُورَةٍ» في الفاصلة تقابلاً تامّاً، فلو ذُكر المحذوف لفسد هذا التجاور اللفظيّ الذي هو عصب الفقرة.

ومن الشواهد اللافتة قوله: «إذا نَجَمَ ناجِمُ الفَسادِ، فَلْيُخْصَرْ ولْيُعْصَرْ؛ فإن تابَ وأَنابَ، وإلَّا فَلْيُحْصَدْ ولْيُحْضَدْ»[4]. فقوله «وإلَّا» مركّبٌ من «إن» الشرطيّة و«لا» النافية، وفعل الشرط محذوف تقديره «وإن لم يتُبْ ولم يُنِبْ»، وجواب الشرط جملة «فَلْيُحْصَدْ». وفي الجملة السابقة «فإن تابَ

---

[1] المُبْهِج: ٣٣.

[2] المصدر نفسه : ٤٢.

[3] المصدر نفسه: ٢٨.

[4] المُبْهِج: ٣٣.

وأَنابَ» حُذف الجواب تقديره «فاقبَلْه» أو «فاعفُ عنه»، لدلالة المقابل عليه. فاجتمع في الفقرة حذفان: حذف فعل الشرط وحذف جوابه، وهو غاية الإيجاز. وقد أشار ابن الأثير إلى أنّ هذا الضرب من الإيجاز يجعل الكلام «قليل اللفظ كثير المعنى»، وهو أدلّ على القدرة من الإطناب[١].

وفي السياق ذاته قوله: «كأَنَّكَ بالمَلِكِ العادِلِ، وقد جَرَى القَضاءُ بإيثارِهِ، وأَخَذَ له حُسْنُ آثارِهِ بثَأْرِهِ»[٢]. فـ«كأَنَّ» حرف تشبيه ونصب، والكاف اسمها، والباء في «بالمَلِكِ» زائدة، و«المَلِكِ» خبرها مجرور لفظاً مرفوع محلّاً، والخبر على التقدير الآخر محذوف تقديره «مُبصِراً» أو «مُلاقياً». والغرض من هذا الحذف تقريب الغائب حتى يُرى، وهو ما يسمّيه البلاغيّون تنزيل المستقبل منزلة الواقع، فناسبه الحذف لأنّه يُسقط الوسائط بين المخاطب والمشهد.

ثامناً: حذف المتعلَّقات (المفعول به والجارّ والمجرور)

المتعلّقات فضلاتٌ يجوز حذفها إذا لم يتعلّق بها غرض، وقد نصّ ابن جنيّ على أنّ حذف المفعول إذا قُصد به الإطلاق والتعميم أبلغ من ذكره، لأنّ ذكره يقيّد الفعل بمفعولٍ بعينه، وحذفه يُطلقه على كلّ ما يصلح له[٣]. وهذا الضرب من الحذف من أبرز سمات المُبْهِج، لأنّ الثعالبيّ يبني فقراته على أفعالٍ متجانسة متقابلة، والتجنيس لا يستقيم مع ذكر المفعولات.

ومن ذلك قوله: «حَجَرُ اللَّئِيمِ لا يُرْوِي، ولا يُورِي»[٤]. فـ«حَجَرُ» مبتدأ مضاف، وجملة «لا يُرْوِي» في محلّ رفع خبر، و«لا يُورِي» معطوفة عليها. والفعلان متعدّيان في الأصل، فـ«يُرْوِي» يطلب مفعولاً هو الشارب، و«يُورِي» يطلب مفعولاً هو النار، وقد حُذفا معاً. ويتّضح من هذا الشاهد أنّ الحذف أفاد التعميم: فحجر اللئيم لا يُرْوي أحداً ولا يُوري شيئاً، ولو ذُكر المفعولان لانحصر النفي فيهما. ويُضاف إلى ذلك أنّ الفعلين لا يفترقان في اللفظ إلّا بحرف، فلو ذُكرت المفعولات لتباعد المتجانسان وضعف الجرس.

ومن ذلك أيضاً قوله: «الكَرِيمُ يُهادِي ولا يُداهِي، ويُصادِقُ ولا يُصادِي»، وقوله: «الكَرِيمُ يُهادِنُ ولا يُداهِنُ»[٥]. فالأفعال الأربعة في الشاهد الأوّل والفعلان في الثاني كلّها متعدّية حُذفت مفاعيلها. والملاحظ أنّ هذه الأفعال جاءت على وزن (فاعَلَ) الدالّ على المشاركة، والمشاركة تقتضي طرفاً ثانياً، فحذفه مع بقاء دلالة الوزن عليه من ألطف الحذف؛ لأنّ الصيغة الصرفيّة نفسها قامت قرينةً على المحذوف، فاستُغني عن اللفظ بالبناء. وهذا ممّا يكشف عن وعي الثعالبيّ بالعلاقة بين البنية الصرفيّة والتركيب النحويّ.

---

[١] المصدر نفسه: ٤٤.

[٢] المصدر نفسه: ٤٠.

[٣] يُنظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ٢: ١٢–١٣.

[٤] المُبْهِج: ٤٠.

[٥] الخصائص: ٢: ٣٠٩–٣١٠.

وفي السياق ذاته قوله: «خَيْرُ العُمَّالِ مَن كَفَى وكَفَّ، وعَفَّ وعَفَى؛ وشَرُّهُم مَن فَرَّقَ ومَرَّقَ وسَرَقَ»[١]. فـ«خَيْرُ» مبتدأ مضاف، و«مَن» موصولة خبره، وجملة «كَفَى» صلة. والأفعال الستّة حُذفت مفاعيلها جميعاً، فلم يُذكر ما كَفَى ولا عمّا كَفَّ ولا ماذا فرّق أو سرق. ويبدو أنّ الغرض من الحذف مركّب: التعميم في الأفعال المحمودة، والإبهام المُشعر بالكثرة في الأفعال المذمومة. ومثله قوله: «المَلِكُ مَن سَيْبُهُ يُغْنِي، وسَيْفُهُ يُفْنِي»[٢]، وقد حُذف مفعولا «يُغْنِي» و«يُفْنِي»، فأفاد الحذف أنّ العطاء يُغني كلّ من ناله وأنّ البأس يُفني كلّ من واجهه.

تاسعاً: الحذف بالإيجاز (حذف جمل كاملة)

أرفع درجات الحذف أن يُحذف التركيب كلّه فيُستدلّ عليه بقرينةٍ من مقابله أو من سياقه، وهو ما يسمّيه البلاغيّون إيجاز الحذف، ويقابله إيجاز القِصَر الذي يكون بتقليل اللفظ لا بإسقاطه. وقد نصّ ابن الأثير على أنّ هذا الضرب أشرف أنواع الإيجاز وأصعبها مأخذاً، لأنّه يقتضي من المتكلّم ثقةً بفهم المخاطب، ومن المخاطب حضور ذهنٍ يُعيد بناء المحذوف[٣].

ومن ذلك قوله: «ما الخَلاصُ إلَّا في الإخلاصِ، والأَمانُ إلَّا في الإيمانِ»[٤]. فالجملة الأولى تامّة: «ما» نافية، و«الخَلاصُ» مبتدأ، و«إلَّا» أداة حصر، و«في الإخلاصِ» خبر شبه جملة. أمّا الجملة الثانية فقد حُذفت منها أداة النفي «ما» ودُلّ عليها بذكرها في الأولى، فصار التقدير «وما الأمانُ إلّا في الإيمان». واللافت هنا أنّ المحذوف حرفٌ لا اسمٌ ولا فعل، وحذف الحروف العاملة أشدّ من حذف الأسماء، لكنّ قرينة المقابلة والحصر أمِنت اللبس. وقد أفاد الحذف إحكام التوازن بين شطري الفقرة، ومنع تكرار النفي الذي كان سيُثقل الإيقاع.

ومن ذلك أيضاً قوله: «إذا جَمَعَ المَلِكُ بين شَرَفَيِ الاثْتِسابِ والاكْتِسابِ، وجَمَعَ حاشِيَتَيِ العَدْلِ والفَضْلِ، فَتَفْرِيطُهُ . وإن أَفْرَطَ فيه . تَفْرِيطٌ، ومَدْحُهُ . وإن لم يَنَلْ قُصاراهُ . تَقْصِيرٌ»[٥]. ففي قوله «وإن أَفْرَطَ فيه» جملة شرطيّة اعتراضيّة حُذف جوابها لدلالة الكلام قبلها وبعدها عليه، والتقدير «وإن أفرط فيه فهو تفريط». وكذلك «وإن لم يَنَلْ قُصاراهُ». فقد حُذف الجوابان معاً، وأُقيم خبر المبتدأ مقامهما، فاجتمع في الفقرة اعتراضٌ وحذفٌ وتقديمٌ في نسقٍ واحد. والغرض من الحذف المبالغة في الحكم، إذ حُذف الجواب ليُفهم أنّ الحكم واحدٌ في كلّ حال، فلا فرق بين إفراطه وعدمه.

---

[١] المُبْهِج: ٦٠.

[٢] المصدر نفسه: ٦٠.

[٣] المصدر نفسه: ٤٤.

[٤] المصدر نفسه: ٣٤.

[٥] يُنظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ٢: ١٢–١٣.

وفي السياق ذاته قوله: «لا يَسُرَّنَّكَ قَوْلُ العَدُوِّ، وإن حَسُنَ؛ ولا يَسُوءَنَّكَ قَوْلُ الصَّدِيقِ، وإن خَشُنَ»[١]. فقوله «وإن حَسُنَ» جملة شرطيّة حُذف جوابها لدلالة ما قبلها عليه، والتقدير «وإن حسُنَ فلا يَسُرَّنّك». وكذلك «وإن خَشُنَ». وهذا الحذف من الحذف الذي عدّه النحاة واجباً متى تقدّم ما يدلّ على الجواب، لأنّ ذكره يكون تكراراً محضاً. ويتبيّن من ذلك أنّ الثعالبيّ يستعمل «إن» الوصليّة استعمالاً مطّرداً في أواخر فقراته ليختم الحكم بتعميمٍ موجز.

ومن الشواهد اللافتة قوله: «عَرْفُ العُرْفِ عِنْدَ الكَرِيمِ يَضُوعُ، وعِنْدَ اللَّئِيمِ يَضِيعُ»[٢]. فقد حُذف من الجملة الثانية المبتدأ كلّه «عَرْفُ العُرْفِ» واكتُفي بالظرف والفعل، فصار التقدير «وعَرْفُ العُرْفِ عند اللئيم يضيع». والمحذوف هنا جملةٌ إسناديّة كاملة في أحد أجزائها، لا كلمة واحدة. وقد أفاد الحذف تسريع الإيقاع وتشديد المقابلة بين «يَضُوعُ» و«يَضِيعُ»، وهما فعلان متقاربان في اللفظ متضادّان في المعنى. ويتّضح من ذلك أنّ الحذف في المُبْهِج يعمل في خدمة البديع، حتى صار من مقوّمات هذا الأسلوب الذي وُصف بأنّه يُقيم المعنى على أضيق مساحةٍ من اللفظ[٣].

---

[١] المُبْهِج: ٢٩.

[٢] المصدر نفسه: ٣٤.

[٣] المصدر نفسه: ٥٦.

الفصل الثاني
بناء الجملة الطلبية في كتاب المُبْهِج

توطئة

يُعنى هذا الفصل ببناء الجملة الطلبية في كتاب المُبْهِج للثعالبي، بوصفها القسم الثاني من قسمَي الكلام في التقسيم الثنائيّ الذي استقرّ عليه النحاة والبلاغيون معًا؛ فقد جرى العُرف عند أهل الصناعتين على أنّ الكلام إمّا خبرٌ يحتمل الصدق والكذب لنسبته إلى خارجٍ يُطابقه أو لا يُطابقه، وإمّا إنشاءٌ لا يحتمل شيئًا من ذلك لأنّه لا خارجَ له تُطابقه نسبتُه، وإنّما يتحقّق مضمونه بنفس التلفّظ به. والطلبيّ عند القزوينيّ والسكّاكيّ قسمٌ من الإنشاء يمتاز بأنّه «يستدعي مطلوبًا غير حاصلٍ وقت الطلب»، وهذا القيد الأخير هو الفارق الجوهريّ بينه وبين الإنشاء غير الطلبيّ كالمدح والذمّ والتعجّب والقسم وصِيَغ العقود؛ فإنّ هذه لا يُستدعى بها حصولُ شيء، وإنّما يُنشأ بها معنًى قائمٌ في نفس المتكلّم.

وقد اتّفق جمهور النحاة على أنّ أنواع الجملة الطلبية ترجع إلى أصولٍ معدودة، هي الأمر والنهي والاستفهام والنداء والتمنّي، وزاد عليها المتأخّرون العرضَ والتحضيضَ والترجّي، حتى صارت عند السيوطيّ في همع الهوامع وعند ابن هشام في مغني اللبيب ثمانيةَ أنواعٍ يجمعها أنّها لا تدخل تحت حكم التصديق والتكذيب، وأنّها تُعلَّق عليها أحكامٌ نحويّة خاصّة، من جزمٍ في جواب الطلب، ومنعٍ من مباشرة الأدوات، وتخصيصٍ في موضع الجملة من الإعراب. وقد لاحظ ابن هشام أنّ الطلب قد يُؤدَّى بغير صيغته الموضوعة له، كما يُؤدَّى بصيغته لمعنى غير الطلب، وهذا الخروج هو مجال البلاغة في هذا الباب.

وقد قُسِّم هذا الفصل على أربعة مباحث: أوّلها في جملة النداء، وثانيها في جملة الاستفهام، وثالثها في جملة الأمر، ورابعها في جملٍ طلبيّة أُخَر تشمل النهي والعرض والتحضيض والتمنّي والترجّي، مع الالتزام في كلّ مبحثٍ بتقديم مقدّمةٍ نظريّةٍ موجزة تُبيّن موقف النحاة من المسألة، ثمّ استقراء شواهد المُبْهِج وتحليلها تحليلًا نحويًّا دلاليًّا، ثمّ الخروج بخلاصةٍ تُجمل أبرز ما انتهى إليه الاستقراء.

المبحث الأوّل
جملة النداء

النداء في اللغة مصدر «نادى» وهو رفع الصوت، وفي اصطلاح النحاة طلبُ المتكلّم إقبالَ المخاطب عليه بحرفٍ نائبٍ مناب «أُنادي» أو «أدعو». وقد عبّر سيبويه عن حقيقته بأنّه بابٌ يُنصب فيه المنادى «على إضمار الفعل المتروك إظهاره»، فجعل أصل «يا عبدَ الله» عنده «يا أدعو عبدَ الله»، ثمّ حُذف الفعل وناب عنه الحرف نيابةً لازمة، حتى صار الحرف هو العامل عند بعضهم، والفعلُ المقدَّر هو العامل عند سيبويه وجمهور البصريين[١]. وذهب ابن يعيش إلى تقرير هذا الأصل وزيادة تعليله، فبيّن أنّ النداء إنّما لزم فيه الحذف لكثرة استعماله في كلامهم، وأنّ الحرف صار «قائمًا مقام الفعل في العمل» لا في المعنى وحده[٢]. أمّا ابن هشام فقد عدّ النداء أحد الأساليب الطلبية الخمسة الأصول، وفرّق بين النداء الحقيقيّ الذي يُقصد به إقبال المدعوّ، والنداء المجازيّ الذي يُنزَّل فيه غير القابل للإقبال منزلةَ القابل، كنداء المعاني والأزمنة والأعضاء، وهو مجال البلاغة في هذا الباب[٣].

أوّلاً: حروف النداء بين الذكر والحذف

عدّ سيبويه حروف النداء خمسةً هي «يا» و«أيا» و«هيا» و«أيْ» و«الهمزة»، وزاد عليها المتأخّرون «آ» و«آي» و«وا»، فصارت عند ابن هشام ثمانيةً، وخصّ «وا» بالندبة، وجعل الهمزةَ و«أيْ» للقريب، و«أيا» و«هيا» للبعيد، و«يا» مشتركةً بينهما، وهي أعمّها وأكثرها ورودًا حتى قيل إنّها الأصل وما بعدها فروعٌ عليها[٤]. وقد اتّفقوا على أنّ «يا» تختصّ بأمرَين: أنّها الحرف الذي يُنادى به لفظُ الجلالة والاسمُ المعرَّف بأل بواسطة «أيّ»، وأنّها الحرف الذي يجوز حذفه دون غيره؛ لأنّ الحذف إنّما يسوغ فيما كثر استعماله. على أنّ حذفها ليس مطلقًا، فقد منع سيبويه حذفَها من المندوب والمستغاث والنكرة، وأجازه في العلم والمضاف[٥]، ومنع ابن مالك حذفها إذا أفضى الحذف إلى لبسٍ أو إلى تنافر الصيغة[٦].

---

[١] يُنظر: الكتاب، ٢: ١٨٢.

[٢] يُنظر: شرح المفصّل، ١: ١٢٦.

[٣] يُنظر: مغني اللبيب ١: ٤٣٨–٤٤٠.

[٤] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٤٣٨؛ وأوضح المسالك ٤: ١٣.

[٥] يُنظر: الكتاب: ٢: ١٩٩.

[٦] يُنظر: شرح التسهيل، ٣: ٣٨٢.

وقد جاء الذكر في المُبْهِج مقصورًا في الأكثر على «يا» وحدها، من ذلك قوله في وصف الكأس: «يا واصِفَ الكَأْسِ بِتَشْبِيهِهِ، دُونَكَ وَصْفاً عالِيَ القَدْرِ»[1]؛ فـ«يا» حرف نداء لا محلّ له من الإعراب، و«واصف» منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة، و«الكأس» مضاف إليه مجرور، و«بتشبيهه» جارّ ومجرور متعلّق بـ«واصف» لأنّه عاملٌ عمل فعله، والجملة بعدَه جوابٌ للنداء. والملاحظ أنّ النداء هنا حقيقيٌّ في صورته مجازيٌّ في مقصده؛ فإنّ الثعالبيّ لا يُنادي معيّنًا بل يُنادي كلَّ من تعرّض لوصف الكأس، فهو من نداء المقصود بالجنس، ووظيفته البلاغية التوطئة للمفاجأة بقوله «دونك وصفًا»، إذ جعل النداءَ سُلَّمًا إلى التحدّي الأدبيّ، وهو معنًى لا يتأدّى بغير النداء لما فيه من اقتضاء الإقبال والتهيّؤ.

ومنه قوله: «يا لابِساً لِنِقابِ وَرْدٍ أَحْمَرِ، يا فارِشاً وَجْهِي بِوَرْدٍ أَصْفَرِ»[2]؛ فقد كرّر حرف النداء مع كلّ منادًى، والمنادى في الموضعين شبيهٌ بالمضاف منصوبٌ بالفتحة، لأنّه اسم فاعلٍ عمل في معمولٍ بعده، فالأوّل عمل في الجارّ والمجرور «لنقاب»، والثاني عمل في المفعول «وجهي» نصبًا. وفي تكرار «يا» فائدتان: نحويّةٌ هي قطع الثاني عن العطف على الأوّل ليكون نداءً مستقلًّا لا تابعًا، وبلاغيّةٌ هي تجديد الطلب مرّتين إلحاحًا وتوجّعًا، مع ما في التقابل بين «أحمر» و«أصفر» من مقابلةٍ لونيّة تخدم السجع. وهذا التكرار من باب ما نبّه عليه ابن يعيش من أنّ إعادة الحرف مع المنادى الثاني تُفيد استقلالَه بالنداء، وأنّ ترك الإعادة يجعله تابعًا حكمُه حكمُ الأوّل[3].

ومن شواهد الذكر كذلك قوله: «يا واحِداً في الحُسْنِ ها أَنَا واحِدٌ في الحُزْنِ»[4]؛ و«واحدًا» منادى شبيهٌ بالمضاف منصوب، لتعلّق الجارّ والمجرور «في الحسن» به، ثمّ جاء جواب النداء جملةً اسميّة مصدَّرةً بحرف التنبيه «ها» تأكيدًا لمضمونها. والدلالة النحويّة في هذا الشاهد دقيقة؛ إذ لو أراد الشاعر النكرةَ المقصودةَ المحضة لبناها على الضمّ فقال «يا واحدُ»، فنصبُه إيذانٌ بأنّ الوصف مقيَّدٌ بمتعلّقه لا مطلق. وأمّا وظيفته البلاغية فقائمةٌ على المطابقة بين «الحسن» و«الحزن» وبين «واحدًا» و«واحدٌ»، فجعل النداءَ إطارًا للمقابلة، وأفاد بذلك معنى المشاكلة بين انفراد المحبوب بالجمال وانفراد المحبّ بالألم.

ونظيره في الصنعة قوله: «فَدَيْتُكِ يا أَتَمَّ النّاسِ ظُرْفاً، وأَصْلَحَهُمْ لِمُتَّخِذٍ حَبِيبا»[5]؛ فـ«أتمّ» منادى مضافٌ منصوبٌ بالفتحة، و«الناس» مضاف إليه، و«ظُرفًا» تمييزٌ منصوب رافعٌ للإبهام

---

[1] المُبْهِج: ١١٤.

[2] المُبْهِج: ١٠٨.

[3] يُنظر: شرح المفصّل: ١: ١٣٤.

[4] المُبْهِج: ١٠٨.

[5] المصدر نفسه: ١١٦.

عن أفعل التفضيل، و«أصلحهم» معطوفٌ على المنادى منصوبٌ اتّباعًا للفظه. ويُلحَظ هنا أنّ النداء تأخّر عن الدعاء «فديتُك»، فصار الدعاءُ مقدّمةً والنداءُ تفصيلًا، وهو ترتيبٌ يخدم الدلالة؛ لأنّ تقديم الفداء يُشعر بالاستسلام العاطفيّ قبل تعيين المنادى بأوصافه. وهذا من مواضع ما ذكره ابن هشام من أنّ النداء قد يتوسّط الكلام فلا يكون صدرًا له، وأنّه حينئذ أشبهُ بالاعتراض المؤكِّد لمضمون ما قبله[١].

وفي مقابل هذه المواضع جاء الحذف في المُبْهِج على ثلاثة أنماط، أوّلها حذف «يا» قبل «أيّ» وصلتها، كقوله: «لا تَنْدَمَنَّ أَيُّها المَلِكُ على فَرْضٍ أَقَمْتَهُ، وظالِمٍ قَمَعْتَهُ»[٢]؛ و«أيّ» منادى نكرة مقصودة مبنيٌّ على الضمّ في محلّ نصب، و«ها» حرف تنبيه زائدٌ لازم، و«الملك» صفةٌ لـ«أيّ» مرفوعةٌ على اللفظ لا على المحلّ، وحرف النداء محذوفٌ لدلالة السياق. وحذفُه هنا مقصودٌ لغرضٍ أسلوبيّ؛ لأنّ الفقرة بُنيت على النهي المؤكَّد بالنون، فلو ذُكرت «يا» لتقدّم النداءُ على النهي أو لثُقُل التركيب، فاختار المصنّف حذفَ الحرف وإيلاءَ النداء النهيَ ليكون كالاعتراض الموجِّه للخطاب إلى الملك بعد إطلاقه، وفيه من الإيهام بالعموم ثمّ التخصيص ما ينبّه المخاطب.

والنمط الثاني حذفُه قبل المنادى المضاف إلى الضمير، كقوله: «خَلِيلَيَّ إِنِّي مِنْ مَحَبَّتِي العُلا بُلِيتُ بِعُلْوِيِّ الصِّفاتِ أَخِي البَدْرِ»[٣]؛ فـ«خليليّ» منادى مضاف منصوبٌ بالياء لأنّه مثنّى، حُذفت نونه للإضافة، وأُضيف إلى ياء المتكلّم، وحرف النداء محذوفٌ جوازًا، وجملة «إنّي... بُليتُ» جوابُ النداء. والحذف في مثله كثيرٌ في كلام العرب حتى جُعل من خصائص النداء المضاف إلى الضمير؛ إذ قامت الإضافةُ إلى المتكلّم قرينةً على إرادة الاستدعاء. وأمّا أثره البلاغيّ فإنّه يُقرِّب المسافة بين المنادي والمنادى؛ لأنّ الحرف آلةُ رفع الصوت، وحذفُه إيماءٌ إلى أنّ المخاطبَين قريبان لا يحتاج معهما إلى استدعاءٍ بصوت، وهو معنًى يوافق مقام الشكوى والبثّ.

والنمط الثالث حذفُه قبل الكنية، كقوله: «أَبا مَنْصُورٍ المَغْرُورَ أَقْصِرْ، وأَبْصِرْ طُرُقَ أَصْحابِ الرَّشادِ»[٤]؛ فـ«أبا منصور» منادى مضاف منصوبٌ بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، و«المغرور» نعتٌ للمنادى منصوبٌ اتّباعًا للفظه، و«أقصِرْ» جواب النداء فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السكون. وقد اجتمع في هذا الشاهد النداءُ والأمرُ والنهيُ المعنويّ، فصار النداءُ توطئةً للأمر تشديدًا للعظة؛ إذ أراد المصنّف تعيينَ المخاطب بكنيته أوّلًا ثمّ وصفَه بالغرور ثانيًا ثمّ مطالبتَه بالإقصار ثالثًا، وهو تدرّجٌ خطابيٌّ يجعل الوصفَ حجّةً للأمر. وفي حذف الحرف مع الكنية إشعارٌ بالألفة والعتاب

---

[١] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٤٤٢.

[٢] المصدر نفسه: ٤٢.

[٣] المصدر نفسه: ١٠٧.

[٤] المصدر نفسه: ٨٦.

الرفيق، وهو ما نبّه عليه ابن مالك من أنّ ترك الحرف في نداء الأعلام والكنى أدخلُ في المؤانسة من ذكره[١].

ثانياً: أنماط المنادى

قسّم النحاة المنادى إلى خمسة أنماط، وبنَوا عليها حكمَين: البناء على الضمّ في المفرد العلم والنكرة المقصودة، والنصبَ في المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة. وعلّة البناء عند سيبويه أنّ المنادى مشبَّهٌ بالمضمر في كونه معيَّنًا بالخطاب لا بالتركيب، فأُعطي صورةً واحدة لا تتغيّر[٢]. وذهب ابن السرّاج إلى أنّ المنادى المفرد إنّما ضُمّ لأنّه وقع موقعَ المرفوع في المعنى وهو الفاعليّة المقدَّرة في «أدعو»، فبُني على حركة الرفع دون أن يكون مرفوعًا[٣]. وخالف الكوفيون فرأوا أنّ المنادى المفرد مرفوعٌ لا مبنيٌّ، ونُقل الخلاف في ذلك على وجهه في الإنصاف[٤]. وأمّا لفظ الجلالة فله بابٌ مستقلٌّ في النداء، لأنّه لا يُنادى بالحرف مع الميم، ولا بالميم مع الحرف، فقالوا «يا اللهُ» و«اللهمّ»، وذهب البصريون إلى أنّ الميم المشدّدة عوضٌ عن حرف النداء المحذوف، وذهب الكوفيون إلى أنّها بقيّةُ «يا أُمّنا بخير»، ورجّح ابن هشام الأوّل لسلامته من التكلّف[٥].

وأكثرُ أنماط المنادى ورودًا في المُبْهِج هو لفظ الجلالة المعوَّض عن حرف ندائه بالميم، وذلك في باب الدعاء وباب الاستعاذة على وجه الخصوص. من ذلك قوله: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنا مِمَّنْ تُبْقِيهِ ما شاءَ كَيْفَ شاءَ، وتُوَفِّقُهُ لِلشُّكْرِ على ما سَرَّ، والصَّبْرِ على ما ساءَ»[٦]؛ فـ«اللهمّ» منادى مبنيٌّ على الضمّ في محلّ نصب، والميم المشدّدة عوضٌ عن «يا»، و«اجعلنا» جواب النداء فعل أمرٍ للدعاء مبنيٌّ على السكون ونا المتكلّمين مفعولٌ أوّل، و«ممّن» جارّ ومجرور في موضع المفعول الثاني. والدلالة النحوية في هذا التركيب أنّ الطلب مزدوج: نداءٌ أوّلًا وأمرٌ ثانيًا، والأمر خارجٌ عن حقيقته إلى الدعاء لعلوّ المخاطب، وهو المعنى الذي سمّاه النحاة «الأمرَ المرادَ به الدعاء» ولم يُغيّروا معه شيئًا من صيغته.

ومن هذا النمط قوله: «اللَّهُمَّ أَخْرِجْنا من ظُلُماتِ الوَهْمِ إلى نُورِ الفَهْمِ»[٧]؛ فالإعراب كما سبق، غير أنّ جواب النداء هنا بُني على المقابلة بين «ظلمات الوهم» و«نور الفهم»، فجاء

---

[١] يُنظر: شرح التسهيل: ٣: ٤٠٩.

[٢] يُنظر: الكتاب: ٢: ١٩٨.

[٣] يُنظر: الأصول في النحو، ١: ٣٢٩.

[٤] يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ، المسألة ٣٦.

[٥] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٤٤١؛ وهمع الهوامع: ٣: ٤٨.

[٦] المُبْهِج: ٣٠.

[٧] المصدر نفسه: ٣٠.

الجارّان «من» و«إلى» مُحكِمَين لحدَّي الانتقال. والملاحظ أنّ المصنّف لم يُبقِ النداءَ مجرّد استدعاء، بل جعله مطلعًا ثابتًا تُبنى عليه الفقرةُ الدعائيّة كلّها، فصار «اللهمّ» عنده أشبهَ بلازمةٍ إنشائيّةٍ تُوطِّئ للسجع، وهذا من أثر البناء الفنّيّ في اختيار نمط المنادى؛ إذ لو قال «يا اللهُ» لانكسر الإيقاع ولم تتهيّأ الفقرة للتوازن الذي يقوم عليه أسلوبه.

ونظيره قوله: «اللَّهُمَّ إنَّا نَسْأَلُكَ النِّعْمَةَ السَّابِغَةَ، وهِبَةَ المِنْحَةِ السَّائِغَةِ»[١]؛ وقوله: «اللَّهُمَّ إنَّا نَسْأَلُكَ من النِّعْمَةِ أَقْضَرَهَا، ومن العِيشَةِ أَنْضَرَهَا»[٢]؛ فالمنادى في الموضعين على حاله من البناء على الضمّ في محلّ نصب، وجواب النداء جملةٌ اسميّة مؤكَّدة بـ«إنّ» واسمها ضمير المتكلّمين، وخبرُها جملةٌ فعليّة «نسألك». وقد آثر المصنّف في هذين الموضعين الجملةَ الاسميّةَ المؤكَّدةَ على الفعليّة الطلبيّة، فلم يقل «أعطِنا» بل «إنّا نسألك»، وفي ذلك دلالةٌ على قصد التلطّف في الطلب وإظهار الافتقار؛ لأنّ الإخبار عن السؤال أضعفُ إلحاحًا من صيغة الأمر، وهو أدخلُ في أدب الدعاء. ومن هنا يظهر أنّ جواب النداء في المُبْهِج ليس مقصورًا على الطلب الصريح، بل يتنوّع بين الأمر والجملة الاسميّة بحسب المقام.

ومنه أيضًا قوله: «اللَّهُمَّ هَبْ لنا عافِيةً كافِيَةً، واجْعَلْها عَلَيْنا واقِيَةً باقيَةً»[٣]؛ فـ«هَبْ» فعل أمرٍ للدعاء مبنيٌّ على السكون، و«لنا» جارّ ومجرور، و«عافيةً» مفعول به منصوب، و«كافيةً» نعتٌ له، ثمّ عُطف عليه «واجعلها» فنُصب «واقيةً» مفعولًا ثانيًا و«باقيةً» نعتًا. وفي هذا الشاهد ما يستحقّ الوقوف؛ فإنّ الجواب جاء أمرَين متعاطفَين، أُسنِد إلى الأوّل معنى الهبة وإلى الثاني معنى الإدامة، فأفاد الترتيبُ أنّ المسؤول شيئان: حصولُ العافية أوّلًا وبقاؤها ثانيًا، وهو ترتيبٌ منطقيٌّ في الدعاء. أمّا الوظيفة الأدبية فقائمةٌ على توالي الصفات المسجوعة على وزن «فاعِلة»، وهو ما سمّاه القزوينيّ من ضروب الموازنة التي تُحسِّن الفقر المتقابلة[٤].

ومن مواضع النداء بلفظ الجلالة في باب الاستعاذة قوله: «اللَّهُمَّ إنَّا نَعُوذُ بِكَ من الخُطُوبِ وعَوادِيها، والكُرُوبِ ودَواعيها»[٥]، وقوله: «اللَّهُمَّ إنَّا نعوذُ بِكَ من حُسْنِ القَوْلِ مع قُبْحِ العَمَلِ، ونَعُوذُ بِكَ من طُولِ الأَمَلِ وقِصَرِ الأَجَلِ»[٦]؛ فالتركيب في الشاهدين واحدٌ من جهة الإعراب: نداءٌ بالميم العوضيّة، ثمّ جملةٌ اسميّة مؤكَّدة، ثمّ فعلٌ مضارعٌ متعدٍّ بالباء. غير أنّ الثاني زاد بتكرار «نعوذ بك» مرّتين، وهو تكرارٌ لفظيٌّ أفاد معنيَين: تجديدَ الاستعاذة إلحاحًا، وفصلَ المستعاذ منه الأوّل

---

[١] المُبْهِج: ٣١.

[٢] المصدر نفسه: ٣١.

[٣] المصدر نفسه: ٣١.

[٤] يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، ٢: ٦٦.

[٥] المُبْهِج: ٣٢.

[٦] المصدر نفسه: ٣٢.

عن الثاني لاختلاف جهتهما، فالأوّل عيبٌ في العمل والثاني عيبٌ في التقدير. وفي الشاهدَين معًا يبدو أنّ النداء عند الثعالبيّ يؤدّي وظيفةً بنائيّةً في الفقرة، إذ يجعله مفتاحًا ثابتًا يليه التفصيلُ المسجوع، فيتحوّل الأسلوب الطلبيّ إلى هيكلٍ للصنعة لا إلى مجرّد أداةِ خطاب.

وإلى جانب هذا النمط الغالب ورد في المُبْهِج نمطُ الشبيه بالمضاف منصوبًا، كقوله: «يا فارِساً وَجْهِي بِوَرْدٍ أَصْفَرِ»[1]؛ فـ«فارسًا» منادى منصوبٌ لأنّه اسم فاعلٍ عمل النصبَ في «وجهي»، و«بورد» جارّ ومجرور متعلّق به، و«أصفر» نعتٌ مجرور. وهذا النمط يُعدّ عند النحاة أضعفَ الأنماط شبهًا بالمضاف الحقيقيّ، لأنّ اتّصاله بمعموله اتّصالُ عملٍ لا اتّصالُ إضافة، ومع ذلك أُجري عليه حكمُ المضاف في النصب طردًا للباب. وقد أفاد اختيارُ هذا النمط في الشاهد معنًى لا يتأدّى بالمفرد؛ لأنّ المقصود ليس نداءَ الذات مجرّدةً، بل نداؤها مقيَّدةً بفعلها في المحبّ، فصار الوصفُ حاملًا للشكوى والنداءُ حاملًا للعتاب.

أمّا النكرة المقصودة المبنيّة على الضمّ فلم أقف عليها في الكتاب على صورتها الخالصة، وإنّما جاءت بواسطة «أيّ» في قوله «أيُّها المَلِكُ»[2]، وهو الموضع الذي مضى تحليلُه من جهة حذف الحرف، ويُنظر إليه هنا من جهة النمط؛ فـ«أيّ» نكرةٌ مقصودةٌ مبنيّةٌ على الضمّ في محلّ نصب، والاسم بعدها صفةٌ مرفوعة، وقد تُوسِّل بها إلى نداء المعرَّف بأل الذي لا تُباشره «يا». وأمّا النكرة غير المقصودة المنصوبة فلم يرد منها شاهدٌ في المُبْهِج، وهو أمرٌ متوقَّع؛ لأنّها إنّما تكثر في مواضع النداء المطلق في الشعر القديم ومقامات الاستغاثة، ولا مقامَ لها في كتابٍ موضوعُه الحكمة والوصف.

ثالثاً: ترخيم المنادى

الترخيم عند سيبويه حذفُ آخرِ الاسم المنادى تخفيفًا، وهو بابٌ مقصورٌ على النداء في الأصل، وقد يُستعمل في غيره على قلّةٍ وشرطِ الضرورة الشعريّة[3]. وشروطه عند جمهور النحاة أربعة: أن يكون المنادى معرفةً، وأن يكون مبنيًّا على الضمّ لا منصوبًا، وأن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف، وأن يكون غيرَ مستغاثٍ به ولا مندوبٍ ولا مضافٍ. وللعرب فيه لغتان نقلهما سيبويه وشرحهما ابن يعيش: لغةُ من يُنوي المحذوف فيُبقي حركةَ ما قبله على حاله كقولهم «يا حارِ» في «حارث»، ولغةُ من لا يُنوي المحذوف فيجعل الباقيَ اسمًا مستقلًّا مبنيًّا على الضمّ كقولهم «يا حارُ»[4]. وقد عدّ ابن هشام الترخيمَ من دلائل خفّة النداء في كلام العرب وكثرة تصرّفهم فيه،

---

[1] المُبْهِج: ١٠٨.

[2] المصدر نفسه: ٤٢.

[3] يُنظر: الكتاب: ٢: ٢٣٩.

[4] يُنظر: شرح المفصّل: ٢: ٢٢؛ والكتاب: ٢: ٢٤١.

وعلّل جوازَه بأنّ الحرفَ نائبٌ عن الفعل والمنادى معلومٌ بالخطاب، فاحتُمل فيه من الحذف ما لا يُحتمل في غيره[١].

وقد استقريتُ نصوص المُبْهِج في أبوابه كلّها فلم أقف فيها على شاهدٍ واحدٍ على ترخيم المنادى، لا على لغة من ينوي المحذوف ولا على لغة من لا ينويه، وليس في الكتاب منادًى حُذف آخرُه ولا اسمٌ عُومل معاملةَ المرخَّم؛ بل جاءت أسماء المنادى فيه تامّةً على صورتها، كما في «أَبا مَنْصُورٍ»[٢] حيث سُلِّمت الكنيةُ من كلّ حذف، مع أنّها من المواضع التي يكثر فيها الترخيم في الشعر القديم. وأمانةُ البحث تقتضي التصريح بهذا الخلوّ وعدمَ تكلّف تخريج شواهد على غير ظاهرها.

ولهذا الخلوّ في تقديري ثلاث عللٍ متعاضدة: أولاها أنّ الترخيم بابٌ أكثرُ موارده الشعرُ والضرورة، والمُبْهِج كتابٌ نثريٌّ في أصله، وما ورد فيه من الشعر فمقطوعاتٌ قصارٌ في الغزل والخمر والوصف لم يحتج ناظمها إلى حذفٍ لإقامة وزن. وثانيتها أنّ بناء الكتاب على السجع والتوازن يمنع من الترخيم منعًا أسلوبيًّا؛ لأنّ الفاصلة في السجع تقوم على تمام الكلمة وبقاء حروفها لتتحقّق المشاكلةُ بين الفقرتين، والترخيم يُخِلّ بذلك إخلالًا بيّنًا، فلو رُخِّم اسمٌ في فقرةٍ مسجوعة لانكسر التقفيلُ وذهب أثر الصنعة. وثالثتها أنّ أغلب المنادى في الكتاب لفظُ الجلالة أو المضافُ أو الشبيهُ بالمضاف، وهذه الأنماط ممتنعةٌ من الترخيم بالشرط الذي نصّ عليه النحاة من كونه لا يدخل المضافَ ولا المنصوب، فانتفى الترخيم انتفاءَ الشرطِ لا انتفاءَ الاختيار وحده.

رابعاً: دخول «يا» على الفعل والحرف ودلالاته

اختلف النحاة في مجيء «يا» متلوّةً بما ليس منادًى صريحًا، من فعلٍ أو حرفٍ أو ضمير؛ فذهب جمهور البصريين إلى أنّ «يا» لا تدخل على الفعل ولا على الحرف أصلًا، وأنّ ما ظاهرُه ذلك محمولٌ على تقدير منادًى محذوفٍ بعدها، كما قالوا في قراءة «ألا يا اسجدوا» إنّ التقدير «ألا يا هؤلاء اسجدوا»، وكما قالوا في «يا ليتني» و«يا رُبَّ» إنّ المنادى محذوفٌ و«يا» للتنبيه المحض[٣]. وذهب فريقٌ من المحقّقين إلى أنّ «يا» قد تخرج عن النداء إلى مجرّد التنبيه فتدخل على الفعل والحرف دون تقدير، وهو ما رجّحه ابن هشام في المغني حيث قرّر أنّ «يا» إذا وليها ما لا يصلح للنداء تعيّن كونُها حرفَ تنبيهٍ لا نداء[٤]. ووسّط السيوطيّ بين المذهبين فجعل الحملَ على التنبيه أولى إذا لم يُحسُن تقديرُ منادًى، والحملَ على الحذف أولى إذا حَسُن[٥].

---

[١] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٤٤٣.

[٢] المُبْهِج: ٨٦.

[٣] المصدر نفسه : ٨٦.

[٤] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٤٣٩.

[٥] يُنظر: همع الهوامع: ٣: ٤٠.

وقد استقريتُ الكتاب فلم أجد فيه شاهدًا صريحًا على دخول «يا» على فعلٍ أو حرفٍ، فليس فيه «يا ليت» ولا «يا رُبّ» ولا «يا اسجدوا» ونحوُها في حدود ما وقف عليه الباحث؛ غير أنّ فيه من مواضع خروج النداء عن أصله ما يصحّ أن يُدرَس في هذا القسم، وهي مواضعُ تتّصل بحقيقة الحرف ووظيفته لا بمجرّد المنادى بعده.

فأوّل ذلك قوله: «يا أَسَفَا علَى الشَّبَابِ المُفَارِقِ»[1]؛ فإنّ الظاهر أنّ «يا» هنا حرف نداء والمنصوبَ بعدها منادًى، ولكنّ حقيقة المعنى أنّ الأسف لا يُدعى ولا يُقبِل، فالنداءُ صوريٌّ والمقصودُ التفجّع، ولذلك عدّ النحاة هذا الباب بابًا مستقلًّا سمّوه نداءَ المتفجَّع عليه، وجعلوا «يا» فيه بمنزلة حرف التنبيه المؤذِن بالتحزّن. فإذا صحّ أنّ «يا» تخرج إلى التنبيه مع الاسم الذي لا يقبل الإقبال، صحّ ما ذهب إليه ابن هشام من خروجها إلى التنبيه مع الفعل والحرف، وصار شاهدُ المُبْهِج هذا نظيرًا معنويًّا لما اختُلف فيه لفظًا.

وثانيه قوله: «يا واصِفَ الكَأْسِ بِتَشْبِيهِهِ، دُونَكَ وَصْفاً عالِيَ القَدْرِ»[2]؛ فإنّ «يا» لم تدخل على الفعل، لكنّ جواب النداء جاء اسمَ فعلٍ هو «دونك» بمعنى «خُذْ»، مبنيًّا على الفتح، والكافُ حرف خطابٍ لا محلّ له، و«وصفًا» مفعولٌ به لاسم الفعل منصوب، و«عاليَ القدر» نعتٌ له. وفي هذا الشاهد دليلٌ على أنّ النداء عند الثعالبيّ لا يستقلّ بنفسه، بل يُبنى عليه طلبٌ ثانٍ، وأنّ المصنّف يميل إلى إيلاء النداءِ ما هو أقوى في الدلالة على الطلب من الفعل المحض، وهو اسم الفعل لما فيه من الاختصار والقوّة؛ إذ قرّر النحاة أنّ أسماء الأفعال أبلغُ من أفعالها لدلالتها على المعنى مع المبالغة في الإيجاز.

وثالثه قوله: «يا واحِداً في الحُسْنِ ها أَنَا واحِدٌ في الحُزْنِ»[3]؛ فقد وقع بعد النداء حرفُ التنبيه «ها» مباشرةً، ثمّ ضمير المتكلّم «أنا» مبتدأً، و«واحدٌ» خبرًا مرفوعًا. واجتماعُ حرف النداء وحرف التنبيه في فقرةٍ واحدة مفيدٌ من جهة التحليل؛ لأنّه يكشف عن تقارب الوظيفتين في الأداء، فكلٌّ منهما موضوعٌ لاستدعاء انتباه المخاطب، ولذلك أُقيم أحدهما مقام الآخر في «أيُّها» حيث لزمت «ها» المنادى لزومًا لا يُفارقه. ومن هنا يتّجه القول بأنّ ما وقع في المُبْهِج من مصاحبة «ها» للنداء قرينةٌ داخليّة على صحّة مذهب من جعل «يا» تخرج إلى التنبيه، لأنّ الحرفين من وادٍ واحد.

---

[1] المُبْهِج: ٨٧.

[2] المصدر نفسه: ١١٤.

[3] المصدر نفسه: ١٠٨.

ورابعه ما مضى من قوله: «أَيُّها المَلِكُ»[1] وقوله: «اللَّهُمَّ»[2]؛ فإنّ الأوّل موضعُ حذفٍ لحرف النداء مع بقاء أثره في بناء «أيّ» على الضمّ ولزوم «ها» بعدها، والثاني موضعُ تعويضٍ عن الحرف بالميم المشدّدة. وفي اجتماع الحذف والتعويض في كتابٍ واحد دليلٌ على أنّ حرف النداء عند النحاة ليس جزءًا لازمًا من بنية الجملة النداءيّة، بل هو علامةٌ قابلةٌ للحذف والإنابة والتعويض، وهذا ما يُسهِّل قبولَ خروجها عن النداء إلى التنبيه؛ فإنّ الحرف الذي يُحذف ويُعوَّض عنه بميمٍ في آخر الكلمة أحقُّ بأن يُحمَل على مجرّد التنبيه إذا وليه ما لا يُنادى.

وجملةُ القول في هذا القسم أنّ المُبْهِج لا يُقدّم شاهدًا لفظيًّا على المسألة الخلافيّة في دخول «يا» على الفعل والحرف، ولكنّه يُقدّم ما هو أنفعُ منها في تقويم المسألة، وهو شواهدُ على مرونة حرف النداء نفسه: يُذكَر ويُحذَف ويُعوَّض عنه ويُصاحبه حرفُ تنبيه ويُتلى باسم فعلٍ ويُوجَّه إلى ما لا يقبل الإقبال. وهذه المرونةُ هي الأصل الذي بنى عليه المجوِّزون مذهبَهم، فيكون النصُّ شاهدًا على أصل المسألة لا على فرعها.

---

[1] المصدر نفسه: ٤٢.

[2] المصدر نفسه: ٣٠.

المبحث الثاني
جملة الاستفهام

الاستفهام في اللغة طلبُ الفهم، وفي اصطلاح النحاة طلبُ العلم بشيءٍ لم يكن معلومًا للمستفهم من قبل، بأداةٍ موضوعةٍ لذلك. وقد جعله سيبويه بابًا قائمًا برأسه، ونصّ على أنّ أدواته لها صدرُ الكلام لا يجوز تقديمُ شيءٍ من متعلّقاتها عليها، وعلّل ذلك بأنّ الاستفهام معنًى في الجملة كلّها فوجب أن تتقدّم علامتُه على أجزائها[١]. وحدّه الرضيّ بأنّه «استعلامُ ما في ضمير المخاطب»، وفرّق بينه وبين الاستخبار بفرقٍ لطيفٍ مدارُه على أنّ الاستخبار طلبُ خبرٍ والاستفهامَ طلبُ فهمٍ، وإن تداخلا في الاستعمال[٢]. وقرّر ابن هشام أنّ الاستفهام أحد الأساليب الطلبية الخمسة، وأنّ شرط كونه طلبًا حقيقيًّا جهلُ المستفهم بالمسؤول عنه، فإن كان عالمًا به خرج الكلام عن الاستفهام إلى أغراضٍ أُخَر كالتقرير والإنكار والتعجّب والتهويل والتوبيخ[٣].

أوّلاً: الاستفهام بالحرف

١- الاستفهام بالهمزة

الهمزة أمُّ أدوات الاستفهام وأعرقُها، وقد اتّفق النحاة على أنّها حرفٌ لا محلّ له من الإعراب، وأنّها لا تعمل شيئًا في ما بعدها، وأنّ الجملة بعدها باقيةٌ على أصلها من ابتداءٍ أو فعليّة، وإنّما أُفيد بها معنى الطلب في الجملة كلّها[٤]. وذهبوا إلى أنّها تُستعمل على وجهين: طلبِ التصوّر، وهو أن يكون المجهول أحدَ المتعادلَين فيُجاب بالتعيين، وطلبِ التصديق، وهو أن يكون المجهول وقوعَ النسبة فيُجاب بـ«نعم» أو «لا»[٥]. وقد أجاز سيبويه حذفَها إذا قامت قرينةُ الاستفهام، ومثّل له بقول العرب «أفعلتَ» بحذف الهمزة اكتفاءً بنيّة الاستفهام، وعدّه من مواضع الاتّساع في كلامهم[٦].

وقد جاءت الهمزة في المُبْهِج مصدَّرةً لجملٍ فعليّةٍ في الأكثر، من ذلك قوله في باب الوصايا: «أَتَأْمُلُ في الدُّنْيا بَقاءً وأَنْتَ تَرَى مَصارِعَ مَن قَبْلَكَ»[٧]؛ فالهمزة حرف استفهام لا محلّ له، و«تأمل» فعلٌ مضارع مرفوع بالضمّة وفاعلُه مستترٌ وجوبًا تقديره «أنت»، و«في الدنيا» جارّ ومجرور متعلّق

---

[١] يُنظر: الكتاب، ٣: ١٧٢.

[٢] يُنظر: شرح الرضيّ على الكافية، ، ٢: ٣٤.

[٣] يُنظر: مغني اللبيب ، ١: ٢٧-٣٠.

[٤] يُنظر: شرح المفصّل، ٨: ١٥١.

[٥] يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، ٢: ١٥٥.

[٦] يُنظر: الكتاب: ٣: ١٧٥.

[٧] المُبْهِج: ٤٥.

به، و«بقاءً» مفعولٌ به منصوب، والواو للحال، وجملة «وأنت ترى» في محلّ نصب حالًا من فاعل «تأمل». والاستفهام هنا خارجٌ عن حقيقته إلى الإنكار والتوبيخ؛ إذ ليس المصنّف طالبًا علمًا بحال المخاطب، بل مقرِّرًا فساد تأميله بدليلٍ مذكورٍ في جملة الحال، فصارت الحالُ حجّةً على إنكار المستفهَم عنه، وهي طريقةٌ يكثر ورودها في الوعظ لأنّها تحمل الخصمَ على الإقرار من نفسه.

ومنه قوله: «أَلَسْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الأَيَّامَ دُوَلٌ، وأَنَّ الأُمُورَ إلى زَوالٍ»[1]؛ فالهمزة للاستفهام، و«ليس» فعلٌ ماضٍ ناقصٌ مبنيٌّ على الفتح، والتاءُ اسمُها في محلّ رفع، وجملة «تعلم» في محلّ نصب خبرًا لـ«ليس»، و«أنّ» وما دخلت عليه في تأويل مصدرٍ منصوبٍ سادٍّ مسدَّ مفعولَي «تعلم» عند من يرى ذلك، أو في محلّ نصبٍ مفعولًا به عند آخرين. وقد اجتمع في هذا الشاهد أمران: دخولُ الهمزة على النفي، وهو مختصٌّ بها لا يشاركها فيه «هل» اتّفاقًا، وخروجُ الاستفهام إلى التقرير؛ لأنّ الهمزة إذا دخلت على النفي أفادت تثبيتَ ما بعدها في الأكثر، فمعنى «ألستَ تعلم» عند البلاغيين «أنت تعلم علمًا لا تستطيع دفعَه»، ولهذا سمّوه استفهامَ التقرير.

ومنه قوله في ذمّ الدنيا: «أَتَغْتَرُّ بِعارِيَّةٍ تُسْتَرَدُّ، وزِينَةٍ تُسْتَلَبُ»[2]؛ فالهمزة للاستفهام، و«تغترّ» مضارعٌ مرفوع، و«بعاريّةٍ» جارّ ومجرور متعلّق به، و«تُستردّ» مضارعٌ مبنيٌّ للمجهول والجملة في محلّ جرٍّ صفةً لـ«عاريّة»، و«زينةٍ» معطوفٌ على «عاريّة» مجرور، و«تُستلَب» صفةٌ ثانية. ووظيفة الاستفهام في هذا الموضع التعجّبُ المشوبُ بالإنكار، وقد أعانه على ذلك اختيارُ الصفتين مبنيّتين للمجهول؛ لأنّ حذف الفاعل فيهما يُشعر بأنّ السالبَ قاهرٌ لا يُدافَع، فاجتمعت قرينتان على إبطال الاغترار: صيغةُ الاستفهام الإنكاريّ، وبناءُ الفعلين للمجهول. وهذا من مواضع تعاضد البناء الصرفيّ والتركيب النحويّ في أداء الغرض الواحد.

ومن مواضع الهمزة في مقام الغزل قوله: «أَما تَرْحَمُ مُشْتاقاً تَقَطَّعَ قَلْبُهُ»[3]؛ فالهمزة للاستفهام، و«ما» نافيةٌ لا عمل لها، و«ترحم» مضارعٌ مرفوع، و«مشتاقًا» مفعولٌ به منصوب، وجملة «تقطّع قلبه» في محلّ نصب صفةً لـ«مشتاقًا» لأنّه نكرة. والفرق بين هذا الشاهد وسابقِه أنّ دخول الهمزة على «ما» النافية أفاد العَرضَ والاستعطافَ لا التقريرَ المحض؛ فمعناه «ارحمْ»، ولذلك عدّ البلاغيون هذه الصيغةَ من صيغ العَرض إذا وقعت في مقام الطلب اللطيف، وهو ما سيتكرّر النظر فيه في المبحث الرابع. وفيه دليلٌ على أنّ الهمزة أوسعُ أدوات الاستفهام تصرّفًا في المعاني؛ لأنّها تقبل الدخولَ على النفي فتنقلب معه إلى الإثبات أو إلى الطلب بحسب المقام.

---

[1] المُبْهِج: ٤٦.

[2] المصدر نفسه: ٤٧.

[3] المصدر نفسه: ١١٠.

ومنه قوله في الشيب: «أَبَعْدَ بَياضِ الرَّأْسِ يُرْجَى شَبابٌ، وبَعْدَ ذَهابِ العُمْرِ يُؤَمَّلُ بَقاءٌ»[١]؛ فالهمزة للاستفهام، و«بعدَ» ظرفُ زمانٍ منصوبٌ متعلّق بـ«يُرجى»، و«بياض» مضاف إليه مجرور، و«الرأس» مضاف إليه ثانٍ، و«يُرجى» مضارعٌ مبنيٌّ للمجهول مرفوعٌ بضمّةٍ مقدّرةٍ على الألف، و«شبابٌ» نائبُ فاعلٍ مرفوع. والملحوظ هنا تقديمُ الظرف على الفعل مع كونه معمولًا له، وهو جائزٌ لأنّ تقدّمَ المعمول على عامله لا يُخِلّ بصدارة الأداة ما دامت الهمزةُ في أوّل الكلام؛ بل إنّ التقديم أفاد غرضًا بلاغيًّا هو تعليقُ الإنكار على الظرف نفسه، فصار المنكَرُ هو رجاءُ الشباب «بعد البياض» لا رجاءَ الشباب مطلقًا. ثمّ جاءت الفقرة الثانية على وزن الأولى في التقسيم والسجع، فتحوّل الاستفهام إلى قالبٍ مكرَّرٍ يُبنى عليه التوازن.

٢- الاستفهام بـ«هل»

»هل» حرف استفهامٍ مختصٌّ بالتصديق عند جمهور المحقّقين، فلا يُطلب به تعيينُ أحد المتعادلَين، ومن ثَمّ منعوا معه «أم» المعادلة، وأوجبوا أن يكون الجواب بـ«نعم» أو «لا»[٢]. وذكر ابن هشام أنّ «هل» على قسمين: بسيطةٍ يُسأل بها عن وجود الشيء في نفسه، ومركّبةٍ يُسأل بها عن وجود شيءٍ لشيء، وأنّها تختصّ بالتصديق وتُفيد معنى التوقّع في مواضع، ولا تدخل على الشرط ولا على «إنّ» ولا على المضارع الذي يُراد به الحال عند بعضهم[٣]. وقرّر النحاة أنّها أضعفُ من الهمزة تصرّفًا، لأنّها لا تدخل على النفي، ولا تُحذف كما تُحذف الهمزة، ولا تتقدّم على حروف العطف[٤].

وقد ورد الاستفهام بـ«هل» في المُبْهِج ورودًا أقلَّ من ورود الهمزة، ومن شواهده قوله: «هَلْ في الدُّنْيا مَن سَلِمَ مِن غَدْرِها، أو نَجا مِن مَكْرِها»[٥]؛ فـ«هل» حرف استفهام لا محلّ له، و«في الدنيا» جارّ ومجرور في محلّ رفع خبرًا مقدَّمًا، و«مَن» اسمٌ موصولٌ مبتدأٌ مؤخَّر في محلّ رفع، وجملة «سلِم» صلةٌ لا محلّ لها، و«من غدرها» متعلّق بـ«سلِم». والاستفهام هنا إنكاريٌّ بمعنى النفي، أي «لا أحدَ سلِم»، ولذلك جاء بعده الموصولُ المبهم لا اسمٌ معيَّن؛ لأنّ إبهام المسؤول عنه يُعين على تعميم النفي. وقد أفاد العطفُ بـ«أو» تنويعَ الجهة لا التخيير، فالغدر جهةٌ والمكرُ جهةٌ أُخرى، ومنعُ السلامة منهما جميعًا أبلغُ في تقرير المقصود.

---

[١] المُبْهِج: ٨٨.

[٢] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٣٥٣؛ والإيضاح: ٢: ١٥٨.

[٣] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٣٥٤.

[٤] يُنظر: همع الهوامع: ٢: ١٩٥.

[٥] المُبْهِج: ٤٩.

ومنه قوله: «هَلْ لِلْمَرْءِ مِن عَمَلِهِ بُدٌّ، أَو مِن حِسابِهِ مَهْرَبٌ»[1]؛ فـ«هل» للاستفهام، و«للمرء» جارّ ومجرور في محلّ رفع خبرًا مقدَّمًا، و«من عمله» متعلّق بمحذوفٍ حالًا أو بالخبر على التوسّع، و«بُدٌّ» مبتدأٌ مؤخَّر مرفوع. وهذا الشاهد من «هل» المركّبة على تقسيم ابن هشام؛ لأنّ السؤال فيه عن وجود شيءٍ لشيء لا عن وجوده في نفسه، والمعنى إنكارُ أن يكون للمرء مهربٌ من عمله وحسابه. ويُلاحَظ أنّ الفقرتين جاءتا على نسقٍ واحد في تقديم الخبر شبهِ الجملة وتأخير المبتدأ النكرة، وهو تركيبٌ لازمٌ لا اختياريّ؛ لأنّ الابتداء بالنكرة لا يجوز إلّا بمسوّغ، وقد تحقّق المسوّغ بتقدّم الخبر شبه الجملة.

ومنه قوله في مقام الدعوة إلى اللذّة المباحة: «هَلْ لَكَ في مَجْلِسٍ تَرُوقُ زَهْرَتُهُ، وتَطِيبُ نَفْحَتُهُ»[2]؛ فـ«هل» للاستفهام، و«لك» خبرٌ مقدَّم، و«في مجلسٍ» متعلّق بمحذوفٍ، والمبتدأُ محذوفٌ تقديره «رغبةٌ» أو «حاجةٌ»، وهو حذفٌ مطّردٌ في هذا التركيب لكثرة استعماله، وجملة «تروق زهرته» في محلّ جرٍّ صفةً لـ«مجلس». والاستفهام في هذا الموضع خارجٌ إلى العَرض؛ فإنّ المصنّف لا يسأل عن وجود الرغبة، بل يعرض على صاحبه المجلسَ عرضًا لطيفًا، وهذه الصيغة من أشهر ما يُستعمل في العَرض حتى كادت تصير لازمةً له في كلام العرب. وفي تقدير المبتدأ المحذوف دليلٌ على أنّ الجملة الطلبيّة قد تُبنى على حذفٍ لا يضرّ بالمعنى لقيام القرينة العرفيّة مقامَ اللفظ.

ومنه قوله: «هَلْ يَنْفَعُ النَّدَمُ بَعْدَ فَواتِ الأَمْرِ، أَو يُغْني الأَسَفُ بَعْدَ نُزُولِ القَدَرِ»[3]؛ فـ«هل» للاستفهام، و«ينفع» مضارعٌ مرفوع، و«الندم» فاعلٌ مرفوع، و«بعدَ» ظرفٌ منصوب، و«فوات» مضاف إليه. والاستفهام إنكاريٌّ أُريد به النفيُ، ثمّ عُطف عليه استفهامٌ ثانٍ بـ«أو» على تقدير إعادة الأداة. وقد أفاد إسنادُ الفعل إلى «الندم» و«الأسف» مسندًا إليه معرّفًا بأل الجنسيّة تعميمَ النفي في كلّ ندمٍ وأسف، إذ لو نكّرهما لجاز أن يُتوهَّم قصرُ النفي على بعض أفرادهما. وهذا يكشف أنّ الاستفهام الإنكاريّ في الكتاب ليس صيغةً مفرغةً، بل يُعان عليه بوسائل أُخرى من التعريف والتقديم والتقسيم.

ويظهر من مقابلة القسمَين أنّ الثعالبيّ يستعمل الهمزةَ حيث يُريد مواجهةَ المخاطب وتقريعَه، ويستعمل «هل» حيث يُريد تقريرَ حكمٍ عامٍّ في الدنيا والعمل والقدر، أو عرضَ أمرٍ مستحسَن. وهذا التوزيع موافقٌ لطبيعة الأداتين في وضع اللغة؛ فالهمزة لصوقُها بالمخاطب أشدُّ لأنّها تدخل

---

[1] المُبْهِج: ٥٠.

[2] المصدر نفسه: ١١٢.

[3] المصدر نفسه: ٥١.

على النفي والإثبات وتُوجَّه إلى الفعل والفاعل معًا، و«هل» أدخلُ في السؤال عن وقوع النسبة مجرّدةً، فناسبت الأحكامَ الكلّيّة.

ثانياً: الاستفهام بالاسم

أسماء الاستفهام مبنيّةٌ كلُّها عند الجمهور إلّا «أيًّا» فإنّها مُعرَبةٌ لشبهها بالأسماء المضافة، وعلّة البناء فيها شبهُها بالحرف في افتقارها إلى ما بعدها ودلالتها على معنًى في غيرها[١]. ولها صدرُ الكلام كما للحرفين، ولا يعمل فيها ما قبلها إلّا في الجارّ والمضاف فإنّهما لشدّة اتّصالهما بما بعدهما يجوز أن يتقدّما، نحو «بمَن مررتَ» و«غلامَ مَن ضربتَ»[٢]. وموقعُها من الإعراب على حسب موقع ما نابت عنه: فتكون مبتدأً وخبرًا ومفعولًا وحالًا وظرفًا، وهو تفصيلٌ استقرّ عليه المتأخّرون[٣].

وأكثرُ أسماء الاستفهام دورانًا في المُبْهِج «كيف»، وهي اسمُ استفهامٍ مبنيٌّ على الفتح، يقع خبرًا إن ولِيَه ما يفتقر إلى خبر، وحالًا إن ولِيَه فعلٌ تامّ. من ذلك قوله: «كَيْفَ يَنامُ مَن لا يَدْرِي بِماذا يُصْبِحُ»[٤]؛ فـ«كيف» في محلّ نصب حالًا من فاعل «ينام» لأنّ الفعل تامّ، و«ينام» مضارعٌ مرفوع، و«مَن» موصولٌ فاعلٌ في محلّ رفع، و«لا يدري» صلةٌ لا محلّ لها، و«بماذا» جارٌّ ومجرور متعلّق بـ«يصبح»، وقد تقدّم الجارُّ على اسم الاستفهام لأنّه من المتّصل به اتّصالًا لازمًا. والغرض من الاستفهام هنا التعجّبُ الحاملُ على الإنكار، ووجهُ بلاغته أنّه علّق النومَ على الجهل بالعاقبة فجعل بينهما تنافيًا عقليًّا، وهو ضربٌ من الاحتجاج بصورة السؤال.

ومنه قوله: «كَيْفَ تَصْفُو لَكَ دُنْيا مِزاجُها الكَدَرُ، وطَبْعُها الغِيَرُ»[٥]؛ فـ«كيف» في محلّ نصب حالًا، و«تصفو» مضارعٌ مرفوعٌ بضمّةٍ مقدّرة على الواو، و«لك» متعلّق به، و«دنيا» فاعلٌ مرفوعٌ بضمّةٍ مقدّرة، وجملة «مزاجها الكدر» في محلّ رفع صفةً لـ«دنيا». والاستفهام إنكاريٌّ أُريد به نفيُ الصفاء نفيًا مؤبَّدًا؛ ولذلك عُلِّل الإنكار بجملتين اسميّتين تُفيدان الثبوت، فقال «مزاجُها الكدر» ولم يقل «تُكدَّر»، لأنّ الجملة الاسميّة أدلُّ على اللزوم، فصار الكدر عند المصنّف ذاتيًّا للدنيا لا عارضًا فيها، وهذا من دقيق المناسبة بين نوع الجملة والمعنى المقصود.

ومن أسماء الاستفهام الواردة في الكتاب «ما» في قوله: «ما أَغْنَى الحَذَرَ عَن قَدَرٍ نازِلٍ، ولا رَدَّ الحِيلَةُ حُكْمَ مالِكٍ»[٦]، على أنّ في هذا الشاهد احتمالين يستحقّان النظر: أوّلهما أن تكون «ما»

---

(١) يُنظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٢: ٣٦؛ والأصول في النحو، ٢: ١٣٠.

(٢) يُنظر: مغني اللبيب: ٢: ٤٧٦.

(٣) يُنظر: همع الهوامع: ٢: ١٩٦.

(٤) المُبْهِج: ٤٤.

(٥) المصدر نفسه: ٤٨.

(٦) المصدر نفسه: ٥٢.

نافيةً، و«أغنى» فعلًا ماضيًا، و«الحذرَ» مفعولًا به مقدَّمًا؛ وثانيهما أن تكون استفهاميّةً في محلّ رفع مبتدأً بمعنى «أيُّ شيءٍ»، والجملةُ بعدها خبرًا. والقرينة المرجِّحة للأوّل عطفُ «ولا ردّ» عليه بـ«لا» النافية؛ لأنّ النفي لا يُعطَف على الاستفهام إلّا بتقدير، وهذه المسألة من مواضع اشتباه «ما» النافية بالاستفهاميّة التي نبّه عليها ابن هشام وجعل الفصلَ فيها للسياق وحده[١]، وذكرُها هنا لازمٌ لأنّ البحث الأمين يقتضي بيانَ ما لا يُقطع فيه بالاستفهام لا حملَه عليه توسيعًا للشواهد.

ومنه قوله في التعجّب من صنيع الزمان: «مَن ذا الَّذِي أَمِنَ صُرُوفَ الأَيَّامِ فَلَمْ تَخُنْهُ»[٢]؛ فـ«مَن» اسمُ استفهامٍ مبنيٌّ على السكون في محلّ رفع مبتدأ، و«ذا» اسمُ إشارةٍ خبرٌ في محلّ رفع، أو تكون «مَن ذا» بمنزلة اسمٍ واحدٍ على مذهبٍ آخر، و«الذي» موصولٌ صفةٌ أو بدل، وجملة «أمِن» صلةٌ لا محلّ لها، و«صروف» مفعولٌ به منصوب، والفاء عاطفةٌ، و«لم تخنه» مجزومٌ بـ«لم» والفاعلُ مستترٌ عائدٌ على الصروف. والاستفهام هنا نفيٌ في صورة السؤال، ووجهُ العناية بتركيبه أنّ إلحاق «ذا» بـ«مَن» يُفيد زيادةَ تنبيهٍ وتشويقٍ إلى الجواب، فيكون الإنكارُ آكدَ من قولنا «مَن أمِن»؛ لأنّ الإشارة تستدعي معيَّنًا، فإذا انتفى المعيَّنُ كان انتفاؤه أبلغَ في التعميم.

ومنه قوله: «أَيْنَ الَّذِينَ جَمَعُوا فَأَوْعَوْا، وبَنَوْا فَأَعْلَوْا»[٣]؛ فـ«أين» اسمُ استفهامٍ مبنيٌّ على الفتح في محلّ رفع خبرٍ مقدَّم، و«الذين» موصولٌ مبتدأٌ مؤخَّر في محلّ رفع، وجملة «جمعوا» صلةٌ لا محلّ لها، والفاءُ للتعقيب، و«أوعَوا» معطوفٌ عليه. والاستفهام عن المكان هنا مصروفٌ عن حقيقته إلى التقريع والتذكير بالفناء، وهو أسلوبٌ مأثورٌ في الوعظ؛ إذ إنّ السائل يعلم أنّهم في القبور، فالسؤال إنّما هو استحضارٌ لصورة الغياب. ويُلاحَظ أنّ الأفعال جاءت كلُّها ماضيةً معطوفةً بالفاء لتوالي الأحداث على نسقٍ سريع، ثمّ تُرك الجواب مسكوتًا عنه، والسكوتُ عن الجواب في هذا الموضع أبلغُ من ذكره لأنّه يُحيل المخاطبَ على ما يعلمه بنفسه.

ومن شواهد «كم» الخبريّة المتداخلة مع الاستفهاميّة قوله: «كَمْ مِن قَوِيٍّ صَرَعَهُ ضَعِيفٌ، وعَزِيزٍ أَذَلَّهُ حَقِيرٌ»[٤]؛ و«كم» هنا خبريّةٌ لا استفهاميّة، وهي في محلّ رفع مبتدأ، و«من قويٍّ» بيانٌ لمجرورها، وجملة «صرعه ضعيف» في محلّ جرٍّ صفةً لـ«قويّ»، والخبرُ محذوفٌ أو هو الجملةُ بعدها على اختلاف التقديرين. وإنّما أوردتُه في هذا الموضع للتفريق لا للاستشهاد؛ فإنّ «كم» الاستفهاميّة يُسأل بها عن عددٍ مجهول ويُنصب مفردُها، و«كم» الخبريّة يُراد بها التكثير ويُجرّ مفردُها بـ«من» أو بالإضافة، والشاهدُ من الثاني بدليل جرّ ما بعدها ودلالة السياق على التكثير. وقد خلا الكتاب في حدود استقرائي من «كم» الاستفهاميّة، كما خلا من «متى» و«أيّان»

---

[١] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٣٢١–٣٢٥.

[٢] المُبْهِج: ٥٣.

[٣] المصدر نفسه: ٥٤.

[٤] المصدر نفسه: ٥٥.

و«أنّى» و«أيّ» الاستفهاميّة، وهو خلوٌّ يُفسَّر بأنّ هذه الأدوات موضوعةٌ للسؤال عن الزمان والحال والتعيين، ومقامُ الوعظ والحكمة لا يحتاج إلى تعيينٍ بقدر ما يحتاج إلى إنكارٍ وتعميم.

ثالثاً: خروج الاستفهام عن حقيقته

قرّر البلاغيون أنّ الاستفهام قد يُخرَج عن معناه الأصليّ إلى أغراضٍ تُفهَم من السياق، وعدّوا منها الإنكارَ والتقريرَ والتعجّبَ والتهويلَ والتوبيخَ والاستبطاءَ والتمنّي والنفيَ والأمرَ والنهي، وجعلوا المدارَ في ذلك على قرينةٍ تصرف اللفظَ عن ظاهره، ومنها علمُ المتكلّم بالمسؤول عنه[١]. وفرّق القزوينيّ بين الإنكاريّ التوبيخيّ الذي يكون ما بعده واقعًا ولكنّه مستقبَحٌ، والإنكاريّ التكذيبيّ الذي يكون ما بعده غيرَ واقعٍ أصلًا[٢]. ونبّه ابن هشام على أنّ الاستفهام إذا أُريد به النفي جاز أن يُعطَف عليه بما يُعطَف على المنفيّ، وأن يقع بعده «إلّا»، وهي من أوضح القرائن اللفظيّة على العدول[٣].

وقد تبيّن من الشواهد المتقدّمة أنّ الاستفهام في المُبْهِج لم يأتِ على حقيقته في موضعٍ واحدٍ منها، بل خرج في جميعها إلى أغراض أُخَر؛ والجامعُ بينها ثلاثة أغراض كبرى يحسن جمعُها هنا وربطُها بعللها.

فأمّا الإنكارُ المرادُ به النفي فهو أغلبُها، ومظهرُه أن يكون المستفهَم عنه أمرًا يعلم المصنّف والمخاطبُ معًا انتفاءَه، كقوله «هَلْ في الدُّنْيا مَن سَلِمَ مِن غَدْرِها»[٤] وقوله «مَن ذا الَّذِي أَمِنَ صُرُوفَ الأَيَّامِ»[٥]؛ فالسؤال في الموضعين عن موجودٍ مفقود، والجوابُ مقطوعٌ به قبل السؤال. وقرينةُ العدول في الأوّل إبهامُ الموصول وتعميمُ الجهات، وفي الثاني اقترانُ «ذا» بـ«مَن» على وجهٍ يستدعي تعيينًا لا سبيل إليه. وأثرُ هذا الأسلوب في الوعظ أنّه يُخرج الحكمَ من دعوى المتكلّم إلى إقرار المخاطب، فيصير المخاطبُ شاهدًا على نفسه لا مُتلقّيًا لخبرٍ يستطيع ردَّه، وهذه هي الفائدة التي من أجلها آثر المصنّف الاستفهامَ على الخبر المصرَّح.

وأمّا التعجّبُ فمظهرُه أن يكون المستفهَم عنه أمرًا واقعًا لكنّه مستغرَبٌ في العقل، كقوله «كَيْفَ يَنامُ مَن لا يَدْرِي بِماذا يُصْبِحُ»[٦]؛ فإنّ النومَ واقعٌ لا شكّ فيه، وإنّما تعجّب المصنّف من اجتماعه مع الجهل بالعاقبة. والفرق بينه وبين الإنكار المحض أنّ الإنكار يُنفي وقوعَ الفعل والتعجّبَ يُقرّ وقوعَه ويستغربه، وهذا فرقٌ يُدرَك بالقرينة العقليّة لا باللفظ. ويُلاحَظ أنّ المصنّف اختار «كيف»

---

[١] يُنظر: الإيضاح: ٢: ١٦٠–١٦٦.

[٢] يُنظر: المصدر نفسه: ٢: ١٦٢.

[٣] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٣١.

[٤] المُبْهِج: ٤٩.

[٥] المصدر نفسه: ٥٣.

[٦] المصدر نفسه: ٤٤.

لهذا الغرض في أكثر مواضعه، وذلك موافقٌ لوضعها؛ لأنّها سؤالٌ عن الهيئة والحال، والتعجّبُ في أصله استغرابٌ لهيئةٍ لا لوجودٍ.

وأمّا التقريرُ فمظهرُه دخولُ الهمزة على النفي، كقوله «أَلَسْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الأَيَّامَ دُوَلٌ»[١]؛ فإنّ المقصود إثباتُ العلم لا السؤالُ عنه، وقد نصّ البلاغيون على أنّ الهمزة إذا وليها نفيٌ انقلب المعنى إلى إثباتٍ مؤكَّد. وقد استعمل المصنّف هذا الضرب في مواضع الاحتجاج على المخاطب بما لا يستطيع إنكاره، ثمّ بنى عليه الأمرَ أو النهيَ في الفقرة التالية، فصار الاستفهام التقريريّ عنده مقدّمةً منطقيّةً للطلب. ومن هنا تظهر علاقةٌ بنائيّةٌ بين مباحث هذا الفصل؛ إذ يتقدّم الاستفهامُ ليُثبِت المقدّمة، ويتأخّر الأمرُ أو النهيُ ليُرتِّب النتيجة، وهو بناءٌ خطابيٌّ محكمٌ يكشف عن وعيٍ بوظائف الأساليب لا عن مجرّد تنويعٍ لفظيّ.

ويُضاف إلى هذه الأغراض الثلاثة غرضان أقلُّ ورودًا: العَرضُ في قوله «هَلْ لَكَ في مَجْلِسٍ»[٢]، والاستعطافُ في قوله «أَما تَرْحَمُ مُشْتاقاً»[٣]؛ وكلاهما من مواضع تحوّل الاستفهام إلى طلبٍ لطيفٍ يُراد به حملُ المخاطب على الفعل دون إلزام. وقد آثر المصنّف هاتين الصيغتين في مقامَي المؤانسة والغزل، وآثر الإنكارَ والتقريرَ في مقامَي الوعظ والوصيّة، وهو توزيعٌ يؤكّد أنّ اختيار الأداة والغرض عنده تابعٌ لمقتضى الحال على ما يقرّره أهل المعاني.

رابعاً: صدارة أداة الاستفهام وموقع الجملة من الإعراب

من أحكام الاستفهام التي عُني بها النحاة لزومُ تصدير أداته؛ وعلّته أنّ الاستفهام معنًى طارئٌ على الجملة كلّها، فلو تأخّرت الأداةُ لَلَزِم إفهامُ السامع الخبرَ أوّلًا ثمّ نقضُه، وفي ذلك من التخليط ما لا يليق بوضع اللغة[٤]. وقد استُثني من ذلك تقدّمُ الجارّ والمضاف لشدّة الاتّصال، وتقدّمُ حرف العطف على الهمزة خاصّةً على اختلافٍ في تأويله[٥]. وقرّروا كذلك أنّ جملة الاستفهام لا تكون صفةً ولا حالًا ولا خبرًا عن مبتدأٍ إلّا بتقديرٍ أو بواسطة قول محذوف؛ لأنّها إنشائيّةٌ والإنشاءُ لا يُخبَر به ولا يُوصَف به عند الجمهور[٦].

وقد جرى المُبْهِج على هذا الأصل جريًا مطّردًا؛ فأداةُ الاستفهام في شواهده كلّها صدرُ الفقرة لا يتقدّمها إلّا ما استُثني، كما في قوله «بِماذا يُصْبِحُ»[٧] حيث تقدّم الجارُّ على «ما» الاستفهاميّة

---

[١] المُبْهِج: ٤٦.

[٢] المصدر نفسه: ١١٢.

[٣] المصدر نفسه: ١١٠.

[٤] يُنظر: الكتاب: ٣: ١٧٢؛ وشرح المفصّل: ٨: ١٥٢.

[٥] يُنظر: مغني اللبيب: ٢: ٤٧٦.

[٦] يُنظر: همع الهوامع: ٢: ١٩٨.

[٧] المُبْهِج: ٤٤.

المحذوفةِ الألفِ لدخول الجارّ عليها، وهو الحذف الذي نصّ عليه النحاة في «لِمَ» و«بِمَ» و«عَمَّ». ولم يقع في الكتاب موضعٌ تأخّرت فيه الأداةُ عن معمولها المستقلّ، ولا موضعٌ فُصل فيه بينها وبين جملتها بأجنبيّ، وهو ما يدلّ على أنّ الثعالبيّ يلتزم الأصولَ النحويّة المستقرّة ولا يُجيز لنفسه من التوسّع ما يُجيزه الشعراءُ في الضرورة.

وأمّا موقع جملة الاستفهام في الكتاب فلها ثلاثة مواقع: أن تكون مستقلّةً ابتدائيّةً لا محلّ لها من الإعراب، وهو الأغلب كما في «أَيْنَ الَّذِينَ جَمَعُوا»[1]؛ وأن تكون جوابًا لشرطٍ أو تعليلًا لما قبلها فتكون في محلّ ما قبلها أو لا محلّ لها على حسب التقدير؛ وأن تقع محكيّةً بعد قولٍ مذكورٍ أو مقدَّر فتكون في محلّ نصب مفعولًا به، وهو ما يُخرِّج به النحاة كلَّ ما ظاهرُه وقوعُ الإنشاء موقعَ المفرد. ولم أقف في الكتاب على جملة استفهامٍ واقعةٍ صفةً ولا حالًا، وهذا موافقٌ لما قرّره الجمهور من منع ذلك؛ فيكون النصُّ شاهدًا على القاعدة بخلوّه منها كما يكون شاهدًا عليها بوقوعها فيه، على ما تقدّم بيانُه في مبحث النداء من أنّ غياب الظاهرة قد يكون دالًّا كحضورها.

---

[1] المصدر نفسه: ٥٤.

المبحث الثالث

جملة الأمر

الأمر في اللغة نقيضُ النهي، وهو الطلبُ على جهة الإلزام، وفي اصطلاح النحاة صيغةٌ يُطلب بها الفعلُ من الفاعل المخاطَب على وجه الاستعلاء. وقد جعله سيبويه بابًا من أبواب الفعل، ونصّ على أنّ فعل الأمر مبنيٌّ لأنّه لم يُشابه الاسمَ فلم يستحقّ الإعراب، وأنّه «إنّما يُبنى على ما يسكن عليه آخرُه في الوقف»، فرجع البناءُ عنده إلى أصل الوضع لا إلى عامل[١]. وخالف الكوفيون فرأوا أنّ فعل الأمر مُعرَبٌ مجزومٌ بلام الأمر المقدَّرة، فأصلُ «اضربْ» عندهم «لِتَضربْ»، ثمّ حُذفت اللامُ وحرفُ المضارعة وبقي أثرُ الجزم؛ ورُدّ عليهم بأنّ الحذف لا يترك أثرًا لازمًا، وبأنّ الصيغة تُبنى على حذف النون والعلّة كما تُبنى على السكون، وهذا حكمُ المبنيّ لا المُعرَب، ونُقل الخلاف على وجهه في الإنصاف[٢].

أوّلاً: الأمر بصيغة «افعَلْ»

١- المبنيّ على السكون

هذا أصلُ صيغ الأمر وأكثرُها، وحكمُه البناءُ على السكون إذا كان صحيح الآخر غيرَ متّصلٍ بشيء، وعلّةُ البناء عند البصريين ما تقدّم من أنّه لم يُشابه الاسمَ فبُني، وأمّا المسوّغ للابتداء بالساكن بعد حذف حرف المضارعة فهو همزةُ الوصل المجتلبةُ للنطق، وهي تسقط في الدرج[٣]. وقد وردت هذه الصيغة في المُبْهِج بكثرةٍ ظاهرة، من ذلك قوله في باب الدعاء: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنا مِمَّنْ تُبْقِيهِ ما شاءَ كَيْفَ شاءَ»[٤]؛ فـ«اجعلْ» فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السكون، وفاعلُه مستترٌ وجوبًا تقديره «أنت»، و«نا» ضميرٌ متّصلٌ في محلّ نصب مفعولًا أوّل، و«ممّن» جارٌّ ومجرور في محلّ نصب مفعولًا ثانيًا لأنّ «جعل» هنا من أفعال التصيير المتعدّية إلى مفعولين. والأمرُ في هذا الموضع خارجٌ عن حقيقته إلى الدعاء لعلوّ رتبة المخاطب، على ما قرّره ابن هشام، ولم تتغيّر الصيغةُ لذلك في شيء؛ لأنّ العدولَ في هذا الباب معنويٌّ لا لفظيّ.

ومنه قوله: «اللَّهُمَّ أَخْرِجْنا من ظُلُماتِ الوَهْمِ إلى نُورِ الفَهْمِ»[٥]؛ فـ«أخرِجْ» فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السكون، والهمزةُ فيه همزةُ قطعٍ لأنّه من الرباعيّ «أخرجَ» لا من الثلاثيّ، وهذا فرقٌ صرفيٌّ دقيقٌ ينبغي التنبّه له في هذا الباب؛ إذ همزةُ الوصل إنّما تُجتلَب في أمر الثلاثيّ المكسور العين

---

[١] يُنظر: الكتاب، ١: ١٣، ٣: ٧.

[٢] يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المسألة ٧٢.

[٣] يُنظر: شرح المفصّل، ٧: ٥٩؛ والأصول في النحو، ٢: ١٥٣.

[٤] المُبْهِج: ٣٠.

[٥] المصدر نفسه: ٣٠.

أو المضمومها، فأمّا الرباعيّ فهمزتُه أصليّةٌ ثابتةٌ في الدرج والوقف. و«نا» مفعولٌ به في محلّ نصب، و«من ظلمات» جارّ ومجرور متعلّق بالفعل، و«إلى نور» متعلّقٌ به كذلك. وقد أفاد تعليقُ الفعل بحرفَي الابتداء والانتهاء معنى الانتقال التامّ، وهو معنًى لا يتحقّق بالفعل وحده؛ فصار المتعلَّقان جزءًا من أداء الدلالة لا فضلةً فيها.

ومنه قوله: «اللَّهُمَّ هَبْ لنا عافِيةً كافِيَةً، واجْعَلْها عَلَيْنا واقِيَةً باقيَةً»[١]؛ فـ«هَبْ» فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السكون، وهو من «وهَبَ يهَبُ» فحُذفت الواوُ في المضارع لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ مقدّرة، ثمّ حُذف حرفُ المضارعة في الأمر فبقي «هَبْ» على حرفين، واستُغني عن همزة الوصل بتحرّك الأوّل. و«لنا» متعلّق به، و«عافيةً» مفعولٌ به منصوب، و«كافيةً» نعتٌ. ثمّ عُطف «واجعلْها» على «هَبْ» فنُصب الضميرُ مفعولًا أوّل و«واقيةً» مفعولًا ثانيًا و«باقيةً» نعتًا له. والملحوظ في هذا الشاهد أنّ عطف الأمر على الأمر أفاد ترتيبًا في المطلوب: هبةً أوّلًا وإدامةً ثانيًا، وأنّ توالي الأوصاف على صيغة «فاعِلة» جعل الفقرةَ متوازنةً موازنةً تامّة، فالتقى غرضُ الطلب بغرض الصنعة في تركيبٍ واحد.

ومنه في باب الوصايا قوله: «أَبا مَنْصُورٍ المَغْرُورَ أَقْصِرْ، وأَبْصِرْ طُرُقَ أَصْحابِ الرَّشادِ»[٢]؛ فـ«أقصِرْ» فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السكون وهمزتُه همزةُ قطعٍ لأنّه من «أقصرَ» الرباعيّ، وفاعلُه مستترٌ تقديره «أنت»، وهو لازمٌ لا مفعولَ له؛ ثمّ عُطف عليه «وأبصِرْ» وهو متعدٍّ، فنُصب «طرقَ» مفعولًا به، و«أصحاب» مضافٌ إليه مجرور، و«الرشاد» مضاف إليه ثانٍ. وفي تجاور الفعلين اللازم والمتعدّي على نسقٍ واحدٍ من الوزن فائدةٌ أسلوبيّة، هي أنّ المصنّف قدّم الكفَّ عن الباطل ثمّ الإقدامَ على الحقّ، فبدأ بالتخلية وأتبعها بالتحلية، وهو ترتيبٌ مأثورٌ في باب الوصيّة. وقد سبق الأمرَ نداءٌ محذوفُ الحرف، فصار النداءُ توطئةً والأمرُ مقصودًا، على ما بُيّن في المبحث الأوّل.

ومنه قوله في أدب السلطان: «اعْدِلْ في حُكْمِكَ تَأْمَنْ، وأَنْصِفْ رَعِيَّتَكَ تَسْلَمْ»[٣]؛ فـ«اعدِلْ» فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السكون وهمزتُه همزةُ وصل، و«في حكمك» متعلّق به، و«تأمَنْ» مضارعٌ مجزومٌ في جواب الأمر وعلامةُ جزمه السكون، وفاعلُه مستترٌ تقديره «أنت». وهذا الشاهد من أنفس شواهد الباب؛ لأنّه يجمع بين الصيغة والعمل، فيدلّ على أنّ الأمر في المُبْهِج ليس صيغةً مجرّدةً بل عاملًا يُجزَم في جوابه المضارعُ لتضمّنه معنى الشرط، إذ التقدير «إن تعدلْ تأمَنْ». وقد أعاد المصنّف التركيبَ نفسَه في الفقرة الثانية بالعطف، فجعل «أنصِفْ» و«تسلَمْ» نظيرَي

---

[١] المُبْهِج: ٣١.

[٢] المصدر نفسه: ٨٦.

[٣] المصدر نفسه: ٤١.

«اعدِلْ» و«تأمَنْ»، فتحقّقت الموازنةُ في الصيغة والوزن والفاصلة جميعًا، وهو من إحكام بناء الفقرة عنده.

٢- المبنيّ على حذف حرف العلّة

إذا كان الفعل معتلَّ الآخر بُني أمرُه على حذف حرف العلّة نيابةً عن السكون؛ لأنّ حرف العلّة ثقيلٌ لا يُسكَّن، فحُذف كما يُحذف في المضارع المجزوم[١]. وقد وردت هذه الصيغة في المُبْهِج في مواضع، منها قوله: «اِرْضَ بِما قُسِمَ لَكَ تَسْتَرِحْ، ولا تَطْلُبْ ما مُنِعْتَ تَنْدَمْ»[٢]؛ فـ«ارضَ» فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذف حرف العلّة وهو الألف، والفتحةُ قبلها دليلٌ عليها، وفاعلُه مستترٌ تقديره «أنت»، و«بما» جارٌّ ومجرور متعلّق به، و«قُسِمَ» فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهول والجملةُ صلةٌ لا محلّ لها، و«تستَرِحْ» مضارعٌ مجزومٌ في جواب الأمر. والملحوظ أنّ المصنّف قابل الأمرَ بالنهي في الفقرة الثانية، وجعل لكلٍّ منهما جوابًا مجزومًا، فصارت البنيةُ الطلبيّة مزدوجةً: أمرٌ ونتيجتُه، ونهيٌ ونتيجتُه؛ وفي ذلك من إحكام المقابلة ما يشهد بأنّ الصنعة عنده لا تنفصل عن التركيب.

ومنه قوله: «اِعْفُ عَمَّنْ ظَلَمَكَ، وأَعْطِ مَنْ حَرَمَكَ»[٣]؛ فـ«اعفُ» فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذف حرف العلّة وهو الواو، والضمّةُ قبلها دليلٌ عليها، و«عمّن» جارٌّ ومجرور متعلّق به، وأصلُه «عن مَن» فأُدغمت النونُ في الميم، و«ظلمك» صلةُ الموصول لا محلّ لها؛ ثمّ عُطف «وأعطِ» وهو مبنيٌّ على حذف الياء والكسرةُ قبلها دليلٌ عليها، و«مَن» مفعولٌ به في محلّ نصب. وفي هذا الشاهد اجتمعت الأنواعُ الثلاثة لحرف العلّة المحذوف في الأمر: الألفُ في الشاهد السابق، والواوُ والياءُ في هذا الشاهد، فصار الكتابُ مستوعبًا لصور هذه القاعدة الصرفيّة استيعابًا يُغني الباحثَ عن التمثيل من غيره. أمّا الوظيفة الدلاليّة فقائمةٌ على المفارقة بين الجزاء والإحسان، وقد أعانها الجناسُ بين «ظلمك» و«حرمك.«

ومنه قوله: «اِسْعَ في صَلاحِ يَوْمِكَ، ولا تَشْتَغِلْ بِما لَيْسَ مِن هَمِّكَ»[٤]؛ فـ«اسعَ» فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذف الألف، و«في صلاح» متعلّق به، و«يومك» مضافٌ إليه مجرور. والأمرُ هنا إرشاديٌّ لا إلزاميّ؛ لأنّ المصنّف واعظٌ لا سلطانٌ آمر، وهذا هو الضرب الذي سمّاه البلاغيون الأمرَ المرادَ به الإرشاد، وقرينتُه أنّ المأمورَ به من مصالح المخاطب لا من حقوق الآمر. ويُلاحَظ أنّ الفقرة بُنيت على مقابلةٍ بين ما يُطلَب وما يُترَك، وهي طريقةٌ مطّردةٌ في وصايا الكتاب؛ إذ يُشفِع المصنّف كلَّ أمرٍ بنهيٍ يُحدّد له نطاقه، فيتبيّن أنّ الأمر والنهي عنده وجهان لبناءٍ واحد لا بابان منفصلان.

---

[١] يُنظر: شرح التسهيل، ١: ٦٠.

[٢] المُبْهِج: ٤٥.

[٣] المصدر نفسه: ٤٣.

[٤] المصدر نفسه: ٤٦.

٣- المبنيّ على حذف النون

إذا اتّصل بفعل الأمر ألفُ الاثنين أو واوُ الجماعة أو ياءُ المخاطبة بُني على حذف النون؛ لأنّ نونَ الرفع لا تدخل إلّا على المضارع المُعرَب، فحُذفت من الأمر كما تُحذف من المضارع المجزوم[١]. وقد جاء هذا النمط في المُبْهِج قليلًا بالنسبة إلى ما قبله، من ذلك قوله: «خُذُوا من الدُّنْيا ما صَفا، ودَعُوا ما كَدِرَ»[٢]؛ فـ«خُذوا» فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذف النون، وواوُ الجماعة ضميرٌ متّصلٌ في محلّ رفع فاعلًا، وهو من «أخَذَ» المهموز الفاء فحُذفت همزتُه في الأمر تخفيفًا على غير قياسٍ في أفعالٍ معدودة، و«من الدنيا» متعلّق به، و«ما» موصولٌ مفعولٌ به في محلّ نصب، و«صفا» صلةٌ لا محلّ لها. ثمّ عُطف «ودَعُوا» وهو مبنيٌّ على حذف النون كذلك، وقد أُميت ماضيه فلم يُستعمل منه إلّا الأمرُ والمضارع. وفي توجيه الخطاب إلى الجماعة بعد إفراده في الفقر السابقة نقلٌ للوصيّة من الشخص إلى العموم، وهو تعميمٌ يُناسب أن تُختَم به المواعظ.

ومنه قوله: «اِعْلَمُوا أَنَّ الأَيَّامَ قِصارٌ، وأَنَّ الأَعْمارَ أَعْمارُ»[٣]؛ فـ«اعلَموا» فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذف النون والواوُ فاعل، و«أنّ» حرفٌ مشبَّهٌ بالفعل، و«الأيّامَ» اسمُها منصوب، و«قصارٌ» خبرُها مرفوع، والمصدرُ المؤوَّل من «أنّ» ومعموليها في محلّ نصب مفعولًا به لـ«اعلموا». وقد آثر المصنّف صيغةَ الأمر «اعلَموا» على الخبر المجرّد؛ لأنّ الأمر بالعلم يستدعي إقبال النفس على المعلوم إقبالَ الطالب، فيثبت في القلب ثبوتًا لا يثبته الإخبار. وهذا من مواضع ما قرّره البلاغيون من أنّ الأمر بالشيء المعلوم إنّما يُراد به التنبيهُ على وجوب استحضاره، لا تحصيلُه ابتداءً.

ثانياً: الأمر بالمضارع المقرون بلام الأمر

لام الأمر حرفٌ يجزم المضارع، وأصلُ حركتها الكسرُ، وتُسكَّن بعد الواو والفاء و«ثمّ»؛ وموضوعُها عند النحاة الأمرُ الغائب، وقد يُؤمَر بها المتكلّم نحو «لِنَقُمْ»، وأمّا المخاطب فالأصل فيه صيغةُ «افعَلْ» ولا يُؤمَر باللام إلّا قليلًا[٤]. وذهب الرضيّ إلى أنّ اللام هي الأصل في الدلالة على الأمر، وأنّ صيغة «افعَلْ» مختصرةٌ منها اختصارًا لكثرة الاستعمال، وهو قريبٌ من مذهب الكوفيين وإن اختلف مأخذُه[٥]. وقرّر ابن هشام أنّ حذف اللام مع بقاء الجزم لا يجوز في النثر

---

[١] يُنظر: همع الهوامع١: ٥٨.

[٢] المُبْهِج: ٤٧.

[٣] المصدر نفسه: ٤٨.

[٤] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٢٢٨؛ وشرح المفصّل: ٧: ٦٢.

[٥] يُنظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٢: ٢٤٧.

ويجوز في الشعر على قلّة، وأنّ المضارع المجزوم بها باقٍ على دلالته على الحدوث فلذلك كان الأمرُ بها أوسعَ زمانًا من الأمر بالصيغة[1].

وقد وردت هذه الصيغة في المُبْهِج في مواضع تدلّ على وعيٍ بوظيفتها، منها قوله: «لِيَتَّقِ اللهَ مَن أُوتِيَ سُلْطاناً، ولْيَعْلَمْ أَنَّ فَوْقَهُ سُلْطاناً»[2]؛ فاللامُ لامُ الأمر حرفٌ لا محلّ له، و«يتَّقِ» مضارعٌ مجزومٌ بها وعلامةُ جزمه حذفُ حرف العلّة، و«اللهَ» مفعولٌ به منصوب، و«مَن» موصولٌ فاعلٌ في محلّ رفع، و«أُوتِيَ» ماضٍ مبنيٌّ للمجهول والجملةُ صلةٌ لا محلّ لها، و«سلطانًا» نائبُ فاعل على أحد الوجهين أو مفعولٌ ثانٍ. والدلالة النحويّة هنا بيّنةٌ في اختيار اللام؛ لأنّ المأمورَ غائبٌ موصولٌ لا مخاطبٌ حاضر، فلم تصلح له صيغةُ «افعَلْ»، فتعيّنت اللام. وأمّا الوظيفة البلاغية فإنّ الغَيبة أعانت على التعميم، إذ صار الأمرُ متناولًا كلَّ ذي سلطان، وفي تكرار لفظ «سلطانًا» في الفقرتين جناسٌ تامٌّ يُقابل بين سلطان الأرض وسلطان السماء.

ومنه قوله: «لِيُنْظِرِ المَدِينَ مَن أَمْهَلَهُ اللهُ، ولْيَرْحَمِ الضَّعِيفَ مَن قَوَّاهُ»[3]؛ فاللامُ لامُ الأمر، و«يُنظِرْ» مضارعٌ مجزومٌ بها وحُرِّك آخرُه بالكسر لالتقاء الساكنين مع همزة الوصل في «المدين» على تقدير الوصل، و«المدينَ» مفعولٌ به منصوب، و«مَن» فاعل. ثمّ عُطف «ولْيَرحَمِ» فسُكِّنت اللامُ بعد الواو على ما هو القياس، وهذا التسكينُ من العلامات النحويّة الدقيقة التي تُميّز لام الأمر عن لام الجرّ؛ فإنّ لام الجرّ لا تُسكَّن بعد العاطف. وقد أفاد بناءُ الفقرتين على معادلة الجزاء بالعمل — إنظارٌ لمن أُنظِر، ورحمةٌ لمن قُوِّي — معنى أنّ الأمر الشرعيّ مبنيٌّ على مقابلة النعمة بشكرها، وهو معنًى يُقوّيه الإسنادُ إلى الموصول لما فيه من التعليل بالصلة.

ومنه قوله: «فَلْيَنْظُرِ العاقِلُ في عاقِبَةِ أَمْرِهِ، ولْيَقِسْ غَداً بِيَوْمِهِ»[4]؛ فالفاءُ عاطفةٌ أو للتعليل، واللامُ لامُ الأمر مسكَّنةٌ بعد الفاء، و«ينظُرْ» مضارعٌ مجزوم، و«العاقلُ» فاعلٌ مرفوع، و«في عاقبة» متعلّق به؛ ثمّ عُطف «ولْيَقِسْ» وهو مجزومٌ بالسكون، وحُذفت واوُه في المضارع لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، و«غدًا» مفعولٌ به منصوب، و«بيومه» متعلّق بالفعل. والملاحظ أنّ المصنّف عدل هنا عن مخاطبة المخاطب إلى الأمر بالغائب الموصوف بالعقل، وفي ذلك لطفٌ في الخطاب؛ إذ لم يُصرّح بأنّ مخاطبَه غيرُ عاقل، ولكنّه علّق الأمرَ على وصف العقل، فمن أراد أن يكون عاقلًا لزمه المأمورُ به. وهذا ضربٌ من الإلزام غيرِ المباشر لا تُؤدّيه صيغةُ «افعَلْ» بحال.

ويُستفاد من هذه الشواهد أنّ اللام في المُبْهِج لم تُستعمل عند المصنّف إلّا حيث يمتنع فعلُ الأمر أو يقلّ حسنُه، أي حيث كان المأمورُ غائبًا أو موصوفًا بوصفٍ يُعلَّق عليه الحكم. ولم يقع

---

[1] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٢٢٩.

[2] المُبْهِج: ٤١.

[3] المصدر نفسه: ٤٣.

[4] المصدر نفسه: ٤٩.

في الكتاب في حدود استقرائي أمرٌ باللام للمتكلّم نحو «لِنَفعَلْ»، ولا أمرٌ باللام للمخاطب نحو «لِتَفعَلْ»، وهو خلوٌّ متوقَّعٌ لأنّ الأوّل قليلٌ في العربيّة أصلًا، والثاني تقتضي البلاغةُ العدولَ عنه إلى الصيغة المباشرة لما فيها من القوّة.

ثالثاً: النائب عن فعل الأمر: المصدر واسم الفعل

أجاز النحاة أن يُنابَ عن فعل الأمر بمصدره منصوبًا بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، نحو «صبرًا» أي «اصبِرْ»، وشرطوا أن يكون المصدرُ بدلًا من اللفظ بالفعل، وأن يقوم مقامه في الدلالة على الطلب[١]. وأجازوا كذلك النيابةَ باسم الفعل، وهو ما ناب عن الفعل في العمل والمعنى ولم يقبل علاماته، نحو «صَهْ» و«مَهْ» و«رُوَيدَك» و«دُونَك» و«عَليكَ» و«إليكَ»؛ وقرّروا أنّ أسماء الأفعال أبلغُ من أفعالها لما فيها من الإيجاز مع القوّة في الدلالة، وأنّها مبنيّةٌ لا محلَّ لها من الإعراب، وتعمل عملَ أفعالها في الرفع والنصب[٢]. وذهب الرضيّ إلى أنّ الكافَ اللاحقةَ لها حرفُ خطابٍ لا محلَّ له، وذهب بعضُهم إلى أنّها مضافٌ إليه في نحو «رُوَيدَك»، ورجّح المتأخّرون الأوّلَ في الجميع[٣].

وقد ورد النائبُ عن فعل الأمر في المُبْهِج في مواضع، أظهرُها قوله: «يا واصِفَ الكَأْسِ بِتَشْبِيهِهِ، دُونَكَ وَصْفاً عالِيَ القَدْرِ»[٤]؛ فـ«دونَك» اسمُ فعلِ أمرٍ مبنيٌّ على الفتح بمعنى «خُذْ»، والكافُ حرفُ خطابٍ لا محلّ له من الإعراب، وفاعلُه مستترٌ وجوبًا تقديره «أنت»، و«وصفًا» مفعولٌ به منصوبٌ به لأنّه عاملٌ عملَ فعله، و«عاليَ القدر» نعتٌ منصوبٌ لـ«وصفًا» وهو مضافٌ ومضافٌ إليه. والوظيفة البلاغية لهذا الاختيار دقيقة؛ فإنّ المقام مقامُ مفاخرةٍ أدبيّة، والمصنّف يعرض وصفَه على من تقدّمه في وصف الكأس، فناسب المقامَ لفظٌ موجزٌ قويٌّ فيه معنى التحدّي والمناولة معًا، وهو ما لا يتأدّى بـ«خُذْ» لخلوّها من معنى الإحضار الذي في «دونَك.«

ومنه قوله: «مَهْلاً أَيُّها الغافِلُ، فَما بَعْدَ الغَفْلَةِ إلّا الحَسْرَةُ»[٥]؛ فـ«مهلًا» مصدرٌ نائبٌ عن فعل الأمر منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا تقديره «أمهِلْ» أو «تمهَّلْ»، و«أيُّها» منادى نكرةٌ مقصودةٌ مبنيٌّ على الضمّ في محلّ نصب، و«الغافلُ» صفةٌ مرفوعةٌ على اللفظ، والفاءُ للتعليل، و«ما» نافية، و«بعدَ الغفلة» خبرٌ مقدَّم، و«إلّا» أداةُ حصر، و«الحسرةُ» مبتدأٌ مؤخَّر مرفوع. وقد اجتمع في هذه الفقرة أمرٌ بالمصدر ونداءٌ محذوفُ الحرف وحصرٌ بالنفي والاستثناء، فتضافرت ثلاثةُ

---

[١] يُنظر: الكتاب: ١: ٢٥٣؛ وشرح التسهيل: ٢: ١٩٦.

[٢] يُنظر: شرح المفصّل: ٤: ٧٢؛ وهمع الهوامع: ٢: ٤٧.

[٣] يُنظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٣: ٧٩.

[٤] المُبْهِج: ١١٤.

[٥] المصدر نفسه: ٥٠.

أساليب على غرضٍ واحدٍ هو التحذير. والعدولُ إلى المصدر هنا مقصودٌ؛ لأنّ المصدر يدلّ على الحدث مجرّدًا من الزمان، فصار الطلبُ به كأنّه حكمٌ مطلقٌ لا فعلٌ مؤقَّت.

ومنه قوله: «صَبْراً على ما تَكْرَهُ، تَظْفَرْ بِما تُحِبُّ»[١]؛ فـ«صبرًا» مصدرٌ نائبٌ عن فعل الأمر منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا تقديره «اصبِرْ»، و«على ما» جارٌّ ومجرور متعلّق بالمصدر لأنّه عاملٌ عملَ فعله، و«تكره» صلةٌ لا محلّ لها، و«تظفَرْ» مضارعٌ مجزومٌ في جواب الطلب. وهذا الشاهد يُقيم الدليل على أنّ المصدر النائب عن فعل الأمر يعمل عملَ الفعل من وجهين: تعلُّقُ الجارّ به، وجزمُ المضارع بعده في جوابه؛ إذ لو لم يكن في قوّة الفعل الطلبيّ لم يصحّ أن يُجزَم في جوابه شيء. وفي هذا ردٌّ عمليٌّ على من توهّم أنّ النيابة لفظيّةٌ محضة، وتصديقٌ لما ذهب إليه الجمهور من أنّها نيابةٌ في العمل والمعنى جميعًا.

رابعاً: خروج الأمر عن حقيقته

قرّر النحاة والبلاغيون معًا أنّ صيغة الأمر لا تلزم معناها الأصليّ، وأنّها تخرج عنه إلى معانٍ تُعرَف بقرينة المقام ورتبةِ المخاطب؛ فعدّوا من ذلك الدعاءَ والإرشادَ والإباحةَ والتهديدَ والتعجيزَ والالتماسَ والتمنّي والاعتبار[٢]. وضبط ابن هشام الفارقَ بأنّ المدارَ على علوّ الآمر واستعلائه؛ فإن كان المخاطبُ أعلى فالطلبُ دعاءٌ أو سؤال، وإن تساوَيا فالتماسٌ، وإن كان المخاطبُ أدنى فأمرٌ حقيقيّ[٣]. وأضاف القزوينيّ أنّ الأمرَ قد يُراد به التهديدُ إذا كان المأمورُ به مكروهًا للآمر في الحقيقة، فيكون الطلبُ صوريًّا والمقصودُ الوعيدَ[٤].

وقد جاء الأمر في المُبْهِج على ثلاثة وجوهٍ من العدول، أوّلُها الدعاءُ وهو أغلبُها، ومظهرُه أن يكون المخاطبُ هو الله تعالى، كما في «اللَّهُمَّ اجْعَلْنا»[٥] و«اللَّهُمَّ أَخْرِجْنا»[٦] و«اللَّهُمَّ هَبْ لنا»[٧]؛ فالصيغةُ في هذه المواضع صيغةُ أمرٍ لم يتغيّر منها حرفٌ، ولكنّ المعنى دعاءٌ وتضرّعٌ لعلوّ رتبة المخاطب علوًّا مطلقًا. وقد أعان على هذا المعنى أمران: تصديرُ الفقرة بالنداء بلفظ الجلالة، ومجاورةُ هذه الأفعال للجُمل الاسميّة المؤكَّدة بـ«إنّ» نحو «إنّا نسألك»؛ فصار السياقُ قرينةً قاطعةً على العدول. والفائدة البلاغيّة في اختيار صيغة الأمر للدعاء أنّها أقوى في إظهار

---

[١] المُبْهِج: ٤٥.

[٢] يُنظر: الإيضاح: ٢: ١٧٠–١٧٣.

[٣] يُنظر: مغني اللبيب: ٢: ٥٦٦.

[٤] يُنظر: الإيضاح: ٢: ١٧٢.

[٥] المُبْهِج: ٣٠.

[٦] المصدر نفسه: ٣٠.

[٧] المصدر نفسه: ٣١.

الافتقار من صيغة الاستفهام أو التمنّي، لأنّ الداعي يُنزِل نفسه منزلةَ من لا يَملك لنفسه شيئًا فيسأل سؤالَ الملحّ.

وثانيها الإرشادُ والنصحُ، ومظهرُه أن يكون المأمورُ به من مصالح المخاطب لا من حقوق الآمر، كما في «اِرْضَ بِما قُسِمَ لَكَ»[1] و«اِسْعَ في صَلاحِ يَوْمِكَ»[2] و«أَبْصِرْ طُرُقَ أَصْحابِ الرَّشادِ»[3]؛ فالمصنّف واعظٌ لا سلطانٌ، ولا يَلزم مخاطبَه شيءٌ من أمره لزومًا شرعيًّا أو سلطانيًّا، وإنّما يدلّه على ما فيه نفعُه. والقرينةُ على ذلك اقترانُ الأمر بجوابٍ مجزومٍ يُبيّن ثمرةَ الفعل نحو «تَستَرِحْ» و«تَأمَنْ» و«تَسلَمْ»؛ فإنّ ذكرَ الثمرة دليلٌ على أنّ الطلبَ مبنيٌّ على الترغيب لا على الإلزام. وهذه الملاحظة تُفيد أنّ جواب الأمر في الكتاب ليس زيادةً نحويّةً بل قرينةٌ دلاليّةٌ على نوع الطلب.

وثالثها الالتماسُ والاستعطافُ، ومظهرُه أن يكون المخاطبُ مساويًا أو مُستعلِيًا بجماله أو بمنزلته في قلب المتكلّم، كما في مقامات الغزل من الكتاب؛ فقولُه «دُونَكَ وَصْفاً عالِيَ القَدْرِ»[4] وإن كان في ظاهره أمرًا فمعناه العرضُ والمناولة على سبيل المفاخرة اللطيفة، وقولُه «أَما تَرْحَمُ مُشْتاقاً»[5] وإن كان في ظاهره استفهامًا فمعناه الأمرُ بالرحمة على سبيل الالتماس. وفي تقابل هذين الموضعين فائدةٌ منهجيّة نافعة، وهي أنّ الأسلوب الطلبيّ في المُبْهِج يتبادل صيغَه تبادلًا حرًّا: فيأتي الأمرُ بمعنى العرض، ويأتي الاستفهامُ بمعنى الأمر، ويأتي النداءُ توطئةً لهما؛ فلا يصحّ في تحليل هذا الكتاب الاقتصارُ على ظاهر الصيغة دون النظر في المقام.

ولم أقف في الكتاب على أمرٍ أُريد به التهديدُ أو التعجيزُ أو الإباحة، وهو خلوٌّ له وجهٌ ظاهر؛ فإنّ التهديد والتعجيز يقتضيان خصومةً بين المتكلّم والمخاطب، ومقامُ المُبْهِج مقامُ نصحٍ ومؤانسةٍ ودعاء لا مقامُ مخاصمة. أمّا الإباحة فتقتضي سؤالًا سابقًا عن الحكم، ولا يجري الكتابُ في مجرى الفتوى والاستفتاء.

---

[1] المُبْهِج: ٤٥.

[2] المصدر نفسه: ٤٦.

[3] المصدر نفسه: ٨٦.

[4] المصدر نفسه: ١١٤.

[5] المصدر نفسه: ١١٠.

خامساً: جواب الأمر وجزمه

من أخصّ أحكام جملة الأمر أن يُجزَم المضارعُ في جوابها، وعلّةُ الجزم عند الجمهور تضمّنُ الطلب معنى الشرط؛ فقولك «زُرْني أُكرِمْك» في تقدير «إن تَزُرْني أُكرِمْك»، والجازمُ هو أداةُ الشرط المقدَّرة لا فعلُ الأمر نفسه[١]. وشرط النحاة لصحّة هذا الجزم شروطًا: أن يكون الجوابُ مترتّبًا على الطلب ترتّبَ الجزاء على الشرط، وأن يصحّ في موضعه «إنْ» الشرطيّة، وأن لا يكون مقرونًا بالفاء ولا مقصودًا به الاستقلال؛ فإن اقترن بالفاء أو لم يصحّ التقدير رُفِع على أنّه جملةٌ مستقلّةٌ أو صفةٌ أو حال[٢]. وذهب الكسائيُّ إلى أنّ الجزم بفعل الأمر نفسه لا بشرطٍ مقدَّر، وخالفه البصريون لما يلزم عليه من عمل الفعل في الفعل، ونُقل الخلاف في ذلك في كتب المسائل[٣].

وقد ورد هذا الحكم في المُبْهِج ورودًا كثيرًا يجعله من أظهر خصائص أسلوبه؛ فقوله «اعْدِلْ في حُكْمِكَ تَأْمَنْ»[٤] نصٌّ في الباب، إذ «تأمَنْ» مضارعٌ مجزومٌ في جواب الأمر وعلامةُ جزمه السكون، والتقدير «إن تَعدِلْ تَأمَنْ»، وقد تحقّق الترتّبُ بين العدل والأمن ترتّبًا عقليًّا صحيحًا فصحّ التقدير. ونظيرُه «أَنْصِفْ رَعِيَّتَكَ تَسْلَمْ»[٥] و«ارْضَ بِما قُسِمَ لَكَ تَسْتَرِحْ»[٦] و«صَبْراً على ما تَكْرَهُ تَظْفَرْ بِما تُحِبُّ»[٧]. والملحوظ في هذه الشواهد كلّها أنّ الجواب جاء مجرّدًا من الفاء، مبنيًّا على السكون، مُختَتِمًا للفقرة اختتامًا يُحقّق الفاصلة، فصار الجزمُ في جواب الطلب عند الثعالبيّ وسيلةً إيقاعيّةً أيضًا؛ لأنّ حذف حركة الآخر في الجواب يُهيّئ الوقفَ ويُوازِن بين الفقرتين.

ويُلاحَظ أنّ الشاهد الأخير يُفيد حكمًا إضافيًّا نبّه عليه النحاة، وهو أنّ الجزم في جواب الطلب لا يختصّ بفعل الأمر الصريح، بل يجري في كلّ ما أدّى معنى الطلب من مصدرٍ نائبٍ أو اسم فعلٍ أو نهيٍ؛ ولذلك صحّ الجزمُ بعد «صبرًا» وهي مصدرٌ لا فعل. وقد عُدّ هذا من أقوى أدلّة القائلين بأنّ الجازمَ شرطٌ مقدَّرٌ لا الفعلُ نفسُه؛ لأنّ المصدر ليس فعلًا فلا يُعمِل عملَ الفعل في الجزم، وإنّما جاز الجزمُ لتضمّن الكلامِ معنى الشرط، وهو الشاهدُ الذي يُستدلّ به على ضعف مذهب الكسائيّ.

---

[١] يُنظر: شرح المفصّل: ٧: ٤٤؛ ومغني اللبيب: ٢: ٦٣٤.

[٢] يُنظر: همع الهوامع: ٢: ٣٩٠.

[٣] يُنظر: الإنصاف: المسألة ٧٨.

[٤] المُبْهِج: ٤١.

[٥] المصدر نفسه: ٤١.

[٦] المصدر نفسه: ٤٥.

[٧] المصدر نفسه: ٤٥.

وفي مقابل هذه المواضع وقعت في الكتاب مواضعُ رُفع فيها المضارعُ بعد الأمر ولم يُجزَم، كقوله «اعْلَمُوا أَنَّ الأَيَّامَ قِصارٌ»[١]؛ فإنّ ما بعد الأمر هنا ليس جوابًا له ولا جزاءً عليه، بل هو معمولُه، فلم يصحّ فيه تقديرُ الشرط ووجب بقاؤه على حكمه. وكذلك قوله «وأَبْصِرْ طُرُقَ أَصْحابِ الرَّشادِ»[٢] حيث جاء بعد الأمر مفعولٌ لا فعلٌ، فلا موضعَ للجزم أصلًا. وذكرُ هذه المواضع لازمٌ في البحث؛ لأنّ التمييزَ بين ما هو جوابٌ للطلب وما هو معمولٌ له من أدقّ مسائل هذا الباب، وقد نبّه ابن هشام على أنّ كثيرًا من الغلط في الإعراب إنّما يقع من حمل المعمول على الجواب أو الجواب على المعمول[٣].

ومن مسائل هذا القسم عطفُ الأمر على الأمر، وهو أظهرُ ظواهر التركيب في الكتاب؛ فإنّ الغالب في فقره أن يُصدَّر بأمرٍ ثمّ يُعطَف عليه أمرٌ ثانٍ بالواو، كما في «هَبْ لنا... واجْعَلْها»[٤] و«أَقْصِرْ وأَبْصِرْ»[٥] و«اعْفُ... وأَعْطِ»[٦] و«خُذُوا... ودَعُوا»[٧]. وحكمُ المعطوف حكمُ المعطوف عليه في البناء والعمل، فيُبنى على ما يُبنى عليه ويعمل عملَه؛ غير أنّ الفائدة الأسلوبيّة في هذا العطف تتجاوز الحكمَ النحويّ، فإنّ المصنّف يستثمره في إقامة التوازن بين شطرَي الفقرة، ويحرص على أن يكون الفعلان متّفقَين في عدد الحروف والوزن أو متقاربَين فيه، حتى يستوي الإيقاعُ وتتشاكل الفاصلتان. فالعطفُ عنده أداةُ بناءٍ فنّيٍّ قبل أن يكون رابطةً نحويّة، وهذا من أوضح ما يُميّز الطلبَ في نثر القرن الخامس من الطلب في النثر المرسل الأوّل.

---

[١] المُبْهِج: ٤٨.

[٢] المصدر نفسه: ٨٦.

[٣] يُنظر: مغني اللبيب: ٢: ٦٣٦.

[٤] المُبْهِج: ٣١.

[٥] المصدر نفسه: ٨٦.

[٦] المصدر نفسه: ٤٣.

[٧] المصدر نفسه: ٤٧.

المبحث الرابع
جملٌ طلبيّةٌ أخرى

يجمع هذا المبحث بقيّةَ أنواع الجملة الطلبية التي عدّها النحاة والبلاغيون أصولًا قائمةً برأسها، وهي النهيُ والعرضُ والتحضيضُ والتمنّي والترجّي؛ وقد أُفردت في مبحثٍ واحد لا لتقارب حقائقها، بل لأنّ حظَّ كلٍّ منها في المُبْهِج دون حظّ النداء والاستفهام والأمر، فلو أُفرد كلُّ نوعٍ بمبحثٍ لَخرج البحثُ إلى التكثّر بغير مادّة. والجامعُ بين هذه الأنواع أنّها كلَّها تستدعي مطلوبًا غير حاصلٍ وقت الطلب، وأنّها تفترق بجهة الطلب وبرتبة المطلوب منه: فالنهيُ طلبُ كفٍّ على جهة الاستعلاء، والعرضُ طلبٌ بلينٍ، والتحضيضُ طلبٌ بحثٍّ وإزعاج، والتمنّي طلبُ ما لا طماعيّةَ فيه، والترجّي طلبُ ما فيه طماعيّة؛ وهذه الفروقُ الدقيقة هي مدارُ التحليل في هذا المبحث[١].

أوّلاً: جملة النهي

النهي طلبُ الكفّ عن الفعل على جهة الاستعلاء، وأداتُه «لا» الناهية الجازمة، وهي حرفٌ لا محلّ له من الإعراب، تجزم المضارعَ وتختصّ به فلا تدخل على الماضي ولا على الأمر[٢]. وقد فرّق النحاة بينها وبين «لا» النافية بفروقٍ ثلاثة: أنّ الناهيةَ تعمل الجزمَ والنافيةَ لا تعمل، وأنّ الناهيةَ تُفيد الطلبَ والنافيةَ تُفيد الخبر، وأنّ الناهيةَ لا تدخل على الماضي بحالٍ[٣]. وعلّةُ عملها الجزمَ عند سيبويه أنّها أشبهت لامَ الأمر في كونها حرفَ طلبٍ مختصًّا بالمضارع، فأُعطيت عملَها؛ إذ الحرفُ إنّما يعمل إذا اختصّ[٤]. وذهب الرضيّ إلى أنّ النهي نقيضُ الأمر في المعنى ونظيرُه في الحكم، فكلٌّ منهما يُجزَم في جوابه المضارعُ لتضمّنه معنى الشرط[٥]. ونبّه ابن هشام على أنّ النهي قد يخرج عن حقيقته إلى الدعاء والالتماس والتحذير والإرشاد وبيانِ العاقبة، كما يخرج الأمرُ، والفاصلُ رتبةُ المخاطب[٦].

وقد ورد النهي في المُبْهِج ورودًا كثيرًا يوازي ورودَ الأمر؛ من ذلك قوله في أدب السلطان: «لا تَنْدَمَنَّ أَيُّها المَلِكُ على فَرْضٍ أَقَمْتَهُ، وظالِمٍ قَمَعْتَهُ»[٧]؛ فـ«لا» ناهيةٌ جازمة، و«تندمنَّ» مضارعٌ مبنيٌّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الثقيلة، في محلّ جزمٍ بـ«لا»، وفاعلُه مستترٌ وجوبًا تقديره

---

[١] يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، ٢: ١٧٤–١٧٨.

[٢] يُنظر: شرح المفصّل، ٧: ٦١.

[٣] يُنظر: همع الهوامع في٢: ٣٨٧.

[٤] يُنظر: الكتاب: ٣: ٨.

[٥] يُنظر: شرح الرضيّ على الكافية، ٢: ٢٤٩.

[٦] يُنظر: مغني اللبيب: ٢: ٥٦٧.

[٧] المُبْهِج: ٤٢.

«أنت»، و«أيُّها الملكُ» منادى محذوفُ الحرف على ما تقدّم، و«على فرضٍ» جارٌّ ومجرور متعلّق بالفعل، وجملة «أقمتَه» في محلّ جرٍّ صفةً لـ«فرض». وفي هذا الشاهد مسألةٌ نحويّةٌ لطيفة، وهي أنّ المضارع المقترنَ بنون التوكيد مبنيٌّ لا مُعرَب، فإعرابه بالجزم إنّما هو محلّيٌّ لا لفظيّ؛ وقد آثر المصنّف النونَ الثقيلة لأنّ مخاطبَه ملكٌ يُخشى أن يتردّد في أمرٍ أقامه، فأكّد النهيَ توكيدًا يقطع التردّد.

ومنه قوله: «لا تُؤَخِّرْ عُقُوبَةَ مَن جَنَى، ولا تُعَجِّلْ مُكافَأَةَ مَن أَحْسَنَ حتَّى تَتَبَيَّنَ»[1]؛ فـ«لا» ناهيةٌ، و«تؤخِّرْ» مضارعٌ مجزومٌ بها وعلامةُ جزمه السكون، و«عقوبةَ» مفعولٌ به منصوب وهو مضاف، و«مَن» موصولٌ مضافٌ إليه في محلّ جرّ، وجملة «جنى» صلةٌ لا محلّ لها؛ ثمّ عُطف نهيٌ ثانٍ بإعادة «لا» وهو «ولا تُعجِّلْ»، و«حتّى» حرفُ غايةٍ ونصب، و«تتبيَّنَ» مضارعٌ منصوبٌ بأنْ مضمرةٍ بعدها. والملحوظ أنّ المصنّف أعاد «لا» مع النهي الثاني ولم يكتفِ بالعطف على الأوّل، وفي ذلك فائدةٌ نحويّةٌ ودلاليّة: أمّا النحويّةُ فقطعُ الثاني عن الأوّل ليستقلّ بحكمه، وأمّا الدلاليّةُ فالإشعارُ بأنّ المنهيَّ عنهما أمران متضادّان — تأخيرٌ في موضعٍ وتعجيلٌ في موضعٍ آخر — فلو تُرك تكرارُ الأداة لَتُوهِّم أنّهما من بابٍ واحد.

ومنه قوله في الوصايا: «لا تَأْمَنِ الدُّنْيا وإنْ ضَحِكَتْ لَكَ، ولا تَيْأَسْ من رَحْمَةِ اللهِ وإنْ ضاقَ بِكَ»[2]؛ فـ«لا» ناهيةٌ، و«تأمنِ» مضارعٌ مجزومٌ بها وحُرِّك آخرُه بالكسر لالتقاء الساكنين مع همزة الوصل في «الدنيا»، و«الدنيا» مفعولٌ به منصوبٌ بفتحةٍ مقدّرة على الألف، والواوُ للحال أو للاعتراض، و«إنْ» شرطيّةٌ و«ضحكت» فعلُ الشرط وجوابُه محذوفٌ دلّ عليه ما قبله. وفي هذا الشاهد تقابلٌ محكمٌ بين نهيَين على جهتين متضادّتين: نهيٍ عن الاطمئنان في حال الإقبال، ونهيٍ عن القنوط في حال الإدبار؛ وقد أُتبِع كلٌّ منهما بشرطٍ محذوف الجواب يُفيد المبالغة، أي «ولو ضحكت» و«ولو ضاق». وهذا التركيب من أبلغ ما يُؤدّى به معنى الاعتدال في الوعظ؛ لأنّه يسدّ على النفس طرفَي الغرور واليأس بعبارةٍ واحدة.

ومنه قوله: «لا تَطْلُبْ ما مُنِعْتَ تَنْدَمْ»[3]؛ فـ«لا» ناهيةٌ، و«تطلبْ» مضارعٌ مجزوم، و«ما» موصولٌ مفعولٌ به، و«مُنِعتَ» ماضٍ مبنيٌّ للمجهول صلةٌ لا محلّ لها، و«تندَمْ» مضارعٌ مجزومٌ في جواب النهي. وهذا الشاهد نصٌّ في مسألةٍ نحويّةٍ دقيقة، وهي أنّ الجزم في جواب النهي يجري على ما يجري عليه الجزمُ في جواب الأمر، والتقدير «إن لا تطلبْ ما مُنِعتَ لا تندَمْ»؛ فالجوابُ في جواب النهي إنّما يصحّ على تقدير الشرط المنفيّ لا المثبت، ولذلك شرط النحاة أن يكون

---

[1] المُبْهِج: ٤٢.

[2] المصدر نفسه: ٤٦.

[3] المصدر نفسه: ٤٥.

المعنى مستقيمًا على هذا التقدير، فإن لم يستقم وجب الرفعُ أو تقديرُ الفاء[1]. وقد استقام هنا استقامةً تامّة؛ لأنّ تركَ الطلب سببٌ لانتفاء الندم حقيقةً، وهذا هو شرطُ الترتّب الذي نصّوا عليه.

ومنه قوله: «لا تَشْتَغِلْ بِما لَيْسَ مِن هَمِّكَ»[2]؛ فـ«لا» ناهيةٌ، و«تشتغلْ» مضارعٌ مجزوم، و«بما» جارٌّ ومجرور متعلّق به، و«ليس» فعلٌ ماضٍ ناقصٌ واسمُه مستترٌ تقديره «هو» عائدٌ على الموصول، و«من همّك» في محلّ نصب خبرًا لـ«ليس»، والجملةُ صلةٌ لا محلّ لها. والنهيُ في هذا الموضع إرشاديٌّ محضٌ؛ لأنّ المنهيَّ عنه ليس محرَّمًا في نفسه، وإنّما هو تضييعٌ للوقت في غير مصلحة، فصار الطلبُ نصحًا لا إلزامًا. وقرينةُ ذلك مجاورتُه للأمر الإرشاديّ في قوله قبله «اسعَ في صلاح يومك»، فإنّ اقتران النهي بالأمر في فقرةٍ واحدةٍ على جهة التخلية والتحلية دليلٌ على أنّ المرادَ توجيهُ المخاطب إلى حظّ نفسه.

ومن مواضع خروج النهي عن حقيقته إلى الدعاء قوله: «لا تَحْرِمْنا اللَّهُمَّ بَرَكَةَ ما أَوْلَيْتَ، ولا تَسْلُبْنا نِعْمَةَ ما أَعْطَيْتَ»[3]؛ فـ«لا» ناهيةٌ جازمة، و«تحرِمْنا» مضارعٌ مجزومٌ والفاعلُ مستترٌ و«نا» مفعولٌ أوّل، و«بركةَ» مفعولٌ ثانٍ منصوب وهو مضاف، و«ما» موصولٌ مضافٌ إليه، و«أولَيتَ» صلةٌ لا محلّ لها، و«اللهمّ» منادى معترضٌ بين الفعل ومعموله. والصيغةُ صيغةُ نهيٍ لم يتغيّر منها شيء، ولكنّ المعنى دعاءٌ وتضرّعٌ لعلوّ رتبة المخاطب؛ وقد أعان على ذلك توسيطُ النداء بلفظ الجلالة، فصار قرينةً قاطعةً على العدول. ويُلاحظ أنّ هذا الضرب نظيرٌ لما تقدّم في الأمر من «اللهمّ اجعلنا»، فكما خرج الأمرُ إلى الدعاء خرج النهيُ إلى ما يُسمّيه أهل المعاني «الدعاءَ بصيغة النهي»، وهو من أدلّة تناظر البابين في الحكم والعدول معًا.

ويظهر من مجموع هذه الشواهد أنّ النهي في المُبْهِج يقوم على ثلاث خصائصَ مطّردة: أولاها إعادةُ الأداة مع المعطوف في الأكثر لقطعِه عن الأوّل واستقلالِه بحكمه؛ وثانيتها استثمارُ التقابل بين نهيَين متضادَّين في الفقرة الواحدة، وهو ما يُعطي الوصيّةَ بناءً محكمًا يسدّ طرفَي الإفراط والتفريط؛ وثالثتها جريانُ الجزم في جوابه كما يجري في جواب الأمر، وهو ما يجعل النهيَ عند المصنّف قسيمًا للأمر لا تابعًا له. وقد ورد النهي في الكتاب مؤكَّدًا بالنون الثقيلة في موضعٍ واحدٍ من مواضع الخطاب السلطانيّ، وهو تخصيصٌ دالٌّ على أنّ التوكيد عنده مربوطٌ بمقام المخاطب ورتبته.

ثانياً: جملة العرض

---

[1] يُنظر: مغني اللبيب: ٢: ٦٣٤؛ وهمع الهوامع: ٢: ٣٩٠.

[2] المُبْهِج: ٤٦.

[3] المصدر نفسه: ٣٣.

العرضُ طلبُ الفعل بلينٍ ورفق، وأدواته عند النحاة «ألا» و«أما» و«لو» في بعض المواضع، ويشترك مع التحضيض في «ألا» و«لولا» و«لوما» و«هلّا» اشتراكًا يُفرَّق فيه بالمقام؛ فمتى كان الطلبُ برفقٍ كان عرضًا، ومتى كان بحثٍّ وإزعاجٍ كان تحضيضًا[١]. وقد ذكر ابن هشام أنّ «ألا» المفتوحةَ الهمزةِ الخفيفةَ اللام إذا وليها فعلٌ كانت للعرض أو التحضيض، وإذا وليها اسمٌ كانت للتنبيه، وهذا فرقٌ يُضبَط به الباب[٢]. وأضاف السيوطيُّ أنّ من صيغ العرض في كلام العرب أن يُؤتى باستفهامٍ مصدَّرٍ بالهمزة ومعه نفيٌ، نحو «أما تفعل كذا»، فيكون المرادُ الطلبَ اللطيفَ لا السؤالَ[٣]. وقرّر البلاغيون أنّ العرضَ إنّما يُستعمل حيث يُخشى أن يستثقل المخاطبُ الأمرَ الصريح، فيُعدَل به إلى صيغةٍ تُشعِره بأنّ له الخيار، وذلك من مقتضيات مراعاة حال المخاطب[٤].

وقد جاء العرض في المُبْهِج قليلًا بالنسبة إلى النهي، وأظهرُ شواهده قوله: «هَلْ لَكَ في مَجْلِسٍ تَرُوقُ زَهْرَتُهُ، وتَطِيبُ نَفْحَتُهُ»[٥]؛ وقد مضى إعرابُه في مبحث الاستفهام على أنّ «هل» حرفُ استفهام، و«لك» خبرٌ مقدَّم، و«في مجلسٍ» متعلّقٌ بمحذوف، والمبتدأُ محذوفٌ تقديره «رغبةٌ»؛ ويُنظر إليه هنا من جهة الغرض لا من جهة الأداة. فإنّ صيغة «هل لك في كذا» من أعرق صيغ العرض في العربيّة حتى كادت تصير عَلَمًا عليه، وسِرُّ ملاءمتها لهذا الغرض أنّها تُبقي الأمرَ معلَّقًا على رغبة المخاطب لا على إرادة المتكلّم، فيكون الطلبُ في صورة السؤال عن الميل، وذلك ألطفُ ما يُعرَض به. وقد استعملها المصنّف في مقام المؤانسة ودعوة الصاحب إلى المجلس، وهو المقامُ الذي يستقبح فيه الأمرُ الصريح.

ومنه قوله: «أَما تَرْحَمُ مُشْتاقاً تَقَطَّعَ قَلْبُهُ»[٦]؛ فالهمزةُ للاستفهام، و«ما» نافيةٌ لا عمل لها، و«ترحم» مضارعٌ مرفوع، و«مشتاقًا» مفعولٌ به منصوب، وجملة «تقطّع قلبه» في محلّ نصب صفةً له. والغرضُ العرضُ والاستعطاف، أي «ارحمْ» على جهة الطلب اللطيف؛ وقد تحقّقت فيه علامةُ العرض التي نصّ عليها السيوطيُّ من دخول الهمزة على النفي في مقام الطلب. والفرق بين هذا الموضع وبين ما تقدّم من «ألستَ تعلم» أنّ ذاك خبرٌ يُراد تقريرُه فصارت الهمزةُ مع النفي تقريرًا، وهذا طلبٌ يُراد تحصيلُه فصارت الهمزةُ مع النفي عرضًا؛ والفاصلُ أنّ المنفيّ في الأوّل علمٌ ثابتٌ للمخاطب، وفي الثاني فعلٌ لم يقع منه بعد.

---

[١] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٣٦٦؛ والإيضاح: ٢: ١٧٦.

[٢] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٧٦.

[٣] يُنظر: همع الهوامع: ٢: ٤٠٠.

[٤] يُنظر: الإيضاح: ٢: ١٧٦.

[٥] المُبْهِج: ١١٢.

[٦] المصدر نفسه: ١١٠.

ومنه قوله: «أَلا تَنْظُرُ إلى الدَّهْرِ كَيْفَ يَأْخُذُ ما أَعْطَى»[1]؛ فـ«ألا» حرفُ عرضٍ لا محلّ له من الإعراب، و«تنظرُ» مضارعٌ مرفوعٌ بالضمّة — ورفعُه دليلٌ على أنّ «ألا» هنا للعرض لا للتحضيض الجازم بشيء، فإنّ حروف العرض والتحضيض لا تعمل في المضارع شيئًا — و«إلى الدهر» جارٌّ ومجرور متعلّق به، و«كيف» في محلّ نصب حالًا، و«يأخذ» مضارعٌ مرفوع، و«ما» موصولٌ مفعولٌ به، و«أعطى» صلةٌ لا محلّ لها. والغرضُ من هذا العرض حملُ المخاطب على التأمّل حملًا رفيقًا؛ إذ لو قال «انظرْ إلى الدهر» لكان أمرًا يُستثقل في مقام الوعظ، فعدل إلى العرض ليستدرج المخاطبَ إلى النظر بنفسه، وهو أدخلُ في الإقناع لأنّ ما يُدرِكه الإنسانُ بنظره أثبتُ عنده ممّا يُلقى إليه.

ويُلاحَظ أنّ العرض في الكتاب مقصورٌ على مقامَين: مقامِ المؤانسة ودعوة الإخوان، ومقامِ استدراج المخاطب إلى التأمّل في الوعظ؛ ولم يقع منه شيءٌ في أبواب الدعاء ولا في أبواب أدب السلطان. وعلّةُ ذلك ظاهرةٌ في المقامَين معًا: أمّا الدعاءُ فمقامُ افتقارٍ لا يُعرَض فيه على المسؤول شيءٌ بل يُسأل سؤالَ الملحّ، وأمّا أدبُ السلطان فالخطابُ فيه من الواعظ إلى الملك خطابُ تقريرٍ وتحذير، والمصنّف فيه يعتمد النهيَ المؤكَّد والأمرَ المقرونَ بجوابه لا العرضَ الذي يُشعِر بالتخيير.

ثالثاً: جملة التحضيض

التحضيضُ طلبُ الفعل بحثٍّ وإزعاج، وأدواته «هلّا» و«ألا» و«لولا» و«لوما»؛ وقد اتّفق النحاة على أنّها إذا وليها مضارعٌ كانت للحثّ على الفعل في المستقبل، وإذا وليها ماضٍ كانت للتوبيخ على تركه في الماضي، وسمّى بعضهم الثاني «التنديم»[2]. ونصّوا على أنّ هذه الحروفَ لا تعمل في ما بعدها شيئًا، وأنّها تلزم الفعلَ فلا تدخل على الاسم إلّا على تقدير فعلٍ محذوف، فإذا وليها اسمٌ في نحو «لولا زيدٌ» كانت «لولا» الامتناعيّةَ لا التحضيضيّة، وهذا فرقٌ لازمٌ لا يُتجاوز[3]. وفرّق ابن هشام بين «لولا» التحضيضيّة و«لولا» الامتناعيّة بفرقٍ مطّرد، هو أنّ الأولى تختصّ بالفعل والثانيةَ بالاسم، وأنّ الأولى إنشائيّةٌ طلبيّةٌ والثانية خبريّةٌ تعليقيّة[4].

رابعاً: جملة التمنّي

التمنّي طلبُ أمرٍ محبوبٍ لا طماعيّةَ في حصوله، إمّا لكونه مستحيلًا في نفسه، وإمّا لكونه ممكنًا بعيدَ المنال؛ وأداتُه الأصليّةُ «ليت»، وقد يُتمنّى بـ«لو» و«هل» و«لعلّ» على وجه الاستعارة[5]. و«ليت» حرفٌ مشبَّهٌ بالفعل ينصب الاسمَ ويرفع الخبر، وقد خصّها النحاة بحكمَين:

---

[1] المُبْهِج: ٥٢.

[2] يُنظر: شرح التسهيل، ٤: ٦٠؛ ومغني اللبيب: ١: ٣٦٦.

[3] يُنظر: شرح المفصّل: ٨: ١٤٥.

[4] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٣٦٥.

[5] يُنظر: الإيضاح: ٢: ١٧٤؛ ومغني اللبيب: ١: ٢٨٨.

أنّها لا يجوز إلغاؤها ولا تُكفّ بـ«ما» على المشهور إلّا في قليل، وأنّها قد تعمل عملَ «وَدَدتُ» فتنصب المعمولَين عند فرقةٍ من النحاة، على خلافٍ مشهورٍ في ذلك[١]. وفرّق القزوينيُّ بين التمنّي والترجّي فرقًا جوهريًّا، هو أنّ المتمنَّى لا يُشترط فيه الإمكانُ والمرجوَّ يُشترط فيه؛ ولذلك صحّ «ليت الشبابَ يعود» ولم يصحّ «لعلّ الشبابَ يعود» إلّا على تنزيلٍ[٢].

وقد جاء التمنّي في المُبْهِج قليلًا، وأظهرُ ما يتّصل به قوله في باب الشيب: «يا أَسَفَا علَى الشَّبَابِ المُفَارِقِ، وسَوَادِ المَفَارِقِ»[٣]؛ وليس في هذا الشاهد أداةُ تمنٍّ صريحة، ولكنّه من مواضع التمنّي المعنويّ الذي يُؤدَّى بصيغة التفجّع؛ فإنّ التأسّف على مفارقة الشباب إنّما يتضمّن تمنّي رجوعِه، وهو مستحيلٌ في نفسه فلا يُطلب إلّا تمنّيًا. وقد آثر المصنّف صيغةَ النداء التفجّعيّ على «ليت»؛ لأنّ «ليت» تُفصِح عن الطلب إفصاحًا يُشعر بضعف صاحبه، أمّا التفجّعُ فيُشعِر بالإذعان لما لا يُردّ مع بقاء الحزن، وهو أوفقُ لمقام الحكمة والاعتبار. وهذه ملاحظةٌ تُفيد أنّ الثعالبيّ يجتنب صيغةَ التمنّي الصريحة في مقامات الوعظ اجتنابًا مقصودًا؛ لأنّ الواعظ لا يُحسُن به أن يتمنّى ما لا يكون، بل يدعو إلى الرضا بما كان.

ويقرب من هذا الباب قوله في مقام الغزل: «يا واحِداً في الحُسْنِ ها أَنَا واحِدٌ في الحُزْنِ»[٤]؛ فإنّ مضمون الفقرة شكوى يُلازمها تمنّي المقابلة والوصل، ولكنّه لم يُصرَّح به بأداةٍ، بل أُودِع في المقابلة بين «الحسن» و«الحزن». وكذلك قوله: «فَدَيْتُكِ يا أَتَمَّ النّاسِ ظُرْفاً»[٥]؛ فإنّ «فديتُك» ماضٍ لفظًا، والمرادُ به الدعاءُ أو التمنّي، أي «ليتني أفديك»، على ما قرّره النحاة من أنّ الماضي قد يُراد به الدعاءُ فينقلب معناه إلى الإنشاء؛ وإعرابُه أنّ «فديتُ» فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون لاتّصاله بتاء الفاعل، والتاءُ في محلّ رفع فاعلًا، والكافُ في محلّ نصب مفعولًا به. وهذا الشاهد يُقيم الدليل على أنّ الإنشاء الطلبيّ في الكتاب قد يُؤدَّى بصيغة الخبر الماضي، وهو من أدقّ مواضع العدول لأنّه عدولٌ في الصيغة والزمان جميعًا.

وأمّا التمنّي بـ«ليت» صريحًا فلم أقف عليه في الكتاب في حدود استقرائي، ولا على التمنّي بـ«لو» في موضعٍ يُقطع فيه بإرادة التمنّي دون الشرط؛ وهو خلوٌّ يُفسَّر بما تقدّم من أنّ أبواب الكتاب مبنيّةٌ على الدعاء والرضا والحكمة، وهذه معانٍ تُنافي التمنّي؛ فإنّ الداعي يسأل ما يُرجى، والراضي يَقبل ما وقع، والحكيمَ لا يتعلّق بما لا يكون. فكان خلوُّ الكتاب من «ليت» موافقًا لمقصده

---

[١] يُنظر: شرح الرضيّ على الكافية: ٤: ٣٥٧؛ وهمع الهوامع: ١: ٥٤٨.

[٢] يُنظر: الإيضاح: ٢: ١٧٥.

[٣] المُبْهِج: ٨٧.

[٤] المصدر نفسه: ١٠٨.

[٥] المصدر نفسه: ١١٦.

الأخلاقيّ لا مجرّدَ مصادفةٍ لفظيّة، وهذا من المواضع التي يُفيد فيها الاستقراءُ حكمًا في المقصد لا في اللفظ وحده.

خامساً: جملة الترجّي

الترجّي طلبُ أمرٍ محبوبٍ ممكنِ الحصول، وأداتُه «لعلّ»، وهي حرفٌ مشبَّهٌ بالفعل ينصب الاسمَ ويرفع الخبر؛ وقد تُستعمل للإشفاق إذا كان المطلوبُ مكروهًا، نحو «لعلّ العدوَّ قادمٌ»، فيكون المعنى توقّعًا لا ترجّيًا[١]. واختلف النحاة في «لعلّ» هل تخرج عن الترجّي إلى التعليل؛ فأثبت ذلك جماعةٌ منهم واستشهدوا بمواضعَ من التنزيل حُمِلت على معنى «كي»، ومنعه آخرون وحملوا تلك المواضعَ على الترجّي في حقّ المخاطبين لا في حقّ المتكلّم[٢]. وذكر ابن هشام أنّ من أحكامها أنّها لا تُكفّ بـ«ما» على المشهور وأنّها قد تُجَرّ بها لامٌ في لغة عقيل[٣].

وقد استقريتُ الكتاب فلم أقف فيه على «لعلّ» في موضعٍ من مواضع الترجّي، ولا على ما ينوب عنها من أدوات التوقّع؛ فباب الترجّي بصيغته الصريحة خالٍ في المُبْهِج خلوًّا تامًّا في حدود ما وقف عليه الباحث. غير أنّ وظيفة الترجّي قائمةٌ في الكتاب قيامًا ظاهرًا، مؤدّاةً بصيغةٍ أُخرى هي صيغةُ الدعاء؛ فإنّ قوله «اللَّهُمَّ اجْعَلْنا مِمَّنْ تُبْقِيهِ ما شاءَ»[٤] وقوله «اللَّهُمَّ إنَّا نَسْأَلُكَ النِّعْمَةَ السَّابِغَةَ»[٥] إنّما هما في حقيقتهما رجاءٌ لأمرٍ ممكنٍ محبوب، وذلك عينُ حدّ الترجّي عند البلاغيين.

وسِرُّ العدول عن «لعلّ» إلى صيغة الدعاء في هذا المقام دقيقٌ يستحقّ الوقوف؛ فإنّ «لعلّ» تُفيد التوقّعَ من غير توجيهٍ إلى مَن بيده الأمر، فهي إخبارٌ عن حال المتكلّم في رجائه، أمّا صيغةُ الدعاء فتوجّه الرجاءَ إلى المسؤول وتُصرّح بالافتقار إليه. ولمّا كان مقامُ الكتاب في أبواب الدعاء والاستعاذة مقامَ تضرّعٍ إلى الله تعالى، لم يكن «لعلّ» وافيةً بالغرض؛ لأنّها تجعل الرجاءَ معلَّقًا في الهواء لا متعلّقًا بمُعطٍ، فعدل المصنّف عنها إلى الأمر المرادِ به الدعاء وإلى الجملة الاسميّة المؤكَّدة بـ«إنّ» نحو «إنّا نسألك»، فأدّى بهما وظيفةَ الترجّي مع زيادةِ معنى التوجّه والافتقار.

---

[١] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٣٧٨؛ وشرح المفصّل: ٨: ٢٩.

[٢] يُنظر: همع الهوامع: ١: ٥٥٠.

[٣] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٣٧٩.

[٤] المُبْهِج: ٣٠.

[٥] المصدر نفسه: ٣١.

الفصل الثالث:
بناء الجملة الشرطية في كتاب المُبْهِج

توطئة

يُعنى هذا الفصل ببناء الجملة الشرطية في كتاب المُبْهِج للثعالبيّ، بوصفها تركيباً لغوياً قائماً على الربط بين حدثين، يتوقّف وقوعُ ثانيهما على وقوع أوّلهما، فتتحوّل الجملةُ بذلك من إخبار عن واقعٍ مفردٍ إلى إخبارٍ عن علاقةٍ بين واقعين، هي علاقة التعليق والتسبيب. وقد أدرك النحاة العرب هذه الخصيصة مبكّراً، فجعل سيبويه بابَ الشرط باباً قائماً برأسه، وعبّر عنه بأنّ الفعل الأوّل «يُبنى عليه» الثاني، وأنّ الجزاء لا يستقيم إلّا بمضيّ الشرط أوّلاً[١]، وتابعه المبرّد في المقتضب فسمّى الأوّل شرطاً والثاني جزاءً، وبيّن أنّ العامل في جزمهما هو حرف الشرط أو ما ناب عنه من الأسماء[٢]، وأفاض ابن السرّاج في الأصول في تفصيل أدوات الشرط وأحكامها، وجعل مدار الباب على أنّ «الجواب موقوف على الشرط»[٣]، ثمّ استقرّ الأمر عند ابن هشام في مغني اللبيب على تحديد أركان الجملة الشرطية بثلاثة: أداة الشرط، وجملة الشرط، وجملة الجواب، مع بيان أنّ الأداة تربط بين الجملتين ربطاً لفظياً ومعنوياً[٤]، وجرى السيوطي في همع الهوامع على هذا التقسيم وزاد عليه رصدَ الخلافيّات ومذاهب المتقدّمين فيها[٥].

ومن المقرّر عند النحاة أنّ أدوات الشرط تنقسم قسمين: قسماً جازماً يجزم فعل الشرط وجوابه، وهو: إنْ، ومَن، وما، ومهما، ومتى، وأيّان، وأينما، وحيثما، وأنّى، وكيفما، وأيّ؛ وقسماً غير جازم يربط بين الجملتين من غير عملٍ في الإعراب، وهو: إذا، ولو، ولولا، ولمّا، وكلّما، وأمّا[٦]. وهذا التقسيم هو الإطار الذي سيتحرّك فيه هذا الفصل في وصف نصوص المُبْهِج وتحليلها.

---

[١] يُنظر: الكتاب، سيبويه، ٣: ٥٦.

[٢] يُنظر: المقتضب، المبرّد،٢: ٤٥.

[٣] يُنظر: الأصول في النحو، ٢: ١٥٦.

[٤] يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٥: ١٤.

[٥] يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٤: ٢٩.

[٦] يُنظر: الكتاب: ٣: ٥٦؛ والأصول في النحو: ٢: ١٥٦.

المبحث الأوّل
أنماط الجملة الشرطية

تتنوّع الأنماط التركيبية للجملة الشرطية في العربية تنوّعاً واسعاً، مردّه إلى نوع جملة الشرط ونوع جملة الجواب؛ فقد تكون كلتاهما فعليةً مضارعيّة، وقد تكونان فعليتين ماضويّتين، وقد تختلفان فتكون الأولى مضارعيّة والثانية ماضويّة أو العكس، وقد تكون إحداهما اسميّة، وقد يُستغنى عن الأداة كلّها فيُجزم المضارع في جواب الطلب على تقدير شرطٍ محذوف. وقد عُني النحاة بتصنيف هذه الأنماط ورصد أحكام كلّ نمطٍ منها، فبيّنوا الأصلَ والفرعَ فيها، وما يجب فيه الجزم وما يُمتنع، وما يجري على القياس وما يُحمل على الضرورة أو على القلّة[١]. والذي يعنينا في هذا المبحث أن نرصد ما ورد من هذه الأنماط في نصوص المُبْهِج، ونحلّله تحليلاً نحوياً وبلاغياً، مع الموازنة بين الأنماط في نسبة الحضور، وبيان صلة ذلك بطبيعة الكتاب ومقاصده. وقد وقفنا في استقراء نصوصه على سبعة أنماط، نعرضها مرتّبةً على ما تقدّم.

أوّلاً: الأداة تليها جملتان فعليتان مضارعتان

هذا النمط هو الأصل في الجملة الشرطية الجازمة عند سيبويه والجمهور، لأنّ الأداة إنّما وُضعت للعمل، والعملُ إنّما يظهر أثره في المضارع؛ فإذا وليها مضارعان جزمتهما جميعاً، الأوّلَ على أنّه فعل الشرط والثانيَ على أنّه جوابه، وهذا هو الذي عبّر عنه سيبويه بقوله إنّ حروف الجزاء «تجزم الفعلين»[٢]. وقد علّل المبرّد ذلك بأنّ الأداة عاملةٌ في الأوّل بنفسها، وفي الثاني بواسطة الأوّل، فصار الجزم فيه جزماً بالمجاورة والتعليق[٣]. وذهب ابن يعيش إلى أنّ هذا النمط هو الأخفّ في الاستعمال والأطوعُ للجزم، لخلوصه من مانع لفظيّ[٤]. غير أنّ اللافت في المُبْهِج أنّ هذا النمط جاء قليلاً جدّاً إذا قيس بالأنماط الماضويّة، ولم يرد فيه المضارعان مثبتين، بل جاء فعل الشرط فيه منفيّاً بـ«لم» أو بـ«لا» في الأعمّ الأغلب، ولعلّ السبب في ذلك أنّ الحكمة عنده تنزع إلى تقرير الواقع المتحقّق لا إلى فرض المتوقَّع، والماضي أقربُ إلى التقرير والتحقيق.

ومن شواهد هذا النمط قوله: «الهَوَى مَرْكَبٌ لَذِيذٌ، يَهْوِي بِرَاكِبِهِ فِي المَهَالِكِ، إِنْ لَمْ يُمْسِكْ عِنَانَهُ بِيَدِ العَقْلِ»[٥]. فـ«إنْ» أداة شرطٍ جازمة، و«لم يُمسِكْ» فعل الشرط: «لم» حرف نفيٍ وجزمٍ وقلب، و«يُمسِكْ» مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه السكون، والفاعل مستتر جوازاً تقديره

---

[١] يُنظر: شرح التسهيل، ٤: ٨٣؛ وهمع الهوامع: ٤: ٢٩.

[٢] الكتاب: ٣: ٥٩.

[٣] يُنظر: المقتضب: ٢: ٤٦.

[٤] يُنظر: شرح المفصّل، ٩: ١–٣.

[٥] المُبْهِج: ٧٩.

«هو»، و«عنانه» مفعول به منصوب ومضاف، و«بيد العقل» جار ومجرور ومضاف إليه. وجواب الشرط محذوفٌ دلّ عليه ما تقدّمه من قوله «يَهْوِي بِرَاكِبِهِ في المَهالِكِ»، وهو مضارع مرفوع تقدّم على الأداة، فاجتمع في الشاهد مضارعان: أحدهما فعل الشرط مجزوماً، والآخر الجوابُ المتقدّم مرفوعاً على ما هو مذهب الجمهور في أنّ الجواب إذا تقدّم لم يُجزم[١]. والوظيفة البلاغية في هذا التركيب بالغةُ الدقّة، إذ قدّم الثعالبيّ صورة الهوى مركباً لذيذاً يهوي براكبه، ثمّ أعقبها بالشرط، فجاء الشرط بمنزلة الاستدراك المنبِّه، كأنّه سحب البِساط من تحت اللذّة المتقدّمة.

ومن ذلك أيضاً قوله: «لَا يَحْسُنُ دِيبَاجُ الأَدَبِ، مَا لَمْ يَكُنْ بِالعَقْلِ مُطَرَّزاً، وَبِالقَبُولِ مُعَزَّزاً»[٢]. فـ«ما» هنا مصدريةٌ ظرفيةٌ أُشرِبت معنى الشرط، ومعناها «مدّة عدم كونه»، و«لم يكن» فعل الشرط: مضارع ناقص مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه السكون، واسمه مستتر تقديره «هو» عائد على الديباج، و«مطرَّزاً» و«معزَّزاً» خبران لـ«يكن» منصوبان. والجواب مقدّمٌ وهو «لا يحسن ديباجُ الأدب»: مضارع مرفوع منفيّ بـ«لا». واللافت هنا أنّ الثعالبيّ اختار التركيب المنفيّ في الطرفين، فجعل النفي في الجواب والنفيَ في الشرط، فأنتج التركيبُ معنى الحصر والاشتراط الصارم: لا حسنَ للأدب إلّا بالعقل والقَبول. وقد نبّه ابن هشام على أنّ «ما» في نحو هذا قد تخرج إلى الشرطية المحضة إذا اقترنت بـ«لم.[٣]«

ومن الشواهد اللافتة في هذا النمط قوله: «عَلَيْكَ فِي المَعِيشَةِ بِالتَّقْدِيرِ، مَا لَمْ يَكُنْ كَالتَّقْتِيرِ»[٤]. والتركيب هنا نظير سابقه في الصياغة، إلّا أنّ الجواب المتقدّم جاء جملةً طلبيةً مصوغةً باسم الفعل «عليك»، وفعل الشرط «لم يكن» مضارعٌ مجزوم، واسمه مستتر عائد على التقدير، و«كالتقتير» جار ومجرور في محلّ نصب خبر «يكن». ويتبيّن من ذلك أنّ الثعالبيّ يفيد من هذا النمط في تحديد حدود الفضيلة ورسم حاشيتها، فالتقدير فضيلةٌ ما لم ينقلب تقتيراً، وهذا ضربٌ من الاحتراس البلاغيّ الذي يسدّ على المعنى ثُلْمةً قد يتسلّل منها الفهم الخاطئ، وهو من لطائف صناعة الحكمة.

وممّا يتّصل بهذا قوله: «مَنْ لَمْ يُحْمَدْ فِي التَّقْتِيرِ، وَلَمْ يُذَمَّ فِي التَّبْذِيرِ، فَهُوَ سَدِيدُ التَّدْبِيرِ»[٥]. فـ«مَن» اسم شرطٍ جازم مبنيّ على السكون في محلّ رفع مبتدأ، و«لم يُحمَد» فعل الشرط: مضارع مبنيّ للمجهول مجزوم بـ«لم»، ونائب الفاعل مستتر، وعُطف عليه «ولم يُذَمَّ» فتكرّر المضارع المجزوم في جملة الشرط مرّتين. أمّا الجواب فجملةٌ اسميةٌ مقترنةٌ بالفاء في محلّ جزم. وممّا

---

[١] يُنظر: مغني اللبيب: ٥: ١٥٣–١٥٤؛ وشرح التسهيل: ٤: ٨٥.

[٢] المُبْهِج: ٧٢.

[٣] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٢٩٠–٢٩٢.

[٤] المُبْهِج: ٨١.

[٥] المصدر نفسه: ٧٤.

يسترعي الانتباه أنّ الثعالبيّ بنى الحكمة على نفي الطرفين المذمومين — التقتير والتبذير — ليستخرج من نفيهما إثباتَ الوسط، وهذه طريقةٌ استدلاليةٌ لا وصفيّة، تُشعِر أنّ صاحبها يصوغ حكمته صياغةَ القضيّة المنطقية. ولا يفوتنا أن نشير إلى أنّ تكرار «لم» في الشرط مع تجانس «التقتير/التبذير/التدبير» جعل البنية الشرطية وعاءً للسجع المتوازي.

ومن هذا النمط أيضاً قوله: «إِذَا فَقَدْتَ إِخْوانَكَ فَتَفَقَّدْهُم، وإِذَا لَمْ تَتَعَهَّدْهُم فَتَعَهَّدْهُم»[١]. والذي يعنينا من هذا الشاهد شطرُه الثاني، فـ«إذا» أداة شرطٍ غير جازمة، و«لم تتعهّدهم» فعل الشرط: مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه السكون، والفاعل مستتر تقديره «أنت»، و«هم» مفعول به في محلّ نصب، و«فتعهّدهم» جواب الشرط جملةٌ طلبيةٌ اقترنت بالفاء وجوباً. واللافت أنّ دخول «لم» على المضارع بعد «إذا» قليلٌ في كلام العرب، وقد أجازه النحاة بشرط أن يكون النفي مقصوداً لذاته[٢]، وقد وظّفه الثعالبيّ توظيفاً دقيقاً ليقيم حكمته على قطبَي الفَقد والتعهّد، مع لعبةٍ اشتقاقيةٍ بين «تتعهّدهم» و«تعهّدهم» هي من الجناس الاشتقاقيّ الذي يُسميه القزوينيّ ضرباً من التجنيس المُمَاثِل[٣].

ويتبيّن من استقراء هذه الشواهد أنّ النمط الذي يليه مضارعان — وهو الأصل النظريّ عند النحاة — جاء في المُبْهِج فرعاً في الاستعمال لا أصلاً؛ فلم نقف فيه على شاهدٍ واحدٍ اجتمع فيه مضارعان مثبتان مجزومان، وإنّما جاء فعل الشرط منفيّاً بـ«لم» في عامّة ما ورد، وجاء الجواب في أكثره مقدّماً أو اسميّاً أو طلبيّاً. ولعلّ السبب في ذلك أنّ المضارع يدلّ على الحدوث والتجدّد، والحكمة تطلب الثبوت والتقرير، فعدل الثعالبيّ عن المضارع في الشرط إلى الماضي، إلّا حيث كان مقصده النفيَ المستمرّ، فاحتاج إلى «لم» مع المضارع.

ثانياً: الأداة تليها جملتان فعليتان ماضويتان

اختلف النحاة في حكم الفعل الماضي الواقع بعد أداة الشرط الجازمة؛ فمذهب البصريين أنّه مبنيٌّ لا محلّ له من الإعراب من جهة اللفظ، ولكنّه في محلّ جزم من جهة الموضع، لأنّ الأداة طالبةٌ للجزم، والماضي لا يقبل علامته، فقُدِّر فيه الجزمُ محلّاً[٤]. وذهب الكوفيون إلى أنّ الماضي بعد أداة الشرط مجزومٌ حقيقةً، إلّا أنّ الجزم لم يظهر فيه لبنائه، وفرّعوا على ذلك جوازَ جزم المضارع الواقع جواباً له[٥]. ومال الرضيّ الأستراباذي إلى تقوية مذهب البصريين، وعلّل ذلك

---

[١] المُبْهِج: ٥٢.

[٢] يُنظر: همع الهوامع: ٤: ٢٩؛ وشرح المفصّل: ٨: ١٥٥.

[٣] يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، ٤: ٤٣٣.

[٤] يُنظر: الكتاب: ٣: ٦٣؛ وشرح المفصّل: ٥: ١٠٦.

[٥] يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص٢٤٢.

بأنّ الجزم إعرابٌ، والإعراب لا يدخل المبنيّ، فوجب الحملُ على المحلّ[١]. وهذا النمط هو الشائع في العربية وفي أسلوب الحِكَم خاصّةً، لأنّ الماضي يُصوّر الحدث متحقّقاً مفروغاً منه، فيُكسِب القضيّة الشرطية قوّة القانون المطّرد. وهو في المُبْهِج أغلبُ الأنماط جميعاً، حتى يصحّ أن يُقال إنّه القالب الأمّ الذي صُبّت فيه حكمة الثعالبيّ.

فمن ذلك قوله: «مَنْ لَزِمَ الخَلْوَةَ بِرَبِّهِ، حَصَلَ فِي الحِمَى الأَمْنَعِ وَالعَيْشِ الأَمْتَعِ»[٢]. فـ«مَن» اسم شرطٍ جازم مبنيّ على السكون في محلّ رفع مبتدأ، و«لزم» فعل الشرط: ماضٍ مبنيّ على الفتح في محلّ جزم، وفاعله مستتر تقديره «هو»، و«الخلوة» مفعول به منصوب، و«بربّه» جار ومجرور. و«حصل» جواب الشرط: ماضٍ مبنيّ على الفتح في محلّ جزم، والجملتان معاً في محلّ رفع خبر المبتدأ «مَن». والدلالة النحوية هنا دلالةُ الترتيب والتعقيب بين اللزوم والحصول، وأمّا الوظيفة البلاغية فتظهر في أنّ الجواب جاء أوسعَ من الشرط لفظاً، إذ أُتبع بمفعولٍ مركَّبٍ من موصوفين وصفتين على وزنٍ واحدٍ «الأمنع/الأمتع»، فأفاد هذا التفاوتُ في الكمّ معنى الزيادة في الجزاء على العمل، وهو معنًى مقصودٌ في مقام الحديث عن ثواب المخلوة بالله.

ونظيره قوله: «مَنْ تَوَكَّلَ عَلَى اللهِ، أَحْمَدَ المَزَادَ، وَوَجَدَ المُرَادَ»[٣]. فـ«مَن» شرطية، و«توكّل» فعل الشرط ماضٍ في محلّ جزم، و«على الله» جار ومجرور متعلّق به، و«أحمدَ» جواب الشرط ماضٍ في محلّ جزم، و«المزاد» مفعول به، وعُطف عليه «ووجدَ المرادَ». وممّا يلفت النظر أنّ الجواب هنا جاء مركّباً من جملتين معطوفتين، والعطف في جواب الشرط يُجعَل الثاني فيه تابعاً للأوّل في الحكم، فهو في محلّ جزمٍ أيضاً على ما قرّره ابن عقيل[٤]. والوظيفة الأدبية في تقابل «المزاد/المراد» ظاهرة، فهو تجنيسٌ محرَّفٌ يقوم على تغيير حرفٍ واحد، وقد جعله الثعالبيّ في موضع الفاصلة من الجملتين المتعاطفتين ليُحدِث توازناً صوتياً يعين على حفظ الحكمة.

ومن الشواهد اللافتة في هذا النمط قوله: «مَنْ كَرُمَتْ خِصَالُهُ، وَجَبَ وِصَالُهُ؛ وَمَنْ كَثُرَ هَجْرُهُ، وَجَبَ هَجْرُهُ»[٥]. ففي الشطر الأوّل «مَن» اسم شرطٍ في محلّ رفع مبتدأ، و«كرُمت» فعل الشرط ماضٍ في محلّ جزم، والتاء للتأنيث، و«خصالُه» فاعل مرفوع ومضاف إليه، و«وجب» جواب الشرط ماضٍ في محلّ جزم، و«وصالُه» فاعله. والذي يعنينا أنّ الثعالبيّ بنى الحكمة على مقابلةٍ شرطيةٍ مزدوجة، فجعل الشرطيّتين على ميزانٍ واحد، واستوى عندهما البناءُ الصرفيّ للفاصلة «خصاله/وصاله» و«هجره/هجره»، بل اتّحد اللفظ في الثانية اتّحاداً تامّاً مع اختلاف المعنى —

---

[١] يُنظر: شرح الكافية، ٤: ٢٧٨–٢٨٠.

[٢] المُبْهِج: ٢٩.

[٣] المصدر نفسه : ٣٠.

[٤] يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢: ٥ .

[٥] المُبْهِج: ٥٥.

إذ الأوّل من الهجر بمعنى الهُجر أو الفحش في القول، والثاني من المقاطعة — فكان ذلك من الجناس التامّ الذي عدّه البلاغيون أعلى مراتب التجنيس[١]، وقد أعانت البنيةُ الشرطية على إبرازه لأنّها موضعُ التقابل الطبيعيّ بين طرفين.

ومن ذلك قوله: «مَنْ زَمَّ جَوَارِحَهُ، رَمَّ مَصَالِحَهُ»[٢]، وقوله: «مَنْ عَفَّ إِزَارُهُ، خَفَّتْ أَوْزَارُهُ»[٣]. وفي الأوّل «زمّ» فعل شرطٍ ماضٍ في محلّ جزم وفاعله مستتر و«جوارحه» مفعول به، و«رمّ» جواب الشرط ماضٍ في محلّ جزم. وفي الثاني «عفّ» فعل الشرط و«إزاره» فاعله، و«خفّت» الجواب و«أوزاره» فاعله. ويتّضح من هذين الشاهدين أنّ الثعالبيّ يميل إلى أقصى درجات الإيجاز في هذا النمط، فيبلغ بالجملة الشرطية بجملتيها حدَّ الكلمتين في كلّ طرف، حتى تصير الحكمةُ مثلاً سائراً. ولعلّ هذا الإيجازَ الشديد هو ما جعل الجرجانيَّ يرى أنّ من أسرار البلاغة في التعليق الشرطيّ أن يتقارب طرفاه فيقع الذهنُ على النسبة بينهما دفعةً واحدةً من غير تراخٍ[٤]. ويُضاف إلى ذلك ما في «زمّ/رمّ» و«عفّ/خفّ» من تقابلٍ صوتيٍّ يقوم على اتّحاد الوزن واختلاف الفاء، وهو ما يسمّيه ابن الأثير المقابلة اللفظية[٥].

وفي الباب السادس والأربعين من الكتاب، وهو باب حصول الراحة بالتعب، اطّرد هذا النمط اطّراداً كاملاً حتى غلب عليه، ومن ذلك قوله: «مَنْ شَمَّرَ عَنْ سَاقِ الجِدِّ، وَجَدَ مِفْتَاحَ الجَدِّ»[٦]، وقوله: «مَنْ طَلَبَ المَحَلَّ الأَثِيرَ، هَجَرَ المَضْجَعَ الوَثِيرَ»[٧]، وقوله: «مَنْ عَشِقَ المَعَالِيَ، عَانَقَ العَوَالِيَ»[٨]. والإعراب في هذه الشواهد جارٍ على نسقٍ واحد: «مَن» شرطية في محلّ رفع مبتدأ، وفعل الشرط ماضٍ مبنيّ على الفتح في محلّ جزم، والجواب ماضٍ مثله في محلّ جزم، والجملتان خبرٌ للمبتدأ. وممّا يسترعي الانتباه في هذه الطائفة أنّ الثعالبيّ جعل الجوابَ من جنس الشرط في الدلالة الحسّية، فعلّق «العناق» على «العِشق»، و«هَجْر المضجع» على «طلب المحلّ»، فجرت الاستعارة في الطرفين على نسقٍ واحد، وهذه سمةٌ أسلوبيةٌ فارقةٌ عنده: أن تكون صورة الجواب امتداداً لصورة الشرط لا مفارقةً لها.

---

[١] يُنظر: مفتاح العلوم، السكّاكي، : ٣١٢؛ والإيضاح في علوم البلاغة: ٤: ٤٣٣.

[٢] المُبْهِج: ٧٣.

[٣] المصدر نفسه: ٧٣.

[٤] يُنظر: دلائل الإعجاز، : ١٠٦ .

[٥] يُنظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ٢: ١٢–١٣.

[٦] المُبْهِج: ٨٢.

[٧] المصدر نفسه: ٨٢.

[٨] المصدر نفسه: ٨٢.

ومن هذا النمط ما جاء بعد «إذا» غير الجازمة، كقوله: «إِذَا مَلَكَ العَادِلُ، زَالَ الرَّوْعُ وَأَفْرَخَ؛ وَإِذَا مَلَكَ الظَّالِمُ، عَشَّشَ الشَّرُّ وَفَرَّخَ»[١]. فـ«إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافضٌ لشرطه منصوبٌ بجوابه على مذهب الجمهور[٢]، و«ملك» فعل الشرط ماضٍ مبنيّ على الفتح، و«العادل» فاعله، و«زال» جواب الشرط ماضٍ، و«الرَّوع» فاعله. واللافت هنا أنّ الجواب جاء في الشطرين مزدوجاً بالعطف «زال وأفرخ»، «عشّش وفرّخ»، وأنّ الثعالبيّ استعار للشرّ في حال الظلم صورةَ الطائر الذي يُعشّش ويُفرّخ، وللرَّوع في حال العدل صورةَ الطائر الذي يزول ويُفرخ بمعنى يذهب، فاستُثمر اللفظ الواحد «فرّخ/أفرخ» في معنيين متضادّين على طرفَي الشرطيّتين، وهذا من أدقّ ما يُلتمس في صناعة الثعالبيّ، إذ حمّل البنية الشرطية عبئاً بلاغياً مضاعفاً.

ثالثاً: الأداة تليها جملة فعلية مضارعة ثم جملة فعلية ماضوية

هذا نمطٌ مختلطٌ يكون فيه فعل الشرط مضارعاً مجزوماً وجوابه ماضياً. وقد اختلف النحاة في حكمه؛ فالجمهور على أنّه جائزٌ حسن، وأنّ الماضي الواقع جواباً في محلّ جزم، وقد يقترن باللام أو بالفاء وبـ«قد» تقريباً له من زمن الشرط(٣٩/أ). وعبارة سيبويه تفيد أنّ الأصل في الجواب أن يكون من جنس الشرط في الزمن، فإذا خُولف عن ذلك احتاج إلى رابطٍ يُصلح الخَلْف[٣]. وذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى أنّ مجيء الجواب ماضياً بعد شرطٍ مضارع قليلٌ في الاستعمال، وأنّه إنّما يحسن إذا أُريد تحقيق الجزاء وتنزيلُه منزلةَ الواقع[٤]. وهذا النمط في المُبْهِج قليلٌ نادر، ولم نقف عليه إلّا في مواضع معدودة، وجاء في أكثرها بعد «لو» ومعها «لم»، أو بعد «مَن» ومعها «لم» مع اقتران الجواب بالفاء و«قد.«

فمن ذلك قوله: «لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الغِنَى إِلَّا أَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى، لَكَفَى بِهِ فَضْلاً فَضْلاً»[٥]. فـ«لو» حرف شرطٍ غير جازم يفيد امتناعَ الجواب لامتناع الشرط، و«لم يكن» فعل الشرط: مضارع ناقص مجزوم بـ«لم»، و«في الغنى» جار ومجرور في محلّ نصب خبر مقدّم لـ«يكن»، و«إلّا» أداة حصر، و«أنّه من صفات الله» مصدرٌ مؤوّل في محلّ رفع اسم «يكن» مؤخّراً. و«لكفى» جواب «لو»: اللام رابطةٌ لجواب «لو»، و«كفى» ماضٍ مبنيّ على الفتح المقدّر، و«به» جار ومجرور في موضع الفاعل، و«فضلاً» تمييز أو حال، و«فضلاً» الثانية تأكيدٌ لفظيّ.

---

[١] المُبْهِج: ٣٨.

[٢] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٢٩٠–٢٩٢؛ وشرح المفصّل: ٨: ١٥٥–١٥٧.

[٣] يُنظر: الكتاب: ٣: ٦٤–٦٥.

[٤] يُنظر: شرح التسهيل: ٤: ٨٣.

[٥] المُبْهِج: ٦٣.

ومن ذلك قوله: «مَنْ لَمْ يُوَاسِ أَخَاهُ فِي رَخَائِهِ، فَقَدْ قَلَعَ آخِيَّةَ إِخَائِهِ»[1]. فـ«مَن» اسم شرطٍ جازم في محلّ رفع مبتدأ، و«لم يُواسِ» فعل الشرط: مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه حذفُ حرف العلّة، وفاعله مستتر، و«أخاه» مفعول به منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، و«في رخائه» جار ومجرور. و«فقد قلع» جواب الشرط: الفاء رابطةٌ لأنّ الجواب مصدَّرٌ بـ«قد»، و«قد» حرف تحقيق، و«قلع» ماضٍ في محلّ جزم، و«آخيّة» مفعول به، و«إخائه» مضاف إليه. والوظيفة البلاغية في هذا الشاهد تقوم على استعارةٍ حسّيةٍ بالغةِ الطرافة، إذ شبّه عقد الأخوّة بـ«الآخيّة» — وهي العُروة التي تُشَدّ فيها الدابّة — فجعل ترك المواساة قلعاً لها؛ ثمّ بنى على ذلك جناساً بين «آخيّة» و«إخاء» و«أخاه»، فترابطت مفردات الشاهد ترابطاً اشتقاقياً موازياً لترابط جملتيه الشرطيّتين نحوياً.

وممّا يتّصل بهذا قوله: «مَا عَلَى الشَّيْبِ إِذَا فَضَّضَ العِذَارَ، لَوْ لَمْ يُذْهِبِ الجُلَّنَارَ»[2]. ففي هذا الشاهد شرطان متداخلان: الأوّل «إذا فضّض العذار» وهو ماضٍ، والثاني «لو لم يُذهِبِ الجُلّنار»، و«لم يُذهِبْ» مضارع مجزوم بـ«لم» وحُرّك آخره بالكسر لالتقاء الساكنين، وفاعله مستتر، و«الجُلّنار» مفعول به. وجواب «لو» محذوفٌ دلّ عليه السياق، وتقديره: لو لم يُذهِبِ الجُلّنارَ لكان أهونَ وأخفَّ. والذي يعنينا هنا أنّ الشاهد يجمع نمطَي الشرط في نسقٍ واحد، فيكون المضارع فعلَ شرطٍ لـ«لو» مع حذف الجواب، والماضي فعلَ شرطٍ لـ«إذا». والوظيفة الأدبية ظاهرة في تمنّي أن يقتصر الشيبُ على تفضيض العِذار من غير أن يُذهِب حُمرة الوجنة، وهو معنًى لطيفٌ في باب الشيب والشباب.

وفي ضوء ما تقدّم نلحظ أنّ هذا النمط لم يرد في المُبْهِج إلّا مقروناً بالنفي في جملة الشرط، ولم نقف على شاهدٍ واحدٍ جاء فيه فعل الشرط مضارعاً مثبتاً وجوابه ماضياً؛ وهو ما يؤكّد ما ذهب إليه ابن مالك من قلّة هذا النمط في الاستعمال العربيّ عامّة.

رابعاً: الأداة تليها جملة فعلية ماضوية ثم جملة فعلية مضارعة

هذا النمط عكسُ سابقه، فيكون فعل الشرط ماضياً وجوابه مضارعاً. وحكمُه عند سيبويه والجمهور أنّ المضارع الواقع جواباً يُجزم، لأنّ الماضي في محلّ جزم، فالعاملُ متوجّهٌ إلى الجواب كما توجّه إلى الشرط[3]. وذهب المبرّد إلى أنّ رفع المضارع في هذا الموضع جائزٌ على تقدير أنّه خبرٌ لمبتدأ محذوف أو على استئنافه، وأنّ الجزم هو الوجه[4]. وأمّا ما وقع بعد «إذا» فإنّ المضارع

---

[1] المُبْهِج: ٥١.

[2] المصدر نفسه: ٨٧.

[3] يُنظر: الكتاب: ٣: ٦٤.

[4] يُنظر: المقتضب: ٢: ٤٧.

فيه لا يُجزم لأنّ «إذا» غير جازمة، إلّا في الشعر على قلّة[1]. وقد شاع هذا النمط في المُبْهِج شيوعاً ثانياً بعد النمط الماضويّ الخالص، وغلب فيه أن يكون الجواب منفيّاً بـ«لم» أو مقترناً بلام الأمر؛ ولعلّ السرّ في ذلك أنّ الثعالبيّ يقرّر الشرط واقعاً بالماضي، ثمّ ينفي عن صاحبه المكروهَ بالمضارع المنفيّ، فيجتمع له التحقيقُ في الشرط والاستمرارُ في الجواب.

فمن ذلك قوله: «مَنْ تَاجَرَ اللهَ لَمْ يُوكَسْ بَيْعُهُ، وَلَمْ يُنْخَسْ رَيْعُهُ»[2]. فـ«مَن» اسم شرطٍ جازم في محلّ رفع مبتدأ، و«تاجَرَ» فعل الشرط ماضٍ مبنيّ على الفتح في محلّ جزم، وفاعله مستتر، و«اللهَ» مفعول به منصوب. و«لم يُوكَسْ» جواب الشرط: «لم» حرف نفيٍ وجزمٍ وقلب، و«يُوكَسْ» مضارع مبنيّ للمجهول مجزوم بـ«لم»، و«بيعُه» نائب فاعل مرفوع، وعُطف عليه «ولم يُنخَسْ ريعُه». ويتّضح من هذا الشاهد أنّ الثعالبيّ استعار للعمل الصالح لفظَ «المتاجرة»، وهي استعارةٌ قرآنية المشرب، ثمّ أجرى على المستعار لوازمَه من الوَكْس والرَّيع، فجاء الجوابُ استكمالاً للصورة لا خروجاً عنها. وأمّا الوظيفة النحوية فتظهر في أنّ النفي بـ«لم» أفاد قطعَ الخسارة عن الماضي والحاضر والمستقبل جميعاً، وهو أقوى في نفي الضرر من أن يُقال «لا يُوكَس.«

ونظيره قوله: «مَنْ صَلَّى للهِ لَمْ يَصْلَ نَارَ جَحِيمِهِ، وَوَصَلَ دَارَ نَعِيمِهِ»[3]. فـ«صلّى» فعل الشرط ماضٍ مبنيّ على الفتح المقدّر على الألف في محلّ جزم، و«للهِ» جار ومجرور، و«لم يَصْلَ» جواب الشرط: مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، و«نار» مفعول به. وممّا يلفت النظر أنّ الجواب جاء مزدوجاً: أوّله مضارعٌ منفيّ، وثانيه ماضٍ مثبت «ووصلَ»، فاجتمع في جواب الشرط الواحد فعلان مختلفا الزمن، وهو جائزٌ عند النحاة لأنّ العطف في الجواب يُجري الثاني مجرى الأوّل في المحلّ لا في الصيغة[4]. والوظيفة البلاغية في «صلّى/يَصْلَ/وصَلَ» بالغةُ الدقّة، فهي ثلاثةُ أفعالٍ متقاربةِ الجرس متباعدةِ المعنى، جعلها الثعالبيّ على أطراف الشرط والجواب، فأنتج بها جناساً ثلاثياً هو من أبدع ما في الكتاب.

ومن الشواهد اللافتة قوله: «مَنْ أَخْصَبَ رَحْلُهُ، لَمْ يُشَدَّ رَحْلُهُ»[5]. فـ«أخصبَ» فعل الشرط ماضٍ في محلّ جزم، و«رحلُه» فاعل مرفوع ومضاف إليه، و«لم يُشَدَّ» جواب الشرط: مضارع مبنيّ للمجهول مجزوم بـ«لم» وحُرِّك آخره بالفتح لالتقاء الساكنين في المضعّف، و«رحلُه» نائب فاعل. واللافت هنا أنّ لفظ «رحله» جاء في الشرط والجواب معاً باللفظ الواحد وباختلاف الموقع الإعرابي — فاعلاً في الأوّل، ونائبَ فاعلٍ في الثاني — وباختلاف المعنى أيضاً، إذ الأوّل المنزل

---

[1] يُنظر: همع الهوامع: ٤: ٢٩؛ والخصائص، ٢: ٣٦٠.

[2] المُبْهِج: ٢٩.

[3] المصدر نفسه: ٣٣.

[4] يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢: ٥؛ ومغني اللبيب: ٥: ١٤.

[5] المُبْهِج: ٦٣.

والثاني ما يُشدّ على الراحلة للسفر. فكان في الشاهد جناسٌ تامّ مع توزيعٍ إعرابيّ مختلف، وهذا ضربٌ من التوظيف النحويّ للجناس لا يقع اتّفاقاً.

ومن ذلك قوله: «مَنْ ضُرِبَ عَلَى بَصِيرَتِهِ بِالأَسْدَادِ، لَمْ يَسْلُكْ طُرُقَ السَّدَادِ»[١]، وقوله: «مَنْ رَكِبَ الأَمَلَ الوَاسِعَ، لَمْ يَسْتَبْعِدِ الأَمَدَ الشَّاسِعَ»[٢]. وفي الأوّل «ضُرِبَ» فعل شرطٍ ماضٍ مبنيّ للمجهول في محلّ جزم، ونائب الفاعل مستتر، و«لم يسلكْ» جواب الشرط مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه السكون، و«طرق» مفعول به. وفي الثاني «ركب» فعل الشرط، و«لم يستبعدِ» الجواب مضارعٌ مجزوم حُرّك بالكسر لالتقاء الساكنين، و«الأمد» مفعول به. ويتبيّن من الشاهدين أنّ الثعالبيّ يبني الجواب المنفيّ على مقابلة المفعول به بنظيره في الوزن والفاصلة: «الأسداد/السداد» و«الأمل/الأمد»، فيصير الجواب مرآةً صوتيةً للشرط. وجديرٌ بالملاحظة أنّ الجزم في هذه المواضع جاء ظاهراً بالسكون أو بالكسر لمانعٍ صوتيّ، فهو موضعُ استدلالٍ على أنّ أثر الأداة متوجّهٌ إلى الجواب حقيقةً لا تقديراً، وهو ما يعتمده الجمهور في الاحتجاج على الكوفيين.

خامساً: الأداة تليها جملة اسمية ثم جملة فعلية ماضوية

الأصل عند جمهور النحاة أنّ أداة الشرط لا يليها إلّا الفعل، لأنّها موضوعةٌ للتعليق، والتعليق إنّما يكون بين الأحداث، والأحداث تُستفاد من الأفعال؛ فإذا وليها اسمٌ فأحد أمرين: إمّا أن يكون بعد أداةٍ غير جازمة تحتمل ذلك كـ«إذا» و«لو» و«أمّا»، وإمّا أن يكون الفعل مقدّراً والاسمُ فاعلاً له[٣]. وقد ذهب سيبويه إلى أنّ ما يلي «إنْ» من الأسماء مرفوعٌ بفعلٍ محذوف يفسّره ما بعده[٤]، وأجاز الكوفيون رفعه بالابتداء[٥]. وأمّا «إذا» فقد نصّ ابن هشام على أنّه قد يليها الاسمُ على أن يكون مبتدأً وخبره فعلٌ، أو أن يكون فاعلاً لفعلٍ مقدّر[٦]. والذي وجدناه في المُبْهِج أنّ هذا النمط جاء فيه على صورةٍ غالبةٍ واحدة، وهي أن يكون فعل الشرط «كان» الناقصةَ، فتلي الأداةَ جملةٌ في حكم الاسمية لأنّ عمدتها اسمٌ وخبر، ثمّ يأتي الجواب ماضياً؛ وهو تركيبٌ يوافق مقصدَ الحكمة في وصف الذوات بالصفات الثابتة لا بالأحداث المتجدّدة.

---

[١] المُبْهِج: ٧٥.

[٢] المصدر نفسه: ٨٣.

[٣] يُنظر: الكتاب: ٣: ٧٠؛ وشرح المفصّل: ٧: ٥٠.

[٤] يُنظر: الكتاب: ٣: ٧٠.

[٥] يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ص٢٤٢.

[٦] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٢٩٠–٢٩٢.

فمن ذلك قوله: «مَنْ كَانَ ذَنْبُهُ أَفْخَمَ، كَانَتْ عَاقِبَتُهُ أَوْخَمَ»[1]. فـ«مَن» اسم شرطٍ جازم في محلّ رفع مبتدأ، و«كان» فعل الشرط: ماضٍ ناقص مبنيّ على الفتح في محلّ جزم، و«ذنبُه» اسمها مرفوع ومضاف إليه، و«أفخمَ» خبرها منصوب وهو ممنوعٌ من الصرف للوصفية ووزن الفعل. و«كانت عاقبتُه أوخمَ» جواب الشرط جملةٌ فعليةٌ ناقصةٌ في محلّ جزم. ويتّضح من هذا الشاهد أنّ الثعالبيّ عدل عن التعليق بين حدثين إلى التعليق بين وصفين، فجعل الشرطَ صفةَ الذنب والجوابَ صفةَ العاقبة، فأفاد التركيبُ معنى التناسب الطَّرْدي: كلّما زاد الذنب زادت العاقبة. ولعلّ اختياره «كان» في الطرفين هو الذي مكّن له من هذا المعنى، إذ لو أتى بالفعل التامّ لدلّ على حدوثٍ لا على ثبوت.

ونظيره قوله: «مَنْ كَانَ لِعِنَانِ هَوَاهُ أَمْلَكَ، كَانَ لِطُرُقِ الرَّشَادِ أَسْلَكَ»[2]. فـ«كان» فعل الشرط ناقص في محلّ جزم، واسمها مستتر تقديره «هو»، و«لعنان هواه» جار ومجرور ومضاف إليه متعلّق بـ«أملك»، و«أملكَ» خبر «كان» منصوب. والجواب «كان لطرق الرشاد أسلكَ» على النسق نفسه. وممّا يلفت النظر هنا توسّطُ الجارّ والمجرور بين «كان» وخبرها في الشرط والجواب معاً، وهو تقديمٌ لمعمول الخبر عليه أفاد الاهتمام بالمُعَلَّق به وتشويقَ السامع إلى الخبر. ويُضاف إلى ذلك أنّ اسم التفضيل «أملك/أسلك» جاء في موضع الفاصلة في الطرفين، فاطّرد الوزن والرَّويّ، وهذا من موازنة الفواصل التي عدّها السكّاكي من محسّنات النظم[3].

ومن ذلك قوله: «مَنْ كَانَ عَلَيْكَ عَاتِباً، كَانَ لَكَ عَائِباً»[4]. والإعراب: «كان» فعل شرطٍ ناقص في محلّ جزم، واسمها مستتر، و«عليك» جار ومجرور متعلّق بـ«عاتباً»، و«عاتباً» خبرها منصوب. و«كان لك عائباً» جواب الشرط في محلّ جزم. واللافت في هذا الشاهد أنّ الثعالبيّ بنى الحكمة على تلازمٍ نفسيٍّ دقيق بين العَتْب والعَيْب، ثمّ جعل التقابل اللفظيّ بين «عاتباً» و«عائباً» — وهما لا يفترقان إلّا في حرفٍ واحد — دليلاً حسّياً على تقارب المعنيين، فأدّى الجناسُ وظيفةً حجاجيةً لا تحسينيةً فقط، إذ أوحى بأنّ المسافة بين الحالين كالمسافة بين اللفظين. وهذا من ألطف ما يُستشفّ من توظيف البنية الشرطية عند الثعالبيّ.

سادساً: الأداة تليها جملة اسمية ثم جملة فعلية مضارعة

هذا النمط قريبٌ من سابقه في صدره، مفارقٌ له في عَجُزه، إذ يكون فعل الشرط فيه ناقصاً أو يليه اسمٌ، ويكون الجواب مضارعاً. وحكمُه عند النحاة أنّ المضارع الواقع جواباً يُجزم إن كانت الأداة جازمة، ويبقى على رفعه إن كانت غير جازمة، إلّا أن يدخل عليه جازمٌ آخر كـ«لم» و«لا»

---

[1] المُبْهِج: ٧٧.

[2] المصدر نفسه: ٧٩.

[3] يُنظر: مفتاح العلوم: ص٣١٣.

[4] المُبْهِج: ٩٤.

الناهية و«لام» الأمر[١]. وقد أشار الرضيّ إلى أنّ الجواب إذا جاء مضارعاً بعد شرطٍ ناقصٍ كان أدلَّ على الاستمرار، لأنّ «كان» تُفيد الثبوت والمضارعُ يُفيد التجدّد، فيجتمع في التركيب ثبوتُ السبب وتجدّدُ المسبَّب[٢]. وهذا النمط في المُبْهِج أقلُّ من سابقه، وجاء الجواب فيه في أغلب مواضعه مصحوباً بلام الأمر أو بـ«لا» الناهية، حتى إنّه يصير من الجُمَل الطلبية الواقعة جواباً، وهو ما يُقرِّب هذا المبحث من مبحث الجملة الطلبية في الفصل السابق، مع اختلاف الجهة المدروسة.

فمن ذلك قوله: «لَوْ كَانَتِ المُشَاجَرَةُ شَجَراً، لَمْ تُثْمِرْ إِلَّا ضَجَراً»[٣]. فـ«لو» حرف شرطٍ غير جازم، و«كانت» فعل الشرط ماضٍ ناقص والتاء للتأنيث، و«المشاجرةُ» اسمها مرفوع، و«شجراً» خبرها منصوب. و«لم تُثمِرْ» جواب «لو»: مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر تقديره «هي»، و«إلّا» أداة حصر، و«ضجراً» مفعول به منصوب. ويتّضح من هذا الشاهد أنّ جواب «لو» جاء منفيّاً بـ«لم» من غير لام، وهو الأكثر في المنفيّ على ما قرّره ابن هشام[٤]. وأمّا الوظيفة البلاغية فتقوم على استعارةٍ تخييليةٍ مبنيّةٍ على الاشتقاق، إذ افترض للمشاجرة شجراً لتقارب اللفظين، ثمّ رتّب على الافتراض نتيجةً هي الضَّجَر، فجاء الجناس بين «المشاجرة/شجراً/ضجراً» مادّةً للصورة لا زينةً عليها.

ومن ذلك قوله: «مَنْ كَانَ كِيسُهُ صِفْراً مِنَ البِيضِ وَالصُّفْرِ، فَلْيُبَشَّرْ بِجَفَاءِ الدَّهْرِ، وَانْقِطَاعِ الظَّهْرِ»[٥]. فـ«مَن» اسم شرطٍ جازم في محلّ رفع مبتدأ، و«كان» فعل الشرط ناقص في محلّ جزم، و«كيسُه» اسمها مرفوع ومضاف إليه، و«صِفْراً» خبرها منصوب، و«من البيض والصُّفر» جار ومجرور. و«فلْيُبَشَّرْ» جواب الشرط: الفاء رابطةٌ لأنّ الجواب جملةٌ طلبية، واللام لام الأمر، و«يُبَشَّرْ» مضارع مبنيّ للمجهول مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه السكون، ونائب الفاعل مستتر. وممّا يسترعي الانتباه أنّ الأمر بالتبشير جاء في مقام التهديد لا التهنئة، فهو تبشيرٌ بالشرّ، وذلك من التهكّم الذي يُخرِج الأمر عن معناه الحقيقيّ. ويُضاف إلى ذلك ما في «صِفْراً/الصُّفْر» من جناسٍ محرَّفٍ قام على اختلاف الحركة وحدها، وقد جعله الثعالبيّ داخل جملة الشرط لا في الفاصلة، فوزّع المحسّن الصوتيّ على الشرط والجواب معاً.

---

[١] يُنظر: الكتاب: ٣: ٦٤؛ والأصول في النحو: ٢: ١٥٦.

[٢] يُنظر: شرح الكافية: ٤: ٢٧٨–٢٨٠.

[٣] المُبْهِج: ٧٦.

[٤] يُنظر: مغني اللبيب: ٥: ١٥٣.

[٥] المُبْهِج: ٦٤.

ومن الشواهد الدقيقة في هذا النمط قوله: «إِذَا نَابَتْكَ النَّائِبَةُ لَا حِيلَةَ لَهَا، فَلَا تَعْجَزْ عَنْهَا؛ وَإِنْ كَانَتْ لَهَا حِيلَةٌ فَلَا تَعْجَزَنَّ»[1]. والذي يعنينا شطرُه الثاني، فـ«إنْ» أداة شرطٍ جازمة، و«كانت» فعل الشرط ماضٍ ناقص في محلّ جزم، و«لها» جار ومجرور في محلّ نصب خبر «كان» مقدّماً، و«حيلةٌ» اسمها مرفوع مؤخّراً. و«فلا تعجزنَّ» جواب الشرط: الفاء رابطةٌ لطلبيّة الجواب، و«لا» ناهية، و«تعجزنَّ» مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الثقيلة في محلّ جزم بـ«لا». واللافت هنا أنّ الثعالبيّ قابل بين شرطيّتين إحداهما بـ«إذا» والأخرى بـ«إنْ»، وهو تنويعٌ دقيق، لأنّ «إذا» للمحقّق أو المتوقّع الغالب، و«إنْ» للمشكوك أو المحتمل، على ما قرّره ابن هشام[2]. ففرض الثعالبيّ النائبةَ التي لا حيلة لها محقّقةَ الوقوع فأتى بـ«إذا»، وفرض وجودَ الحيلة أمراً محتملاً فأتى بـ«إنْ»؛ وهذا التنويعُ الواعي في اختيار الأداة على مقتضى درجة الاحتمال دليلٌ على وعيٍ نحويّ رفيع.

ومن ذلك قوله: «مَنْ كَانَ مِنَ القَائِلِينَ بِفَضْلِكَ، فَاجْعَلْهُ مِنَ القَابِلِينَ فِي ظِلِّكَ»[3]. فـ«مَن» اسم شرطٍ جازم في محلّ نصب مفعولٍ به لفعلٍ يُفسّره ما بعده، أو في محلّ رفع مبتدأ على الأصحّ، و«كان» فعل الشرط ناقص في محلّ جزم، واسمها مستتر، و«من القائلين» جار ومجرور في محلّ نصب خبر «كان». و«فاجعلْه» جواب الشرط: الفاء رابطة، و«اجعلْ» فعل أمر مبنيّ على السكون، والهاء مفعوله الأوّل، و«من القابلين» في محلّ نصب مفعوله الثاني. ويتبيّن من ذلك أنّ الثعالبيّ يستعمل هذا النمط في مقام الوصيّة العمليّة، فيقرّر الحال بـ«كان» ثمّ يرتّب عليها التكليفَ بالأمر، فتكون الجملة الشرطية إطاراً لسياسة الرجل مع من أثنى عليه. ولا يفوتنا التنبيه إلى ما بين «القائلين» و«القابلين» من جناسٍ محرَّفٍ وقع على طرفَي الشرط والجواب، وهو أبلغ في الربط من وقوعه في موضعٍ واحد.

سابعاً: الشرط بلا أداة — جملة فعلية فعلها أمر تليها جملة فعلية فعلها مضارع مجزوم

عرف النحاة أسلوباً يُجزَم فيه المضارع من غير أداةٍ ظاهرة، وهو المسمّى بـ«الجزم في جواب الطلب»، وحقيقته عندهم أن يتقدّم طلبٌ — أمرٌ أو نهيٌ أو استفهامٌ أو تمنٍّ أو عرضٌ — فيُجزَم المضارع بعده على تقدير شرطٍ محذوف. فمذهب سيبويه أنّ الجزم بشرطٍ مقدّر دلّ عليه الطلب، وأنّ الأصل في «ائتني آتِك»: ائتني، فإنْ تأتِني آتِك[4]. وذهب الخليل ومن تابعه إلى أنّ الجزم بالطلب نفسه لنيابته عن الشرط[5]، ونقل ابن هشام المذهبين ورجّح الأوّل واستدلّ عليه بأنّ

---

(1) المُبْهِج: ٨٠.

(2) يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٢٩٠–٢٩٢.

(3) المُبْهِج: ٨١.

(4) يُنظر: الكتاب: ٣: ٩٧ .

(5) يُنظر: الكتاب: ٣: ٩٨؛ وشرح المفصّل: ٧: ٤٥.

المعنى لا يتمّ إلّا بتقدير الشرط[١]، وسار السيوطي على ذلك وزاد أنّ الجزم لا يصحّ إلّا إذا كان المضارع مسبَّباً عن الطلب ومترتّباً عليه ترتّبَ الجزاء على الشرط[٢]. وممّا يسترعي الانتباه في المُبْهِج أنّ هذا الأسلوب — على كثرة الطلب فيه — لم يرد فيه الجزمُ صريحاً بعلامةٍ ظاهرة في جواب الأمر من غير فاء، بحسب ما وقف عليه الباحث؛ وإنّما عدل الثعالبيّ عن الجزم إلى ربط الجواب بالفاء، أو إلى لام الأمر، أو إلى الجملة الاسمية المؤوّلة. ولعلّ السبب في ذلك أنّ الجزم في جواب الطلب يقتضي إيجازاً في الجواب لا يحتمل السجع، والثعالبيّ يحتاج إلى فاصلةٍ موازنة، فآثر الفاء التي تُبقي له سَعَةَ الجملة.

ومن أوضح ما يمثّل هذا الأسلوب عنده — على تقدير الشرط المحذوف — قوله: «تَوَكَّلْ عَلَى اللهِ، فَهُوَ أَوْفَى وَكِيلٍ، وَأَكْفَى كَفِيلٍ»[٣]. فـ«توكّلْ» فعل أمرٍ مبنيّ على السكون، وفاعله مستتر وجوباً تقديره «أنت»، و«على الله» جار ومجرور. و«فهو أوفى وكيل» جملةٌ اسميةٌ مقترنةٌ بالفاء واقعةٌ جواباً لشرطٍ مقدّر، والتقدير: توكّلْ على الله، فإنّك إن توكّلْ عليه تجدْه أوفى وكيل. ويتّضح من هذا التقدير أنّ المعنى الشرطيّ قائمٌ في التركيب قيامَ الروح في الجسد، وإن لم تظهر أداته؛ وهذا ما يسمّيه النحاة الشرطَ المقدّر. والوظيفة البلاغية في اختيار الجملة الاسمية جواباً أنّها تُفيد الثبوت والدوام، فناسبت مقامَ الإخبار عن صفات الله تعالى، ولو جاء الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً لأفاد الحدوث وهو غير مقصود.

ومن ذلك قوله: «إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللهَ، فَإِنَّهُ أَقْرَبُ مَنْ نَاجَيْتَ، وَأَكْرَمُ مَنْ رَجَوْتَ»[٤]. وفي هذا الشاهد شرطٌ ظاهرٌ وشرطٌ مقدّر؛ فالظاهر «إذا سألتَ فاسألِ اللهَ»، والمقدّر ما دلّت عليه الفاء الثانية في «فإنّه أقربُ»، إذ هي جواب شرطٍ محذوف تقديره: فإنْ تسألْه فإنّه أقربُ من ناجيتَ. و«اسألِ» فعل أمرٍ مبنيّ على السكون وحُرّك بالكسر لالتقاء الساكنين، و«اللهَ» مفعول به. واللافت أنّ الثعالبيّ ضمّ إلى الشرط الظاهر شرطاً مقدّراً، فصار التركيبُ ذا طبقتين من التعليق، وهذا يكشف عن أنّ الذهنية الشرطية عنده ليست مجرّد قالبٍ أدائيّ، بل طريقةٌ في التفكير تقوم على ردّ كلّ حكمٍ إلى علّته.

وممّا يتّصل بهذا قوله: «دَعِ المُذْنِبَ، فَسَتُوثِقُهُ جَرَائِرُهُ، وَسَتُوبِقُهُ جَرَائِمُهُ»[٥]. فـ«دعِ» فعل أمرٍ مبنيّ على حذف حرف العلّة، وفاعله مستتر تقديره «أنت»، و«المذنبَ» مفعول به منصوب. و«فستُوثِقُه» جواب شرطٍ مقدّر: الفاء رابطة، والسين حرف تنفيسٍ يدلّ على الاستقبال، و«توثِقُه»

---

[١] يُنظر: مغني اللبيب: ٥: ١٥٣–١٥٤.

[٢] يُنظر: همع الهوامع: ٤: ٣٠.

[٣] المُبْهِج: ٢٩.

[٤] المصدر نفسه: ٣٠.

[٥] المصدر نفسه: ٧٧.

مضارع مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم، و«جرائرُه» فاعل مرفوع. والذي يعنينا أنّ اقتران الجواب بالسين منع من جزمه، لأنّ حرف التنفيس من موانع الجزم الموجبة للفاء على ما سيأتي بيانه في المبحث الثاني؛ ولو أراد الثعالبيّ الجزم لقال: «دعِ المذنبَ تُوثِقْه جرائرُه». فعدوله عن ذلك اختيارٌ أسلوبيّ مقصود، أراد به تأكيدَ وقوع الجزاء في المستقبل لا مجرّدَ تعليقه بالشرط. ويُضاف إلى ذلك ما في «جرائره/جرائمه» من موازنةٍ وتجنيس.

ونظيره قوله: «دَعِ المُمْسِيَّ وَشَأْنَهُ، فَقَدْ يَجْنِي ثِمَارَ مَا شَانَهُ»[1]. فـ«دعِ» فعل أمر مبنيّ على حذف حرف العلّة، و«المُمْسِيَّ» مفعول به، و«شأنَه» مفعول معه منصوب أو معطوفٌ على المفعول. و«فقد يجني» جواب شرطٍ مقدّر: الفاء رابطة، و«قد» حرف تقليلٍ مع المضارع، و«يجني» مضارع مرفوع، و«ثمارَ» مفعول به ومضاف، و«ما شانَه» موصولٌ وجملته في محلّ جرٍّ بالإضافة. واللافت أنّ الثعالبيّ استعار للعقوبة صورةَ الاجتناء، فجعل المذنب يجني ثمارَ ما شانه، فتحوّلت المعصيةُ في الصورة إلى شجرةٍ مُثمرة، وهذا من الاستعارة التهكّمية. وأمّا الجانب النحويّ فمفاده أنّ «قد» من موانع الجزم كالسين، فاستدعت الفاءَ ومنعت الجزمَ، وهو ما يفسّر خلوّ المُبْهِج من الجزم في جواب الطلب.

ومن ذلك قوله: «عَظِّمْ شَيْخَكَ، فَإِنَّهُ سِنْخُكَ»[2]. فـ«عظِّمْ» فعل أمرٍ مبنيّ على السكون، وفاعله مستتر، و«شيخَك» مفعول به ومضاف إليه. و«فإنّه سِنْخُك» جملةٌ اسميةٌ مؤكّدةٌ بـ«إنّ» واقعةٌ جواباً لشرطٍ مقدّر، أو تعليلاً للأمر على وجهٍ آخر. والوجه الأوّل أظهر في المعنى الشرطيّ، والتقدير: عظِّمْ شيخَك، فإنْ تعظِّمْه تعظِّمْ أصلَك. ويتبيّن من ذلك أنّ الفاء في المُبْهِج تنهض بوظيفةٍ مزدوجة: فهي رابطةٌ لجواب الشرط المقدّر، وهي في الوقت نفسه فاءُ التعليل التي تُبرِز علّة الحكم؛ وهذا التداخل بين الربط والتعليل من أبرز خصائص أسلوب الحكمة، لأنّ الحكمة لا تكتفي بتقرير الحكم بل تُلحِقه بعلّته لتستوثق من قَبول السامع.

ومن الشواهد اللافتة في هذا الباب قوله: «جَانِبْ جَانِبَ الظَّنِينِ الضَّنِينِ، فَلَا تَطِرْ بِهِ، وَلَا تَطِرْ إِلَيْهِ»[3]. فـ«جانِبْ» فعل أمرٍ مبنيّ على السكون، و«جانِبَ» مفعول به ومضاف، و«الظنينِ» مضاف إليه، و«الضنينِ» صفة له. و«فلا تَطِرْ» جواب الطلب مقترناً بالفاء: «لا» ناهية جازمة، و«تَطِرْ» مضارع مجزوم بـ«لا» وعلامة جزمه السكون. والذي يعنينا أنّ الجزم هنا ظاهرٌ بالسكون، ولكنّه جزمٌ بـ«لا» الناهية لا بالشرط المقدّر، فهو من الطلب المعطوف على الطلب بواسطة الفاء، لا من جواب الطلب المجزوم.

---

[1] المُبْهِج: ٧٧.

[2] المصدر نفسه: ٨٠.

[3] المصدر نفسه: ٨١.

المبحث الثاني
المسائل التركيبية في الجملة الشرطية

لا تقف دراسةُ الجملة الشرطية عند وصف أنماطها التركيبية، بل تمتدّ إلى طائفةٍ من المسائل الدقيقة التي تعرض لها في التركيب، وهي مسائلُ الجزم واقتران الجواب بالفاء، والتقديم والتأخير في عناصرها، والحذف الواقع في أحد أركانها، واجتماع الشرط والقسم في جملةٍ واحدة. وهذه المسائل من أدقّ مباحث النحو العربيّ وأكثرها خلافاً بين النحاة، لأنّها تقع في منطقة التقاء الإعراب بالمعنى، فلا يُكتفى فيها بالنظر في العلامة، بل يُرجَع فيها إلى مقتضى التعليق وحدودِ ما يصلح شرطاً وما يصلح جواباً. وقد أفاض فيها سيبويه في مواضع من كتابه، وجمع ابن هشام أطرافها في مغني اللبيب، وضبط ابن مالك موانعَ الجزم في بيتٍ واحدٍ صار قاعدةَ الباب[١]. ونصوصُ المُبْهِج تمثّل ميداناً تطبيقياً ثريّاً لدراسة هذه المسائل، لأنّ الثعالبيّ قد أدار حكمَه على القالب الشرطيّ إدارةً واسعة، فتعرّضت له هذه العوارضُ كلُّها أو جُلُّها، ومكّنته الحرّيةُ الأسلوبية من الاختيار بين الوجوه الجائزة، فصار اختيارُه دليلاً على وعيه النحويّ وعلى غايته البلاغية معاً. وسنعرض هذه المسائل في أربعة أقسام.

أوّلاً: الجزم واقتران جواب الشرط بالفاء

الأصل في جواب الشرط أن يكون فعلاً مضارعاً مجزوماً أو ماضياً في محلّ جزم، فإذا كان الجواب جملةً لا تصلح أن تكون شرطاً وجب ربطُها بالفاء. وقد حصر النحاةُ هذه المواضع في سبعة، جمعها ابن مالك في قوله: «اسميّةٌ طلبيّةٌ وبجامدٍ، وبما ولن وبقد وبالتنفيس»[٢]. وعلّة الاقتران عند سيبويه أنّ هذه الجمل لا يصحّ فيها الجزمُ لفظاً، ولا تصلح أن تُجعَل جزاءً على الأصل، فاحتاجت إلى رابطٍ يُبيّن تعلُّقَها بالشرط[٣]، وزاد ابن هشام أنّ الفاء هنا فاءُ الجزاء، وأنّ الجملة بعدها في محلّ جزمٍ على أنّها جواب الشرط، لا مجرّدَ مستأنفة[٤]. وقد بلغ اقترانُ الجواب بالفاء في المُبْهِج مبلغاً يجعله من أظهر خصائص أسلوبه الشرطيّ، إذ يكاد يستوعبَ المواضعَ السبعة كلَّها، بل إنّ الثعالبيّ قد يعدل إلى ما يقتضي الفاءَ عدولاً مقصوداً ليتّسع له النَّظمُ والسجع، كما تقدّم في المبحث الأوّل.

١ – الجواب جملة اسمية

---

[١] يُنظر: الكتاب، ٣: ٦٣–٦٥؛ ومغني اللبيب ٥: ١٥٣–١٥٤.

[٢] شرح التسهيل، ٤: ٨٥.

[٣] يُنظر: الكتاب: ٣: ٦٥.

[٤] يُنظر: مغني اللبيب: ٥: ١٥٣.

من ذلك قوله: «مَنْ لَمْ يَرْضَ بِاليَسِيرِ، فَهُوَ أَسِيرٌ لِلْمَيَاسِيرِ»[١]. فـ«مَن» اسم شرطٍ جازم في محلّ رفع مبتدأ، و«لم يَرْضَ» فعل الشرط مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، و«باليسير» جار ومجرور. و«فهو أسيرٌ للمياسير» جواب الشرط: الفاء رابطة، و«هو» مبتدأ، و«أسيرٌ» خبره، و«للمياسير» جار ومجرور، والجملة الاسمية في محلّ جزم. ويتّضح أنّ الثعالبيّ اختار الجملة الاسمية جواباً ليُفيد ثبوتَ الأسر ولزومَه لمن لم يقنع، إذ الاسميةُ تدلّ على الدوام؛ ولو قال «يُؤسَرْ» لأفاد الحدوثَ المتجدّد. والوظيفة البلاغية في «اليسير/أسير/المياسير» جناسٌ ثلاثيّ متدرّج بلغ به الثعالبيّ غايةَ التلاحم الصوتيّ بين طرفَي الشرط والجواب.

ومن ذلك قوله: «مَنْ كَانَ لَهُ فِي الفَسَادِ غَرَضٌ، فَفِي قَلْبِهِ مَرَضٌ»[٢]. فـ«كان» فعل الشرط ناقص في محلّ جزم، و«له» في محلّ نصب خبرها مقدّماً، و«غرضٌ» اسمها مؤخّراً. و«ففي قلبه مرضٌ» جواب الشرط: الفاء رابطة، و«في قلبه» خبر مقدّم، و«مرضٌ» مبتدأ مؤخّر، والجملة في محلّ جزم. واللافت هنا أنّ الجواب جاء جملةً اسميةً مقدَّمَ الخبر، وهذا التقديمُ أفاد الاختصاصَ: أنّ محلَّ المرض هو القلبُ لا غيره، وهو أدقُّ في التشخيص. ويُضاف إلى ذلك أنّ «غرضٌ» و«مرضٌ» جاءا فاصلتين متجانستين، فصار الجناسُ حاملاً لمعنى العلاقة السببية بين طلب الفساد وفساد القلب.

ومن الشواهد اللافتة قوله: «مَنْ مَلَكَ مَا يَكْفِيهِ، ثُمَّ تَعَرَّضَ لِلسَّفِيهِ طَامِعاً فِيهِ، فَالحَجْرُ بِفِيهِ»[٣]. فـ«ملك» فعل الشرط ماضٍ في محلّ جزم، و«ما يكفيه» موصولٌ وجملته في محلّ نصب مفعول به، و«ثمّ تعرّض» معطوفٌ على فعل الشرط فهو في محلّ جزمٍ أيضاً، و«طامعاً» حال منصوبة. و«فالحجرُ بفيه» جواب الشرط: الفاء رابطة، و«الحجرُ» مبتدأ، و«بفيه» خبره، والجملة في محلّ جزم. وممّا يسترعي الانتباه هنا أنّ فعل الشرط جاء مركّباً من فعلين متعاطفين بـ«ثمّ» التي تفيد الترتيب مع التراخي، فأفاد ذلك أنّ الجزاء لا يستحقّه إلّا من جمع الأمرين: الكفايةَ والتعرّضَ معاً، وهذا احتراسٌ بالغُ الدقّة. وأمّا الجوابُ فجملةٌ اسميةٌ جاءت على صورة الدعاء المعروف في كلام العرب «بفيه الحَجَر»، فاستعار لها الثعالبيّ موضعَ الجواب فأدّت معنى الجزاء والزجر معاً.

٢- الجواب جملة طلبية

ومن ذلك قوله: «إِذَا مَدَدْتَ يَدَكَ إِلَى المُبَايَعَةِ، فَاعْقِدْ عَقِيدَتَكَ بِالمُتَابَعَةِ»[٤]. فـ«إذا» أداة شرطٍ غير جازمة، و«مددتَ» فعل الشرط ماضٍ مبنيّ على السكون لاتّصاله بتاء الفاعل، والتاء

---

[١] المُبْهِج: ٧٠.

[٢] المصدر نفسه: ٧٦.

[٣] المصدر نفسه: ٧٠.

[٤] المصدر نفسه: ٤٢.

فاعل، و«يدك» مفعول به ومضاف إليه. و«فاعقِدْ» جواب الشرط: الفاء رابطةٌ وجوباً لأنّ الجواب طلبيّ، و«اعقِدْ» فعل أمر مبنيّ على السكون، وفاعله مستتر تقديره «أنت»، و«عقيدتَك» مفعول به، و«بالمتابعة» جار ومجرور. والدلالة النحوية هنا أنّ الأمر لا يصلح أن يكون جزاءً بذاته لأنّه إنشاءٌ لا خبر، فوجب الربطُ بالفاء على ما قرّره ابن هشام[١]. وأمّا الوظيفة البلاغية فتقوم على أنّ الثعالبيّ جعل الجزاء تكليفاً لا إخباراً، فنقل السامعَ من موقع المتلقّي إلى موقع المُلْزَم، وهذا أبلغُ في الوعظ.

ومن ذلك قوله: «إِذَا أَظَلَّكَ شَهْرُ رَمَضَانَ، فَلْتَصُمْ جَوَارِحُكَ عَنِ الذُّنُوبِ، وَلْتَصُمْ جَوَانِحُكَ عَنِ العُيُوبِ»[٢]. فـ«أظلّك» فعل الشرط ماضٍ، والكاف مفعول به، و«شهرُ رمضان» فاعل ومضاف إليه. و«فلتصُمْ» جواب الشرط: الفاء رابطة، واللام لام الأمر، و«تصُمْ» مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه السكون، و«جوارحُك» فاعل مرفوع. واللافت أنّ الثعالبيّ اختار لام الأمر مع الغائب لا فعلَ الأمر، لأنّ المأمور هنا «الجوارح» و«الجوانح» وهما غائبتان لا مخاطبتان، فجاء الاختيار الصرفيّ موافقاً للاستعمال العربيّ الصحيح؛ إذ لام الأمر هي الأداة التي يُتوصَّل بها إلى أمر الغائب. ويُضاف إلى ذلك ما في «جوارحك/جوانحك» و«الذنوب/العيوب» من تقابلٍ صوتيّ ودلاليّ وزّعه الثعالبيّ على جملتي الجواب المتعاطفتين.

ومن ذلك قوله: «إِذَا عَقَدَ السُّلْطَانُ بِالعَدْلِ عَقِيدَتَهُ، وَطَوَى عَلَى الإِحْسَانِ طَوِيَّتَهُ، فَلْيَبْشُرْ بِالنَّجْمِ الأَسْعَدِ، وَالجَدِّ الأَصْعَدِ»[٣]. فـ«عقد» فعل الشرط ماضٍ، و«السلطان» فاعله، و«عقيدته» مفعول به، وعُطف عليه «وطوى... طويّته». و«فلْيَبشُرْ» جواب الشرط: الفاء رابطة، واللام لام الأمر، و«يَبشُرْ» مضارع مجزوم بها. والذي يعنينا أنّ فعل الشرط جاء مزدوجاً بالعطف، والجوابَ مفرداً، فوقع الجوابُ بعد الشرط الطويل موقعَ النتيجة الجامعة، وهو ترتيبٌ خطابيٌّ يُشعِر بأنّ الجزاء ثمرةُ الأمرين مجتمعين لا أحدِهما.

٣- الجواب مصدَّر بـ«قد»

ومن ذلك قوله: «مَنْ عَصَى السُّلْطَانَ، فَقَدْ أَطَاعَ الشَّيْطَانَ»[٤]. فـ«مَن» اسم شرطٍ جازم في محلّ رفع مبتدأ، و«عصى» فعل الشرط ماضٍ مبنيّ على الفتح المقدّر في محلّ جزم، و«السلطانَ» مفعول به. و«فقد أطاع» جواب الشرط: الفاء رابطةٌ وجوباً، و«قد» حرف تحقيقٍ مع الماضي، و«أطاع» ماضٍ في محلّ جزم، و«الشيطانَ» مفعول به. واللافت أنّ «قد» أفادت تحقيقَ الجزاء وتأكيدَه، فصار المعنى أنّ طاعةَ الشيطان ليست متوقّعةً بل واقعةٌ بمجرّد وقوع الشرط، وهذا أشدُّ

---

[١] يُنظر: مغني اللبيب: ٥: ١٥٤.

[٢] المُبْهِج: ٣٣.

[٣] المصدر نفسه: ٣٨.

[٤] المصدر نفسه: ٤٢.

في الزجر. ويُضاف إلى ذلك ما في «السلطان/الشيطان» من جناسٍ محرَّفٍ يقوم على اختلاف حرفٍ واحد، وقد جعله الثعالبيّ على الفاصلتين، فأدّى الجناسُ وظيفةً استدلاليةً: كأنّ قربَ اللفظين شاهدٌ على تلازم المعنيين.

ومن ذلك قوله: «مَنْ رَدَّاهُ اللهُ بِرِدَاءِ الإِيمَانِ، فَقَدْ أَهَّلَهُ لِلْيُمْنِ وَالأَمْنِ وَالإِيمَانِ»[١]. فـ«ردّاه» فعل الشرط ماضٍ في محلّ جزم، والهاء مفعول به، و«اللهُ» فاعل مرفوع، و«برداء الإيمان» جار ومجرور ومضاف إليه. و«فقد أهّله» جواب الشرط مقترناً بالفاء لتصديره بـ«قد». وممّا يلفت النظر أنّ الشرط والجواب معاً مبنيّان للمعلوم وفاعلُهما واحدٌ هو الله تعالى، فصار التركيبُ إخباراً عن سنّةٍ إلهيةٍ لا عن فعل مكلَّف، وهذا يُخرِج الشرطَ من معنى التكليف إلى معنى التقرير. وأمّا التدرّج في «اليُمْن والأمن والإيمان» فهو ترتيبٌ صاعد من الحظّ الدنيويّ إلى السلامة ثمّ إلى الغاية الدينية، وقد جاء كلُّه في حشو الجواب لا في فاصلته.

ومن ذلك قوله: «مَنْ تَمَسَّكَ بِالشَّفِيعِ الشَّفِيقِ الرَّفِيعِ، رَأَى الفَلَجَ لِحُجَّتِهِ، وَالنُّجْحَ فِي حَاجَتِهِ»[٢]. وهذا الشاهد جاء خالياً من الفاء، لأنّ الجواب فعلٌ ماضٍ مجرّدٌ من «قد»، فلم يحتج إلى رابط؛ وإنّما أوردناه للموازنة بين ما يقترن وما لا يقترن، ليتبيّن أنّ الثعالبيّ يُجري القاعدة على وجهها، فيربط حيث يجب الربطُ ويترك حيث لا يجب. و«تمسّك» فعل الشرط ماضٍ في محلّ جزم، و«رأى» جواب الشرط ماضٍ في محلّ جزم، و«الفلَج» مفعول به. ويتبيّن من ذلك أنّ اقتران الجواب بالفاء عنده ليس عادةً لفظيةً مرسَلة، بل هو انقيادٌ لقاعدةٍ نحوية مضبوطة.

٤- الجواب منفيّ بـ«ما» أو فعله جامد

ومن ذلك قوله: «مَنْ آثَرَهُ القَلْبُ بِمَحَبَّتِهِ، لَمْ يَبْخَلْ عَلَيْهِ بِحَبَّتِهِ»[٣]. والجوابُ هنا منفيٌّ بـ«لم» لا بـ«ما»، فلم يحتج إلى الفاء لأنّ «لم» من الجوازم التي يصحّ معها الجزمُ فلا تمنعُه. وإنّما يجب الاقترانُ إذا كان النفي بـ«ما» أو بـ«لن»، لأنّهما لا يقبلان الجزمَ[٤]. و«آثره» فعل الشرط ماضٍ في محلّ جزم، والهاء مفعول به، و«القلبُ» فاعل مرفوع، و«لم يبخلْ» جواب الشرط مضارع مجزوم بالسكون. واللافت أنّ الثعالبيّ لم نقف له على شاهدٍ جاء فيه جوابُ الشرط منفيّاً بـ«ما» أو بـ«لن» مقترناً بالفاء، على كثرة النفي في كلامه؛ ولعلّ السبب أنّه يُؤثر «لم» لخفّتها ولمناسبتها للجزم، فيستقيم له الوزنُ من غير حاجةٍ إلى رابط.

---

[١] المُبْهِج: ٢٩.

[٢] المصدر نفسه: ٨٣.

[٣] المصدر نفسه: ٥٢.

[٤] يُنظر: شرح التسهيل: ٤: ٨٥؛ وهمع الهوامع ، ٤: ٣٠.

وأمّا الجواب الذي فعله جامدٌ فقد وقفنا على شاهدٍ يقرب منه في قوله: «إِذَا اجْتَمَعَ لِلرَّئِيسِ المَجْدُ وَالجِدُّ، وَالجِدُّ وَالجُودُ، لَنَاهِيكَ بِهِ»[1]. فـ«اجتمع» فعل الشرط ماضٍ، و«للرئيس» جار ومجرور، و«المجدُ» فاعل مرفوع وما بعده معطوفٌ عليه. و«لناهيكَ به» جواب الشرط: اللام لام الابتداء أو للتوكيد، و«ناهيك» اسمٌ جامدٌ في معنى الفعل أي «كافيك»، وهو مبتدأ مؤخّر أو خبرٌ لمبتدأ محذوف، و«به» جار ومجرور. والذي يعنينا أنّ الجواب هنا جاء اسماً جامداً لا يقبل الجزمَ، فاحتاج إلى رابط، وقد نابت اللامُ عن الفاء في الربط، وهو وجهٌ أجازه النحاة في جواب «إذا» و«لو»[2]. وأمّا الوظيفة البلاغية فتقوم على أنّ «ناهيك به» صيغةٌ تفيد الكفايةَ والانتهاءَ في المدح، فجاءت جواباً يُغني عن التفصيل بعد التفصيل الذي سبقها في الشرط.

ومن الشواهد اللافتة في هذا الباب قوله: «إِذَا نَجَمَ نَاجِمُ الفَسَادِ، فَلْيُخْصَرْ وَلْيُعْصَرْ؛ فَإِنْ تَابَ وَأَنَابَ، وَإِلَّا فَلْيُحْصَدْ وَلْيُحْضَدْ»[3]. وهذا الشاهد جامعٌ لمسائل متعدّدة، فـ«إذا نجم» شرطٌ جوابه طلبيٌّ بلام الأمر مقترنٌ بالفاء، ثمّ «فإنْ تاب وأناب» شرطٌ ثانٍ حُذف جوابه، ثمّ «وإلّا فليُحصَدْ» شرطٌ حُذف فعلُه وبقي جوابه مقترناً بالفاء. فاجتمع في نصٍّ واحدٍ اقترانُ الجواب بالفاء لطلبيّته، وحذفُ الجواب للعلم به، وحذفُ فعل الشرط مع «إلّا»؛ وهو من أدلّ نصوص الكتاب على تمكّن الثعالبيّ من التصرّف في البنية الشرطية. والوظيفة البلاغية في هذا التتابع أنّه يُحاكي تدرّجَ السياسة في معالجة الفساد: تضييقٌ فإنابةٌ فاستئصال، فجاءت البنيةُ النحوية صورةً للتدرّج الإجرائيّ.

ويتبيّن من مجموع هذه الشواهد أنّ اقتران الجواب بالفاء قد اطّرد في المُبْهِج اطّراداً كاملاً في مواضعه الموجبة، ولم نقف على موضعٍ واحدٍ أُخِلّ فيه بالربط حيث يجب، ولا على موضعٍ زِيدت فيه الفاءُ حيث لا يجوز؛ وهذا الاطّرادُ شهادةٌ على سلامة سليقة الثعالبيّ ودقّة صنعته، ودليلٌ على أنّ سجعه المحكم لم يجرّه إلى مخالفة قاعدةٍ نحوية.

ثانياً: التقديم والتأخير في الجملة الشرطية

من المسائل التي عُني بها النحاة في باب الشرط مسألةُ تقديم الجواب على فعله، وتقديمُ معمول الجواب أو معمول الشرط. فمذهب البصريين أنّ الجواب إذا تقدّم لم يكن جواباً على الحقيقة، بل هو دليلٌ على الجواب والجوابُ محذوف، ولذلك لا يُجزم[4]. وذهب الكوفيون إلى أنّه هو الجوابُ حقيقةً وقد تقدّم، وجوّزوا معه الجزمَ على قلّة[5]. أمّا تقديمُ معمول فعل الشرط على الأداة فقد منعه

---

(1) المُبْهِج: ٤٦.

(2) يُنظر: مغني اللبيب: ٥: ١٥٣–١٥٤؛ وشرح المفصّل، ٨: ١٥٥.

(3) المُبْهِج: ٤٠.

(4) يُنظر: الكتاب: ٣: ٦٤؛ والأصول في النحو، ٢: ١٦٠.

(5) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، :٢٤٢.

الجمهور، لأنّ الأداة لها صدرُ الكلام فلا يُتقدَّم عليها معمولُ ما بعدها[١]، وأجاز بعضُهم توسّطَه بين الأداة والفعل إذا كان ظرفاً أو جارّاً ومجروراً لأنّهما يُتّسع فيهما[٢]. وقد تعرّضت نصوص المُبْهِج لهذه المسألة تعرّضاً واسعاً، لأنّ حاجته إلى الموازنة بين الفواصل كثيراً ما تدفعه إلى تقديم ما حقُّه التأخير.

فمن ذلك قوله: «مَنْ كَانَ لِعِنَانِ هَوَاهُ أَمْلَكَ، كَانَ لِطُرُقِ الرَّشَادِ أَسْلَكَ»[٣]. واللافت هنا توسّطُ الجارّ والمجرور «لعنان هواه» بين «كان» وخبرها «أملك»، وهو تقديمٌ لمعمول الخبر على الخبر. والأصل: من كان أملكَ لعنان هواه. وعلّةُ التقديم عند النحاة جوازُ التوسّع في الظروف والمجرورات[٤]، وأمّا علّتُه البلاغية فأمران: أوّلهما الاهتمامُ بالمُعَلَّق به وتشويقُ السامع إلى الخبر، وثانيهما تحقيقُ الفاصلة، إذ لو تأخّر الجارّ والمجرورُ لانتقض الوزنُ وذهبت الموازنة بين «أملك» و«أسلك». وهذا نموذجٌ واضحٌ على أنّ الاختيار النحويّ عند الثعالبيّ محكومٌ بالغرض الإيقاعيّ.

ومن ذلك قوله: «إِذَا وَلِيتَ وِلَايَةً، فَلْيَكُنْ حَظُّ أَخِيكَ مِنْهَا الكَامِلَ الكَافِي، وَنَصِيبُهُ مِنْ ثَمَرَاتِهَا الوَافِرَ الوَافِي»[٥]. فـ«وليتَ» فعل الشرط ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء فاعل، و«ولايةً» مفعول به. و«فلْيكُنْ» جواب الشرط: الفاء رابطة، واللام لام الأمر، و«يكُنْ» مضارع ناقص مجزوم، و«حظُّ أخيك» اسمها مرفوع، و«منها» جار ومجرور، و«الكاملَ الكافيَ» خبرها منصوب. وممّا يلفت النظر توسّطُ الجارّ والمجرور «منها» بين اسم «كان» وخبرها، وهو من مواضع التوسّع نفسها. ويُضاف إلى ذلك أنّ الجواب جاء مزدوجاً بالعطف، وأنّ الوصفين في كلّ شطر جاءا على وزنٍ واحد، فتضافرت الموازنةُ الصرفية مع التقديم النحويّ في إنتاج الإيقاع.

ومن الشواهد اللافتة قوله: «إِذَا كَاتَبْتَ أَخَاكَ، فَلْيَكُنِ المِدَادُ مِنْ سَوَادِ الفُؤَادِ، وَالقِرْطَاسُ مِنْ بَيَاضِ الوِدَادِ»[٦]. فـ«كاتبتَ» فعل الشرط ماضٍ في محلّ جزمٍ على تقدير الجزم مع «إذا»، و«أخاك» مفعول به منصوب بالألف. و«فلْيكُنِ المدادُ من سواد الفؤاد» جواب الشرط: «يكُنِ» مضارع ناقص مجزوم بلام الأمر وحُرّك بالكسر لالتقاء الساكنين، و«المدادُ» اسمها، و«من سواد الفؤاد» في محلّ نصب خبرها. والذي يعنينا أنّ الخبر جاء شبهَ جملةٍ مؤخَّراً على الأصل، فلم يكن هنا تقديمٌ؛ وإنّما موضعُ العناية أنّ الثعالبيّ وازن بين «سواد الفؤاد» و«بياض الوداد»، فجعل المِدادَ

---

[١] يُنظر: مغني اللبيب: ٥: ١٤؛ وهمع الهوامع: ٤: ٢٩.

[٢] يُنظر: الخصائص، ٢: ٣٦٠.

[٣] المُبْهِج: ٧٩.

[٤] يُنظر: شرح الكافية، ١: ٣١١.

[٥] المُبْهِج: ٥٢.

[٦] المصدر نفسه: ٥٤.

من السواد والقِرطاسَ من البياض على مقتضى الحقيقة الحسّية، ثمّ أضاف كلّاً منهما إلى معنًى وجدانيّ، فكانت المطابقةُ بين السواد والبياض محمولةً على بنيةٍ شرطيةٍ واحدة.

ومن ذلك قوله: «إِذَا تَبَذَّلَ أَخُوكَ يَبْذُلُ وَجْهَهُ فِي مَسْأَلَتِكَ، فَاعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ خَصَاصَةٍ، وَحَاجَةٍ خَاصَّةٍ؛ فَاصْرِفْ إِلَيْهِ عِنَانَ عِنَايَتِكَ، وَأَسْبِلْ عَلَيْهِ سِتْرَ رِعَايَتِكَ»[1]. فـ«تبذّل» فعل الشرط ماضٍ، و«أخوك» فاعل مرفوع بالواو، و«يبذلُ وجهَه» جملةٌ حاليةٌ في محلّ نصب. و«فاعلمْ» جواب الشرط مقترناً بالفاء لطلبيّته، و«أنّ ذلك من خصاصة» مصدرٌ مؤوّل في محلّ نصب مفعول به لـ«اعلم». ثمّ عُطف على الجواب «فاصرفْ» و«أسبِلْ». وممّا يسترعي الانتباه هنا تقديمُ الجارّ والمجرور «إليه» و«عليه» على المفعول به في الجملتين المعطوفتين، والأصلُ: فاصرفْ عنانَ عنايتك إليه، وأسبِلْ سترَ رعايتك عليه. وعلّةُ التقديم بلاغيةٌ خالصة، وهي الاهتمامُ بالمُوَلَّى إليه العناية، مع تأخير المفعول المضافِ ليقع في موضع الفاصلة، إذ الفاصلةُ هي «عنايتك» و«رعايتك»، ولو قُدِّمتا لانتقض السجعُ. ويتبيّن من ذلك أنّ التقديم والتأخير في المُبْهِج خادمٌ للفاصلة في الأعمّ الأغلب.

ومن ذلك قوله: «لَا تَنْدَمَنَّ أَيُّهَا المَلِكُ عَلَى فَرْضٍ أَقَمْتَهُ، وَظَالِمٍ قَمَعْتَهُ، وَعَدْلٍ أَدَمْتَهُ»[2]. وليس هذا من الشرط الصريح، وإنّما أوردناه لأنّ فيه توسّطَ المنادى «أيّها الملك» بين الفعل ومعموله، وهو من التقديم والتأخير الذي يعرض للجملة الطلبية الواقعة في سياق التعليق؛ إذ المعنى: إن أقمتَ فرضاً أو قمعتَ ظالماً فلا تندمْ. فالجملُ الوصفية «أقمتَه، قمعتَه، أدمتَه» تحمل معنى الشرط المقدّر، وهو ما يسمّيه النحاة تضمينَ الوصف معنى الشرط[3]. واللافت أنّ الثعالبيّ وزّع الأفعال الماضية المتشابهةَ البنية على المنعوتات، فجاءت كلُّها على صيغةٍ واحدة «أقمته/قمعته/أدمته/أعدمته»، فكان في ذلك ضربٌ من التوازي التركيبيّ الذي يُقارب البنيةَ الشرطيةَ في أثره.

ومن الشواهد الدقيقة قوله: «إِذَا أَعَادَ المَلِكُ عَادَاتِ عَدْلِهِ، وَأَدَامَ دِيَمَ فَضْلِهِ؛ عَمَّهُ اللهُ بِالتَّأْيِيدِ، وَغَمَرَهُ غَمْرَ التَّأْبِيدِ»[4]. فـ«أعاد» فعل الشرط ماضٍ، و«الملكُ» فاعل، و«عاداتِ عدله» مفعول به ومضاف إليه، وعُطف عليه «وأدام ديمَ فضله». و«عمّه اللهُ بالتأييد» جواب الشرط ماضياً، والهاء مفعول به مقدّم على الفاعل «اللهُ»، وهو التقديمُ الواجب عند اتّصال المفعول بالضمير وكون الفاعل اسماً ظاهراً في مثل هذا التركيب على وجه الاختيار. والذي يعنينا أنّ تقديم الضمير

---

[1] المُبْهِج: ٥٢.

[2] المصدر نفسه: ٤٢.

[3] يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،: ١٣.

[4] المُبْهِج: ٣٦.

المفعول على الفاعل الظاهر أفاد الاعتناءَ بالمُجَازى قبل ذكر المُجازي، وفيه مع ذلك تحقيقٌ للفاصلة «بالتأييد/التأبيد.«

ومن ذلك قوله: «إِذَا اصْطَنَعَ المَلِكُ أَمْراً، فَلْيُثَبِّتْ قَدَمَهُ، وَلْيُثْبِتْ قَوَادِمَهُ»[١]. فـ«اصطنع» فعل الشرط، و«الملكُ» فاعله، و«أمراً» مفعوله. و«فلْيُثَبِّتْ قدمَه» جواب الشرط بلام الأمر مقترناً بالفاء. وممّا يلفت النظر أنّ الجواب جاء مزدوجاً بفعلين متقاربَي اللفظ مختلفَي البناء: «يُثَبِّتْ» من التثبيت على وزن «فعّل»، و«يُثْبِتْ» من الإثبات على وزن «أفعل»، وكلاهما مجزومٌ بلام الأمر. فاستثمر الثعالبيّ الاختلافَ الصرفيّ بين البابين ليُنتج جناساً يقوم على التشديد وعدمه، ثمّ قابل بين «قدمه» و«قوادمه» — والقوادمُ مقادمُ ريش الطائر — فجمع بين استعارتين: استعارةِ الثبات للقدم واستعارةِ الطيران للقوادم، في جوابٍ واحد.

ثالثاً: الحذف في الجملة الشرطية

الحذفُ من أبرز ما يعرض للجملة الشرطية، وهو عند النحاة على ثلاثة أنواع: حذفُ فعل الشرط، وحذفُ جواب الشرط، وحذفُ الأداة نفسها. فأمّا حذف فعل الشرط فأشهرُ مواضعه بعد «إنْ» المتّصلة بـ«لا» في قولهم «وإلّا»، والتقدير: وإن لم يكن كذلك[٢]. وأمّا حذف الجواب فيجوز إذا دلّ عليه دليل، ويكثر بعد «لو» في مقام التفخيم والتهويل، وكذلك بعد «إنْ» إذا تقدّم ما يدلّ عليه[٣].وقد أفاض السيوطي في رصد صور الحذف في الشرط وجعلها من أوسع أبواب الإيجاز[٤]. وقد كثر الحذفُ في المُبْهِج كثرةً بالغة، ولعلّ ذلك من مقتضى طبيعة الحكمة، إذ هي تنزع إلى أقصى ما يُمكن من الاختصار.

١- حذف جواب الشرط

من ذلك قوله: «إِذَا نَابَتْكَ النَّائِبَةُ لَا حِيلَةَ لَهَا، فَلَا تَعْجَزْ عَنْهَا؛ وَإِنْ كَانَتْ لَهَا حِيلَةٌ فَلَا تَعْجَزَنَّ»[٥]. والحذفُ هنا في موضعٍ آخر، وهو في رواية النسخة «وإن عَنَّت لها حيلةٌ»، إذ يتقدّر معه جوابٌ محذوف. وأصرحُ من ذلك قوله: «مَا عَلَى الشَّيْبِ إِذَا فَضَّضَ العِذَارَ، لَوْ لَمْ يُذْهِبِ الجُلَّنَارَ»[٦]، فجواب «لو» محذوفٌ تقديره: لكان أجملَ وأخفَّ. ودليلُ الحذف الاستفهامُ الإنكاريّ المتقدّم «ما على الشيب». والغرضُ البلاغيّ من الحذف هنا الإيجازُ مع تركِ المجال للسامع ليقدّر

---

[١] المُبْهِج: ٤٢.

[٢] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٢٩٠-٢٩٢؛ وهمع الهوامع: ٤: ٣٠.

[٣] يُنظر: الكتاب: ٣: ٦٥؛ ومغني اللبيب: ٥: ١٥٣.

[٤] يُنظر: همع الهوامع: ٤: ٢٩-٣٠.

[٥] المُبْهِج: ٨٠.

[٦] المصدر نفسه: ٨٧.

من المحاسن ما يشاء، وهو ما يسمّيه البلاغيون ترك الجواب لذهاب النفس فيه كلَّ مذهب. ويتّضح من ذلك أنّ الحذفَ في هذا الموضع أبلغُ من الذكر، لأنّ المذكورَ محدودٌ والمحذوفَ مطلقٌ.

ومن ذلك قوله: «مَا أَطْيَبَ العَيْشَ لَوْلَا أَنَّ صَفْوَهُ مَشُوبٌ، وَثَمَرَتَهُ مَشِيبٌ»[١]. فـ«لولا» حرف شرطٍ غير جازم يفيد امتناعَ الجواب لوجود الشرط، و«أنّ صفوه مشوبٌ» مصدرٌ مؤوّل في محلّ رفع مبتدأٍ خبرُه محذوفٌ وجوباً تقديره «موجود». وجوابُ «لولا» محذوفٌ دلّ عليه ما تقدّمه من التعجّب، والتقدير: لولا ذلك لكان العيشُ أطيبَ ما يكون. واللافت أنّ الثعالبيّ جعل الجملةَ التعجّبيةَ قائمةً مقام الجواب، فأفاد الإيجازَ وأفاد مع ذلك تقديمَ صورة الطِّيب على صورة الشَّوب، فكان الشرطُ استدراكاً مُرّاً بعد حلاوةٍ متقدّمة؛ وهذا الترتيبُ نفسيٌّ بارعٌ، إذ يُلذِّذ السامعَ أوّلاً ثمّ ينبّهه.

ونظيره قوله: «مَا أَطْيَبَ العَيْشَ لَوْلَا مَا يُكَدِّرُهُ مِنِ انْصِبَابِ مَصَاعِبِ المَصَائِبِ، وَانْتِهَابِ شَوَائِبِ النَّوَائِبِ، وَاعْتِرَاضِ فَوَادِحِ القَوَادِحِ»[٢]. وجوابُ «لولا» محذوفٌ على النحو السابق. وممّا يسترعي الانتباه أنّ الثعالبيّ استغلّ حذفَ الجواب ليُفرِغ طاقتَه اللفظية في جملة الشرط، فأتى فيها بثلاثة مصادر مضافةٍ كلٌّ منها إلى جمعٍ مجانسٍ له: «مصاعب المصائب»، «شوائب النوائب»، «فوادح القوادح». ولو ذكر الجوابَ لثقل الكلامُ واختلّ التوازن؛ فكان حذفُ الجواب هنا ضرورةً أسلوبيةً لا رخصةً نحويةً فحسب. ويُستشفّ من ذلك أنّ الحذف عنده يوظَّف لتحرير المجال أمام التوسّع في الطرف الآخر.

ومن ذلك قوله: «لَوْ كَانَتِ المُشَاجَرَةُ شَجَراً، لَمْ تُثْمِرْ إِلَّا ضَجَراً»[٣]، وهذا مذكورُ الجواب، أوردناه للمقابلة؛ في حين جاء قوله: «رُبَّ كَلَامٍ لَوْ تَجَسَّمَ، كَانَ حَقُّهُ أَنْ يُجْعَلَ اليَاقُوتُ حُقَّهُ»[٤] مذكورَ الجواب من غير لام. فيتبيّن أنّ الثعالبيّ يذكر جوابَ «لو» حيث يكون معيَّناً محدوداً، ويحذفه حيث يكون مطلقاً غيرَ محدود، وهذا تمييزٌ دقيقٌ يشهد بوعيه لأثر الحذف في الدلالة.

٢- حذف فعل الشرط

من أصرح ما ورد في ذلك قوله: «إِذَا نَجَمَ نَاجِمُ الفَسَادِ، فَلْيُخْصَرْ وَلْيُعْصَرْ؛ فَإِنْ تَابَ وَأَنَابَ، وَإِلَّا فَلْيُحْصَدْ وَلْيُحْضَدْ»[٥]. فقوله «وإلّا» مركّبٌ من «إنْ» الشرطية و«لا» النافية، وفعلُ الشرط محذوفٌ وجوباً، والتقدير: وإنْ لم يتُبْ ولم يُنِبْ فلْيُحصَدْ. وقد نصّ ابن هشام على أنّ هذا الحذفَ من الحذف الواجب المطّرد في كلام العرب، وأنّه لا يُحتاج فيه إلى دليلٍ خارجيّ لأنّ الدليلَ هو

---

[١] المُبْهِج: ٨٦.

[٢] المصدر نفسه: ٩٠.

[٣] المصدر نفسه: ٧٦.

[٤] المصدر نفسه: ١٠١.

[٥] المصدر نفسه: ٤٠.

الشرطُ المتقدّم بعينه[١]. وممّا يلفت النظر أنّ الثعالبيّ حذف مع فعل الشرط جوابَ الشرط الأوّل أيضاً، إذ لم يذكر لـ«فإنْ تاب وأناب» جواباً، وتقديرُه: فحسَنٌ، أو: فذاك. فاجتمع في هذا النصّ حذفُ جوابٍ وحذفُ فعلِ شرط، وكان الأثر البلاغيّ سرعةَ الإيقاع ومحاكاةَ لغة القرارات السياسية الحازمة التي لا تتّسع للتفصيل.

ومن ذلك قوله: «لَا تَتَّخِذَنَّ المَلِكُ أَعْوَاناً إِلَّا أَعْيَاناً، وَلَا أَخِلَّاءَ إِلَّا أَجِلَّاءَ، وَلَا نُدَمَاءَ إِلَّا كُرَمَاءَ قُدَمَاءَ»[٢]. وليس هذا من حذف فعل الشرط، وإنّما أوردناه لأنّ فيه أسلوبَ الحصر بالنفي والاستثناء الذي يقوم في المعنى مقامَ الشرط، إذ المعنى: إن اتّخذ أعواناً فلا يتّخذْهم إلّا أعياناً. وهذا ما يسمّيه النحاة تضمينَ النفي والاستثناء معنى التعليق. وقد اطّرد هذا الأسلوبُ عند الثعالبيّ اطّراداً واسعاً حتى صار بديلاً وظيفياً عن الشرط الصريح في كثير من حكمه؛ ولعلّ السبب أنّ الحصرَ أوجزُ من الشرط وأقوى في القطع، فناسب مقامَ الوصية للملوك.

٣- حذف الأداة

أمّا حذف أداة الشرط فقد تقدّم الحديثُ عنه في القسم السابع من المبحث الأوّل، حيث بيّنّا أنّ المعنى الشرطيّ يُقدَّر في جواب الطلب من غير أداةٍ ظاهرة، كما في قوله: «تَوَكَّلْ عَلَى اللهِ، فَهُوَ أَوْفَى وَكِيلٍ، وَأَكْفَى كَفِيلٍ»[٣]، وقوله: «عَظِّمْ شَيْخَكَ، فَإِنَّهُ سِنْخُكَ»[٤]. ويُضاف إلى ذلك قوله: «اسْكُنِ الدُّنْيَا بِقَلْبِ مُسَافِرٍ هَاجَرَهَا، وَاعْمَلْ لِلآخِرَةِ كَأَنَّكَ بِنَفْسٍ حَاضِرِهَا»[٥]، فالجملةُ الثانية من الطلب المعطوف، ويتقدّر في الكلام معنى الشرط: إنْ سكنتَ الدنيا فاسكنْها بقلب مسافر. والذي يعنينا أنّ حذف الأداة عند الثعالبيّ لم يقترن بالجزم في الجواب كما هو الأصل عند النحاة، بل اقترن بالفاء أو بالعطف، فهو حذفٌ معنويٌّ لا لفظيّ. ولعلّ السبب في ذلك ما أشرنا إليه من غلبة الفاصلة على الاختيار النحويّ.

ومن مواضع الحذف اللطيفة قوله: «مَنْ أَعْلَى اللهُ يَدَهُ بِالتَّمْكِينِ، فَلْيُقَابِلْ حَرَكَاتِ المُفْسِدِينَ بِالتَّشْكِينِ»[٦]. والحذفُ هنا في متعلَّقٍ مقدّر، إذ يتقدّر بعد «التمكين» ما يدلّ على سببه؛ والأهمّ أنّ الجواب جاء بلام الأمر مقترناً بالفاء، وأنّ الشرطَ جاء جملةً فعلية فاعلُها لفظ الجلالة، فصار التعليقُ بين فعلِ الله وفعلِ العبد، وهو تعليقٌ يُفيد أنّ المِنّة تستوجب الشكرَ بالعمل. وأمّا الجناسُ

---

[١] يُنظر: مغني اللبيب: ١: ٢٩١.

[٢] المُبْهِج: ٤٢.

[٣] المصدر نفسه: ٢٩.

[٤] المصدر نفسه: ٨٠.

[٥] المصدر نفسه: ٨٠.

[٦] المصدر نفسه: ٤٠.

بين «التمكين» و«التشكين» فقد وقع على الفاصلتين، فربط بين الشرط والجواب ربطاً صوتياً موازياً للربط بالفاء.

رابعاً: اجتماع الشرط والقسم

إذا اجتمع الشرط والقسم في جملةٍ واحدة فالقاعدةُ عند النحاة أنّ الجواب للسابق منهما، فإن تقدّم القسمُ كان الجوابُ له وحُذف جوابُ الشرط، وإن تقدّم الشرطُ كان الجوابُ له وحُذف جوابُ القسم. وهذا مذهب سيبويه والجمهور[١]، ووافقه المبرّد وعلّله بأنّ الأوّلَ أسبقُ إلى النفس فكان أحقَّ بالجواب[٢]، ونقل ابن هشام المذهبَ واستثنى ما إذا تقدّمهما ذو خبرٍ يحتاج إليهما فيكون الجوابُ للثاني على قلّة[٣]. وقد بحثنا في نصوص المُبْهِج عن شواهد اجتماع الشرط والقسم، فلم نقف فيها على شاهدٍ صريحٍ تواردَ فيه القسمُ والشرطُ على جوابٍ واحد، في حدود ما وقف عليه الباحث؛ ولعلّ السبب في ذلك أمران: أوّلهما دلاليّ، وهو أنّ القسم يُستعمل لتأكيد ما يُشكّ فيه، وحِكَمُ الثعالبيّ مبنيّةٌ على التقرير المسلَّم الذي لا يُحتاج فيه إلى قسم، فاستغنى عنه بقوّة التعليق الشرطيّ نفسه. وثانيهما إيقاعيّ، وهو أنّ القسمَ يستدعي حشواً في الجملة يُفسد الموازنةَ بين الفاصلتين، والثعالبيّ يبني حكمه على شطرين متعادلين، فلم يجد للقسم موضعاً.

على أنّ في الكتاب ما يقوم مقامَ القسم في التوكيد، وهو التوكيدُ بالنون الثقيلة في جواب الطلب الواقع في سياق التعليق. ومن ذلك قوله: «إِذَا شَحَنَ المَلِكُ قُلُوبَ جُنْدِهِ بِالشَّحْنَاءِ، فَلَا يَنْتَظِرَنَّ مِنْهُمْ حُسْنَ البَلَاءِ»[٤]. فـ«شحن» فعل الشرط ماضٍ، و«الملكُ» فاعله، و«قلوبَ جنده» مفعول به ومضاف إليه. و«فلا ينتظرَنَّ» جواب الشرط: الفاء رابطة، و«لا» ناهية، و«ينتظرَنَّ» مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الثقيلة في محلّ جزم. والذي يعنينا أنّ نون التوكيد أدّت في جواب الشرط وظيفةً قريبةً من وظيفة القسم، إذ أفادت القطعَ بالنهي وتغليظَه؛ وهذا التعويضُ عن القسم بنون التوكيد ملحوظٌ في مواضع من الكتاب.

ومن ذلك قوله: «لَا يَجْعَلَنَّ المَلِكُ عِرْضَهُ عُرْضَةً لِلْأَلْسِنَةِ؛ فَإِنَّ وَقْعَهَا أَنْكَى وَأَنْكَرُ مِنْ وَقْعِ السُّيُوفِ وَالأَسِنَّةِ»[٥]. فـ«لا» ناهية، و«يجعلَنَّ» مضارع مبنيّ على الفتح لنون التوكيد في محلّ جزم، و«الملكُ» فاعل، و«عرضَه» مفعوله الأوّل، و«عُرضةً» مفعوله الثاني. و«فإنّ وقعها أنكى» جملةٌ تعليليةٌ مؤكّدةٌ بـ«إنّ» واقعةٌ جواباً لشرطٍ مقدّر. وممّا يسترعي الانتباه أنّ الثعالبيّ جمع في هذا النصّ ثلاثةَ مؤكّدات: نونَ التوكيد في النهي، و«إنّ» في التعليل، واسمَ التفضيل المكرّر

---

[١] يُنظر: الكتاب: ٣: ١٠٤ ؛ والأصول في النحو: ٢: ١٦٠–١٦١.

[٢] يُنظر: المقتضب، المبرّد، ٢: ٤٧.

[٣] يُنظر: مغني اللبيب: ٥: ١٥٤؛ وشرح المفصّل: ٩: ١–٣.

[٤] المُبْهِج: ٤٤.

[٥] المصدر نفسه: ٤٢.

«أنكى وأنكر»؛ فكان مجموعُ ذلك قائماً مقامَ القسم في التغليظ، من غير أن يُصرَّح بقسم. ويُستشفّ من هذا أنّ غيابَ القسم عن الكتاب ليس نقصاً في وسائل التوكيد، بل هو استبدالٌ لوسيلةٍ بأخرى أوفقَ للسجع.

ومن ذلك قوله: «لَا تَكُونَنَّ صَرُورَةً إِلَّا عَنْ ضَرُورَةٍ»[1]، وقوله: «لَا يَكُونَنَّ كَلَامُكَ كَالعَسَلِ، وَفِعْلُكَ كَالأَسَلِ»[2]، وقوله: «لَا يَغُرَّنَّكَ مِنَ المَرْءِ طُولُ صَمْتِهِ، وَحُسْنُ سَمْتِهِ»[3]. وفي هذه الشواهد كلِّها يقوم النهيُ المؤكَّد بالنون الثقيلة مقامَ جوابٍ لشرطٍ مقدّر، والتقديرُ في الأوّل: إنْ حججتَ فلا تكونَنَّ صرورةً إلّا عن ضرورة، وفي الثالث: إنْ رأيتَ من المرء صمتاً وسَمْتاً فلا يغرَّنَّك. فالمعنى الشرطيّ قائمٌ، والقسمُ غائبٌ، والنونُ نائبةٌ عنه في التوكيد.

---

[1] المُبْهِج: ٣٣.

[2] المصدر نفسه: ٨٠.

[3] المصدر نفسه: ٩٨.

الخـــــاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فقد انتهت هذه الرسالة بعون الله تعالى وتوفيقه إلى جملة من النتائج التي أسفر عنها استقراء كتاب «المُبْهِج» للثعالبي (ت ٤٢٩هـ) استقراءً صرفياً نحوياً شاملاً، تتبّع فيه الباحث أبنية الكلمات وتراكيب الجمل من أوّل فقرة في الكتاب إلى آخر فقرة فيه. وقد حرص الباحث طوال مسيرة البحث على أن يكون الاستقراء تامّاً لا انتقائياً، وأن تكون الشواهد منقولة بنصّها من الطبعة المحقّقة مع الإشارة إلى مواضعها، وأن يُصرَّح بغياب الشاهد حين لا يجد النصّ ما يمثّل ظاهرة بعينها بدلاً من تكلّف التمثيل أو تحميل النصّ ما لا يحتمل.

وفيما يأتي أبرز النتائج التي توصّل إليها البحث:

أوّلاً: النتائج

أ – في بناء الكلمة (الباب الأوّل):

١ .هيمن الفعل الثلاثي المجرّد هيمنة واضحة على مادّة الكتاب، وتصدّر بناء (فَعَلَ) بفتح العين الأبنيةَ الثلاثية الثلاثة من حيث الحضور والانتشار، يليه بناء (فَعِلَ) بكسر العين ثمّ بناء (فَعُلَ) بضمّها، وهو توزيع يتّسق مع ما قرّره الصرفيون من أنّ بناء (فَعَلَ) أوسع الأبنية وأكثرها دوراناً في كلام العرب، وأنّ بناء (فَعُلَ) أخصّها وأقلّها وروداً.

٢ .لم يكن توظيف الثعالبي لأبنية الفعل الثلاثي عشوائياً، بل كان منضبطاً بالدلالة التي يقتضيها كلّ بناء في سياقه؛ فبناء (فَعُلَ) تركّز في أبواب وصف الصفات الثابتة الراسخة كالكرم والشرف والحُسن، وبناء (فَعِلَ) غلب في مواضع الأحوال النفسية الطارئة كالطرب والحزن والفرح، وبناء (فَعَلَ) شاع في جميع السياقات لاتّساع دلالته بين التعدّي واللزوم.

٣ .في أبنية الأفعال المزيدة، تبيّن أنّ المزيد بحرف واحد (أَفْعَلَ وفَعَّلَ وفَاعَلَ) أكثر وروداً من المزيد بحرفين (تَفَاعَلَ وتَفَعَّلَ وانْفَعَلَ وافْتَعَلَ)، الذي هو بدوره أكثر من المزيد بثلاثة أحرف (اسْتَفْعَلَ).

٤ .انفرد وزن (اسْتَفْعَلَ) بالحضور من بين أوزان المزيد بثلاثة أحرف، في حين غابت أوزان (افْعَوْعَلَ) و(افْعَالَّ) و(افْعَوَّلَ) غياباً تامّاً، وعُلّل ذلك بندرتها في العربية عموماً وبطبيعة الكتاب السجعية التي تنأى عن الألفاظ الثقيلة الطويلة.

٥ .لم يرد الفعل الرباعي المجرّد إلّا بفعلين اثنين هما (زلزل) و(بلبل) في سجعة واحدة، فيما غابت أوزان الرباعي المزيد الثلاثة غياباً كاملاً، ممّا يكشف عن إيثار الثعالبي للأبنية الخفيفة الشائعة وابتعاده عن الأبنية الوعرة الثقيلة التي قد تخلّ بسلاسة الإيقاع النثري.

٦ .في أبنية الأسماء، أكثر الثعالبي من توظيف أبنية الثلاثي المجرّد ولا سيّما (فَعْل) و(فِعْل) و(فَعَل)، وأبنية الثلاثي المزيد ولا سيّما (فَعِيل) و(فِعَال) و(فَعَال) و(فُعُول)، في حين قلّت أبنية الرباعي المجرّد والمزيد.

٧ .هيمن اسم الفاعل على سائر المشتقّات لملاءمته الوصف الفاعلي الذي يقوم عليه الكتاب، يليه اسم التفضيل الذي يلائم أسلوب المفاضلة والمقارنة، ثمّ صيغ المبالغة التي وردت في مواضع التكثيف الدلالي ولا سيّما صيغتا (فَعُول) و(فَعِيل). أمّا اسم الآلة واسما الزمان والمكان فقد ندرا لبُعد طبيعة الكتاب عن الدلالات الأدواتية والمكانية المباشرة.

٨ .في جموع التكسير، تصدّر وزن (أَفْعَال) جموعَ القلّة ووزن (فُعُول) جموعَ الكثرة، لارتباطهما بالأسماء الثلاثية المجرّدة التي يزخر بها نصّ المُبْهِج.

٩ .في المصادر، غلبت مصادر الثلاثي السماعية على أوزان (فَعْل) و(فِعْل) و(فِعَال)، وغلب مصدر المفاعلة (مُفَاعَلَة) على مصادر المزيد لارتباطه بسياقات الصداقة والمعاشرة.

١٠ .في النسب، التزم الثعالبي القياس الصرفي في جميع الأسماء المنسوبة التي وقف عليها الباحث، ولم يخرج عنه إلّا في لفظ «ربّانيّة» حيث زيدت الألف والنون على وجه التوسّع الذي أجازه بعض الصرفيين.

١١ .في التصغير، غاب التصغير الاصطلاحي غياباً شبه تامّ عن نصوص المُبْهِج، وعُلّل ذلك بأنّ طبيعة الكتاب تقوم على التفخيم والتعظيم لا على التقليل والتحقير، وبأنّ أسلوب السجع يقتضي ألفاظاً متوازنة الأوزان قد لا تتّسق مع أوزان التصغير الخاصّة.

١٢ .كان الثعالبي يعمد إلى حشد ألفاظ من وزن صرفي واحد في السياق الواحد لتحقيق التجانس الصوتي الذي يخدم أسلوب السجع، واختياره للبنية الصرفية لم يكن منفصلاً عن الاختيار الأسلوبي والبلاغي، بل كانا متلازمين تلازماً وثيقاً يكشف عن وعي لغوي عميق بالعلاقة بين البنية والدلالة والإيقاع.

ب – في بناء الجملة (الباب الثاني):

١٣ .مثّلت الجملة الخبرية العمود الفقري للكتاب واستأثرت بما يزيد على ثلاثة أرباع مادّته، وهو أمر طبيعي في كتاب حِكَم ومواعظ وأوصاف يقوم على التقرير والإخبار.

١٤ .الجملة الاسمية ذات الخبر الموصولي على نمط (المبتدأ المعرّف بأل + مَنْ الموصولة + جملة فعلية) هي النمط الأكثر شيوعاً في الجمل الاسمية، وهو نمط تعريفي حِكَمي يستعمله الثعالبي لتحديد ماهية الموصوف من خلال أفعاله.

١٥ .في الجملة الفعلية، هيمن الفعل الماضي هيمنة لافتة لإفادته تحقّق الحدث وثبوته ممّا يناسب مقام تقرير الحِكَم الثابتة، في حين جاء المضارع في مواضع الاستمرار والتجدّد، وجاء الأمر في مواضع النصح والإرشاد.

١٦ .وظّف الثعالبي طيفاً واسعاً من وسائل التوكيد يشمل ضمير الفصل و(قد) التحقيقية والقصر بالنفي والاستثناء وتكرار البنية التركيبية، وأكثر هذه الوسائل حضوراً هو القصر بـ(ما... إلّا) وتوكيد الجزاء بـ(فقد) في جواب الشرط.

١٧ .قلّت (إنّ) التوكيدية في المُبْهِج لأنّ الثعالبي يفضّل عليها أدوات القصر والتكرار البنيوي، ولأنّ أسلوب الشرط والجزاء الذي يكثر في الكتاب يحمل في ذاته معنى التوكيد دون حاجة إليها.

١٨ .في أساليب النفي، شاعت (لا) النافية للفعل المضارع و(ما) النافية و(لم) الجازمة، في حين ندرت (ليس) و(لن) لثقلهما في التركيب السجعي.

١٩ .في التقديم والتأخير، تبيّن أنّ تقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ المؤخّر هو النمط الأكثر وروداً، ولا سيّما في تركيب (مِنْ + مضاف إليه + المبتدأ)، وهو تقديم يخدم أغراض الإيجاز والتخصيص والإيقاع في آن واحد.

٢٠ .في الحذف، غلب حذف المتعلّقات كالمفعول به لإفادة العموم والإيجاز، بينما ندر حذف المبتدأ وحذف الخبر لأنّ طبيعة الحِكمة تقتضي التصريح بالركنين.

٢١ .في الجملة الطلبية، تمحورت حول ثنائية الأمر والنهي، وتصدّر فعل الأمر الصريح بفارق كبير عن لام الأمر واسم فعل الأمر. وتركّز النداء في صيغة (اللَّهمّ) في أبواب الدعاء والاستعاذة، وغابت حروف النداء الأخرى لأنّ الكتاب لا يتضمّن حواراً مباشراً.

٢٢ .في الاستفهام، لم يُستعمل في المُبْهِج لطلب الجواب البتّة، بل استُعمل حصراً لأغراض بلاغية كالإنكار والاستبعاد والتعجّب، وكانت (ما) التعجّبية في صيغة (ما أَفْعَلَهُ) أكثر صيغ الإنشاء حضوراً بعد الأمر والنهي.

٢٣ .غابت أدوات العرض والتحضيض والتمنّي والترجّي غياباً تامّاً عن الكتاب، وعُلّل ذلك بأنّ مقام الحِكمة يقتضي المباشرة والحزم ولا يتّسع للتلطّف أو التحسّر أو الرجاء.

٢٤ .في الجملة الشرطية — وهي من أبرز ملامح المُبْهِج التركيبية — هيمن نمط (مَنْ + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ) هيمنة مطلقة على سائر الأنماط الشرطية، وتصدّرت أداة (مَنْ) الأدوات الشرطية تليها (إذا) ثمّ (لو).

٢٥ .عُلّلت هيمنة نمط (مَنْ + ماضٍ + ماضٍ) بأنّ الحِكمة في جوهرها تربط فعلاً بنتيجته على سبيل العموم، وأنّ (مَنْ) أنسب الأدوات لمخاطبة الإنسان العاقل بعمومه، وأنّ الفعل الماضي يفيد تحقّق الوقوع فيعطي الحِكمة طابع القانون الذي لا يتخلّف.

٢٦ .في اقتران جواب الشرط بالفاء، جاء الغالب عدم الاقتران لأنّ الجواب في أكثر الشواهد فعل ماضٍ مباشر لا يحتاج إلى فاء، والاقتران وقع في حالات (فقد) و(فليكن) و(فهو) وهي الحالات التي أوجبها النحاة.

٢٧ .لم يُعثر على تقديم الجواب على الشرط ولا على اجتماع الشرط والقسم في نصوص المُبْهِج، وعُلّل ذلك بأنّ النصّ الحِكَمي يكتفي بآلياته الذاتية في التوكيد دون حاجة إلى القسم.

ج – في ملامح الأسلوب اللغوي عند الثعالبي:

٢٨ .آثر الثعالبي الإيجاز على الإطناب في كلّ مستويات البناء اللغوي: في الصرف آثر الأبنية القصيرة الخفيفة على الأبنية الطويلة الثقيلة، وفي النحو آثر الجملة المكثّفة ذات العناصر القليلة على الجملة الممتدّة ذات المتعلّقات الكثيرة.

٢٩ .مثّل السجع القوّة المحرّكة التي توجّه كثيراً من الاختيارات اللغوية عند الثعالبي: فاختيار الوزن الصرفي واختيار ترتيب عناصر الجملة واختيار ما يُحذف وما يُذكر — كلّ ذلك يخضع في أحيان كثيرة لمتطلّبات الإيقاع السجعي إلى جانب المتطلّبات الدلالية والنحوية.

٣٠ .أبرز ما يميّز أسلوب الثعالبي في المُبْهِج هو التكرار البنيوي المنتظم الذي يبني به أبوابه ومباحثه: فهو يعتمد قالباً تركيبياً واحداً — كقالب (مَنْ فعلَ... فعلَ) أو قالب (سبحانَ مَنْ...) — ثمّ يملؤه بمضامين متجدّدة في كلّ فقرة، فيتحقّق التنويع في المعنى مع الثبات في البنية، وهو ما يمنح النصّ إيقاعاً تراكمياً يرسّخ المعاني في الذهن.

ثانياً: التوصيات

في ضوء ما أسفر عنه البحث من نتائج، يوصي الباحث بما يأتي:

١ .إجراء دراسة بلاغية شاملة لكتاب «المُبْهِج» تتناول الصور البيانية والمحسّنات البديعية فيه، لاستكمال الصورة التي بدأتها هذه الرسالة من الجانب الصرفي والنحوي.

٢ .إجراء دراسة معجمية لألفاظ «المُبْهِج» تكشف عن الحقول الدلالية التي وظّفها الثعالبي وعن مصادره المعجمية وأثر ثقافته الواسعة في اختياراته اللفظية.

٣ .إجراء دراسة أسلوبية مقارنة بين «المُبْهِج» ومؤلّفات الثعالبي الأخرى — ولا سيّما «يتيمة الدهر» و«فقه اللغة» و«التمثيل والمحاضرة» — للكشف عن الثوابت والمتغيّرات في أسلوبه اللغوي بحسب اختلاف الموضوع والمقصد.

٤ .إجراء دراسة مقارنة بين «المُبْهِج» ونظائره من كتب الحِكَم والآداب في القرنين الرابع والخامس الهجريين — كـ«أدب الدنيا والدين» للماوردي و«الإمتاع والمؤانسة» لأبي حيّان التوحيدي — للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في البناء اللغوي بين هذه النصوص.

٥ .العناية بتحقيق كتاب «المُبْهِج» تحقيقاً علمياً جديداً يستند إلى مخطوطات متعدّدة، إذ لاحظ الباحث بعض التصحيفات في الطبعة المحقّقة المعتمدة من قبيل ورود «الأمبياء» بالميم بدلاً من «الأنبياء» بالنون.

٦ .توجيه الباحثين إلى الإفادة من نصوص «المُبْهِج» شواهدَ صرفية ونحوية في الدراسات اللغوية، لما يتميّز به الكتاب من ثراء في الأبنية والتراكيب واحتفاء بالفصاحة والبلاغة.

وأخيراً فإنّ الباحث لا يدّعي لهذه الرسالة الكمال ولا يزعم أنّها أحاطت بكلّ ما في «المُبْهِج» من ظواهر صرفية ونحوية، فالاستقراء مهما بلغ من الشمول يظلّ عملاً بشرياً يعتريه النقص، والنصّ الأدبي الغني كنصّ «المُبْهِج» لا تنفد عجائبه ولا تنقضي أسراره. وحسب الباحث أنّه فتح باباً وأنار طريقاً، وعسى أن يأتي بعده من يكمل ما بدأه ويصوّب ما أخطأ فيه ويُضيف ما فاته.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب المطبوعة

- أبو منصور الثعالبي ناقداً وأديباً، هلال ناجي، دار الجاحظ للنشر، بغداد، ١٩٧٦م.
- الاشتقاق، عبد الله أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٩٥٦م.
- أسرار العربية، ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين (ت ٥٧٧هـ).دار الأرقم أبي الأرقم،ط١، ١٩٩٩م.
- الأصول في النحو، ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.
- إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ) ابن السكّيت ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٩٨٧م.
- الأعلام، ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- إعراب القرآن، النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)الشيخ خالد العلي بيروت لبنان، ط٢ ،١٤٢٩هـ،٢٠٠٨م.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش.
- الإعجاز والإيجاز، ، أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: إسكندر آصاف، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ١٣٠١هـ. (وطبعة دار البشائر، دمشق، تحقيق: إبراهيم صالح، ٢٠٠١م).
- الإكسير في علم التفسير، سليمان بن عبد القوى بنعبد الكريم البغدادي الطّوفي(ت٧١٦)تحقيق عبد القادر حسين،القاهرة.
- الأمّة والجماعة والسلطة: دراسات في الفكر السياسيّ العربيّ الإسلاميّ، رضوان السيّد، دار اقرأ، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- الانتصار لسيبويه على المبرّد، ابن ولّاد، أبو العبّاس أحمد بن محمد التميمي (ت ٣٣٢هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، . ١٤١٨هـ ١٩٩٨م
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت). (وطبعة دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م).

❖ الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
❖ البحر المحيط في التفسير، أثير الدين محمد بن يوسف أبو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، بعناية: صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
❖ بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – لبنان، (د.ط).
❖ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط١، ١٩٧٦م.
❖ التطوّر اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.
❖ التمثيل والمحاضرة، ، أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، تونس، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
❖ تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، كارل، نقله إلى العربية: عبد الحليم النجار وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٣م.
❖ تاريخ الأدب العربيّ (العصر العباسي الأول)، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط١٤.
❖ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.
❖ تهذيب اللغة، الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
❖ ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (د.ط)، ١٩٨٥م.
❖ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.
❖ جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، تحقيق: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، ط٣٠، ١٩٩٤م.
❖ الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري، أميرة علي توفيق، مطبعة البرلمان – مكتبة الزهراء، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

❖ الجملة الشرطية عند النحاة العرب، أبو أوس الشمسان، تقديم: محمود فهمي حجازي، مطابع الدجوي، القاهرة، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
❖ الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، الحسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
❖ حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
❖ الخصائص، ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١–١٣٧٦هـ/١٩٥٢–١٩٥٧م. (وأعيد تصويرها بالهيئة المصرية العامّة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م).
❖ الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ).
❖ دلائل الإعجاز في علم المعاني، الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
❖ دُمية القصر وعُصرة أهل العصر، الباخرزي، أبو الحسن علي بن الحسن (ت ٤٦٧هـ)، تحقيق: سامي مكي العاني، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
❖ الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ابن بسّام الشنتريني، أبو الحسن علي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
❖ رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢م.
❖ سحر البلاغة وسرّ البراعة، الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
❖ سير أعلام النبلاء، الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط١١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
❖ شرح التسهيل، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيّد، هَجَر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.
❖ شرح الرضي على الكافية، الرضي الأستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي – ليبيا، ط٢، ١٩٩٦م (طبعة مصححة ومذيّلة بالحواشي).

❖ شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
❖ شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي، عبد الله بن أحمد النحوي المكي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: المتولّي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
❖ شرح المفصّل، ابن يعيش، موفّق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د.ت). (وطبعة أخرى: تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م).
❖ ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٨م.
❖ فقه اللغة وسرّ العربية، الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
❖ في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
❖ القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسّسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
❖ قابوس نامه (كتاب النصيحة)، كيكاوس بن إسكندر بن قابوس (كتبه سنة ٤٧٥هـ/١٠٨٢م بالفارسية).
❖ الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
❖ الكتابة التاريخية والمعرفة التاريخية، العظمة، عزيز، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
❖ الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ).
❖ الكناية والتعريض، الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: عائشة حسين فريد، دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨م.
❖ اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبلي، أبو حفص عمر بن علي (ت ٨٨٠هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

❖ لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
❖ لطائف المعارف، الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري وحسن كامل الصيرفي، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي)، القاهرة، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.
❖ اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
❖ المُبْهِج، الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل النيسابوري (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
❖ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، ضياء الدين (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
❖ المجيد في إعجاز القرآن المجيد، الزملكاني، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم (ت ٦٥١هـ)، تحقيق: د. شعبان صلاح، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.
❖ المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦–١٣٨٩هـ / ١٩٦٦–١٩٦٩م.
❖ المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحقّ بن غالب (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
❖ المُحكم، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفّال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
❖ المختصر في شواذّ القراءات من كتاب البديع، ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، عُني بنشره: ج. برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت).
❖ المُقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٨٢م.
❖ المقتضب، المبرّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، القاهرة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م. (ومصوَّراً عن: عالم الكتب، بيروت).
❖ الممتع في التصريف، ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

❖ مِن أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٦، ١٩٧٨م.
❖ المُنْصِف (شرح كتاب التصريف للمازني)، ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم – وزارة المعارف العمومية، القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.
❖ معاني الأبنية في العربية، فاضل صالح السامرائي، دار عمّار، عمّان، ط٢، ٢٠٠٧م.
❖ معاني القرآن، الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ).
❖ معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمّان، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
❖ المُعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، الجواليقي، أبو منصور، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٤٢م.
❖ معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
❖ معجم المؤلّفين، كحّالة، عمر رضا، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
❖ معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
❖ مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
❖ مفتاح العلوم، السكّاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
❖ النثر الفنّي في القرن الرابع الهجري، زكي مبارك، دار الجيل، بيروت، (د.ط)، ١٩٧٥م.
❖ نور الطرف ونور الظرف، الحصري القيرواني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م.
❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م. (وبتحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة).
❖ الوافي بالوفيات، الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
❖ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلّكان، أحمد بن محمد (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، (د.ط).
❖ يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

Abstract

The Linguistic Structure in the Book "Al-Mubhij" by Al-Tha'alibi (d. 429 AH): A Morphological and Syntactic Study

This thesis presents a comprehensive morphological and syntactic study of the book *Al-Mubhij* by Abu Mansur Abd al-Malik ibn Muhammad al-Tha'alibi al-Naysaburi (d. 429 AH/1038 AD), one of the most prominent literary figures and linguists of the fourth and fifth centuries of the Hijra. *Al-Mubhij* is a collection of approximately one thousand prose passages distributed across seventy-one chapters that encompass a wide range of subjects, including theology, ethics, politics, literature, friendship, nature, and wisdom. Despite its evident linguistic richness and the diversity of its morphological structures and syntactic patterns, the book had not been subjected to an independent morphological and syntactic study prior to this research ، to the best of the researcher's knowledge ، which constitutes the primary justification for undertaking this study.

The thesis adopts the descriptive-analytical method based on comprehensive induction, classification, statistical analysis, and comparison. The researcher examined the text of *Al-Mubhij* passage by passage, extracting morphological and syntactic phenomena and classifying them according to a predetermined plan covering both the morphological and syntactic levels. Each phenomenon was then analyzed in detail with reference to the views of classical Arabic grammarians and morphologists ، particularly Sibawayhi, al-Mubarrid, Ibn al-Sarraj, Ibn Jinni, Ibn Ya'ish, Ibn Hisham, and al-Suyuti ، as well as modern linguistic studies where relevant.

The thesis comprises an introduction, a preamble, two main chapters, and a conclusion, preceded by technical indices and followed by a bibliography.

The Preamble introduced the book *Al-Mubhij* in terms of its concept, content, nature, and the foundations upon which it was built. It also provided a detailed biography of al-Tha'alibi, covering his life, era, scholarly standing, travels, connections with princes and viziers, teachers, students, and major works. The preamble further examined the nature of the book's material, its methodological and epistemological foundations, its originality within al-Tha'alibi's corpus, its editing and publication history, and concluded with two analytical sections on sentence structure and word structure in the book.

Chapter One (Word Structure in Al-Mubhij) was divided into two sections:

Section One examined verb patterns and their semantic implications across six topics: the triliteral bare verb in its three patterns (*fa'ala*, *fa'ila*, *fa'ula*); the triliteral verb augmented by one letter (*af'ala*, *fa''ala*, *fā'ala*); the triliteral verb augmented by two letters (*tafā'ala*, *tafa''ala*, *infa'ala*, *ifta'ala*); the triliteral verb augmented by three letters (*istaf'ala*, *if'aw'ala*, *if'ālla*, *if'awwala*); the quadriliteral bare verb (*fa'lala*); and the augmented quadriliteral verb (*tafa'lala*, *if'anlala*, *if'alalla*). The study revealed that the triliteral bare verb dominates the text overwhelmingly, with the *fa'ala* pattern being the most frequent, followed by *fa'ila* and then *fa'ula*. Among augmented forms, verbs augmented by one letter were the most common, followed by those augmented by two letters, while verbs augmented by three letters were rare and limited almost exclusively to the *istaf'ala* pattern. The quadriliteral verb appeared in only two instances (*zalzala* and *balbala*), and all three augmented quadriliteral patterns were entirely absent. This distribution reflects a fundamental stylistic feature of al-Tha'alibi's prose: a preference for lighter, more common verbal patterns that serve the rhythmic requirements of his rhymed prose (*saj'*).

Section Two examined noun patterns and their semantic implications across five topics: bare and augmented noun patterns; derivative forms (active participle, passive participle, intensive forms, qualitative adjective, elative, instrument noun, and nouns of time and place); broken plural patterns (paucity and abundance plurals); verbal noun patterns (triliteral, augmented, mīmī, single-occurrence, and manner verbal nouns); and the phenomena of attribution (*nasab*) and diminutive (*taṣghīr*). The analysis showed that al-Tha'alibi favored triliteral bare noun patterns, particularly *fa'l*, *fi'l*, and *fa'al*, and augmented patterns such as *fa'īl*, *fi'āl*, *fa'āl*, and *fu'ūl*. The active participle was the most frequently occurring derivative, followed by the elative, while instrument nouns and nouns of time and place were rare. Attribution followed standard grammatical rules in all attested instances, while the diminutive was virtually absent due to the book's tendency toward amplification and grandeur rather than minimization.

Chapter Two (Sentence Structure in Al-Mubhij) was divided into three sections:

Section One examined the declarative sentence across five topics: the affirmative nominal and verbal sentence; emphatic devices (including *inna*, the pronoun of separation, *qad*, restriction by negation and exception, and structural repetition); negation devices (*lā*, *mā*, *lam*, *laysa*, *lan*); and the phenomena of fronting, postposing, and ellipsis. The study found that declarative sentences constitute more than three-quarters of the book's material, with the nominal sentence pattern "definite noun + *man* (relative) + verbal clause" being the most prevalent. Among emphatic devices, restriction through negation and exception (*mā…illā*) and the confirmatory

fa-qad in conditional responses were the most common. Among negation particles, *lā* with the imperfect verb and *lam* were the most frequent, while *laysa* and *lan* were rare. Fronting of the predicate ، particularly in the pattern *min* + genitive + delayed subject ، emerged as a distinctive stylistic feature.

Section Two examined the request sentence across four topics: vocative sentences, interrogative sentences, imperative sentences, and other request forms (prohibition, exhortation, urging, wishing, and hoping). The study revealed that imperative and prohibitive sentences dominate the request category, with the direct imperative verb being the most common form. Vocative usage was concentrated in the formula *Allāhumma* in supplication chapters, while other vocative particles were absent. Interrogative usage was exclusively rhetorical ، serving denial, wonder, and improbability rather than genuine inquiry ، with the exclamatory *mā af'alahu* being the most frequent interrogative-related structure. The tools of exhortation (*'arḍ*), urging (*taḥḍīḍ*), wishing (*tamannī*), and hoping (*tarajjī*) were completely absent, which was attributed to the decisive and direct nature of proverbial wisdom that leaves no room for hesitation or wishful expression.

Section Three examined the conditional sentence across two topics: the first surveyed seven structural patterns of the conditional sentence based on the types of protasis and apodosis clauses; the second analyzed internal syntactic issues including jussive mood, conjunction with *fa-*, fronting and postposing, ellipsis, and the convergence of condition and oath. The study found that the pattern "*man* + past tense verb + past tense verb" overwhelmingly dominates conditional sentences in *Al-Mubhij*, with *man* being the most frequent conditional particle, followed by *idhā* and then *law*. This dominance was attributed to the nature of proverbial discourse, which links an action to its consequence in universal terms. The conjunction *fa-* appeared in approximately one-third of conditional responses, most commonly in the *fa-qad* pattern. No instances of apodosis fronting or convergence of condition and oath were found.

Key Findings:

The research arrived at several significant conclusions, the most prominent of which are:

First, the linguistic structure of *Al-Mubhij* is characterized by a pronounced preference for light, common morphological patterns and concise syntactic structures, reflecting al-Tha'alibi's commitment to brevity and rhythmic balance in his rhymed prose.

Second, the choice of morphological pattern in *Al-Mubhij* is not arbitrary but is governed by the semantic requirements of each context: *fa'ula* for permanent qualities, *fa'ila* for transient states, and *fa'ala* for general actions and events.

Third, the conditional sentence pattern "*man* + past verb + past verb" constitutes the structural backbone of the book's wisdom discourse, functioning as a universal law that links human action to its inevitable consequence.

Fourth, al-Tha'alibi employs structural repetition as a primary rhetorical device, building his chapters on recurring syntactic templates filled with varying content, thereby achieving semantic variety within formal consistency.

Fifth, the rhymed prose (*saj'*) serves as a driving force that shapes many of al-Tha'alibi's linguistic choices at both the morphological and syntactic levels, from the selection of word patterns to the ordering of sentence elements and the determination of what is mentioned and what is elided.

Sixth, al-Tha'alibi ، despite being primarily known as a literary figure ، demonstrates a profound linguistic awareness of the relationship between morphological form and meaning, employing Arabic morphological and syntactic resources with precision and deliberation in the service of his literary and didactic purposes.

The thesis concludes by affirming that *Al-Mubhij*, despite its modest size, represents a rich linguistic corpus that merits further study from other perspectives, including rhetorical, lexical, and comparative stylistic analyses. The researcher expresses hope that this study has opened a new avenue for the linguistic investigation of al-Tha'alibi's lesser-known works and has contributed to bridging a gap in Arabic linguistic studies.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of Wasit
College of Education for Human Sciences
Department of Arabic Language

The Linguistic Structure in the Book "Al-Mubhij" by Al-Tha'alibi (d. 429 AH)

A Morphological and Syntactic Study

A Thesis Submitted by:

Muwaffaq Farhan Ali

To the Council of the College of Education for Human Sciences – University of Wasit, in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts in Arabic Language and Literature / Linguistics

---

Supervised by:

Professor Dr. Ahmed Jaafar Al-Zubaidi

2026 AD **1448 AH**